سلسلة الدراسات الاجتماعية
العدد ٧٧

قضايا
السياسات الاجتماعية الخليجية
المفاهيم والمجالات والاشكاليات

الدكتور يوسف الياس
الدكتور مصطفى حجازي

الدكتور يعقوب الكندري
الدكتور أحمد زايد

الدكتورة أماني قنديل
الدكتور شفيق شعيب

الدكتور أحمد حمودة
الدكتور جورج القصيفي

حقوق الطبع محفوظة

يجوز الاقتباس من مادة الكتاب بشرط الإشارة إلى المصدر

الطبعة الأولى

٢٠١٣م

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي الكاتب أو الجهة ولا تعبر بالضرورة عن رأي المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذي

ص. ب ٢٦٣٠٣ المنامة – مملكة البحرين – هاتف ١٧٥٣٠٢٠٢ – فاكس- ١٧٥٣٠٧٥٣

البريد الإلكتروني: info@gcclsa.org

العنوان على شبكة الانترنت:www.gcclsa.org

سلسلة الدراسات الاجتماعية

سلسلة علمية متخصصة

تعنى بنشر البحوث والدراسات الاجتماعية

تصدر عن

المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية

بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الإشراف العام

عقيل أحمد الجاسم

هيئة التحرير والإعداد

محمود حافظ

خليل بوهزاع

محمد الغائب

العدد (٧٧) جمادى الآخر ١٤٣٤هـ الموافق أبريل ٢٠١٣م

المحتويـات

الصفحة

تقديم المدير العام ٧

الدراسة الأولى: الإطار القانوني للسياسات الاجتماعية في دول مجلس التعاون..... ٩

إعداد
الدكتور يوسف الياس

الدراسة الثانية: مفهوم السياسات الاجتماعية ومكوناتها..... ٤٧

إعداد
الدكتور أحمد عبدالرحمن حمودة

الدراسة الثالثة: مكونات السياسة الاجتماعية القطاعية ومحدداتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الكويت نموذجاً..... ٧٧

إعداد
الدكتور يعقوب يوسف الكندري

الدراسة الرابعة: السياسات القطاعية لوزارات الشؤون الاجتماعية في دول الخليج العربية: مقاربة عملية..... ١٤٩

إعداد
الدكتور جورج القصيفي

المحتويـات

الصفحة

الدراســة الخامســة: التخطــيط لإدارة المخــاطر فــي السياسـات الاجتماعيـة فـي دول مجلس التعاون الخليجي..... ٢٠٩

إعداد
الدكتورة أماني قنديل

الدراســة السادســة: تحــديات ومتطلبــات السياســة الاجتماعية للأسرة الخليجية..... ٢٦٣

إعداد
الدكتور مصطفى حجازي

الدراســة السابعــة: إدمـاج المسؤولية المجتمعيـة فـي السياسات الاجتماعية..... ٣٢١

إعداد
الدكتور شفيق شعيب

الدراســة الثامنــة: السياسـات الاجتماعيـة: السـياق والمفهوم والتنفيذ، دراسـة لـبعض التجارب الدولية (ماليزيا والنرويج وكندا)..... ٣٧٣

إعداد
الدكتور أحمد زايد

تقديم المدير العام

تنفيداً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثامنة والعشرين (الرياض: أكتوبر ٢٠١٢م) بتنظيم ورشة حوارية حول السياسات الاجتماعية وآليات صياغتها ومتطلباتها في دول مجلس التعاون والتي نظمها المكتب التنفيذي واستضافتها مشكورة وزارة التنمية الاجتماعية بمملكة البحرين خلال الفترة من ٢٧- ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢م في مدينة المنامة.

عقدت الورشة تحت رعاية سعادة الدكتورة فاطمة محمد البلوشي وبمشاركة أصحاب المعالي الوزراء في دول المجلس والمسؤولين المعنيين في وزارات الشؤون الاجتماعية والهيئات والمؤسسات والجامعات والمنظمات المحلية والخليجية والعربية والدولية ذات العلاقة بالسياسات الاجتماعية.

عالجت الورشة من خلال أوراق وابحاث عملها مفهوم السياسات الاجتماعية في ضوء السياق المجتمعي العام والسياق القطاعي الوزاري والتعرف على محدداتها الكمية والنوعية في تحقيق التنمية البشرية والاطار القانوني للسياسة الاجتماعية وأهمية ادماج المسؤولية المجتمعية في السياسات الاجتماعية وكيفية ادارة المخاطر الاجتماعية بالاضافة إلى رسم السياسة الاجتماعية لتمكين الاسرة الخليجية وتأهيل دورها التنموي خارج نطاق الرعاية التقليدية وعرض للتجارب الدولية الرائدة في السياسات الاجتماعية.

وفي هذا العدد الذي خصصه المكتب التنفيذي ضمن سلسلة دراساته الاجتماعية فقد تم اختيار مجموعة مميزة من ابحاث ودراسات الورشة التي أسهم في تأليفها نخبة ممتازة ومشهود لها علمياً في مجال تخصصاتها بالخبرة والمهنية في السياسات الاجتماعية والتي شكلت جهداً مشكوراً يستحق الجميع عليه خالص التقدير.

وإذ يضع المكتب هذا الاصدار بين يدي القارئ الكريم، ليأمل أن يتواصل الاهتمام بدراسة وبحث ومناقشة قضايا السياسات الاجتماعية وان يتعزز الوعي بأهميتها في التخطيط وبناء الاستراتيجيات للتنمية الاجتماعية وفق سياسات اجتماعية متكاملة تقود إلى نهضة مجتمعاتنا في دول مجلس التعاون الخليجي.

نسأل الله تبارك وتعالى أن يرعى كافة الجهود العلمية التي تقود إلى الاصلاح والتقدم في العدالة والحرية والكرامة لما فيه خير المواطن الخليجي.

والله ولي التوفيق،،،

المدير العام

عقيل أحمد الجاسم

الدراسة الأولى

الإطار القانوني للسياسات الاجتماعية في دول مجلس التعاون

الدكتور يوسف الياس

أستاذ القانون الاجتماعي

المحتويـات

الصفحة

- تعريف السياسة الاجتماعية..... ١٣
- مرجعيـات الإطـار القـانوني للسياسـة الاجتماعيـة فـي دول المجلس..... ١٦
  ١- الشريعة الإسلامية..... ١٦
  ٢- الصـكوك الدوليـة ذات الصـلة بالسياسـة الاجتماعيـة المصادق عليها من قبل دول المجلس..... ١٧
- الأحكام الدستورية المؤطرة للسياسات الاجتماعية في دول المجلس..... ٢٤
  ١- المبادئ العامة التي تقوم عليها السياسة الاجتماعية في الدولة..... ٢٤
  ٢- الأسرة أساس المجتمع..... ٢٦
  ٣- الضمان والتكافل الاجتماعي..... ٢٨
  ٤- الحق في التعليم..... ٢٨
  ٥- الرعاية الصحية وحماية البيئة..... ٣٢
  ٦- الحق في العمل..... ٣٣
  ٧- التعاون والادخار..... ٣٦
  ٨- العمل الأهلي التطوعي/ المشاركة/ الإقرار بالحق في التجمع..... ٣٧
- التنظيم القـانوني المـؤطر للسياسـات الاجتماعيـة فـي دول المجلس..... ٤٠
- خاتمة/ مرئيات..... ٤٤

الإطار القانوني للسياسات الاجتماعية
في دول مجلس التعاون

الدكتور يوسف الياس
أستاذ القانون الاجتماعي

تعريف السياسة الاجتماعية[١]:

١ - يميل الإجماع إلى تعريف السياسة الاجتماعية تعريفاً واسعاً على أنها تشمل (كل الأنشطة المتعلقة بالحقل الاجتماعي)، وينطلق هذا التعريف من التعريفات الاقتصادية الكلاسيكية للسياسة الاجتماعية، التي تركز على أن هذه السياسة تتمثل في مجموعة الأنشطة والخطط الرامية إلى سد الاحتياجات الاجتماعية التي لا يمكن أن يسدها نظام السوق.

وهذا الفهم الكلاسيكي للسياسة الاجتماعية، أكده البعض بالقول أنها تتمثل في (استخدام القوة السياسية لرسم وتنفيذ عمليات في النظام الاقتصادي، لتحقيق نتائج لا يمكن أن يفي بها النظام الاقتصادي من تلقاء نفسه).

١- أنظر في تفصيلات هذا التعريف:
د. أحمد عبد الله زايد وخلف أحمد خلف: تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة – منشورات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية – العدد ٤٥ – نوفمبر ٢٠٠٦، ص ٢١ – ٣٦.

٢ - يمكننا هذا الفهم الكلاسيكي للسياسة الاجتماعية أن نستخلص عناصرها الهامة على النحو التالي:

(أ) إن الأجهزة الحكومية المختصة، تلعب الدور الرئيسي في رسم وتخطيط وتنفيذ السياسة الاجتماعية.
(ب)إن السياسة الاجتماعية تهدف إلى معالجة الخلل في نظام السوق، الذي يمكن أن يحرم جماعات معينة من بعض المنافع والخدمات، أو يتسبب في صور من اللا مساواة الاجتماعية.
(ج) إن الفهم الكلاسيكي للسياسة الاجتماعية يفرض على الدولة أن تقوم بوظائف تتعارض بطبيعتها مع المنظور الذي تتبناه اللبرالية الجديدة، والذي يقوم على وجوب انسحاب الدولة من ممارسة أي نوع من أنواع التدخل في الشأن الاقتصادي والاجتماعي، وترك هذا الشأن لينظم ذاتياً بقوى السوق الاقتصادية وحدها.
(د) إن استخدام القوة السياسية للدولة في رسم وتنفيذ السياسة الاجتماعية، يتجسد عملياً باستعمال (التشريع) أداة في ذلك، حيث تتمكن الدولة عن طريق القواعد القانونية التي تقرها السلطة التشريعية، أن تضفي صفة الإلزام على الخطط والبرامج والعمليات التي تؤلف بمجموعها السياسة الاجتماعية التي تتبناها.

٣ - أنتجت جملة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي شهدها العالم، بمختلف دوله، خلال الربع الأخير

من القرن المنصرم والعقد الأول من القرن الحالي، مؤثرات جوهرية على السياسة الاجتماعية لعل أبرز مظاهرها ما يلي:

(أ) الاتجاه في تخطيط وتنفيذ السياسة الاجتماعية نحو اللامركزية.
(ب) إشراك مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على نحو فاعل في رسم وتنفيذ السياسة الاجتماعية.
(ج) توجه هدف السياسة الاجتماعية إلى تحصين الإنسان ضد النتائج السلبية للأداء الحر لقوى السوق، مما يضفي على السياسة الاجتماعية صفة السياسة الوقائية، وليس مجرد كونها سياسة علاجية، مما يقتضي ألا تقتصر هذه السياسة في جميع مفاصلها على التعامل مع الظواهر الاجتماعية السلبية بهدف علاجها، وإنما يجب أن تتجه إلى أسباب هذه الظواهر للحيلولة – قدر المستطاع – دون نشأتها وإنتاج نتائجها السلبية.
(د) وتمتد كل المتغيرات التي تصيب السياسة الاجتماعية، مفهوماً وتخطيطاً وتنفيذاً، إلى الإطار القانوني الذي يؤطرها، الذي يجب أن يشهد (انقلابا) في المضمون، وليس في الشكل فحسب، بحيث يستوعب الوظيفة المستجدة للسياسة الاجتماعية، ويؤسسها على مفهوم (حقوقي) دقيق بدلاً من مفهومها (الرعائي) التقليدي، وينشئ هياكل مؤسسية فاعلة تحقق مفهوم (المشاركة) في تخطيط وتنفيذ السياسة الاجتماعية، ويفعل دور منظمات المجتمع المدني في ذلك.

مرجعيات الإطار القانوني للسياسة الاجتماعية في دول المجلس:

تتمثل المرجعيات الأساسية للإطار القانوني للسياسة الاجتماعية في دول المجلس فيما يلي:

(١) **الشريعة الإسلامية:** تعتبر جميع دول المجلس الشريعة الإسلامية مرجعية تشريعاتها جميعاً، بما فيها التشريعات المنظمة لسياستها الاجتماعية، إلا أن هذه الدول تختلف فيما بينها في تحديد مرتبة هذه المرجعية، وتتوزع في ذلك إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى/ وتضم ثلاثاً من دول المجلس هي:

(أ) **المملكة العربية السعودية:** حيث تنص المادة (١) من النظام الأساسي للحكم فيها على أن المملكة (دولة إسلامية، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم).

(ب) **سلطنة عمان:** وتنص المادة (٢) من النظام الأساسي للدولة فيها على أن (دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع).

(ج) **جمهورية اليمن:** حيث تقرر المادة (٣) من دستورها أن: (الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات).

ومع اختلاف عبارات النصوص الدستورية الثلاثة، إلا أن مضمونها يؤكد حقيقة أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع في هذه الدول، أو أنه في الأقل المرجعية التشريعية التي تعلو كل المرجعيات الأخرى في المرتبة.

المجموعة الثانية/ وتضم هذه المجموعة أربعاً من دول المجلس وهي دولة الإمارات (المادة ٧ من الدستور)، ومملكة البحرين (المادة ٢ من الدستور)، ودولة قطر (المادة ١ من الدستور)، ودولة الكويت (المادة ٢ من الدستور) حيث تقرر النصوص الدستورية المشار إليها، أن (دين الدولة الإسلام، وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيها).

وبهذا تسمح هذه النصوص بتصور وجود مصادر أخرى للتشريع في كل من هذه الدول إلى جانب الشريعة الإسلامية التي لها صفة (مصدر رئيسي) بين هذه المصادر.

وتتيح هذه النصوص – على اختلافها– أن تجعل من المبادئ الشرعية الإسلامية في البر والإحسان والتكافل الاجتماعي والتعاون بين أفراد المجتمع وفي إطار الأسرة الواحدة، وبين ذوي القربى، وفي الرعاية الصحية للأفراد والحفاظ على البيئة وغيرها، أساساً للتشريعات الوضعية التي تنظم السياسة الاجتماعية في الدولة، والمراد بها بلوغ الغايات النبيلة التي حثت الشريعة على السعي إلى تحقيقها.

(٢) الصكوك الدولية ذات الصلة بالسياسة الاجتماعية المصادق عليها من قبل دول المجلس:

صادقت دول المجلس، بحكم عضويتها في منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، والمنظمات المتخصصة التابعة لكل من المنظمتين على عدد من الصكوك والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالسياسة الاجتماعية، نشير إلى أهمها على النحو التالي:

المجموعة الأولى/ الصكوك الدولية والعربية ذات الصلة بحقوق الإنسان:

حيث صادقت دول المجلس على الصكوك التالية:

أ. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)، وقد صادقت عليهما ثلاث فقط من دول المجلس هي البحرين والكويت واليمن.
ب. الميثاق العربي لحقوق الإنسان (٢٠٠٤)، وقد حظي بتصديق عدد من دول المجلس.

المجموعة الثانية/ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق فئات خاصة: وقد صادقت دول المجلس على الاتفاقيات الأساسية التالية[٢]:

أ- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)، المعروفة اختصارا باسم (سيداو)، وقد حظيت بتصديق جميع دول المجلس.
ب- اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)، وقد حظيت هي الأخرى بتصديق جميع دول المجلس.

٢- من الاتفاقيات الدولية التي تنتمي إلى هذه المجموعة (الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم) التي إعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨/ديسمبر/١٩٩٠، وتأخر دخولها حيز النفاذ إلى ١/يوليو/٢٠٠٣، ويبلغ عدد الدول المصادقة عليها حالياً (٣٥) دولة فقط من مجموع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية.
وعلى الرغم من أهمية هذه الاتفاقية لدول المجلس، بالنظر لكثافة أعداد العمال المهاجرين الموجودين على إقليمها، إلا أن أياً من هذه الدول لم تصادق عليها.

ج- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦)، وقد صادقت عليها دول المجلس باستثناء دولة الكويت.

وتترتب على تصديق دول المجلس على الصكوك والاتفاقيات المشار إليها النتائج الحيوية التالية:

الأولى/ إن التصديق يفرض التزاماً على الدولة المصدقة بأن تقيم حالة من التوافق بين التشريعات والممارسات الوطنية ذات لأصلة بمضمون الصك أو الاتفاقية ومضمون نصوص أي منهما.

وحالة التوافق هذه تقتضي بالضرورة أن تقوم الدولة المصدقة بإجراء تعديل على القوانين النافذة، أو بإصدار قوانين جديدة، تستمد مضمون أحكامها من مضمون نصوص الصك الدولي أو الاتفاقية الدولية، وبهذا يكون هذا الصك أو الاتفاقية أحد (مرجعيات) النصوص القانونية الوطنية ذات الصلة، التي تتصف بصفة الإلزام، لأن التزام الدولة المصدقة بتنفيذ الصك أو الاتفاقية المصادق عليه/ عليها، تجري متابعته بآليات وإجراءات المتابعة المعتمدة دولياً، وتتم محاسبة الدولة على أي إخلال يصدر عنها بذلك وفقاً للقواعد المقررة في الصك أو الاتفاقية.

الثانية/ إن إنفاذ أحكام الصكوك والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الدولة، لا يتحقق كاملاً بالإجراءات التشريعية التي تتخذها الدولة لمواءمة قوانينها الوطنية مع أحكام هذه الصكوك، وإنما

تستدعي رسم وتنفيذ سياسات اجتماعية واعتماد خطط وبرامج تنفيذ لتهيئة البيئة المجتمعية لتقبل أحكام هذه الصكوك والاتفاقيات بما في ذلك تغيير العديد من الصور النمطية للمنزلة الاجتماعية لبعض الفئات ودورها الاجتماعي.

كما أن تمكين الأشخاص من الحقوق التي تقررها هذه الصكوك والاتفاقيات يقتضي هو بذاته اعتماد العديد من السياسات الاجتماعية ذات الصلة بالتعليم والرعاية الصحية والحصول على مستوى معيشي لائق.

الثالثة/ واجهت دول المجلس صعوبة في التوفيق بين ما يفرضه عليها التزام الشريعة الإسلامية مصدراً أساسياً أو رئيساً للتشريع فيها، وتصديقها على الصكوك والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها، والتي أشرنا إليها فيما سبق.

وسعياً من دول المجلس إلى الخروج من هذه الإشكالية، عمدت إلى أن تقرن مصادقاتها باستعمال حقها في التحفظ على بعض مواد الصك الدولي أو الاتفاقية الدولية.

ويقصد بالتحفظ عموماً، إعلان أو بيان تقدمه الدولة عند التصديق أو الانضمام إلى الاتفاقية تعلن فيه إرادتها بعدم قبول بعض الالتزامات المقررة في الاتفاقية، أو تحديدها المعنى المقصود ببعض أحكامها تحديداً خاصاً[٣].

٣ – أنظر د. محمد المجذوب: القانون الدولي العام . منشورات الحلبي الحقوقية . بيروت . ٢٠٠٣، ص ٥١٩.

والشرط الأساس لقبول تحفظ الدولة، ألا يتعارض مع جوهر ما أتفق عليه في الاتفاقية، لأنه لا يجوز لطرف واحد فيها أن يغير أو يعدل ما اتفقت عليه الأطراف الأخرى[٤].

والتحفظات التي أبدتها دول المجلس على الاتفاقيات التي صادقت عليها اتخذت أحد اتجاهين: **أولهما** عام إذ قرنت مصادقتها بالتصريح بأنها تلتزم بإنفاذ أحكام الاتفاقية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، **وثانيهما** خاص بتحديد نصوص معينة أبدت تحفظاتها عليها[٥].

والأصل في التحفظ أنه مؤقت، والغرض منه تمكين الدولة من التصديق على الاتفاقية الدولية بتخطي عقبات معينة تحول دون ذلك، عن طريق التحفظ على بعض نصوص الاتفاقية.

وبناء على ذلك تجيز الاتفاقيات الدولية، للدولة أن تسحب التحفظات التي تبديها في أي وقت لاحق على التصديق أو الانضمام إلى الاتفاقية.

٤- وهذا ما يرد النص عليه صراحة في الاتفاقية عادة، أنظر على سبيل المثال المادة (٢/٥١) من اتفاقية حقوق الطفل، حيث نصت على أن: (لا يجوز إبداء أي تحفظ يكون منافياً لهذه الاتفاقية وغرضها).

٥- أنظر لمزيد من التفصيل بشأن التحفظات التي تبديها الدول على الاتفاقيات التي تصادق عليها:
د. محمد يوسف علوان و د. محمد خليل الموسى: القانون الدولي لحقوق الإنسان . الجزء الثاني/ الحقوق المحمية . دار الثقافة للنشر والتوزيع . عمان . ٢٠٠٩، ص ٥٠ . ٥٢.
ويرى المؤلفان أن أغلب التحفظات التي تبديها الدول، بالاتجاهين اللذين أشرنا إليهما في المتن، تعتبر غير قانونية للأسباب التي يذكرانها، ويعززان رأيهما في هذا الخصوص باجتهادات هيئات الرقابة الدولية ومواقف الدول الأطراف في الاتفاقية المعترضة على هذه التحفظات.
وللمزيد أنظر: د. محمد خليل الموسى: أثر بطلان تحفظات الدول على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. بحث منشور في مجلة الحقوق التي تصدرها جامعة البحرين. عدد يناير/٢٠٠٦.

المجموعة الثالثة/ اتفاقيات العمل الدولية والعربية: إلى جانب المجموعتين الأولى والثانية من الصكوك والاتفاقيات الدولية التي أشرنا إليها، صادقت الدول الأعضاء في المجلس بحكم عضويتها في كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية على عدد من الاتفاقيات المعيارية التي يقرها المؤتمر العام في كل من المنظمتين، وتنصب المعايير التي تتضمنها هذه الاتفاقيات على معالجة كل ما يتعلق بسياسات العمل وعلاقاته وشروطه وظروف أدائه.

ويبلغ عدد اتفاقيات العمل الدولية حالياً (١٨٩) اتفاقية، بينما يبلغ عدد اتفاقيات العمل العربية (١٩) اتفاقية فقط.

ويتمثل موقف دول المجلس من التصديق على اتفاقيات العمل الدولية والعربية بالعرض التالي:

(أ) **اتفاقيات العمل الدولية:** تبلغ تصديقات دول المجلس على هذه الاتفاقيات الإعداد المؤشرة إزاء كل منها، مرتبة حسب عدد تصديقاتها من الأكبر إلى الأقل:

اليمن (٣٠) اتفاقية – الكويت (١٩) اتفاقية – السعودية (١٦) اتفاقية – البحرين (١٠) اتفاقيات – الإمارات (٩) اتفاقيات – قطر (٦) اتفاقيات – عمان (٤) اتفاقيات.

وتشير أعداد التصديقات إلى ضآلتها قياساً إلى المجموع الكلي للاتفاقيات الدولية، كما تعتبر دول المجلس من بين أقل المجموعات الإقليمية تصديقاً على اتفاقيات العمل الدولية.

(ب) **اتفاقيات العمل العربية:** صادقت دول المجلس على عدد من هذه الاتفاقيات بالترتيب التالي:

اليمن (٧) اتفاقيات – البحرين (٥) اتفاقيات – الكويت (٣) اتفاقيات – الإمارات (٢) اتفاقية – عمان (٢) اتفاقية . السعودية (١) اتفاقية – قطر (صفر) اتفاقية.

وبهذا تبدو دول المجلس من أقل الدول الأعضاء في منظمة العمل العربية تصديقاً على اتفاقيات العمل العربية، وبمتوسط أدنى من المتوسط العام لتصديقات الدول الأعضاء عليها[٦].

وأياً كان موقف دول المجلس من التصديق على اتفاقيات العمل الدولية والعربية، فان المهم هنا أنها تلتزم بإنفاذ المعايير التي صادقت عليها في تشريعاتها وممارساتها الوطنية، مع الإشارة إلى أن هذه المعايير تتصل كلها بالمسائل ذات الصلة بالعمل، ومنها السياسات الخاصة بالتشغيل والحماية الاجتماعية للقوى العاملة، وهي جزء هام من السياسة الاجتماعية الكلية في الدولة. ولهذا فانه لا يمكن إغفال

٦- يبلغ المجموع الكلي لتصديقات الدول العربية على اتفاقيات العمل العربية (١١١) تصديقاً، وبتقسيمه على عدد الدول الأعضاء في المنظمة (٢١) دولة، يكون المتوسط العام للتصديقات (٥,٢٨)، بينما يبلغ متوسط تصديقات دول المجلس (٢٠ تصديقاً ÷ ٧ دول) = (٢,٨٥) فقط.

حقيقة اعتبار هذه الاتفاقيات إحدى مرجعيات السياسة الاجتماعية فيها.

بقي أن نشير إلى أن اتفاقيات العمل الدولية والعربية لا تتيح للدول المصدقة أن تتحفظ على أي من معاييرها، إلا أن بعض هذه الاتفاقيات تجيز للدولة التصديق جزئياً عليها.

الأحكام الدستورية المؤطرة للسياسات الاجتماعية في دول المجلس:

أرست دساتير دول المجلس القواعد الأساسية التي يقوم عليها الإطار القانوني للسياسة الاجتماعية فيها، وأورد بعضها هذه القواعد تحت عنوان (الدعامات الاجتماعية) أو (المقومات الأساسية) للمجتمع، وهي بذلك تعبر بشكل أو بآخر عن الأسس التي تقوم عليها السياسة الاجتماعية في الدولة.

ويستخلص من جملة النصوص الدستورية المشار إليها أن الإطار القانوني للسياسة الاجتماعية في كل من دول المجلس يقوم على القواعد/ الركائز التالية:

١ - المبادئ العامة التي تقوم عليها السياسة الاجتماعية في الدولة:
تضمنت دساتير دول المجلس نصوصاً حددت هذه المبادئ[٧]، وقد

٧- أنظر: المواد (١٤) من دستور الإمارات، (٤) من دستور البحرين، (١١) من النظام الأساسي للحكم في السعودية، (١٢) من النظام الأساسي للدولة في عمان، (١٨) من دستور قطر، (٧ و ٨) من دستور الكويت، (٢٤ و ٢٥) من دستور اليمن.

تقاربت ست منها في صياغتها، بينما اتخذ النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية نهجاً خاصاً به في هذه المسألة:

(أ) فقد أورد النظام الأساسي للحكم في السعودية في المادة (١١) منه نصاً جاء فيه: (يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل فيما بينهم وعدم تفرقهم).

(ب) أما دساتير الدول الست الأخرى فقد أوردت في نصوصها تعداداً للدعامات/ المقومات الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، دون تحديد المقصود بكل منها. وهذه الدعامات/ المقومات هي:

- **المساواة:** وقد وردت الإشارة إليها في دساتير الدول الست.
- **العدل:** وأشارت إليه دساتير خمس من الدول، بينما أورد الدستور البحريني مصطلح (العدالة الاجتماعية) بدلاً عن مصطلح العدل.
- **الحرية:** وردت الإشارة إليها في دساتير أربع دول هي: البحرين – قطر – الكويت – اليمن.
- **توفير الأمن والطمأنينة:** أشارت إليه دساتير الإمارات – البحرين – قطر – الكويت.
- **تكافؤ الفرص بين المواطنين:** أجمعت على ذكره دساتير الدول الست.

- **التعاضد/ التعاون والتراحم بين المواطنين:** وأجمعت هو الآخر دساتير الدول الست على ذكره.
- **الإحسان ومكارم الأخلاق:** ووردت الإشارة إليهما في الدستور القطري.

ومع ما يبدو من اختلاف شكلي في صياغة النصوص الدستورية في دول المجلس التي عددت هذه المقومات، فانه يمكن القول أنها تلتقي جميعاً على دعامات/ مقومات مشتركة لسياساتها الاجتماعية، لكون المفاهيم التي تقوم عليها هذه المقومات ذات مضمون أخلاقي يكمل بعضه بعضاً.

٢ - **الأسرة أساس المجتمع:** أوردت دساتير دول المجلس نصوصاً، أضفت فيها أهمية كبيرة للغاية على (الأسرة) ومكانتها في بنية المجتمع، ودورها في السياسة الاجتماعية في الدولة في جميع مراحلها.

وقد وصفها كل من دستور الإمارات (المادة ١٥)، والبحرين (المادة ١/٥)، وعمان (المادة ٢/١٢)، وقطر (المادة ٢١)، والكويت (المادة ٩)، واليمن (المادة ٢٦)، بأنها (أساس المجتمع)، بينما وصفتها المادة (٢٦) من النظام الأساسي السعودي بأنها (نواة المجتمع)، وهي بالوصفين الركيزة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع.

وأوردت النصوص الدستورية المشار إليها، إضافة إلى ما تقدم، أحكاماً تنظم حماية الدولة والقانون للأسرة من جهة ورعاية أفرادها من جهة أخرى، وذكر بعض هذه الدساتير فئات محددة من هؤلاء الأفراد، منها الأمومة والطفولة والنشء والشيخوخة.

وتكشف هذه النصوص . على الرغم من الاختلافات في صياغتها عن أهمية المكانة التي توليها دول المجلس للأسرة ودورها، وعن الاهتمام برعايتها وحماية أفرادها، وهذه مسائل كلها تدخل في صلب السياسة الاجتماعية.

وفي إطار المعالجات الدستورية للموضوعات المتصلة بالأسرة، أفرد قانونا البحرين واليمن، أحكاماً خاصة بالمرأة.

فالمادة (٥/ب) من الدستور البحريني نصت على أن (تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية).

ونصت المادة (٣١) من الدستور اليمني على أن (النساء شقائق الرجال، ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون).

ويتضح من النصين أنهما يسعيان إلى تمكين المرأة سياسياً واقتصاديا واجتماعيا ودعم مشاركتها في التنمية وهي مسائل تتصل بجوهر السياسة الاجتماعية.

٣ - **الضمان والتكافل الاجتماعي:** خصصت دساتير دول المجلس العديد من موادها للنص على ضمان حقوق المواطنين في العيش، وتمكينهم من الحصول على المعاشات والمعونات في الحالات التي يعجزون فيها عن كسب عيشهم أو في حالات الكوارث التي تصيبهم، وذلك من خلال نظم التأمين والمعاشات والمساعدات العامة (الضمان الاجتماعي) والزكاة، والتزام الدولة بإصدار القوانين التي تنظم بها هذه النظم وتكفل للمواطنين حصولهم على المزايا التي تقررها لهم[٨].

ويعد الإقرار للمواطنين في الحقوق المذكورة، ركيزة أساسية من ركائز السياسة الاجتماعية، وهي لا تقبل التنفيذ إلا بعد تأطيرها بإطار قانوني.

٤ - **الحق في التعليم:** تعترف دساتير قطر (المادة ٤٩)، والكويت (المادة ٤٠)، واليمن (المادة ٥٤)، على نحو مباشر لكل مواطن بالحق في التعليم، بينما تعترف دساتير الدول الأخرى بهذا الحق بصورة غير مباشرة بالنص على كفالة الخدمات التعليمية، (المادة ٧

٨- أنظر المواد (١٦) من دستور الإمارات، (٥/ج . ١٢) من دستور البحرين، (٢١) من النظام السعودي، (١٢) من النظام العماني، (٢٢) من دستور قطر، (١٠ . ١١ . ٢٥) من دستور الكويت، (١٧ . ٢١ . ٣٠ . ٣٣) من دستور اليمن.

من الدستور البحريني)، أو سعي الدولة إلى نشر التعليم وتعميمه، (المادة ١٣ من النظام العماني)، أو يستفاد هذا الاعتراف من عمومية النص الدستوري بشأن هذا الحق، (المادة ١٧ من دستور الإمارات والمادة ٣٠ من النظام السعودي).

وأوردت دساتير دول المجلس أحكاماً بشأن هذا الحق، اختلفت فيها إلى عدة توجهات:

(أ) بشأن إلزامية التعليم ومجانيته:

* نص دستور دولة الإمارات على **إلزامية** التعليم في مرحلته الابتدائية، **ومجانيته** في جميع المراحل.
* واتفق دستور كل من البحرين والكويت على أن التعليم الابتدائي إلزامي ومجاني.
* وأورد كل من النظام العماني والنظام السعودي حكماً يتصف بالعمومية، يقضي بأن (توفر الدولة التعليم العام) دون بيان دقيق بشأن مدى إلزاميته ومجانيته.
* وقرر الدستور القطري أن الدولة **تسعى** لتحقيق إلزامية ومجانية التعليم العام وفقاً للقوانين المعمول بها في الدولة، دون الزامها بتحقيق ذلك فعلاً.
* واكتفى الدستور اليمني بالنص على إلزامية التعليم في المرحلة الأساسية، دون النص على مجانيته.

(ب) تضمنت دساتير دول المجلس نصوصاً بشأن **التزام الدولة بمحو الأمية**، إلا أنها اختلفت في درجة هذا الإلزام:

* نصت دساتير الإمارات والبحرين والكويت على أن: (يضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية)[٩].
* وجاء نص النظام السعودي صريحاً بالتزام الدولة (بمكافحة الأمية).
* أما الدستوران العماني واليمني فقد نصا على أن تعمل الدولة على محو الأمية، مما يفيد سعي الدولة إلى ذلك، وليس إلى تحقيقه على نحو منجز.
* وخلا الدستور القطري من نص صريح بشأن التزام الدولة بمحو الأمية.

(ج) تضمنت دساتير ثلاث من دول المجلس نصوصاً بشأن حق الأفراد والهيئات في إنشاء مدارس خاصة، حيث أجاز كل من دستور الإمارات (المادة ١٨)، والبحرين (م ٧/ج) ذلك، بينما نص النظام العماني (م ١٣)، على أن الدولة (تشجع) إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة، واتفقت الدساتير الثلاثة على أن تنشأ هذه المدارس بموافقة الدولة، وتعمل تحت رقابتها.

(د) اختلفت دساتير دول المجلس فميا بينها في الوصف الذي أصفته على التعليم ووظيفته ومكانته في إطار السياسة الاجتماعية[١٠].

٩- صياغة نصوص الدساتير الثلاثة معيبة، لأن القانون لا يضع خططاً وإنما يقرر أحكاماً.
١٠- خلا الدستور البحريني من نص بهذا الشأن.

غير أن العبارات التي أوردتها أغلب هذه الدساتير للتعبير عن ذلك اتصفت بالمعومية[١١]:

* فقد نص كل من النظام العماني (المادة ١٣) والدستور الكويتي (المادة ١٣) على أن: **التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع**. بينما نص الدستور اليمني (المادة ٣٢) على أن: **التعليم ركن أساسي لبناء المجتمع**. ونص دستور الإمارات (المادة ١٧) على أن: **التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع**. ودستور قطر (المادة ٢٥)، على أن: **التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع**.

والعبارات المتقدمة التي أوردتها هذه النصوص قريبة من بعضها في دلالاتها، وهي كلها تتصف بالعمومية.

* إختلف النظام السعودي (المادة ١٣) عن الدساتير الأخرى، في أنه أورد نصاً حدد فيه هدف العملية التعليمية على النحو التالي: (يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء، وإكسابهم المعارف والمهارات، وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في مجتمعهم، محبين لوطنهم، معتزين بتاريخه).

١١- حددت المادة (١/١٣) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هدف العملية التعليمية على النحو التالي:
(تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم، وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها، والى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم، ومختلف الفئات السلالية أو الاثنية أو الدينية، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم).

خلاصة ما تقدم، أن النصوص المتعلقة بالتعليم التي أوردتها دساتر دول المجلس تؤسس بمجموعها للأسس التي تقوم عليها السياسة التعليمية كجزء من عموم السياسة الاجتماعية في هذه الدول.

٥ - **الرعاية الصحية وحماية البيئة:** اختلفت دساتير دول المجلس في معالجتها الحق في الرعاية الصحية، وذلك على النحو التالي:

(أ) فالدستور البحريني (المادة ٨/أ)، واليمني (المادة ٥٥) أقرا صراحة **بالحق** للمواطن في الرعاية الصحية.

(ب) أما دستور الإمارات (المادة ١٩)، والنظام السعودي (المادة ٣١)، ودستور قطر (المادة ٢٣)، فقد نصت على **(كفالة** الدولة توفير وسائل الوقاية والعلاج).

(ج) بينما اكتفى النظام العماني (المادة ١٢)، والدستور الكويتي (المادة ١٥) بالنص على التزام الدولة **بالعناية** بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة.

ويبدو الاختلاف بين النصوص التي تضمنتها دساتير المجلس جلياً في تحديد (ماهية/ نوعية) التزام الدولة بشأن الرعاية الصحية، لكنها تؤسس كلها للسياسة التي تعتمدها الدولة من أجل توفير خدمات الرعاية الصحية.

من ناحية أخرى، لم يورد سوى دستور قطر ودستور اليمن نصوصاً بشأن حماية البيئة، وهذه الحماية تتصل اتصالا مباشراً بالحق في الرعاية الصحية من خلال توفير بيئة تقي الإنسان من الإصابة بالأمراض.

وقد نصت المادة (٣٣) من الدستور القطر على أن: (تعمل الدولة على حماية البيئة وتوازنها الطبيعي، تحقيقاً للتنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال).

بينما ورد في نص المادة (٣٥) من الدستور اليمني أن: (حماية البيئة مسؤولية الدولة والمجتمع، وهي واجب ديني ووطني على كل مواطن).

وعلى الرغم من الاختلاف في منظور كل من النصين إلى مسألة (حماية البيئة)، فهما يضعان أساساً لكي تحتل هذه المسألة مكانها في إطار السياسة الاجتماعية في الدولة، ولأن تتأطر بإطار قانوني مناسب لتحقيقها.

٦ - **الحق في العمل:** يحتل (حق العمل) مكانة بارزة بين حقوق الإنسان على المستويين الدولي والوطني لاعتبارات عدة، بعضها يتصل بذات هذا الحق باعتبار أن العمل فيه تحقيق لذات الإنسان، وبعضها الآخر يتصل بالعمل باعتباره وسيلة لتحقيق غايات اقتصادية واجتماعية للفرد والمجتمع.

وكان العمل على مدار التاريخ الوسيلة التي أستغل بها الإنسان من قبل من إمتلك فرصة تسخير الجهد الإنساني لخدمة مصالحه الاقتصادية الخاصة.

وأخذاً بالاعتبار ما تقدم، فان البناء القانوني لحق الإنسان في العمل قام على ركيزتين أساسيتين، **أولاهما** هي الإقرار له بهذا الحق ليكون وسيلته في كسب عيشه وعيش أفراد أسرته، **وثانيتهما** حماية الإنسان أثناء العمل و/ أو بسببه في الاستغلال الذي يمكن أن يتعرض له، والمخاطر التي يمكن أن يلحقها به.

وقد أوردت دساتير دول المجلس نصوصاً أقرت فيها أغلب المبادئ التي قررها القانون الدولي لحقوق الإنسان بشأن حق الإنسان في العمل، ويمكن تلخيص اتجاهات هذه الدساتير بشأن هذا الحق بما يلي:

أ- **الإقرار بالحق في العمل:** أوردت بعض دساتير دول المجلس نصوصاً أقرت فيها . على اختلاف فيما بينها . للمواطن بالحق في العمل. بينما خلت دساتير كل من عمان والسعودية وقطر من نصوص صريحة بهذا الشأن.

ب- **وسائل تمكين المواطن من ممارسة حقه في العمل:** تضمنت دساتير الإمارات (المادة ٢٠)، والبحرين (المادة ١٣/ب)، والسعودية (المادة ٢٨)، والكويت (م ٤١) نصوصاً مختلفة

المضمون بشأن كيفية تمكين المواطن من ممارسة حقه في العمل، تراوحت بين النص على أن (**يعمل** المجتمع على توفير العمل للمواطنين)، وأن (**تكفل** الدولة فرص العمل للمواطنين)، و (**تيسر** الدولة مجالات العمل لكل مواطن قادر عليه) و (**تقوم** الدولة على توفير العمل للمواطنين). وهي نصوص تختلف في دلالاتها على الكيفية التي توفر فرص العمل للساعين إليها.

أما دساتير عمان وقطر واليمن فقد خلت من معالجة صريحة لهذه المسألة.

ج- **الإقرار للمواطن بحقه في اختيار العمل الذي يمارسه:** وقد أقرت هذا الحق بنصوص صريحة دساتير كل من الإمارات (المادة ٣٤)، والبحرين (المادة ١٣/أ)، وعمان (المادة ١٢)، والكويت (المادة ٤١)، واليمن (المادة ٢٩).

د- **حظر فرض أي عمل إجباري على أي شخص:** حيث حظرت دساتير كل من الإمارات (المادة ٣٤)، والبحرين (المادة ١٣/ج)، وعمان (المادة ١٢)، والكويت (المادة ٤٢)، واليمن (المادة ٢٩) فرض عمل إجباري على أي شخص، إلا في الأحوال التي يحددها القانون لضرورة قومية ومقابل تعويض عادل.

ه- **تحديد دور الدولة في تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل:** أجمعت دساتير دول المجلس على إيراد نصوص تحدد

دور الدولة في تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، بقيامها بسن القوانين التي يقتضيها هذا التنظيم، والإشراف على تنفيذها. وحددت بعض هذه النصوص الغايات التي يسعى هذا التنظيم إلى تحقيقها.

واختلفت النصوص الدستورية التي تضمنتها دساتير دول المجلس في هذا الشأن اختلافا بيناً في مضمونها. وخاصة فيما يتعلق ببيان الأسس التي يقوم عليها هذا التنظيم[١٢].

والمبادئ والمحددات التي أوردتها دساتير دول المجلس . التي سبق بيانها بإيجاز .، تكشف عن الاتجاهات الأساسية للسياسة الاجتماعية الوطنية بشأن الحق في العمل، التي يمكن تأطيرها بإطار قانوني ينظم علاقات العمل ويمكن المواطن من ممارسة حقه في العمل.

٧ - **التعاون والادخار**: نصت دساتير البحرين (المادة ١٤)، والكويت (المادة ٢٣)، واليمن (المادة ١٤)، على أن: (**تشجع** الدولة التعاون والادخار)، وأضاف النص اليمني إلى هذه العبارة المتطابقة التي أوردتها الدساتير الثلاثة، (**وتكفل وترعى** وتشجع تكوين المنشآت

١٢- للاطلاع على ذلك، أنظر:
المادة (٢٠) من دستور الإمارات، المادة (١٣/د) من دستور البحرين، المادة (٢٨) من النظام السعودي، المادة (١٢) من النظام العماني، المادة (٣٠) من الدستور القطري، المادة (٢٢) من الدستور الكويتي، المادة (٢٩) من الدستور اليمني.

والنشاطات التعاونية بمختلف صورها). وهي عبارة تفيد تقديم الدولة الدعم والرعاية للمنشآت التعاونية.

وتكشف النصوص الدستورية التي أوردتها دساتير ثلاث من دول المجلس عن موقف إيجابي من الدولة تجاه العمل التعاوني، مراعاة للدور الفعال الذي يقوم به هذا العمل في رسم وتنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة والدور التكميلي لدور الدولة الذي تقوم به التعاونيات على اختلاف أنواعها، في هذا الميدان.

٨ - **العمل الأهلي التطوعي/ المشاركة/ الإقرار بالحق في التجمع:** تجمع دساتير دول المجلس على الإقرار بالحق في التجمع/ أي تكوين الجمعيات والانضمام إليها، على اختلاف بين هذه الدساتير، حيث تتوزع في هذا الشأن إلى أربعة اتجاهات:

الأول/ يضم كلاً من الدستور الإماراتي (المادة ٣٣)ن والقطري (المادة ٤٥)، حيث ينصان على كفالة حرية تكوين الجمعيات في حدود القانون/ وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون.

الثاني/ وبه أخذ كل من الدستور الكويتي (المادة ٤٣)، والبحريني (المادة ٢٧)، والعماني (المادة ٣٣)، حيث نصت جميعها على كفالة حرية تكوين الجمعيات وفقاً للشروط والأوضاع

التـي يبينهـا القـانون، إلا أنهـا قيـدت ذلـك بقيـود اختلفـت فـي صياغتها على النحو التالي:

* فالنص الكويتي أوجب أن يكون تكوين الجمعيات (على أسس وطنية)، مما يعني حظر قيامها على أسس عرقية أو طائفية ... الخ.

* والـنص العمـاني إشـترط أن يكـون تكـوين الجمعيـات (لأهـداف مشـروعة)، وحظـر بعبـارة صـريحة تكـوين جمعيات يكون نشاطها (معادياً لنظام المجتمع أو سرياً أو ذا طابع عسكري).

* وإقتفى النص البحريني أثر النصين الكويتي والعماني في إشتراطه تكوين الجمعيات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة، وأضاف إلى ذلك (بشرط عدم المساس بأسس الدين والنظام العام).

والعبارات الواردة في النصين العماني والبحريني غير منضبطة الدلالة، وتقبل تفسيرات متعددة وواسعة.

الثالث/ وقد إنفرد به الدستور اليمني في المادة (٥٨) منه، الذي جاء فيه، (للمواطنين في عموم الجمهورية، بما لا يتعارض مع نصوص الدستور، الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً

ومهنياً ونقابياً، والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور.

وتضمن الدولة هذا الحق، كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية).

وينفرد هذا النص بميزتين:

أولاهما/ أنه يضع معياراً منضبطاً لتقييد حرية تكوين الجمعيات يتمثل في عدم تعارضها مع الدستور.

ثانيتهما/ أنه لا يكتفي بالنص على كفالة حرية تكوين الجمعيات، وإنما يلزم الدولة باتخاذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارستها، وهو ما يفهم منه التزام الدولة بتقديم الدعم اللازم – بمختلف صوره وأشكاله – لتمكين المواطنين من تكوين الجمعيات والانضمام إليها.

الرابع/ وقد إختص به النظام السعودي، حيث خلا من نص صريح بشأن الحق في تكوين الجمعيات، إكتفاء بايراده نصاً عاماً في المادة (٢٦) منه، تنص على أن: (تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية).

وإذا فهم هذا النص على إطلاقه، في إطار الفهم المقبول عالمياً لحقوق الإنسان، فيمكن القول أنه ينطوي على نحو غير مباشر على حماية الدولة الحق في تكوين الجمعيات والانضمام إليها في الحدود التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

خلاصة ما تقدم، إن دساتير دول المجلس جميعها تقر بالحق في تكوين الجمعيات بالضوابط التي وردت في نصوصها، وتحيل في تنظيم ممارسة هذا الحق إلى ما يقره القانون، حيث ترسم النصوص القانونية ماهية الدور الذي تقوم به هذه الجمعيات في تخطيط وتنفيذ السياسة الاجتماعية، ومقدار وحدود مشاركتها في ذلك.

التنظيم القانوني المؤطر للسياسات الاجتماعية في دول المجلس:

هيأت النصوص الدستورية التي تضمنتها دساتير دول المجلس، والتي سبق استعراضها بإيجاز، الأرضية اللازمة لإصدار العديد من القوانين التي تنظم المسائل ذات الصلة بالسياسات الاجتماعية في هذه الدول.

(١) تحقيقاً لما تقدم، أصدرت دول المجلس، في أوقات متباينة، وعلى اختلاف لا ينكر فيما بينها، قوانين تناولت الموضوعات التالية:
أ- الأسرة/ الأحوال الشخصية.

ب- التأمينات والمعاشات والضمان الاجتماعي/ المساعدات العامة والزكاة والنفقة الشرعية باعتبارها نظماً قانونية تضمن للفرد الحصول على دخل يمكنه من العيش في حالات عجزه عن كسب عيشه لأي سبب من الأسباب[١٣].

ج- التعليم ومحو الأمية.

د- الرعاية الصحية والبيئة.

ه- العمل[١٤].

و- التعاون[١٥].

ز- الجمعيات الأهلية.

ح- السكن.

ط- الأشخاص ذوو الإعاقة[١٦].

ي- الطفل والرعاية الأسرية وجنوح الأحداث.

ويقينا إن المجال لا يسمح بالبحث في مضامين هذه القوانين والتعرف على اتجاهاتها، ومدى قربها أو بعدها عن بعضها، إلا أن مجرد صدورها

١٣- للاطلاع على المزيد بشأن هذه القوانين راجع:
* دراستنا: نظم وتشريعات التأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – منشورات المكتب التنفيذي – سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية – العدد (٤٠) – ٢٠٠٢.
* دراستنا: القانون الاسترشادي الموحد للضمان الاجتماعي مع دراسة تعريفية لأنظمة الضمان الاجتماعي النافذة في دول مجلس التعاون. منشورات المكتب التنفيذي – سلسلة الدراسات الاجتماعية – العدد (٦٦) – ٢٠١١.
* دراستنا: الحماية القانونية لكبار السن في دول مجلس التعاون – منشورات المكتب التنفيذي – سلسلة الدراسات الاجتماعية – العدد (٦٩) – ٢٠١٢.

١٤- أنظر لمزيد من التفصيل:
دراستنا: تشريعات العمل في الدول العربية الخليجية – منشورات مكتب المتابعة (سابقاً) التنفيذي (حالياً). سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية. العدد (٢) – ١٩٨٤.

١٥- راجع للتفصيل:
دراستنا: قوانين التعاونيات في دول مجلس التعاون – منشورات المكتب التنفيذي – سلسلة الدراسات الاجتماعية – العدد (٦٢) – ٢٠١١.

١٦- للمزيد عن القوانين ذات الصلة بحقوق ذوي الإعاقة في دول المجلس راجع:
دراستنا: تقييم قوانين الإعاقة في دول مجلس التعاون في ضوء الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – منشورات المكتب التنفيذي – سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية. العدد (٥٢) – ٢٠٠٩.

واتخاذها صيغة التشريع يكفي لتأكيد أن السياسات الاجتماعية في دول المجلس قد تأطرت بإطار قانوني شامل لمختلف جوانبها.

(٢) من ناحية أخرى، شهدت دول المجلس خلال العقدين الاخيرين حراكاً تشريعياً واسعاً، لملاءمة قوانينها الوطنية مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم في مختلف دوله، وإمتدت تأثيراتها – بشكل أو بآخر – إلى دول المجلس. وإتخذ هذا الحراك مسارين، **أولهما:** مراجعة القوانين ذات الصلة بالسياسة الاجتماعية النافذة في هذه الدول وإدخال التعديلات عليها أو إستبدال غيرها بها، **والثاني:** إصدار قوانين جديدة في موضوعات لم يسبق تنظيمها تشريعياً.

(٣) ومن ناحية ثالثة، عمدت دول المجلس تنفيذاً لالتزاماتها الناتجة عن تصديقها على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى إصدار قوانين خاصة بحقوق فئات معينة.

أ- أصدرت جميع دول المجلس قوانين خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، سعى أغلبها إلى التحول فيها من المنهج (الرعائي) إلى المنهج (الحقوقي)، بكل ما ينطوي عليه من تغير مفاهيمي في الأسس التي تقوم عليها مضامين نصوص هذه القوانين.

ب- شرعت دول المجلس بإجراءات إصدار قوانين خاصة بحقوق الطفل.

وقد استكملت كل من اليمن والبحرين الإجراءات التشريعية اللازمة لذلك، بينما مازالت دول المجلس الأخرى تسعى حالياً إلى استكمال هذه الإجراءات.

ج- أما حقوق المرأة، فقد اتجهت دول المجلس بشأن تأطيرها إلى اتجاهين رئيسيين:

الأول/ معالجة حقوق المرأة في إطار الأسرة ضمن نصوص قوانين الأحوال الشخصية/ الأسرة، التي تستمد أصولها من الشريعة الإسلامية.

وقد عمد بعض دول المجلس إلى (تجديد) هذه القوانين لتتخذ نهجاً يسعى إلى التلاؤم قدر الإمكان مع ما تقضي به الأحكام الواردة في الاتفاقية الدولية، وبالقدر الذي لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية[١٧].

الثاني/ معالجة حقوق المرأة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار المنظومة القانونية الوطنية المنظمة لهذه الحقوق، تأسيساً على مبدأ المساواة وحظر التمييز في هذه الحقوق على أساس (نوع الجنس Gender)، وبالقدر الذي يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

١٧ – من بين دول المجلس التي أصدرت قوانين جديدة للأسرة البحرين (٢٠٠٩)، قطر (٢٠٠٦).

خاتمة/ مرئيات:

بكل تأكيد، لا تتيح لنا المعطيات التي تضمنتها هذه الورقة القدرة على تقديم مرئيات/ مقترحات محددة بشأن القوانين المؤطرة للسياسات الاجتماعية في دول المجلس، شكلاً ومضموناً، إلا أنها تسمح بقدر محدود لتقديم ما يمكن اعتباره مرئيات عامة بشأن الإطار القانوني لهذه السياسات، نوجزها بالقليل التالي:

١ - إصدار قانون وطني يؤسس في قواعده لإستراتيجية وطنية شاملة للسياسة الاجتماعية، تمكن من تحقيق الغايات الأساسية التالية:

(أ) التحول في السياسة الاجتماعية من المنهج الرعائي إلى المنهج الحقوقي.
(ب) كفالة تحقيق المساواة وعدم التمييز بين المواطنين في الحقوق والمزايا، كلما كان ذلك ممكناً.
(ج) تجنب التعارض والتناقض في التشريعات المؤطرة للسياسات الاجتماعية.

٢ - بما أن دول المجلس تسعى إلى التقريب بين نظمها القانونية، كمرحلة ضرورية للتمهيد إلى تحقيق المزيد من الخطوات على طريق الاتحاد فيما بينها، لذا يكون وضع إطار قانوني استرشادي عام لهذه الدول لتؤسس عليه القانون الوطني المشار إليه في (١)، أمراً مفيداً في تمكينها من التقارب من بعضها في إنجاز هذا المسعى.

٣ - وجوب أن تراعي القوانين المؤطرة للسياسات الاجتماعية في دول المجلس إشراك المجتمع المدني بكل منظماته وهياكله في تخطيط وتنفيذ السياسات الاجتماعية في الدولة، وإحلال منهج المشاركة في هذا الميدان محل منهج إلقاء كامل المسؤولية على الدولة في تخطيط وتنفيذ هذه السياسات.

مع التأكيد على وجوب أن تتخذ المشاركة المشار إليها صيغة إقامة (هياكل مؤسسية) ذات طبيعة دائمة، تؤدي أدواراً محددة بكل دقة ووضوح.

* * *

الدراسة الثانية

مفهوم السياسات الاجتماعية ومكوناتها

الدكتور احمد عبد الرحمن حمودة
أستاذ علم الاجتماع

المحتويـات

	الصفحة
تمهيد.....	٥١
- مفهوم السياسات الاجتماعية المركزية والقطاعية وأبعادها.....	٥٧
- تصميم السياسة الاجتماعية ومكوناتها:.....	٦٤
١- توافر رؤية واضحة الصورة والأبعاد.....	٦٦
٢- أهداف السياسة: السياسات الاجتماعية.....	٦٦
٣- محتـوى السياسـة: السياسـات الاجتماعيـة ومضمونها.....	٦٧
٤- أدوات ووسـائل تنفيـذ السياسـة وتحقيـق غاياتها.....	٦٨
٥- المرجعية القانونية والتشريعية مكون أساسي للسياسة الاجتماعية.....	٦٩
- نحو صياغة سياسات اجتماعية متقدمة صالحة لدول مجلس التعاون الخليجي.....	٧٠

مفهوم السياسات الاجتماعية ومكوناتها

الدكتور احمد عبد الرحمن حمودة
أستـاذ علـم الاجتمـاع

تمهيد:

حينما اقبل القرن الحادي والعشرين لم يكن القطاع الاجتماعي وسياساته في الدول العربية قد شهد أياً من التطور والتحديث في المفاهيم والمناهج وأساليب البحث والتحليل التي عرفتها الدول المتقدمة في عالمنا المعاصر.

إذ يبدو أن القضايا الاجتماعية والتخطيط للشأن الاجتماعي وبخاصة "السياسات الاجتماعية" في الدول المتقدمة لم تحظ بالاهتمام الكافي والمكانة التي تستحقها بالمقارنة مع القضايا والسياسات والبرامج الاقتصادية والسياسية. ولم يكن ذلك نتيجة لنقص في الكفاءات العلمية والخبرات ومؤسسات البحث والتدريب والجامعات المختصة بالمجال الاجتماعي.

وإنما يعود ذلك لأسباب وعوامل متشابكة يمتد تأثيرها إلى عقود سابقة من التقصير على المستويين الوطني والإقليمي العربي وعدم بذل أي جهود حقيقية وجادة للتطوير النظري والمنهجي والتطبيقي المتعلقة بالمفاهيم وأساليب المقاربة والتحليل للقضايا والسياسات الاجتماعية.

فلقد اكتفت المؤسسات العلمية والحكومات العربية بمعالجة القضايا والمسائل والسياسات الاجتماعية بنهج ومفهوم تقليدي يقتصر على الحماية والرعاية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأولية وتوفير ما أمكن من أساسيات التعليم والصحة.

بمعنى أن رؤية الدولة للموضوع تمثلت في قيامها بدور الراعي للشأن والمسائل الاجتماعية المختلفة، وبدور المانح، بقدر استطاعته، للخدمات الاجتماعية للأفراد والأسر وكافة فئات المجتمع عبر جهازها البيروقراطي. وكذلك لم يتعد منظور المؤسسات العلمية والبحثية ودورها حدود الإسهام في التعليم النظري وإجراء البحوث البسيطة التي تطلبها المؤسسات الحكومية في مجال الرعاية والخدمة والعمل الاجتماعي social work.

فبصفة عامة يمكننا الجزم بمحدودية العطاء والانجاز في هذا المجال اللهم باستثناء بعض المحاولات الفردية المحدودة لقلة من المفكرين والباحثين في هذه الدولة العربية أو تلك، وبعض ما أنتجته المؤسسات العلمية والمراكز البحثية من دراسات معدودة لقضايا وموضوعات اجتماعية هامة ذات عمق وتميز في الرؤية والمنهجية للفلسفة والمحتوى والمفهوم للشأن الاجتماعي وتفرعاته بما في ذلك السياسات الاجتماعية، وصلاته بالقضايا والشؤون الإنسانية الأخرى. كما أن المخططين والباحثين الاستراتيجيين لم يبذلوا جهداً علمياً كافياً واهتماماً عملياً بتطوير المعالجات للقضايا والسياسات الاجتماعية لتصبح أكثر شمولاً وتفاعلاً مع الرؤى والسياسات العامة والقطاعية الأخرى بخاصة الاقتصادية والثقافية منها، الأمر الذي غيب المقاربة الواسعة غير التقليدية للموضوع الاجتماعي

وسياساته في إطار المنظور التنموي الاقتصادي والثقافي والاجتماعي المتكامل.

وقد أدى تناول الشأن الاجتماعي على مدى عقود كقطاع خدمات ورعاية، وفي معظم الأحيان كقطاع ثانوي مجزأ لمفردات وقضايا غير مترابطة ببعضها وغير متفاعلة مع القطاعات الأخرى في سياق التطور واستراتيجيات التنمية الكلية للمجتمعات، إلى حالة شبه انعزال،وقلة أهمية، وقيمة محدودة للقطاع الاجتماعي بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، بل بات التعامل معه وكأنه قطاع ملحق في سلم الأولويات والإدارة السياسية والتنموية الوطنية. كما أن علاقة القطاع بالقضايا المجتمعية الكبرى كحقوق الإنسان والمواطنة والعدالة الاجتماعية والمشاركة المدنية في عملية الإنماء والبناء والإدارة للمجتمع، وكلها تصنف بأنها ذات صله عضوية بالقطاع الاجتماعي، بدت وكأنها علاقة شبه منقطعة.

إلا انه ومع نشوء توجه جديد في الفكر التنموي الاقتصادي والاجتماعي في أواخر القرن العشرين وهو التوجه المتمثل في تطوير مفهوم "الموارد البشرية " كمفهوم أوسع من مفهوم "رأس المال البشري" الذي كان سائداً في العقود السابقة والذي كان النمو الاقتصادي مهيمناً فيه على الفكر التنموي حيث كان الإنسان وطاقاته في خدمة العملية الإنتاجية وليس العكس. وبالتالي كانت تنمية المجتمع ورعاية شؤون الناس والسياسات والبرامج الاجتماعية تقتصر على الصيغة التقليدية للرعاية وعمل الخير والتكافل وتقديم خدمات وأنشطة خاصة بالمهمشين والفئات الخاصة والفقراء ودعم ذوي الدخل المحدود...الخ. بمعنى أنها أنشطة وبرامج مباشرة لتوفير

خدمات لفئات محدده من الناس بدون أن يضمها إطار سياسي اجتماعي أو مضمون تنموي فكري. ومع نشوء وانتشار مفهوم "الموارد البشرية" الذي يرتبط بالتنمية ويتضمن معالجة القضايا الديمغرافية والرعاية الصحية والتغذية والسكن والتعليم والبيئة وغيرها كبديل يتجاوز القضايا المتعلقة بالإنسان من زاوية الإنتاجية بشكل مباشر التي يقتصر عليها مفهوم "رأس المال البشري" ومع ظهور مفهوم آخر هو مفهوم الحاجات الأساسية Basic Needs الذي يقوم على فكره مفادها أن على الحكومات أن تصوغ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية دوماً بحيث تبدأ من كفاية الحد الأدنى من الحاجات الأساسية للناس في المأكل والمسكن والملبس وان تنتقل بعد ذلك إلى تحسين الخدمات العامة كالمياه والمواصلات والنقل وغيرها. وكذلك أن تربط مسألة الحاجات الأساسية بمراعاة حقوق الإنسان في العمل والتعليم والصحة والمشاركة وغيرها من الشروط التي تحقق التنمية البشرية المستدامة وما تعنيه من وضع البشر هدفاً ووسيلة لعملية التنمية. عندئذ أصبح الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، تدرك أن الاستثمار في الشأن والدائرة الاجتماعية عملية مجدية اقتصادياً ومكون أساسي من مكونات التنمية.

فمنذ منتصف تسعينات القرن العشرين أصبحت نظرية التنمية البشرية المستدامة هي النظرية المهيمنة على الفكر التنموي في الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP الذي شرع بإصدار تقرير سنوي للتنمية البشرية المستدامة، يتضمن مناقشة القضايا النظرية والتطبيقية للتنمية وقياسها بمؤشرات جديدة تم تطويرها وتطبيقها على الأوضاع التنموية القطاعية والكلية في دول العالم.

وهكذا أصبح معلوماً للدول والمفكرين والمعنيين من الأفراد أن هدف التنمية لم يعد مجرد زيادة الإنتاج، بل أصبح تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم ليفعلوا المزيد من الأشياء، وليعيشوا حياة أفضل وأطول. وان عملية التنمية باتت عملية تطوير القدرات لا عملية تعظيم المنفعة أو الرفاه الاقتصادي.

أي أن الأساس في التنمية البشرية المستدامة ليست الرفاهية المادية فحسب، بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي للناس بما يسمح لهم أن يعيشوا حياة أكثر امتلاء وان يمارسوا مواهبهم ويرتقوا بقدراتهم. وهذا يعني مثلاً أن التعليم والثقافة يحققان فوائد معنوية واجتماعية تتجاوز كثيراً فوائدهما الإنتاجية، كاحترام الذات والقدرة على التواصل مع الآخرين، والارتقاء بالذوق الاستهلاكي....الخ.

كما أن منظور "القدرة البشرية " للتنمية يربط بين القدرات من جهة والخيارات من جهة أخرى، وما بين هذين المفهومين من جهة، ومفهوم الحرية من جهة أخرى سواء تعلق الأمر بالحرية بمعناها السلبي، (أي التحرر من الفقر مثلاً) أو الحرية بمعناها الايجابي (كحرية اختيار نوع الحياة التي يرغب الفرد بعيشها). وهذا يعني أن الزيادة المادية ليست بالضرورة غاية بذاتها. وان الثراء ليس شرطاً لتحقيق الكثير من الأهداف المهمة للأفراد والمجتمعات مثل الديموقراطية أو المساواة بين الجنسين أو الحفاظ على التراث الثقافي وتطويره. كما أن الثروة لا تضمن الاستقرار الاجتماعي أو التماسك السياسي. هذا فضلاً عن أن حاجات الإنسان ليست كلها مادية. فالحياة المديدة الآمنة، وتذوق العلم والثقافة، وتوفر

الفرص لممارسة الأنشطة الخلاقة، وحق المشاركة في تقرير الشؤون العامة، وحق التعبير، والحفاظ على البيئة من اجل الأجيال الحالية والمقبلة مجرد أمثله على حاجات وحقوق غير مادية قد يعتبرها المرء أهم من المزيد من الإنتاج المادي.

وبالمقابل فان التلوث البيئي وارتفاع معدلات الجريمة والعنف الأسري والمجتمعي وزيادة معدلات الأمراض المعدية وانتشار الأوبئة وغيرها لا يعقل أن يعوض عنها المزيد من ارتفاع متوسط الدخل الفردي.

بناءاً على ما تقدم من العرض لأهم التطورات في الفكر التنموي الاقتصادي والاجتماعي في العقود الأخيرة فان مفهوم التنمية الاجتماعية والسياسات والبرامج الاجتماعية وعناصرها وعلاقاتها بمجالات التنمية الاقتصادية والثقافية والسياسية الأخرى قد تأثر بشكل واسع وكبير جداً، سواء على مستوى اتساع الإطار الفكري والقضايا والمكونات أو على مستوى منهج وأسلوب وأدوات التحليل العلمي للظاهرات والمسائل المختلفة، التي باتت جزء لا يتجزأ من الشأن الاجتماعي وهمومه ومفرداته وعلاقاته على المستوى القطاعي أو المستوى الوطني (المركزي) العام.

وبالتالي أصبحت السياسات الاجتماعية في إطار التنمية البشرية المستدامة أكثر شمولاً وترابطاً وعمقاً وتعبيراً عن معالجات المسائل والقضايا الخاصة بمفردات وعناصر الشأن الاجتماعي المختلفة بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل ذلك. حينما كانت السياسات مجرد برامج محدودة

لتوفير الرعاية والحماية الاجتماعية للفئات المهم شه والفقراء وكبار السن وغيرهم.

فالسياسات الاجتماعية لا يقتصر محتواها الحالي على الأهداف والمضامين الموجهة للاهتمامات والهموم والتحديات العديدة كالصحة والتعليم والتدريب والتأهيل والإسكان والبطالة والفقر والتباين الكبير في الدخل والجريمة وإدمان المخدرات والعلاقات الثانية والمجتمعية والعنف الأسري وغيرها، ولكن وبالإضافة إلى ذلك كله فان السياسات بمفهومها المتطور الجديد تهدف إلى تحسين الحالة المعيشية Well-being وتوسيع الخيارات وتطوير القدرات والفرص للناس جميعاً مع المراعاة بوجه خاص لاحتياجات الجماعات المهم شه كالأطفال والشباب والمرأة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والأقليات والجماعات الاثتية، كما تجدر الإشارة إلى أن السياسات لم تعد تقتصر على مواجهه المشكلات والمسائل الاجتماعية فحسب، وإنما تتناول كل ما يتداخل معها من أبعاد ومرافقات اقتصادية وسياسية لتلك المسائل

مفهوم السياسات الاجتماعية المركزية والقطاعية وأبعادها:

ماذا يعني مصطلح السياسة/السياسات الاجتماعية في العالم العربي اليوم؟ هل يعني التخطيط والتوجيه للعناصر والمتغيرات ذات العلاقة بتحديد الإطار والمحتوى والمعايير المباشرة وغير المباشرة التي تصف المفهوم والأبعاد والعلاقات المختلفة للسياسة/ السياسات. وهل هي (أي السياسات) كذلك مجموعه من الأهداف والبرامج الإدارية والتشريعات والقرارات الحكومية والجهود الأهلية الهادفة إلى تغيير أو تعديل الاتجاهات السائدة في المجتمع نحو آفاق تنميته بهدف رفع مستوى معيشة المواطنين بتنوعهم

واختلافهم وبكافة فئاتهم وتصنيفاتهم، وتحقيق الرفاهية للمجتمع بأكمله ؟ لقد المحنا آنفاً أن مفهوم السياسة الاجتماعية قد تغير على مر السنين فانتقل من استهداف حماية الناس من المرض والشيخوخة والبطالة والعوز وغيرها وتوفير الرعاية الاجتماعية بصفة عامه (وهو البعد التقليدي للسياسة الاجتماعية)[١٨].

إلى مجالات أكثر شمولاً واتصالاً مع القطاعات الأخرى من السياسة العامة كالتعليم والصحة والعمل...الخ والتي تعتبر بعد" الاستثمار في البشر"، وكذلك ليشمل قضايا أوسع نطاقاً كسياسات الاقتصاد الكلي وتوفير المياه وحماية البيئة بقدر ما يتعلق الأمر بالمساواة والإنصاف. وهذا يمثل البعد الثالث للسياسة الاجتماعية وهو "دعم التنمية الاجتماعية".

بل أن نظرة الاقتصاديين إلى السياسة الاجتماعية قد تغيرت. فعلى النقيض من النظرة التقليدية التي تعتبر السياسة الاجتماعية تكلفه، تعتبرها وجهة نظرهم الجديدة(البديلة) استثماراً في البشر، وأصبح للسياسة الاجتماعية دور في تيسير المعارف والأفكار وفي تيسير الإنتاج والاستثمارات الاقتصادية بتوفير الحماية والتأمين ضد المخاطر.

١٨- الحماية الاجتماعية: تعتبر جوهر السياسة الاجتماعية بهدفيها التقليديين الحد من الفقر وتخفيف المخاطر. وتشتمل الحماية الاجتماعية على العناصر التالية: أ- المساعدة الاجتماعية ويفهم أنها التحويلات النقدية أو العينية المقدمة من الحكومات أو نيابة عنها إلى أشخاص لا يشملهم في كثير من الأحيان التأمين الاجتماعي، ويفتقرون إلى الموارد اللازمة لتغطية احتياجاتهم الأساسية ب- برامج التأمين الاجتماعي ويفهم أنها نظم تأمين قائمة على اشتراكات إلزامية غالباً ما تقتصر على الموظفين، وتوفر منافع متنوعة كالمرض والشيخوخة والبطالة وغيرها ج- الضمان التقليدي في الأسر الممتدة وبواسطة الجمعيات الخيرية.
المرجع موسوعة مفردات منظمة العمل الدولية وقاموس مصطلحات الإحصاء لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ولا شك في أن التغير في مفهوم السياسة الاجتماعية عبر الزمن، وكذلك تباين مكونات وإبعاد السياسة/السياسات الاجتماعية وعلاقاتها بغيرها من السياسات العامة للدولة على المستويين المركزي(الوطني) والقطاعي (الفرعي) يعود إلى الدول تحدد مفهومها (للشأن الاجتماعي وسياساته) بناءاً على حاجتها لتطوير واقعها وظروفها الثقافية ومستواها التنموي وتغييره اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

وكذلك لكي تبين للآخرين فلسفة نظام الحكم فيها ورؤيته لإدارة وتنظيم أوضاعه المجتمعية. فالتباين في مفهوم "ما هو اجتماعي" بين الدول كبير جداً، وفي كثير من الأحيان لا تعدو عملية تبني الدولة لمفهوم بعينه "للشأن الاجتماعي" يشتمل على إطار وعلاقات تفاعلية ومفردات اجتماعية محدده، أن تكون مجرد مسألة انتقائية مبسطه. إذ ترى بعض الدول أن "الاجتماعي" هو كل ما يوصف بأنه "غير اقتصادي " ويعتبر البعض الآخر أن الشأن الاجتماعي هو مسألة رعاية (بمعنى تنظيم إدارة الشؤون الاجتماعية) وتوفير خدمات وتلبية احتياجات أساسية للمواطنين سواءاً أكانوا أطفالا أو شباباً أو نساء أو مسنين أو أسراً.....الخ وشمولهم بالضمان والتأمينات الاجتماعية المختلفة وتوفير المستطاع من التعليم والصحة والتشغيل وغيرها من الاحتياجات الأساسية لهم. وفي المقابل هناك دول تتبنى مفهوماً أكثر شمولاً وذا دلالات تنموية، يتمثل في التعامل مع المكون الاجتماعي على قدم المساواة مع المكون الاقتصادي في إطار التنمية الشاملة، ولكل مكون منهما متغيراته ومفرداته المستقلة ولكن المرتبطة بعلاقات تفاعل وتكامل مع غيرها.

وهكذا تتعدد المفاهيم للموضوع الاجتماعي، الأمر الذي يجعل مهمة البحث والتحليل وتحديد مكونات السياسات الاجتماعية وكذلك صياغتها مهمة شاقة وانتقائية إلى درجة كبيرة.

ولا شك في أن هذا التباين في المفهوم ينسحب على اختلاف في المنظور وأسلوب المقاربة والتحليل وكذلك على تمايز في السياسات الاجتماعية على المستوى الوطني بأكمله (أي على المستوى المركزي) وعلى مستوى المفردات وأجزاء القطاع (أي المستوى الوزاري) كالصحة والتعليم والعمل والأمن الاجتماعي والضمان والتأمينات وكذلك على مستوى الأسرة والطفولة والمرأة والشباب والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من التقسيمات الإدارية أو الفئات المجتمعية.

ولكن يجدر التأكيد على أن معالجة القضايا ووضع السياسات الاجتماعية الملائمة على المستوى الفرعي للمفردات والأجزاء من القطاع الاجتماعي ترتبط ارتباطاً عضوياً ضمن السياق والإطار العام للشأن الاجتماعي بالمفهوم والسياسات الاجتماعية المركزية. وكما هو معلوم أن هذه الأخيرة تتميز بالتغير عبر الزمن من حيث المفهوم وأسلوب المقاربة ومنهج البحث وأدوات المتابعة والتقييم.

ومع تسليمنا الكامل بأنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للتنمية الاجتماعية والسياسة /السياسات الاجتماعية إلا انه يمكن تعريفهما على النحو التالي الذي يعبر بصورة علمية مقنعه عن مفهوم ومضمون كل من المصطلحين المذكورين.

فالتنمية الاجتماعية "عملية تخطيط" تضم جميع الجهود والأعمال لوضع الأسس والمرتكزات وتصميم السياسات وإعداد البرامج والمشروعات في المجالات الاجتماعية المختلفة، بهدف إقامة مجتمع قوامه أفراد واعين لحقوقهم وواجباتهم ومتمسكين بانتمائهم لوطنهم وهويتهم السياسية والثقافية، ومتآلفين مع بعضهم ضمن وحده وطنية متماسكة، تسخر طاقاتها لتحقيق المصالح العامة والرفاه الفردي والمجتمعي. وتكوّن مجتمعاً من المنتجين المساهمين في الجهد الإنمائي والنهوض بالوطن، وفي مواجهة التحديات والمشكلات الحاضرة وتجاوزها من أجل تحقيق مستقبل أفضل، ومجتمع قادر على حشد جميع قواه وإطلاق طاقاته ليكون متميزاً ومتجدداً ومواكباً للعصر وقادراً على منافسة الآخرين في رحاب العالم الجديد الذي بات منفتحاً ومتصلاً مع بعضه البعض، مجتمع تتقلص فيه المشكلات الفردية والمجتمعية وتتوزع فيه الفرص والخدمات والخيارات بالعدل والإنصاف بين الأفراد والفئات الاجتماعية والمجتمعات المحلية سواء بسواء[١٩].

أما السياسة /السياسات الاجتماعية فهي إحدى الأدوات والوسائل التي يتم تصميمها مع برامج وأنشطه عديدة في إطار خطة تنفيذية لتحقيق أهداف ومضامين التنمية الاجتماعية والمجالات التنموية الأخرى الاقتصادية والثقافية وغيرها.

فالسياسة الاجتماعية مصطلح يعبر عن "مجموعة من القوانين والتشريعات والتدابير المباشرة وغير المباشرة والتدخلات والإجراءات والتوجهات الصادرة عن الحكومة والمؤسسات المختصة بهذا الشأن، والتي

١٩- د. احمد حمودة، معالم الواقع ومقومات التطوير للبرامج الاجتماعية من منظور تنموي،ورقة عمل قدمت للملتقى العلمي والفني للمسؤولين والمخططين لبرامج الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي – الشارقة.

تهدف إلى تنظيم وتطوير الواقع الاجتماعي وتحقيق انجازات تنموية محدده تمس الفرد والأسرة والمجتمع بأكمله في المجالات الاجتماعية المتداخلة كالتعليم والصحة والتشغيل والمأوى وغيرها من المجالات ذات الصلة بالاحتياجات الأساسية للفرد وتوسيع خياراته وتطوير قدراته وتعظيم مشاركته وتحسين نوعية حياته"[٢٠].

فالسياسة الاجتماعية لأي مجال من المجالات الاجتماعية المذكورة أعلاه تتكامل مع السياسات الخاصة بالمجالات (القطاعات الوزارية) الأخرى، وتشكل في مجموعها سياسة اجتماعية وطنية مندمجة وموازية للسياسة الاقتصادية الوطنية والسياسة الثقافية والإعلامية وغيرها من السياسات العامة للدولة. بمعنى أن التنمية الصحية التي تتم وفقاً لسياسة اجتماعية صحية، وتنمية كل من التعليم والتشغيل والإسكان وغيرها من المجالات (القطاعات الوزارية أو الإدارية) تتم وفقاً لسياسة اجتماعية خاصة بكل منها، تنضوي كلها تحت مظلة سياسة اجتماعية واحده هي السياسة الاجتماعية الوطنية والتي تشكل جزءاً من منظومة سياسات التنمية الوطنية الشاملة للدولة، أن مسألة الاتساق syncronization والتكامل complementarity فالسياسة الاجتماعية لأي مجال من المجالات الاجتماعية المذكورة أعلاه تتكامل مع السياسات الخاصة بالمجالات (القطاعات الوزارية) الأخرى، وتشكل في مجموعها سياسة اجتماعية وطنية مندمجة وموازية للسياسة الاقتصادية الوطنية والسياسة الثقافية والإعلامية وغيرها من السياسات العامة للدولة. بمعنى أن التنمية الصحية التي تتم وفقاً لسياسة اجتماعية صحية، وتنمية كل من التعليم والتشغيل والإسكان

٢٠- د. احمد حمودة، المرجع السابق ص٨٧

وغيرها من المجالات (القطاعات الوزارية أو الإدارية) تتم وفقاً لسياسة اجتماعية خاصة بكل منها، تنضوي كلها تحت مظلة سياسة بين السياسات القطاعية (الوزارية أو الإدارية) وعدم تعارضها مع بعضها مسألة بالغة الأهمية لتحقيق الفاعلية والكفاءة والجدوى من حيث التكلفة والعائد. وغني عن القول أنها جميعاً روافد تصب في مجرى التيار العام للسياسة والتنمية الاجتماعية فتتفاعل وتتكامل بصورة اندماجية لتتحقق الأهداف المنشودة للسياسة الاجتماعية الوطنية الشاملة.

ويجدر التأكيد على أن العناصر والمتغيرات التعليمية والصحية والتشغيلية وغيرها المتصلة بمفهوم ومحتوى السياسة/السياسات الاجتماعية، والتي كما ذكرنا تشكل جزءاً أساسياً منها وأحد مكوناتها وإبعادها الرئيسية، تختلف عن العناصر والمتغيرات الخاصة بتنمية قطاع التعليم أو الصحة أو التشغيل...الخ وسياساتها

وبدون أن ينفي هذا الاختلاف مسألة التنسيق والتعاون بهدف ضمان التكامل والاتساق على المستوى التنفيذي بين الجهات أو المؤسسات (الوزارات، الدوائر، الهيئات....الخ الحكومية والأهلية) المسؤولة عن القطاعات الوزارية) بين السياسة الاجتماعية والتعليم والصحة والعمل وغيرها لا تلغي العلاقة الموضوعية العضوية المتمثلة في المتغيرات التعليمية والصحية وغيرها التي هي في صلب بناء ومحتوى السياسة الاجتماعية كما أشرنا سابقاً.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن تحديد وصياغة المفاهيم والسياسات (كالسياسة الاجتماعية) بصفة عامة تتم بجهد وطني وكمحصله لتفاعل ومشاركه لجهات وأفراد ومؤسسات متعددة ولا يعقل أن تكون مهمة خاصة أو حكراً على وزارة أو كمؤسسة تنفيذية بعينها. فهي بطبيعتها عملية تتم على المستوى الموضوعي Thematic وبدون أي تقيد بمؤسسة أو جهة تنفيذية، وبناءاً عليه فانه لا يعني تولي وزارة أو مؤسسة مسؤولية تنفيذ سياسة اجتماعية قطاعية معينه (كالتعليم أو الصحة أو المرأة أو الأسرة...الخ) أن تكون احتكاراً لها على المستوى الموضوعي Thematic لمكونات وعناصر ذلك القطاع.

ولعل هذا التشابك على المستوى الموضوعي وفي الآن ذاته الميل إلى الاستقلال وتحديد المسؤولية على المستوى التنفيذي يجعل مسألة التنسيق والتكامل مسألة حساسة وعلى قدر كبير من الأهمية في مسيرة التنمية وسياساتها وكفاءة الأداء والاستخدام الأفضل للموارد المتاحة. وإذا كانت التجزئة والفصل بين القطاعات الاجتماعية على المستوى التنفيذي امراً مبرراً من الناحية الإدارية والبنائية المؤسسية، إلا أن ذلك ليس له ما يبرره على المستوى الموضوعي. بل كان لفصل القطاعات وغياب التنسيق الحقيقي بينها على المستوى الموضوعي اثاراً سلبية تعاني منها المؤسسات المعنية بالشأن الاجتماعي في واقعها الحالي، كالعزلة النسبية موضوعياً عن القطاعات التنموية الأخرى، وكذلك قلة الترابط والتفاعل على المستوى الموضوعي بين السياسات القطاعية الفرعية كتلك المختصة بالشباب والمرأة والأسرة والتعليم....الخ.

تصميم السياسة الاجتماعية ومكوناتها:

استناداً إلى معرفة شامله بواقع الدولة تاريخياً وجغرافياً وديمغرافياً وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية، والى خلاصات التحليل العلمي لهذه المعلومات يتم تحديد الاحتياجات والمشكلات والتطلعات الاجتماعية واتجاهات تغيرها ألمنظوره في ضوء الأوضاع الإنمائية والبنية الاجتماعية والحالة الاقتصادية والثقافية والقيم والتقاليد ونظام الإدارة وفلسفة الحكم في الدولة. فتوفر هذه القاعدة من المعلومات والمعرفة الشاملة بواقع المجتمع والدولة وتطلعاته واستراتيجيات التنمية للوطن والمواطنين متطلب ضروري لتصميم السياسات الاجتماعية حيث بناء عليها يتم تعيين وتكليف مؤسسات محدده برعاية السياسة الاجتماعية والاضطلاع بمسؤوليتها كي تلبي احتياجات المواطنين وتستجيب لتطلعاتهم، ولتواجه التحديات، وتنفذ البرامج وإجراءات وأنشطه محدده كفيله بحل المشكلات وتحقيق الإنصاف والمساواة والعيش الكريم للمواطنين.

كما أن لتوفر هذه القاعدة المعلوماتية والمعرفية أهمية كبيره في تحديد معظم عناصر أو مكونات السياسة/ السياسات الاجتماعية وكذلك في عملية صياغتها (تصميمها)." وفي جميع الحالات تكون السياسة الاجتماعية نتيجة للتفاعل بين جهات ثلاث، هي السوق والأسرة والدولة، تنظم على التوالي مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة، حيث تتولى السوق تنظيم مجال الإنتاج، وتتولى الأسرة تنظيم مجال التكاثر، وتتولى الدولة

مسؤولية إعادة التوزيع. وفي بعض البلدان يكون المجتمع المدني جهة رابعة هامة في السياسة الاجتماعية والضمان الاجتماعي"[٢١].

وتوزع المسؤولية ودرجة السيادة على السياسة الاجتماعية بين هذه المجالات المختلفة بنسب متفاوتة وفقاً للقيم الاجتماعية السائدة والإيديولوجيات السياسية الحاكمة، فعلى سبيل المثال يرى الليبراليون الذين يعلقون قيمه كبيره على الحرية الفردية أن السوق هي الآلية الرئيسية لتوزيع فرص الحياة وأنها الطريق الأكثر فعالية لتحقيق الإنصاف والمساواة. وعلى النقيض من ذلك يتجه الديمقراطيون الاجتماعيون لإعطاء الدولة قدراً كبيراً من السلطة والموارد كي توازن السوق وتحد من الفوارق الاجتماعية بين شرائح المجتمع المختلفة. ولكن المحافظين فيرون أن الأسرة هي القادرة على بناء المجتمع وتحمل المسؤولية الرئيسية في تحقيق الرخاء والضمان الاجتماعي. ويؤدي توزيع المسؤوليات بين السوق والأسرة والدولة وكذلك القيم السائدة إلى تحديد أولويات وأهداف السياسة الاجتماعية وغيرها للبلد المعين، وتبعاً للتحديات الاجتماعية والاقتصادية قد تكون هذه الاولوليات والأهداف هي التالية : التخفيف من حدة الفقر، النمو الاقتصادي وزيادة دخل للفرد، وشبكات الأمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية والحد من الفوارق الاجتماعية والاستثمار في القدرات والإمكانات البشرية وتنميتها....الخ.

٢١- الاسكوا: السياسة الاجتماعية المتكاملة، رؤى واستراتيجيات في منطقة الاسكوا-التقرير الثالث ص ٧ بيروت ٢٠٠٩ عن:
Esping Andersen.G. ١٩٩٠ The three worlds of welfare capitalism; Cambridge: polity press .

وبالإضافة إلى العناصر والمكونات المذكورة آنفاً يجدر التأكيد على مكون آخر من مكونات السياسة الاجتماعية وهو توافر مرجعية قانونية تشريعية والتزامات وقرارات سياسية أخرى موثقه تدعم المحتوى والإجراءات والمسؤولية التنفيذية للسياسة الاجتماعية.

في ضوء ما تقدم يمكن تلخيص أسس السياسة الاجتماعية ومكوناتها والاعتبارات والمتطلبات الضرورية لتحديد الجهات المخولة بالرعاية والاضطلاع بمسؤولية الإدارة والإشراف على السياسة الاجتماعية وعلاقاتها بغيرها من السياسات الفرعية والعامة، فيما يلي:

١- **توافر رؤية واضحة الصورة والأبعاد،** مستمده من معرفة علمية شامله لواقع المجتمع واتجاهات تطوره اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وفي كافة المجالات الأخرى، وفي هذا الإطار يتم تحديد القضايا والمسائل والتحديات والمشكلات الاجتماعية التي تشوب الواقع الراهن والتي ستصمم السياسة/السياسات الاجتماعية للتصدي لها وأحداث التغيير المطلوب بصددها.

٢- **أهداف السياسة/ السياسات الاجتماعية،** تستنبط هذه الأهداف من محتوى السياسات والخطط والاجندات الوطنية العامة، وهي أهداف توضع للقطاع الاجتماعي بشكل محدد ولكنها لا تخرج عن إطار الأهداف الوطنية الإستراتيجية للدولة بقطاعاتها وتوجهاتها التنموية الشاملة. وتعبر أهداف السياسات الاجتماعية عن الصورة أو الشكل الذي يرنو إليه المجتمع وما تنشده الدولة من تحقيقه على صعيد

أحوال المواطنين ومستوى معيشتهم وتحسين فرصهم وخياراتهم وأمنهم. ويجدر التأكيد على أن تكون الأهداف واقعية وممكنة التنفيذ وقابله للقياس وتقييم الانجاز والآثار المترتبة على تنفيذ تلك الأهداف، وكذلك مهما تنوعت وتعددت أهداف السياسة الاجتماعية فأنها تندرج تحت واحد من المجالات التالية التي يضم كل منها مجموعه متجانسة من الأهداف وهي: الحماية الاجتماعية وتضم أهدافاً كالحد من الفقر وتخفيف المخاطر بالتأمين الصحي والتقاعد... الخ ويلي ذلك مجموعه أهداف الاستثمار في الإنسان بالرعاية الصحية والحد من البطالة وتحسين التعليم...الخ ثم يلي ذلك مجموعه أهداف دعم التنمية الاجتماعية بالجوكة وحماية البيئة والتنمية المتوازنة وغيرها.

٣- **محتوى السياسة/ السياسات الاجتماعية ومضمونها،** تصاغ السياسة بعناوين وخطوط عريضة تحدد الإطار العام لها. وهذا الإطار العام هو الوعاء context الذي يضم محتوى السياسة contents كالقوانين وال انظمه والإجراءات والأنشطة المحددة التي من خلالها وبواسطتها ستتم عملية تنفيذ التغيرات المرغوب في أحداثها على الواقع لتحقيق الأهداف المنشودة من السياسة، فالتشريعات والأوامر التنفيذية والإجراءات وتحديد مجالات التركيز وأشكال التدخل والتغيير في التعليم والصحة وتدريب الموارد البشرية وفي المسائل المختلفة الخاصة بتمكين المرأة الشباب ورعاية وحماية الفئات الاجتماعية المحتاجه والتوزيع للمخصصات المالية والموارد

الأخرى بالإنصاف والعدل والمساواة... الخ تعتبر أجزاء وعناصر أساسية في محتوى السياسة الاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن اختيار محتوى معين للسياسة تحكمه اعتبارات مختلفة لجدوى وإمكانية تحقيقها سياسيا، أضافه إلى المعوقات والضوابط المتصلة بالمسائل والشأن الاجتماعي، والى الاعتبارات الأخلاقية وكذلك صيغ التفاعل والتكامل بين العناصر المختلفة المكونة للسياسة الاجتماعية ذاتها[٢٢].

٤- **أدوات ووسائل تنفيذ السياسة وتحقيق غاياتها**، إن من أهم مكونات السياسة أدوات ووسائل تنفيذها، حيث بدون الأدوات المناسبة لا تتم عملية التنفيذ بتحقيق للأهداف المعلنة بنجاح للسياسة الاجتماعية خلال فترة زمنية محدده.

والأدوات والوسائل متنوعة فقد تكون أنشطه ذات تأثير مباشر أو غير مباشر في أحداث تغيير لمتغيرات محدده يؤدي إلى تحقيق تأثير على صعيد هدف/ أهداف معينه من أهداف السياسة الاجتماعية بأقل قدر من السلبيات وبأعظم حد من التأثير الايجابي ضمن الفترة الزمنية المحددة. وقد تكون الأدوات والوسائل تشريعات أو قرارات سياسية أو إجراءات إدارية أو أنماط سلوكية جديدة للمجتمع أو بعض فئاته...الخ. فعند تصميم السياسة الاجتماعية يتم

٢٢- د.احمد حمودة السياسات السكانية في الوطن العربي،مجلة دراسات /المجلد السادس عشر – العدد الأول ١٩٨٩ تصدرها عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية ص ٢٠٢.

إصدار مجموعه من القرارات السياسية والتنفيذية على المستويات الإدارية والقيادية الوسطى والميدانية، كقرارات تحديد المسؤوليات والمهمات للهيئات التي تضطلع بعملية تنفيذ السياسة. وكذلك كبيان للخطوات والإجراءات القانونية والتدريبية للعاملين والتوعويه للمستفيدين وتحديد للأدوار والمهمات للجماعات المجتمعية، وكذلك القرارات والتجهيزات للوسائل المادية المختلفة اللازمة عند تنفيذ المراحل المختلفة للسياسة/ السياسات الاجتماعية...الخ.وكذلك يرتبط بعملية التنفيذ وتحديد الأدوات والوسائل معايير ومقاييس التقييم والمتابعة المرحلية والنهائية بهدف ضمان النتائج المرجوة أثناء مسار عملية التنفيذ وفي التقييم النهائي وانجاز الأهداف المعلنة للسياسة.

ومن الطبيعي أن يعهد بمسؤولية تنفيذ السياسة الاجتماعية إلى جهة رسمية كوزارة أو هيئة تقوم بأعمال الإشراف والمشاركة في التنفيذ وكذلك لتضطلع بأعمال التنسيق والمتابعة والتقييم لاستخدام جميع الأدوات والوسائل المنصوص عليها في تصميم السياسة الاجتماعية.

٥- **المرجعية القانونية والتشريعية مكون أساسي للسياسة الاجتماعية**، فلا تكتسب أي سياسة سواءً أكانت اجتماعية أو غير ذلك، صفتها القانونية المعترف بها من المستفيدين والمتأثرين بها أفرادا أو مؤسسات مجتمعية، بدون أن تسندها نصوص قانونية وتشريعات رسمية والتزامات وقرارات سياسية معلنه وموثقه تبين بشفافية محتوى السياسة والإجراءات والمسؤولية التنفيذية بشأنها ولا

شك أن هذه المرجعية القانونية تقوي مركز السياسة الاجتماعية وأهميتها في نظر الجهات المشرفة والراعية لها كما في نظر المواطنين المستفيدين منها.

نحو صياغة سياسات اجتماعية متقدمه صالحه لدول مجلس التعاون الخليجي:

تعتبر السياسات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي أفضل مثال على ارتباط الحقائق التاريخية والجغرافية والسياسية للدولة في الماضي والحاضر مع تطور الواقع الاجتماعي والاقتصادي وانعكاساته على السياسات الاجتماعية المركزية والقطاعية المختلفة من مرحلة زمنية وتنموية لأخرى. فلقد توفر لهذه الدول البدوية ذات المستوى الحضري (مدني) والتنموي المحدود والقاعدة الاقتصادية الهشة، تمويل ضخم نتيجة لريع النفط ومشتقاته ولإدارة وطنية قوية للتطوير والتحديث، شكلت الأساس والمنطلق لعمليات بناء وإنماء قادت إلى تشكيل نمط يقترب في مظهره الخارجي وبنيته التحتية وأنماط الاستهلاك وتوافر المبتكرات التكنولوجية وغيرها من مظاهر الحياة العصرية التي تتصف بها الدول المتقدمة، ولكنها على الصعيد الاجتماعي والثقافي تمسكت بالقيم والعلاقات والممارسات الاجتماعية التقليدية. هذا علاوة أن عملية التغير الاجتماعي والثقافي هي في ذاتها بطيئة بطبيعتها بالمقارنة مع عملية التغير في القطاعات الأخرى كالبنية التحتية والمجالات الاقتصادية والعمرانية وغيرها. وهذا أدى بطبيعة الحال إلى الفجوة الثقافية cultural gap والصراع بين القديم والحديث والتباين بين المادي والاجتماعي الذي نشهده في الدول الخليجية. فنحن نشاهد الآن في دول الخليج معايشه وترافقاً في آن واحد بين التقليدي والحديث، وبتفاوت في درجة ومستوى التطور على صعيد السياسات والتشريع والإدارة والسلوك والأداء التنفيذي، في القطاع الاجتماعي بالمقارنة مع القطاعات الأخرى وداخل القطاع الاجتماعي نفسه ويكفي للدلالة على

ذلك المقارنة بين مظاهر الحياة الحضرية وشيوع استخدام وسائل الاتصال والنقل المتقدمة والأجهزة الالكترونية المختلفة وأساليب الإدارة ألحديثه لمؤسسات الصحة والتعليم والإنتاج والخدمات وغيرها من جهة، وبين التمسك بنمط السلوك الاجتماعي والثقافي والعادات والتقاليد الاجتماعية خاصة ما يتعلق بشؤون المرأة ووضعها في المجتمع والعلاقة بين الأجيال وأساليب التربية والتنشئة الاجتماعية ومسائل أخرى عديدة تتصل بالملبس والمأكل ومناسبات الأفراح والأتراح وغيرها. كما وتجدر الإشارة إلى نمط التغير الاجتماعي والثقافي المختلف عليه اجتماعياً، أضافه إلى عدم مواكبته للتغير المادي في دول مجلس التعاون الخليجي. وكذلك انه لم يكن واحداً أو متماثلاً بحذافيره وجزئياته وبوتيرة حدوثه....الخ في الدول المذكورة. فالتباين بينها جلي وواضح جداً في مفهوم التحديث وحدوده ومستواه وتوقيته وأدواته...الخ. أضف إلى ذلك أن عملية التغيير غير المتوازنة وتفاعل عناصرها المختلفة أدت إلى ظهور مشكلات وتحديات اجتماعية وسلوكية عديدة، متباينة أيضا من دولة خليجية لأخرى، أهمها ارتفاع معدلات الطلاق، وغلاء المهور والزواج من أجنبيات، وتأخر معدلات الزواج، وجنوح الأحداث، وانحرافات الشباب، وتغير الأدوار داخل الأسرة، وزيادة العنف الأسري والمجتمعي، وبروز النزعات الاستهلاكية الترفية والتبذيرية، وعدم احترام الكثير من القيم والتقاليد والأعراف وغيرها.

استناداً إلى ما سبق لم تكن البرامج والسياسيات الاجتماعية متطابقة أو ذات مكونات وأهداف موحده في الدول الخليجية خلال العقود الماضية، كما انه من غير المنتظر أن تكون كذلك في المستقبل المنظور. ولكن ذلك لا ينفي إمكانية تحديد موجهات وعناصر وأسس لصياغة سياسة/ سياسات اجتماعية غير تقليدية ومتقدمه صالحه لجميع دول مجلس التعاون الخليجي، نلخصها فيما يلي:

١- أن يتم تصميم السياسة الاجتماعية بالاعتماد على معرفة تفصيلية بحاضر المجتمع واحتياجاته المستجدة وبادراك للواقع المتغير وتحدياته وما تتطلبه من قدرات وبرامج وقرارات لمواجهتها. وهذا يعني ضرورة أن يتمتع القائمين على تصميم السياسات الاجتماعية وصياغتها بالقدرة على رؤية التغير والحراك الاجتماعي ومتابعة اتجاهاته ومساراته وآثاره، وان يملكون، أو يتوافر لهم المعرفة الاختصاصية لكيفية التعامل مع هذا الحراك وتوجيهه في المسارات المرغوبة والحد مما يترتب عليه من مشكلات. فالفرضية بأن المجتمعات الخليجية مستقره (بمعنى الثبات والسكون) وبأن المشكلات والتحديات الاجتماعية التي تواجهها متكررة سنوياً وباتت معروفه وحلولها جاهزة بتوفير الرعاية والحماية الاجتماعية، وتنفيذ البرامج والأنشطة والقوانين التقليدية ذاتها من سنه لأخرى...الخ مسألة غير صحيحة ولا يمكن اعتبارها سياسات اجتماعية كافية وناجحة لأنه لا اعتراض عليها.

فباتت هناك ضرورة ملحه لأن تستجيب السياسات الاجتماعية ألحديثه لعملية الحراك الاجتماعي وما أصبح يرتبط به من المسائل غير الحماية والرعاية كالحقوق والاحتياجات الإنسانية وتوسيع الخيارات والكرامة والمساواة وغيرها.

٢- توسيع زاوية التناول والمجال والإطار والمضامين للسياسة/ السياسات الاجتماعية للفئات الاجتماعية (الشباب، المرأة والطفولة والأسرة...الخ) والحرص على تكاملها وعدم تعارضها في التحليل والتخطيط الكلي الشامل للتنمية الاجتماعية. وان نأخذ بمفهوم الرعاية التنموي طويل المدى بدلاً من الرعاية المباشرة ذات المدى القصير وهذا يعني أن لا تقتصر السياسات الاجتماعية الخليجية

والبرامج المنبثقة عنها، كما هو حالها في الوقت الراهن، على أنشطة نمطية جامدة لرعاية المعاقين والمسنين والأيتام ومجهولي النسب ومحو الأمية ومكافحة التدخين ومشاريع تشغيل المرأة بتعليم الحياكة والتدريب على مهن بسيطة...الخ. بل يجب أن تستجيب للمشكلات والتحديات الاجتماعية التي يفرضها الواقع الحلي في مجالات أخرى عديدة كالشباب وقضاياهم وتنمية الموارد البشرية، وتمكين المرأة وتأهيلها للقيام بادوار جديدة في المجتمع الخليجي الجديد المتطور، وكذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز قدرات المواطنين على الإنتاج وتمتعهم بالحرية والمواطنة الكاملة والمشاركة في صنع القرار، وبحقهم في التعليم والصحة والعمل والسكن وغيرها.

٣- أن من أهم المتطلبات الضرورية لتصميم السياسات الاجتماعية المتطورة والصالحة لدول مجلس التعاون الخليجي في الحاضر والمستقبل، شانها في ذلك شان دول العالم الأخرى، أن تتبنى منهج التمكين Empowerment والشراكة Partnership للأفراد والهيئات المدنية والجمعيات الأهلية المختلفة، كجزء من سياساتها الاجتماعية ومن البرامج والأنشطة المستندة إليها، وذلك باعتبار هذا المنهج البديل الأنسب للمنهج التقليدي الذي اتبعته دول الخليج كسياسة اجتماعية لها والمتمثل بتقديم المنح والمساعدات الاجتماعية والقيام بالدور الرعائي بمفهوم التكفل والمسؤولية الكاملة عن توفير احتياجات السكان بمنحهم هبات اجتماعية ورعاية يتلقونها بدون أدنى تفاعل أو مشاركه.فهذا المنهج التقليدي،أي الصيغة، لسياسة الدولة بالفرد وبفئات المجتمع في المجال الاجتماعي، قد تعرضت لهزه كبيره مؤخراً، تراجعت نتيجة لها قدرة معظم الدول بما فيها دول الخليج، على الاستمرار بتقديم المنح والمساعدات الاجتماعية بفعل

تقلص إيراداتها النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي فيها والتحول إلى الخصخصة وغيرها من العوامل المرتبطة بالعولمة والطفرة التكنولوجية والمعلوماتية وأثارها على إدارة التنمية والياتها وسياساتها.

٤- بما أن من الأهداف الأساسية للسياسة الاجتماعية إعادة دمج الفئات والقطاعات المهمشه في المجتمع بإفساح المجال أمامها بالمشاركة وإتاحة الفرصة لها لتفعيل دورها وحثها على تقديم المبادرات...الخ فان الأنشطة والبرامج التي تشكل صلب السياسة الاجتماعية يجب أن تتوجه مباشره إلى هذه الفئات المهمشه سواء أكانت تعاني من الفقر أو الجهل أو لأنها أقلية طائفية أو عرقية أو قطاعاً سكانياً كالمرأة أو الشباب أو المسنين أو المعاقين أو غيرهم. ويجب أن تحرص الجهات المسؤولة عن تصميم وتنفيذ السياسة الاجتماعية، على إشراك الفئة المهمشه المستهدفة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياة أفراد هذه الفئة وكذلك أن تساند خياراتهم الفردية والجماعية وإدماجهم في عائلاتهم ومجتمعهم المحلي وفي الحياة العامة للمجتمع. وان يكون هذا التوجه جزءاً لا يتجزأ من محتوى السياسة الاجتماعية.

٥- يجدر التنبه والحرص على مسالة التكامل بين مضامين وأهداف السياسة الاجتماعية والسياسات السكانية والصحية والتربوية والتشغيلية ذلك لان آثار هذه السياسات وعلاقات متغيراتها شديدة التشابك والتأثير المتبادل على الأفراد والأسر وفئات المجتمع المختلفة، لذا فان من المتطلبات الهامة لصياغة السياسة الاجتماعية التأكد من عدم تعارضها أو تناقض أهدافها مع السياسات الأخرى المذكورة. كما يجب الحرص على تفادي تصادم

الإجراءات وتناقض آليات العمل من مجال أو من قطاع اجتماعي لآخر.

٦- أن من المتطلبات الهامة لإعداد وتنفيذ السياسة /السياسات الاجتماعية المتطورة والصالحة لدول مجلس التعاون الخليجي أن يكون المجتمع الخليجي مهيئاً ومتقبلاً من حيث المبدأ للتغيرات التي ستحدثها السياسة الاجتماعية. ويلعب الإعلام وبرامج التوعية والتثقيف دوراً كبيراً في تحقيق التهيئة والاستعداد المطلوب. كما أن للتشريعات واتخاذ مواقف وقرارات رسمية يمكن أن تؤسس قاعدة لهذه التهيئة.

وفي هذا السياق يعتبر توفر الارادة السياسية والالتزام المعلن بدعم السياسة الاجتماعية وإبراز مزاياها وأثارها من وجهة النظر الحكومية أمراً في غاية الأهمية لإنجاح عملية تصميم السياسة الاجتماعية وتنفيذها.

* * *

الدراسة الثالثة

مكونات السياسة الاجتماعية القطاعية ومحدداتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الكويت نموذجاً

الدكتور يعقوب يوسف الكندري
أستاذ الاجتماع والأنثروبولوجيا

المحتويـات

	الصفحة
مقدمة.....	٨١
- مفهوم السياسة الاجتماعية القطاعية.....	٨٣
- العمل والعمالة والتركيبة السكانية.....	٨٨
- الرعاية الاجتماعية المحلية.....	٩٨
- قضايا التنمية الأسرية.....	١٠٢
١- حجم الأسرة المحلية ومستقبلها.....	١٠٢
٢- مستقبل العلاقات والروابط القرابية.....	١٠٧
٣- الزواج وعملية الاختيار الزواجي.....	١١٠
٤- الإنجاب أو الخصوبة، ومعدلات أمد الحياة.	١١٣
- التحديات الاجتماعية الرئيسية التي تواجه الأسرة.....	١١٥
أولاً : ارتفاع حالات الطلاق داخل المجتمع...	١١٦
ثانياً: زيادة الاتجاه نحو عدم الاستقرار الأسري.....	١١٩
ثالثاً: الارتفاع في معدلات العنف الأسري.....	١٢١
رابعاً : زيادة في التعرض للضغوط والمشكلات الاجتماعية والنفسية.....	١٢٣
خامساً : المشكلات السلوكية لفئتي المراهقين والشباب.....	١٢٤
- وضع المرأة في المجتمع المحلي.....	١٢٦
المراجع.....	١٣٨

مكونات السياسة الاجتماعية القطاعية ومحدداتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الكويت نموذجاً

الدكتور يعقوب يوسف الكندري
أستاذ الاجتماع والأنثروبولوجيا

مقدمة:

شهدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تطورا نوعيا في تقديم الخدمات المؤسساتية التي تهتم بالإنسان وخدمته وتقديم الرعاية له. ولقد أصبحت المؤسسات الاجتماعية تعني بشئون الفرد وتوفر له احتياجاته وتقدم له الرعاية الاجتماعية المناسبة. وأصبحت بعض من المؤسسات الاجتماعية تسهم بشكل مباشر في تحقيق قدر مناسب للفرد من التكيف مع المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه نتيجة لتعرض الفرد إلى بعض المعوقات البيئة التي تحول دون تحقيقه لهذا القدر المناسب من التكيف. ويتبنى بشكل عام كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية مجموعة من السياسات الاجتماعية التي تخدم في نهاية مطافها الإنسان وتحقيق رفاهيته المنشودة. ولقد شهدت الكويت بحكم كونها أحد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تطورا نوعيا وكيفيا كبيرا في مجال الخدمات ضمن خطط السياسة الاجتماعية التي تحققها العديد من المؤسسات المجتمعية. فقد أسهمت بشكل كبير العديد من المؤسسات الاجتماعية المحلية بتحقيق العديد من الإنجازات على المستويات المختلفة لخدمة الإنسان. وعلى الرغم من وجود العديد من الشوائب والسلبيات بشكل عام، إلا أن ما تم تحقيقه على المستوى المؤسسي يعد إنجازا حقيقيا مهما يسجل للمجتمع المحلي.

فهناك العديد من المؤسسات الاجتماعية التي قدمت خدماتها المتعددة. فهناك وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بقطاعاتها المختلفة، وهناك وزارة العدل، وكذلك وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، والهيئة العامة للشباب والرياضة وغير من المؤسسات الاجتماعية التي أسهمت بشكل كبير في تحقيق قدر مناسب من الخدمات الاجتماعية بتخصصات متعددة ومختلفة.

ولذلك، فإن هذه الورقة سوف تحاول الكشف مكونات السياسة الاجتماعية القطاعية بشكل عام، وتبحث في تحديد هذا المفهوم أولا ومن الوقوف على أولياته ومتطلباته في المجتمع المحلي بحكم كونه أحد النماذج الخاصة بدول الخليج العربية. والورقة سوف تعتمد على المنهج النقدي الذي يعرض للواقع وتقديم بعض التصورات والرؤى المستقبلية لهذا الواقع. وسوف يتم الاعتماد على بعض القضايا الاجتماعية دون الدخول بتفصيلات لقضايا اجتماعية أخرى. فعلى سبيل المثال لن تتطرق الورقة إلى تفصيل خاص على الرغم من أهميته للشرائح العمرية المتعددة داخل المجتمع والمتمثلة بقطاع الطفولة، والشباب والمسنين، مكتفين بالتركيز على موضوع الأسرة والتنمية الأسرية مع التأكيد على أهمية تناول مثل هذا الموضوع. هذا بالإضافة على أن الورقة ستركز على العمل والعمالة والتركية السكانية كأحد أبرز المكونات الخاصة بالسياسة الاجتماعية في المجتمع المحلي وما يترتب عليه من تبعات. وستتناول الورقة أيضا بعض من الرعاية الاجتماعية، وقضايا التنمية الأسرية، والتحديات التي تواجه الأسرة المحلية، وقضايا المرأة بشكل عام. وقد تم الاعتماد على الجهد والبحث المكتبي لتحقيق هذا الهدف معتمدين على بعض الإحصائيات.

مفهوم السياسة الاجتماعية القطاعية:

كغيرها من المفاهيم الاجتماعية، هناك عدم اتفاق عام على مفهوم السياسة الاجتماعية. فهناك العديد من الكتب المنهجية التدريسية ترى أنه من الصعب إعطاء تعريف خاص بالسياسة الاجتماعية[٢٣].

ولقد تعددت بشكل عام التعريفات الخاصة بالسياسة الاجتماعية. فيراها على سبيل المثال ميتشل على أنها سياسة ذات طابع اجتماعي تتبعها الدولة تتولى من خلالها الإشراف على الخدمات الاجتماعية الشاملة، وذات النوعية العالية والفعالة للخدمات التي تؤديها لمحاربة المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع. ويراها بدوي[٢٤] على أنها "مجموعة من الاستراتيجيات والأساليب المستخدمة لتحقيق نتائج معينة أو إستراتيجية تحديد الحقيقة واختيار البدائل المختلفة متمثلة في مجموعة من المبادئ المعلنة والضمنية والقرارات التي تقف وراء بعض البرامج والتشريعات والممارسات الإدارية". وكما ذكرت منى عويس وعبلة الأفندي مجموعة من التعريفات الخاصة بالسياسة الاجتماعية والتي أشارت إلى أن دائرة المعارف الاجتماعية تراها على أنها "اتجاهات منظمة وملزمة لتحقيق أهداف اجتماعية تتضمن توضيح المجالات وتحديد الأسلوب الواجب استخدامه في العمل الاجتماعي" وعرفها أحمد كمال أحمد على أنها "مجموعة من القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق

٢٣-What is Social Policy? Online: http://www.polity.co.uk/shortintroductions/samples/dean-sample.pdf.

٢٤- بدوي، احمد زكي، معجم ومصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت:مكتبة لبنان، ١٩٧٨، ص: ٣٠٦.

أهدافه الاجتماعية العامة و توضح هذه القرارات مجالات الرعاية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود إيديولوجية المجتمع و يتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوى عدد من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة"[٢٥]

ومن جانب آخر، تشير موسوعة ويكيبيديا إلى لأن السياسة الاجتماعية هو توجيهات ومبادئ وتشريعات وأنشطة التي تؤثر على الظروف المعيشية التي تساعد في رفاهية الإنسان. فهي جزء من السياسة العامة التي تهتم بالقضايا الاجتماعية. وقد وصفها مركز مالكوم وينر للسياسة الاجتماعية في جامعة هارفرد بأنها "سياسة عامة تطبق في مجالات عده كالرعاية الصحية والخدمات الإنسانية و العدالة الجنائية و الظلم والتعليم و أخيرا العمالة". كما تعرف السياسة الاجتماعية على أنها الأحداث التي تؤثر على رفاهية أفراد المجتمع.[٢٦] فموضوع الرفاهية هي قضية رئيسة. ولذلك، يشار إلى أن السياسة الاجتماعية مجموعة من الجهود لدراسة العلاقات الإنسانية لتحقيق رفاهية الإنسان، والنظام الذي يتم من خلالها تعزيز هذه الرفاهية.[٢٧] أما مسئولية تنفيذ السياسات الاجتماعية، فهي مسئولية "حكومية رسمية تخطيطا، وتنفيذا وتوجيها، وهذا يعني أيضا أن الحكومة هي المسئولة عن إحداث التغيرات التي تراها مناسبة مراعية

٢٥- منى عويس و عبلة الأفندي: التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٦، ص: ١٥١.

٢٦- السياسة الاجتماعية، موسوعة ويكيبيديا. http://ar.wikipedia.org/wiki

٢٧- What is Social Policy? Ipid.

آراء المهتمين والعامة في قراراتها"[٢٨]. ويتفق مع هذا التعريف آخرون والذين يؤكدون على أن السياسة الاجتماعية هي عبارة عن مجموعة من الجهود والأنشطة الحكومية التي تطلقها الحكومة ذات الطابع الاجتماعي[٢٩]. ويرى آخرين على "أنه من الضروري أن تساهم التنظيمات الصناعية والمؤسسات التجارية والجمعيات الخيرية والتطوعية في دفع برامج السياسة الاجتماعية والمشاركة في القرارات والتشريعات الخاصة بها"[٣٠].

فالسياسة الاجتماعية في النهاية عبارة عن جهود وأنشطة تقوم بها جهات ذات طابع اجتماعي التي في هدفها التركيز على قضية رفاهية الإنسان التي تعتبر هي نهاية المطاف. فهي سياسة دولة يتم إتباعها في تنظيم وإدارة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها لأفراد المجتمع. وهي التي تهيئ وتوجه سبل الرفاهية داخل المجتمع مثل الصحة والعمل والتربية وغيرها، ويسعى لمعالجة مشكلاته. وهناك العديد من الوحدات والمجالات الاجتماعية التي ترتبط بالسياسة الاجتماعية. وضمن إطار المجتمع المحلي، فقد جاءت أحد الدراسات النظرية المحلية[٣١] بتحديد بعض من هذه المجالات التي تضمنت مجالات الطفولة، والشباب، والمسنين، وحماية الأسرة، والخدمات لتعليمية، والرعاية الصحية، والخدمات العامة، والعمالة، والتطوع وغيرها من المجالات.

٢٨- عبدالوهاب الظفيري، السياسة الاجتماعية في دولة الكويت. الكويت: جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٠، ص: ١٠.

٢٩- Baldock et al. (٢٠١١). Social Policy. London: Oxford Press.

٣٠- عبدالوهاب الظفيري، السياسة الاجتماعية في دولة الكويت. مرجع سابق. ص: ١٠.

٣١- المرجع نفسه.

فهناك العديد من المجالات التي من الممكن أن دراستها في وضمن نطاق السياسة الاجتماعية. ويمكن عرض ما تركز عليه بعض المؤسسات الأكاديمية عند الحديث عن السياسة الاجتماعية وتحديد مجالاتها. فتركز الوحدات الأكاديمية على دراسة السياسة الاجتماعية من منطلقات عدة، ويمكن عرض بعض منها كما أوردها بالدوك بالآتي[٣٢]:

- الشيخوخة.
- الطفولة.
- الشباب.
- الجريمة والعدالة الجنائية.
- العمل، والعمالة، وسياسات سوق العمل.
- الرعاية المجتمعية.
- الإعاقة.
- التعليم.
- قضايا البيئة.
- الأسرة والتنمية الأسرية.
- النوع.
- الخدمات الصحية والرعاية الصحية.
- المحافظة على الدخل والفقر.
- الترفيه.
- الاقتصادات التطوعية والخاصة والقطاعات غير الرسمية.

٣٢- Baldock et al. (٢٠١١). Social Policy. Ipid.

- التنظيم والإدارة.
- فلسفة الرعاية الاجتماعية.
- العرق والأصل الإثني.
- العلم والتكنولوجيا والسياسة الاجتماعية.
- الجنس والسياسة الاجتماعية.
- الرعاية الاجتماعية.
- السياسة الاجتماعية ووسائل الإعلام.
- النقل وسياسات النقل.
- حقوق الرعاية.
- الشباب والعمل الشبابي، والسياسات المرتبطة بها.

وبشكل عام فإن كل من هذه المجالات وغيرها تمثل سياسة اجتماعية بحد ذاتها. ولذلك نجد أن وزارات الشئون الاجتماعية والعمل بقطاعاتها المختلفة تقع على عاتقها ومسئولياتها الجهود والأنشطة التي من الممكن أن تسهم في تحقيق قدر من الرفاهية للفرد داخل المجتمع. فهناك قطاعات متعددة في هذه المؤسسة والتي تقع على عاتقها الدور الرئيس في تحقيق مثل هذه الجهود. فهناك على سبيل المثال في المجتمع الكويتي وفي وزارة الشئون الاجتماعية والعمل جهود متعددة في قطاعات متعددة مثل قطاع الرعاية الاجتماعية، وقطاع العمل، وقطاع التعاونيات، والتخطيط والتطوير، وكذلك قطاع التنمية الاجتماعية والتي تندرج تحتها العديد من هذه المجالات.

ولكن يبقى السؤال القائم هنا ما هي هذه المكونات الخاصة بالسياسة الاجتماعية التي تتبعها هذه المؤسسة؟ وما هي أولوياتها؟ وما هي المتطلبات الخاصة بها. ولعل من خلال السطور القادمة يمكن عرض مجموعة من أبرز هذه المكونات الخاصة بالسياسة الاجتماعية وأولية العمل لديها لتحقيق الرفاهية. وسيتم العرض هنا لبعض من هذه المكونات الاجتماعية من منظور نقدي، مع مراجعة بعض الإحصاءات الخاصة في هذا الشأن.

العمل والعمالة والتركيبة السكانية:

لعل من أبرز القضايا المقلقة والتي تدعو للدراسة والبحث والوقوف على أبرز تأثيراتها على النسيج الاجتماعي في المجتمع الكويتي وعلى انعكاساتها الاقتصادية والسياسية هي قضية التركيبة السكانية. فمستقبل التركيبة السكانية مرهون بعدد من القضايا الرئيسة. فهو مرهون بمدى الحاجة إلى خبرات فنية علمية بالإضافة إلى خدماتية، وكذلك فهو مرهون بمدى الالتزام بالقوانين، ومرهونة أيضا بالسلوك الإنساني في المجتمع المحلي الذي فرضته وأثرت عليه الثورة النفطية وما خلفته من تداعيات. وعلى حد قول نبيل أسكندر[٣٣] بأن هناك تداخلاً كبيراً بين البيئة السكانية والسلوك الإنساني داخل المجتمع.

٣٣- نبيل رمزي اسكندر (١٩٨٨) الأمن الاجتماعي وقضية الحرية. في: علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع (الكتاب السادس عشر) الإسكندرية: إدارة المعرفة الجامعية.

ولا بد من الإشارة على أن الاجتهاد الحكومي لراسمي ومخططي الجهاز التنفيذي للسياسية الإسكانية يعد اجتهادا متواضعا. فهذه السياسة أكثر ما يمكن أن نصفها بأنها عفوية ومليئة بالأخطاء الإستراتيجية[٣٤]. إن الوضع الإسكاني في المجتمع الكويتي يمر بظروف مختلفة عن تلك التي يعاني منها معظم دول العالم النامي. ولذلك فلا بد من دراستها دراسة قد تكون مستقلة وينظر إلى آفاقها المستقبلية بصورة خاصة بعيدة عن التصورات العالمية والهيكلية والتنظيرية المتعلقة بشئون السكان. إن الخلل في الوضع والتركيبة السكانية تعد أحد أبرز الإشكاليات الداخلية التي تواجهها الكويت في المرحلة الحالية والتي تعطي مؤشرات صعب قياسها بدقة للمرحلة القادمة. فالمشكلة التي تواجهها الكويت ليست ارتفاعاً في الكثافة السكانية، إنما تمس القضية بواقعها ومستقبلها استقرار المجتمع. إن الخلل السكاني الرئيس يتمثل ببساطة في زيادة أعداد الوافدين بصورة كبيرة على عدد المواطنين. فالنسبة بين الوافدين والأجانب غير متجانسة وهي تخلق خللا في تركيب المجتمع المحلي السكاني. وعند قيامنا بإعطاء مؤشرات عن المستقبل، لا بد من النظر إلى التقديرات السكانية واتجاهها خلال الفترة الماضية.

ففي عام ١٩٥٧ قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي تعتبر الجهة المعنية بالتعدادات السكانية في تلك الفترة بالإشارة إلى أن تعداد سكان الكويت بلغ نحو ٢٠٦,٥ ألف نسمة، وقد بلغت نسبة الكويتيين

٣٤- عبدالوهاب الظفيري (١٩٩٦). الإسكان ركيزة من ركائز الأمن الاجتماعي. في: واقع الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي. مجموعة محاضرات الموسم الثقافي الثالث والعشرين لرابطة الاجتماعيين، ٣-١٩ مارس:ص ص:٥٩-٦٩.

إلى إجمالي السكان وقتها نحو ٥٥% بينما بلغت نسبة السكان الوافدين نحو ٤٥% [٣٥]. وبدأ منذ تلك الفترة نقصان في عدد المواطنين وزيادة في عدد الوافدين إلى أن وصلت أوجها في عام ١٩٩٠. فيشير تقرير خاص عن تعداد دولة الكويت[٣٦] إلى أن سنة ١٩٩٠م ، بلغ فيها إجمالي عدد السكان ٢١٤١٤٦٥ نسمة ، منهم ٧٢% من غير الكويتيين (الوافدين). وقد تعرض وضع السكان لتغييرات كبيرة نتيجة للعدوان والاحتلال العراقي الغاشم للكويت وما تبع ذلك من هجرة كبيرة للوافدين من العرب وغيرهم إلى خارج الكويت. وبدأ بعد الاحتلال وبالتحديد في سنة١٩٩ ٥م بلغ إجمالي عدد السكان حوالي ١٥٧٧٥٩٨ نسمة، منهم ٥٨% من غير الكويتيين. وتشير التقديرات الخاصة بالوضع السكاني حسب ما جاء في المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٠[٣٧] إلى أن المواطنين يشكلون نسبة ٩٩ر٣٨% فقط من إجمالي السكان بمقابل ٠٩ر٦١% للوافدين في انخفاض واضح للكويتيين وعودة للزيادة لغير الكويتيين، حيث يبلغ بالأرقام حجم الكويتيين ٠١٦ر٨٨٧ ألف بمقابل ٩٦٤ر٣٨٧ر١ مليون بالنسبة للوافدين. وفي التعداد الأخير للكويت، وقبل صدور الإحصاءات الرسمية المطبوعة، أشارت نتائج التعداد الرسمية المعلنة[٣٨] إلى أن أصبح نسبة المواطنين تقدر ب ٣٥,٥٥ بمقابل ٦٤,٤٥ لوافدين في انخفاض مستمر

٣٥- رمضان الشراح (٢٠٠٧). نحو دور أفضل للقطاع الخاص في تفعيل توطين العمالة الخليجية: حالة الكويت. ورقة عمل لمنتدى إستراتيجية التوطين والتوظيف الخليجي (نحو دور تفعيل سياسات واستراتيجيات التوطين في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٦-٧ نوفمبر، ص ٦.

٣٦- البوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت،

http://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/portal/Pages/Visitors/FrequentlyAskedQuestions.aspx

٣٧- وزارة التخطيط (٢٠٠٠). المجموعة الإحصائية السنوية. الكويت: قطاع الإحصاء والمعلومات.

٣٨- وكالة الأنباء الكويتية، http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=٢٢٢٧٩٢٠&Language=ar

لأعداد الكويتيين. وبالنظر إلى التوزيع الخاص بالسكان في المحافظات الكويتية الستة نجد أن التوزيع يعكس الزيادة في أعداد الوافدين في جميع المحافظات عدا محافظة مبارك الكبير والتي تعد محافظة حديثة الإنشاء. حيث يبلغ عدد الكويتيين في هذه المحافظة ١٥٢١٥٧ بمقابل ١٠٦٦٥٦ لغير الكويتيين، فهي المحافظة الوحيدة التي يتجاوز عدد المواطنين عدد الوافدين من إجمالي سكانها. وفي محافظة العاصمة يعد غير الكويتيين الأقل عددا حيث يبلغ عدد غير الكويتيين ١٧٩٥٦٨، وفي محافظة الأحمدي يبلغ أكبر عدد من الكويتيين بين المحافظات حيث يبلغ عددهم ٢٢٩٣٢٢، أما محافظة الفر وانية فأكثر عدد من غير الكويتيين يتمركزون فيها حيث يبلغ عددهم ٦٠٢٣٤٦.

فقد فشلت السياسة السكانية التي تبنتها الحكومة عدة مرات في خططها الخمسية والتي هدفت إلى تعديل التركيبة السكانية[٣٩] فهذه التركيبة السكانية تخلق بلا شك زعزعة واضحة على النظام الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع، وتهدد أمنه واستقراره. فمشكلات مثل الفقر والبطالة والأمية والتسرب من التعليم قد لا يعاني منها المواطنين في المجتمع المحلي الذي يعد من أبرز العناصر التي تهدد الأمن الاجتماعي، إنما المشكلات التي يعاني منها المجتمع تُعدّ مغايرة لما سبق. فالمجتمع المحلي يعاني من طبيعة التركيبة والهيكل السكاني في المجتمع المحلي والذي يخلق إشكاليات مختلفة وذات طبيعة خاصة. فالسكان كما يذكر فوريدي فرانك Furedi Frank[٤٠] لا تعد مشكلة انفجار وزيادة سريعة في عدد السكان، فليسوا فقط

٣٩ – Country Report, Kuwait (١٩٩٦) Lord: The Economic Intelligent Unit.

٤٠ –Frank, Fyredi (١٩٩٧) Population and Development: Critical Introduction. New York: Martins Press.

مجرد أعداد، إنما هم أفراداً يتعايشون في مجتمعات يتم ضبطها بشبكة من المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن التركيبة السكانية الحالية تعكس واقعاً غير تنموياً في المجتمع. بالإضافة على ذلك، فالمؤشرات الرقمية المستقبلية تشير إلى الاتجاه نحو انخفاض أعداد الكويتيين وتناقصهم المطرد بالمقارنة بالوافدين. فمنذ اكتشاف البترول والثورة النفطية التي هلت بثمارها على المجتمع المحلي، أصبح هناك تزايدا ملموسا وواضحا في حجم الهجرات المتعددة على الكويت والمجتمعات الحلية بشكل عام. وكانت بزيادة واضحة إلى أن أتت فترة هامة من تاريخ المجتمع الكويتي والمتمثل بالاحتلال العراقي الذي أدى إلى مغادرة العديد من الوافدين وتقلص عددهم بشكل كبير، إلا أن ما وصلت به أعداد الوافدين من تزايد إلى وقتنا الراهن يشير بما لا يدع مجالا للشك الاتجاه نحو الانخفاض الذي سيتجاوز العدد الذي وصل عليه السكان قبل الاحتلال العراقي الغاشم والمقدر بأكثر من ٧٠% من عدد السكان. فالغالبية من السكان غير محلية تنعكس على التركيبة الثقافية وتكوينها والذي من الممكن أن يتزايد الوضع سوء في ظل غياب سياسة حكومية واضحة نحو هذا التزايد. فالهوية المحلية تتأثر بشكل كبير في ظل وجود هذه الأعداد، وفي ظل ما يسمى بعمليات الاندماج الثقافي أو الاتصال الاجتماعي بين المجموعات السكانية المختلفة.

ولعل قضية هامة ترتبط بموضوع الزيادة السكانية تلك التي تتمثل بارتباطها بقوة العمل وحجم هذه القوى. فبالنظر إلى تركيب قوة العمل وتأثيره الاجتماعي في المجتمع الكويتي نجد أن قوة العمل الوافدة تضاعف عددها إلى ما يقارب ٤،٥ مرات من عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٩٦ بين قوة

العمل الإجمالية، بينما بلغت العمالة المحلية ما يقارب ٢،٨ خلال الفترة نفسها. والمشكلة الأساسية هنا أن العمالة الوافدة أغلبها من الممكن تصنيفها على أنهم من الأميين، حيث وصلت نسبة من لا يحملون مؤهلاتً علمية ٤٥%، وإذا تمت إضافة من لا يحملون المؤهلات مع أصحاب المؤهلات الدنيا في هذه العمالة فإنها تصل إلى نسبة ٧٣% تقريباً من مجمل العمالة الوافدة بينما تصل نسبة أصحاب المؤهلات العليا من العمالة الوافدة ٨% فقط من الإجمالي العام. وفي مقابل ذلك فإن ما تقوم الدولة بإنفاقه وما تتحمله من تكاليف مالية، فإن نسبة ٣٥% من الدعم المالي للحكومة الذي تقدمه بصورة خدمات يذهب إلى قطاع العمالة الوافدة[٤١].

وحتى عند النظر إلى غير الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي والذين يحملون مؤهلات متدنية (ثانوية وما دون)، فإنهم يشكلون نسبة ما يقارب ٣٧% من إجمالي العاملين الأجانب، وما يقارب من ١٨% من إجمالي العاملين الكويتيين وغير الكويتيين في هذا القطاع وفقاً للحالة في ٢٠٠٢/٦/٣٠[٤٢]. فالقطاع الحكومي يعتمد على ما يقارب من خمس طاقته الإنتاجية على غير الكويتيين من أصحاب المؤهلات الدنيا. وهي بحد ذاتها مشكلة إنتاجية يواجهها المجتمع المحلي من جراء هذه السياسة.

٤١- على الطراح (١٩٩٨). أبعاد وأزمة التنمية في المجتمع النفطي: المثال الكويتي. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. ٦٢ (١٦): ٨-٢٧.

٤٢- وزارة التخطيط (٢٠٠٣ أ). إحصاء العاملين بالقطاع الحكومي وفقاً للحالة في ٢٠٠١/٦/٣٠. الكويت: وزارة التخطيط-قطاع الإحصاء والمعلومات.

فالنسبة العليا والغالبية الكبرى من العمالة هم من الأميين وأشباه الأميين. فمقدار ما يتم إنفاقه من الدولة من خدمات يعكس الوجه غير الإنتاجي بصورة فاعلة لهذه القوة، ويعتلي أيضاً هشاشة الوضع السكاني وتركيبته والذي يعتبر بلا شك من أبرز وأهم معوقات التنمية في المجتمع المحلي. فهناك اختلال تركيبي سكاني واضح في ظل وجود عمالة أجنبية هشة ولا تنفي بمتطلبات التنمية. فهي انعكاس على الواقع المحلي.

فتزايد هذه العمالة يؤثر على عمليات التنمية ومتطلباتها. وعلى تعبير أحد الباحثين المختصين الذين أشاروا إلى أن المجتمع الذي يعتمد على ما يقارب من ٣٥% من العمالة الوافدة، فهو مجتمع يدخل في عداد الدول النامية[٤٣]. فكيف بمجتمع تحتل فيه نسبة أصحاب المؤهلات الدنيا من العمالة الأجنبية أكثر من النصف تقريباً. فهذا انعكاس سلبي على المجتمع المحلي، ويؤثر على استقراره.

ويعرض في هذا الجانب رمضان الشراح[٤٤] معتمدا على تحليله للإحصائيات السنوية مدى تزايد القوى العاملة الإجمالية. فيشير إلى أن العمالة الأجنبية قد مثلت "نحو ٨٦,٣% من إجمالي العاملين في الكويت عام ١٩٩٠ وهى أعلى نسبة وصلت لها هذه العمالة. وفى عام ٢٠٠٦ ... تراجعت نسبة العمالة الأجنبية بحيث بلغت نحو ٨٢% فقط من إجمالي قوة العمل في الكويت. وتركزت العمالة الوافدة في القطاع الخاص بينما تركزت العمالة الكويتية ... في القطاع الحكومي والعام وبنسبة وصلت إلى نحو ٩٣% من إجمالي قوة العمل الكويتية عام ٢٠٠٦.

٤٣- على الطراح (١٩٩٨). أبعاد وأزمة التنمية في المجتمع النفطي: المثال الكويتي. مرجع سابق.

٤٤- رمضان الشراح (٢٠٠٧)، مرجع سابق، ص ١٠.

ويلخص أيضا الشراح[٤٥] خصائص السوق المحلية التي تعاني من اختلالات كما وصفها نبرز أهمها بالآتي:

أ- تمثل قوة العمل الكويتية نحو٣٣% من إجمالي السكان وذلك في عام ٢٠٠٦، وهى نسبة متدنية بالقياس إلى السكان خارج قوة العمل من أطفال وطلبه ومتقاعدين وربات بيوت. وقوة العمل في الكويت تتكون من الأفراد في الفئة العمريه١٥- ٦٥ سنه والذين يتوافدون للعمل.

ب- المواطنون الكويتيون يفضلون العمل بالقطاع الحكومي والإدارة العامة حيث نجد ... أن نحو ٩٣% من إجمالي قوة العمل الكويتية يعملون في القطاع الحكومي والقطاع المشترك، بينما يعمل في القطاع الخاص نحو ٤% من إجمالي قوة العمل الكويتية.

ج- بلغت نسبة المتعطلين الكويتيين في ٢٠٠٦/٦/٣٠... ١٢٤٨٤ عامل وبنسبة ٣,٧٢%، وعلى المستوى القومي بلغت ١,٣%. ووفقاً لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، بلغ إجمالي المسجلين كباحثين عن عمل ٢٠٧٨٢ مواطناً ومواطنة، بنسبه إجمالية ٦,٢%، منهم متعطلون وعددهم ٥٢٦٦ مواطناً ومواطنه وبنسبه ١,٥٧%.

٤٥- المرجع السابق؟، ص ص: ٦-٨.

إن ذلك يعطي مؤشرا إلى أن التركية السكانية والخلل في التركية السكانية وانعكاسها على قوة العمل يعاني من غياب سياسة حكومية وإستراتيجية منهجية واضحة المعالم والتي لم تتكشف معالمها في الوقت الراهن. إن عدم انكشاف هذه الإستراتيجية يعطي مؤشرا إلى أن الوضع المستقبلي سيزيد من ضخامة المشكلة وتعقدها. فزيادة في أعداد العمالة الأجنبية، وانخراط المواطنين في الأعمال الإدارية، وتمركزهم في القاع الحكومي هو من أبرز المؤشرات.

ولا بد من الإشارة أيضا إلى أن هناك انعكاسا ثقافيا على حجم العمالة المتزايد من غير الكويتيين في المجتمع. ولا شك أن من أبرز المخاطر والمخاوف للعمالة الوافدة التي يراها العديد من الباحثين والمهتمين في الشئون الاجتماعية هي تلك التي تتعلق بما يسمى بـ"الغزو الثقافي". فيعتبرها البعض بأنها –أي الهجرات الخاصة بالعمالة الوافدة– شكلاً من أشكال "الانحراف الثقافي"، وذلك بسبب الكثرة التعددية للسكان الأجانب والذي بمرور الزمن سيشكل ثقلاً ثقافيا له فحواه وعناصره التي ستؤثر على طبيعة ومحتوى الثقافة المحلية. ويمتد الخوف بشكل كبير على اللغة العربية من التأثير الآسيوي بالتحديد، إضافة أيضاً إلى التأثير على محتوى وطبيعة التنشئة الاجتماعية وذلك بفضل انتشار العدد الكبير من المربيات الأجنبيات الذي أسهم في انتقال قيم أخلاقية غريبة على المجتمع المحلي وتأثيره على الطفل. إضافة إلى ذلك تأثير العمالة الوافدة على تلاشي كثير

من قيم المجتمعات المحلية التقليدي المتمثلة بـ"الفزعة" و"النخوة" وذلك بتأثير الجوانب الثقافية للعمالة الوافدة[٤٦].

فالثقافة عنصر مهم جدا في تحديد وتشكيل هوية المجتمع. والتواصل الثقافي بهذا المستوى المتزايد لفئة تعد الأكثرية في المجتمع المحلي –بلا شك– تعكس تأثيرا ثقافيا سلوكيا مباشرا على المجتمع. ففي النظر إلى نظريات ما يسمى بالاندماج الثقافي acculturation والتي تشير كما أوضحها أول من استخدم هذا المفهوم ردفيلد ولنتون وهيرسسكفيتس Redfield, Linton, and Herskovits [٤٧]– بأنها عملية التأثر والتأثير التي تكون مباشرة في ظل اتصال مباشر ومستمر بين ثقافتين والذي بالنهاية يحدث تغير في الثقافتين المتصلتين أو أحد هاتين الثقافتين. فعملية التواصل المستمر تخلق تأثيرا مباشراً على سلوك الفرد ولا سيما إذا أدركنا أن غالبية العمالة الوافدة هي تختلف ثقافيا من حيث اللغة والعادات والتقاليد وطرق عن مجتمعنا المحلي المسلم.

وإذا رجعنا لإجمالي العاملين في الكويت من الجنسيات غير العربية الآسيوية فقط من إجمالي العاملين، فإنهم يشكلون ما يقارب من ٣٩% حسب ما يشير إليه قطاع الإحصاء والمعلومات لوزارة التخطيط[٤٨]. إضافة

٤٦– باقر النجار (١٩٨٥). مخاطر العمالة الوافدة: غزو أم مخاوف ثقافية. ندوة التخطيط بجمع ودراسة العادات والتقاليد والمعارف الشعبية. الدوحة، ١٣–١٧ يناير ٤٥–٥٩.

٤٧- Reidfield, R; R. Linton, and M. J. Herskovits (١٩٣٦) Memorandum on the Study of Acculturation. American Anthropologist. ٣٧, ١٤٩–١٥٢.

٤٨– وزارة التخطيط (٢٠٠٣ ب). اللمحة الإحصائية لعام ٢٠٠٣ بمناسبة العيد الوطني الثاني والأربعين ويوم التحرير الثاني عشر. الكويت: وزارة التخطيط–قطاع الإحصاء والمعلومات.

إلى ذلك كله فإن المستويات المعيشية المتدنية للغالبية العظمى من الوافدين من المؤهلات المتدنية والتي قد يكون انخراطها في مشكلات سلوكية وإجرامية مسألة واردة كما تشير إليها سجلات وزارة الداخلية من ارتفاع أعداد الجرائم التي يتم ارتكابها من قبل الوافدين. ولا شك أن أحداثا أمنية أخرى نتيجة للدخول إلى البلاد بصورة غير مشروعة قد تعكس في ظلالها على الوضع الأمني وتهديد استقراره من قبل هذه الجماعات السكانية. فالثقافة المحلية عرضة للتأثر بشكل كبير نتيجة إلى هذه المخاطر التي تسببها العمالة الوافدة. ولعل المقام يطول في هذا الجانب، إلا ما نستطيع التأكيد عليه هنا هو التأثير المباشر للعمالة الوافدة وبالتحديد التركيبة السكانية الحالية على الأمن الاجتماعي في مجتمعنا المحلي والذي يحتاج بدون شك إلى مراجعة شاملة ونظرة ودراسة متأنية. زهي جميعها بدون شك متوقع بتزايدها ونماءها في المرحلة المقبلة نتيجة للخلخلة في البناء السكاني للمجتمع المحلي.

الرعاية الاجتماعية المحلية:

لقد عكس التغير الاجتماعي والثقافي إلى إحداث تغير شامل ورئيس وجوهري في بناء الأسرة الكويتية والذي على أثره ظهرت العديد من الظواهر الاجتماعية الحديثة. فاختلف نتيجة لذلك بناء الأسرة وهيكلها، وتغيرت العديد من المفاهيم المتعلقة بالأسرة والزواج وأنماط القرابة وأهميتها، وكذلك تم التغير في كثير من المفاهيم المتعلقة بالرعاية. إن هذه التغيرات التي حدثت بالأسرة جعلت من الواجب أن تقابلها الدولة بمؤسساتها المختلفة بدور مختلف عما كانت عليه بالسابق. فالمؤسسات

الاجتماعية على حد زعم الباحثين في مجال الاجتماع والأنثروبولوجيا كل حسب اتجاهه الفكري وجدت أساسا لسد الاحتياجات الخاصة بالفرد والمجتمع. ولعل من أبرز ما حدث إزاء التغير الاجتماعي والثقافي على المجتمع المحلي هو ما أطلقه بارسونز في اتجاهه الوظيفي والذي أسماه "بالتمايز الوظيفي". فهناك تغير أصاب الأسرة في المجتمعات الحديثة، بحيث أصبحت الأسرة لا تؤدي وظائفها الاجتماعية التي كانت تؤديها بالسابق، إنما أصبح هناك تمايزا وظيفيا بمعنى أن مؤسسات الدولة المختلفة تشترك مع الأسرة في أداء وظائفها المتعددة لخدمة أفرادها. فالأسرة في السابق هي التي تؤدي الوظيفة الاقتصادية، والوظيفة التعليمية، ووظيفة الحماية، ووظيفة منح المكانة، والوظيفة الدينية والوظيفة الترفيهية وغيرها من الوظائف المتعددة. أما في الوضع الحالي وفي المجتمعات الحديثة فإن التغيرات التي حدثت ما هي إلا عملية "تمايز" بحيث أصبح هناك تزايد في المؤسسات والوحدات التنظيمية المتعددة التي تقوم بوظائف محددة. فالأسرة في الماضي كانت تقوم بعدة وظائف والآن أصبحت المؤسسات تؤدي وظائف مشابهة. فالأسرة أصبحت أكثر تخصصا ولكن أصبح المجتمع يعتمد على أكثر من وحدة في تحقيق وظائفه. [٤٩]

ومن هنا جاءت الحاجة أن تكون هناك وحدات تنظيمية داخل المجتمع المحلي تلاءم وتتواكب مع حجم التغيرات التي تحدث في بالمجتمع. فلا يمكن النهوض في دراسة الجوانب العامة بالأسرة دون أن تكون هناك مؤسسات رسمية وغير رسمية تعني وتتعلق بشئون الأسرة ومشكلاتها. فالتغيرات الاجتماعية والثقافية التي أصابت البناء الأسري

٤٩- سناء الخولي (١٩٨٣). الزواج والعلاقات الأسرية. بيروت: دار النهضة العربية.

يحتاج أن تقابله مؤسسات اجتماعية قادرة على الملائمة والتعامل مع هذه المشكلات. فهناك حاجة لرسم السياسة الخاصة بشئون الأسرة وإدماج كافة الشرائح المرتبطة بها وبالتعاون مع جهات متعددة داخل المجتمع.

إن هذه المؤسسات اتسمت بتوافقها مع المؤسسات الحديثة التي تتعامل مع المشكلات الأسرية من منطلق تخصصي يتناسب مع طبيعة القضية ذات الصلة. فبدأ الاهتمام بمؤسسة الأسرة المحلية من خلال المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة في نظام المجتمع الحديث، والذي توافق من حيث الأهداف والرؤى مع مؤسسات عالمية انطلقت من الأهداف والرؤى نفسها. فلم تعد المشكلات والظواهر الاجتماعية التي تواجه الأسرة هي مشكلات وظواهر محلية وخاصة بالأسرة المحلية، إنما أصبحت هذه المشكلات وهذه الظواهر هي مشكلات وظواهر عالمية- وكما سبقت الإشارة تشابهت مع مشكلات الأسرة وظواهرها الموجودة في المجتمع الغربي والمجتمع العالمي الحديث. فتتشابه المجتمعات التي تمر بعمليات التحديث ومما يسمى بمجتمعات الحداثة بالمشكلات الاجتماعية التي تتصل بالأسرة. وهو ما نستطيع أن نطلق عليه بعالمية المشكلات، والتي لا تتوقف عند قضايا الأسرة فحسب، كما سبقت الإشارة إنما تمتد إلى أبعاد أخرى. فقضايا ومشكلات الطلاق، والعنف، والمخدرات، والتفكك الأسري، وضعف الروابط القرابية، وغيرها من المشكلات والظواهر الاجتماعية هي قضايا عالمية تتصف بها مجتمعات الحداثة. ولذلك نستطيع القول إن التشابه في هذه المشكلات الاجتماعية الخاصة بالأسرة أوجدت التشابه في المؤسسات التي بدأت تظهر وتواجه مشكلات الأسرة. فظهرت مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تهتم مثلا بالمسنين، والطفولة، والشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة، وغيرها من هذه المؤسسات التي أكثر ما نستطيع أن

نسميها بأنها مؤسسات ذات صبغة عالمية واجهت المشكلات العالمية في كل قطر على حدة. فأصبحت هذه المؤسسات هي التي تواجه مشكلات الأسرة مع بعض القوانين والتشريعات التي أصبحت تشريعات سائدة.

إن واقع الرعاية الاجتماعية في المجتمع المحلي يتمثل بوجود العديد من المؤسسات المتخصصة، والتي تستقبل الحالات ذات الصلة. ومؤسسات الرعاية الاجتماعية تتوزع بين عدة مؤسسات تمثلت في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، وقصر العدل، ووزارة الأوقاف والشئون الإسلامية وغيرها من المؤسسات التخصصية الأخرى. على الرغم من تنوع هذه المؤسسات الاجتماعية إلا أن هناك العديد من المشكلات التي تواجه كياناتها. فعلى الرغم من الوفرة المادية التي تمتلكها الدولة، إلا أن هذه الكيانات الاجتماعية تعاني من إهمال شديد وتفقد إلى تحقيق أدوارها بشكل مناسب. فأعداد كبيرة من البطالة المقنعة تعمل ضمن أروقتها، وغياب التخصصية ووجود المتخصصين تنتاب بعض منها، وإهمال الدولة لها ولأهميتها والشعور بمدى دورها تعد من أبرز المشكلات التي تواجهها. هذا بالإضافة على أن غالبية هذه المؤسسات هي مؤسسات في واقع الحال مؤسسات علاجية يغيب عنها الدور النمائي والوقائي.

ما يواجهه المستقبل الخاص بمؤسسات الرعاية الاجتماعية يحمل شقين: الأول الذي يرتبط بكيفية تطوير هذه المؤسسات والرغبة في تطوير أهدافها وبرامج عملها، والآخر الذي توضحه المؤشرات الحالية إلى الركود والخمول في تحقيق أي تطوير والذي يأتي من النظرة الرئيسة التي تنطلق من إهمال أبرز مقومات التنمية البشرية والمتمثل في "الإنسان". فقيام

مؤسسات تهتم بهذا الإنسان وعلى مستوى وقدر كبير من الكفاءة والمهنية تعتبر من أبرز التحديات المستقبلية. فلا يمكن أن نتخيل أننا نعيش في عصر الحداثة، ولا نملك مؤسسة خاصة تعني بشئون الأسرة وتجمع كياناتها الاجتماعية كافة. والنظرة المستقبلية أيضا لا بد من أن تنطلق بوجود بعض من المؤسسات الوقائية مثل مشروع الإرشاد الزواجي الذي يرشد المقبلين على الزواج ويجعلهم قادرين على مواجهة المشكلات التي يواجهونها، وكذلك الحال إعداد البرامج التوعوية المناسبة لهه المؤسسات الاجتماعية وتطويرها التطوير المناسب والذي يتلاءم مع الحاجة من وجودها. فهناك العديد من المؤسسات الخاصة بالرعاية الاجتماعية التي لا تحقق المطلوب منها بشكل متكامل نتيجة لوجود العديد من المشكلات الإدارية والمهنية التي تنتابها والتي تحتاج إلى حلول واضحة وخاصة بها.

قضايا التنمية الأسرية:

١- حجم الأسرة المحلية ومستقبلها:

لا بد أن يقوم راسم السياسة الاجتماعية في أن يضع نصب عينه وضع الأسرة وحجمها لرسم سياسة اجتماعية خاصة بها. ولقد أشارت العديد من الدراسات المحلية أن هناك اتجاها نحو تغير في حجم الأسرة، حيث أوضحت العديد من الدراسات إلى التفضيل في المعيشة بما يسمى بالأسرة النووية بعدما كان النمط السائد في المجتمع المحلي هو نمط ونظام الأسرة الممتدة. فاتجه المجتمع المحلي نحو نمط المعيشة المفضل والمشابه

للأسرة الغربية.[٥٠] وقد أشارت أحد الدراسات إلى أن ٨٢,٩% من أفراد العينة المبحوثة في هذه الدراسة تفضل المعيشة المنفردة في الأسرة النووية بعيدا عن أسرة أهل الزوج أو الزوجة[٥١]. وتشير التقديرات وفقا لذلك إلى انخفاض في حجم الأسرة، حيث بلغ متوسط أفراد الأسرة المحلية حسب إحصاء عام ٢٠٠٥ إلى ٤,٩٥ شخص (بدون عمالة منزلية)، ومن المتوقع أن يكون هناك انخفاضا في معدل عدد أفراد الأسرة الكويتية ليصل إلى ٤,٢٤ للأسرة عام ٢٠٣٠.[٥٢] إن هذا المعدل يعكس صغر حجم الأسرة المحلية إذا ما تمت مقارنتها بالأسرة التقليدية والتي تتكون من الأب والأم والأبناء مع زوجاتهم وأبنائهم ووجود الجد والجدة أيضا في كثير من الأحيان.

إن الظروف الاقتصادية في المجتمع التقليدي كانت فيها الأسرة هي السيطرة بشكل تام على وسائل الإنتاج المتعددة سواء أكانت رعوية، أو

٥٠- أنظر مثلا:

- Al-Thakeb, F (١٩٨٥). The Arab Family and modernity: Evidence from Kuwait. Current Anthropology, ٢٦:٥٧٥-٥٨٠.
- -Abdullah (Al-Kandari), Y. Consanguineous marriage and its affect on spousal concordance among the "Al-Kandari" in Kuwait. Unpublished Ph.D. Dissertation. Department of Anthropology, The Ohio State University, ١٩٩٩.
- Al-Kandari, Y. and Poirier, F., Modernization and family structure in Kuwait. The Educational Journal, ٦٠(١٥):٢٢٥-٣٩, ٢٠٠١.

٥١- Abdullah, Y. (١٩٩٩) Consanguineous marriage and its affect on spousal concordance among the "Al-Kandari" in Kuwait. Ibid.

٥٢- تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت. (٢٠٠٤). السكان والعمالة، ورقة العمل رقم ١. الكويت: بلدية الكويت.

زراعية، أو معتمدة على البحر ومصادره.[٥٣] ولعل هذا الاتجاه نحو صغر حجم الأسرة لم يكن ليحدث لولا ظروف اقتصادية ساعدت على أن يصبح هذا الوضع هو الوضع التكيفي الأنسب للمجتمع. فالظروف الاقتصادية هي التي فرضت هذا النمط من الأسرة وحجمها. ولعل هناك العديد من العوامل التي أسهمت بشكل كبير في انخفاض متوسط حجم الأسرة داخل المجتمع المحلي والتي ارتبطت بشكل كبير بالوضع الاقتصادي والتطور الذي حدث في هذا الجانب. فمن أبرز الأسباب التي دفعت إلى هذا الاتجاه ممكن أبراز أهمها بالاستقلالية الوظيفية والمعيشية التي حصل عليها أفراد الأسرة من توفر لقطاع عمل يجعل الفرد قادرا على العيش منفردا معتمدا على ذاته وكذلك التوفير الحكومي للسكن للمتزوجين منهم، والتي أصبح ينص عليها القانون بضرورة توفير مسكن مناسب، وارتفاع معدلات دخل الأسرة والذي سهل عملية الاعتماد الذاتي، وخروج المرأة للعمل واعتمادها الذاتي، بالإضافة إلى التغير في الاحتياجات الخاصة بأعضاء الأسرة وشعورهم بالرغبة بالاستقلالية نتيجة لظروف العمل أو التعليم. إن هذه بعض من العوامل التي دفعت إلى الاتجاه نحو التفضيل في العيش بالأسرة النووية والتغير الذي طرأ في هذا الجانب على نمط الأسر.

ولا شك أن هذا التغير قد أثر بشكل كبير على العلاقات الاجتماعية السائدة داخل نظام الأسرة، وهو الذي دفع إلى التغير في السلطة على سبيل المثال، وانتقالها من سلطة مطلقة بيد الجد إلى سلطة مشتركة تتقاسم

٥٣- محمد غانم الرميحي (١٩٩٥). الخليج ليس نفطا: دراسة في إشكاليه التنمية والوحدة . بيروت دار الجديد .

فيها الأدوار لتحديد أبرز القرارات التي تهم الأسرة. فانخفاض معدل حجم الأسرة أدى إلى التغير في طبيعة العلاقات السائدة داخل الأسرة، كالعلاقة المرتبطة بسلطة الجد أو العلاقة مع الأبناء، أو العلاقة بين الزوجين والعلاقات المتبادلة داخل نظام الأسرة. فالتغير الاقتصادي وجعل هناك اتجاها نحو التغير في شكل وتركيبة الأسرة المحلية.

لعل أبرز المؤشرات الخاصة في التأثير على تركيبة الأسرة المحلية والتي أثرت على حجمها هو استقدام العمالة المنزلية الوافدة. فهو من المؤشرات الهامة الخاصة بحجم الأسرة والتي شهدت في المقابل باطراد ملحوظ. فتتفاوت العمالة المنزلية في طبيعة الوظيفة الخاصة بها من خادم، وطباخ، وسائق، ومربية، ومزارع، وسائق جميعها اندرجت تحت بند محدد من قانون الإقامة. ولا شك أن هناك أخطارا اجتماعية كبيرة وانعكاسات ذات بعد خطير لوجود العمالة الأجنبية داخل الأسرة المحلية وذلك نتيجة للاختلاف الثقافي والتي تؤثر في النهاية على الأمن الاجتماعي داخل المجتمع. ولعل العمالة المحلية قد شهدت خلال تاريخها القصير داخل الكويت بارتكاب العديد من الجرائم التي راح ضحيتها الأبناء وربات البيوت.

ولا شك أيضا أن تفاقم المشكلة داخل نطاق الأسرة يظهر جليا وبانعكاس واضح عندما ندرك حجم هذه العمالة داخل المنزل والذي قدرتها المصادر بأكثر من نصف مليون عامل. حيث يشير تقرير وزارة الداخلية[٥٤]

٥٤- القبس، صراع حكومي – حكومي يشل مجلس الوزراء ويعطل التنمية. العدد ١٢٦٨٦، ٢٠٠٨/٩/٢١

الخاصة ببند الإقامة الخاص بالخدم (وهي تتدرج تحت مادة ٢٠ خدم) إلى أن عدد خدم المنازل وصل إلى ما يقارب من ٥٥٠ ألف عامل عام ٢٠٠٧، وبزيادة كبيرة مطردة تحدث بشكل سريع، حيث بلغت قبل ٤ سنوات فقط وبالتحديد في عام ٢٠٠٣ إلى ما يقارب من ٤٠٠ ألف. أي أن الزيادة بلغت ١٤٠ ألف تقريبا خلال أربع سنوات فقط. وفي عام ٢٠١١ أشار مدير عام الإدارة العامة لمراكز خدمة المواطن في وزارة الداخلية[٥٥] إلى أن عدد خدم المنازل بلغ ٥٧٦٢٩٦ نسمة.

ولعل تلك الأرقام تعكس بوضوح حجم الخلل الذي تنتهجه الدولة في معالجة هذا الملف، وما وصلت إليه الأسرة المحلية. ولقد أشارت أحد الدراسات منذ عقدين من الزمان وقبل هذه الزيادة الكبيرة إلى أن عدد الخدم بلغ بمعدل ١,٥ خادم لكل أسرة.[٥٦] ولعل ذلك أيضا يعكس اتجاها واضحا نحو انتشار قيم الاستهلاك في المجتمع المحلي. فإذا وضعنا بالاعتبار أن حجم الكويتيين هو ما يقارب من ١,٣ مليون نسمه حسب الإحصاء الأخير لعام ٢٠٠٦، فإن العدد من الممكن أن يتم تقسيمه على عدد العمالة المنزلية التي تبلغ ما يقارب من نصف مليون لتصل النسبة إلى خادم واحد إلى كل ٢,٦ فرد داخل الأسرة. والتي تصل إلى ما يقارب من ١ إلى ٣ لكل أسرة إذا ما أخذنا بالاعتبار نسبة الأجانب التي أيضا يكون من بين أفرادها من خدم المنازل. فهو تغير كبير في تركيبة الأسرة المحلية التي

٥٥- سيف السيف. مقابلة خاصة بجريد الوطن الكويتية، عدد ٢٠١١/٦/٢٥.

٥٦- عبدالرؤوف الجرداوي (١٩٩٠) ظاهرة الخدم والمربيات وأبعادها الاجتماعية في الدول الخليجية. الكويت: ذات السلاسل.

أصبحت لا تستطيع الاستغناء عن هذه الفئة، والتي أثرت على تركيب الأسرة المحلية.

٢- مستقبل العلاقات والروابط القرابية:

أدى التغير في نمط وشكل الأسرة، والظروف المادية المحيطة إلى إحداث تغير كبير في قوة ودرجة الروابط القرابية التي كانت سائدة داخل المجتمع المحلي. فالملاحظ داخل المجتمع المحلي هو اتجاها نحو انخفاض في الروابط القرابية، والتي كانت هي الأساس والعصب الرئيس لتماسك الحياة الأسرية في المجتمعات التقليدية. ولقد قامت مجموعة من العوامل إلى إضعاف هذه الروابط. فقد كانت ظروف العمل من حيث الوقت المستغرق فيه، أو المكان، أو طبيعته التي تعتمد في بعض الأوقات على نظام المناوبة، واختلافه بين عضو لآخر داخل الأسرة عاملا هاما ورئيسا في التأثير على هذه الروابط. ولعل ذلك أثر على الروابط القرابية حتى داخل الأسرة الواحدة. فاجتماع الأسرة في مكان وزمن محدد أصبح صعبا في العديد من الأسر، وحتى أن هناك العديد من الأسر التي قد لا تجتمع حتى في أوقات الوجبات الغذائية، والمتمثلة في وجبات الإفطار، والغداء، والعشاء تلك الوجبات التي تحمل مدلولات اجتماعية أيضا.

ولعل انخفاض مستوى ودرجة الروابط القرابية امتدت بشكل أكبر وبرزت بشكل أوضح داخل نظام العائلة والقبيلة والتي ضعفت بشكل كبير أيضا عما كانت عليه في السابق. فمستوى العلاقات القرابية بدأ بانخفاض

واضح عما كانت عليه في المجتمعات التقليدية. ولعل البعد السكني والتوزيع الخاص بالمساكن والبيوت الحكومية وتباعدها جعل عملية التواصل العائلي والقبلي تقل عما كانت عليه، وهي بالتالي قد أثرت بشكل كبير على درجة وقوة الروابط القرابية. فاتساع الدائرة الخاصة بالأسرة وامتدادها والظروف الاجتماعية التي خلقها عمل الزوج والزوجة وانشغال الأبناء جميعها كانت عوامل هامة أثرت على هذا الجانب. إن تباعد المساكن والخطط الإسكانية لأفراد المجتمع وتباعد مواقع المساكن والخطط الإسكانية يدفع إلى الاختلاط بالثقافات الفرعية الأخرى والابتعاد عن العائلة والأقارب. فالبعد المكاني يعد مؤثرا بشكل مباشر، وهو الاتجاه الواضح الذي سيكون عليه الوضع المستقبلي المتوقع.

ولعل أحد أبرز القضايا التي جاءت مؤشرا لهذا الجانب والتي توضح انخفاض في مستوى العلاقات والروابط الاجتماعية وهو الذي يتمثل في انعكاسه على نمط زواج الأقارب. ولقد أشارت أحد الدراسات المحلية التي تناولت العلاقة بين زواج الأقارب ودرجة الاستقرار الأسري إلى أن المتزوجون من داخل النمط القرابي حصلوا على معدلات أعلى في درجة الاستقرار الأسري بمقارنتهم بالمتزوجين من خارج القرابة.[٥٧] ولعل هناك إشارات واضحة إلى انخفاض في هذا النمط من الزواج داخل المجتمع المحلي. وقد أشارت دراستين تناولت قضية الانتشار في زواج الأقارب داخل المجتمع المحلي بفترتين زمنيتين تجاوزتا العشرين عاماً تقريباً، والتي أوضحت هذه الفروق. فهناك دراسة أجريت في عام ١٩٨٥ على عينة

٥٧- يعقوب يوسف الكندري (٢٠٠٦) زواج الأقارب وعلاقته بالاستقرار الأسري في المجتمع الكويتي. مجلة الآداب والعلوم، (جامعة قطر) ٩:٢٨-٣٩.

بلغت ٥٠٠٧ مستجيبة[٥٨]، ودراسة في عام ٢٠٠٧ جاءت على عدد امرأة كويتية[٥٩] تحدثت عن قضية انتشار هذا النمط من الزواج. ويلاحظ من خلال هاتين الدراستين إلى إن نسبة زواج الأقارب بانخفاض. فحسب ما جاء في دراسة ١٩٨٥، تشكل الزيجات القرابية ٥٤,٣% من إجمالي الزيجات داخل المجتمع، بينما انخفضت إلى ٤٤,٨% في عام ٢٠٠٦. ولعله لا بد من الإشارة إلى أن ذلك يعطي مؤشرا رقميا واضحا على انخفاض هذا النمط من الزواج. ويبين الدراستين أيضا انخفاض نمط الدرجة الأولى وزواج ابن العم، حيث بلغت نسبة زواج الدرجة الأولى وابن العم ٣٠,٢%، و١٨,٥% عام ١٩٨٥ على التوالي، بينما بلغت نسبة زواج الدرجة الأولى ٢٤,٣% وزواج ابن العم ١١,٦% في عام ٢٠٠٦. وهذا يعطي مؤشرا على انخفاض في معدلات هذا النمط من الزواج. إن ذلك يوضح انخفاض التزاوج من داخل الدائرة القرابية على الرغم من أن هذا النمط من الزواج لا زال هو النمط السائد، وهو الذي ينعكس بالنهاية على انخفاض في درجة الروابط القرابية. فخلال عشرين عاما ماضية انخفضت نسبة الزواج بين الأقارب ومن المتوقع أنها باتجاه الانخفاض في العشرين السنة القادمة وبمعدلات أعلى بحكم انتشار التعليم الذي يعد من أبرز المتغيرات التي تلعب دورا في التأثير على نمط الزواج من غير الأقارب كما أشارت إليه الدراسة الأخيرة.

٥٨-Al-Awadi, S. et al (١٩٨٥) Consanguinity among the Kuwaiti population.. Clinical Genetics ٢٧(٥):٤٨٣-٦.

٥٩- يعقوب يوسف الكندري (٢٠٠٦). زواج الأقارب في الكويت وعلاقته ببعض المستويات الاجتماعية والثقافية. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية. جامعة الكويت-مجلس النشر العلمي. الرسالة ٢٥٢-الحولية ٢٧.

٣- الزواج وعملية الاختيار الزواجي:

أكثر ما يمكن أن يتم وصفه من عملية تغير في نظام الزواج وعملية الاختيار هو الانتقال في عملية الاختيار الزواجي مما يسمى بالزواج المرتب إلى الزواج الحر أو الزواج المرتب الحر. ويعرف الزواج المرتب على أنه ذلك الزواج الذي يتم ترتيبه بين الأسرتين، بينما الزواج الحر هو الزواج الذي يكون الاتفاق والترتيب فيه بين الفردين أو الزوجين، والزواج المرتب الحر الذي يجمع بين النمطين.[٦٠] قد لعب التعليم الدور الأبرز في هذا الجانب. وتشير أحد الدراسات إلى الغالبية من أفراد العينة المبحوثة من المتزوجين حديثا وأصحاب المستويات العلمية العالية جاءت زيجاتهم بطرق غير تقليدية، وأيضا ليست من النمط القرابي، أي ليس عن طريق ترتيب الأسرتين بقدر ما كان للزوجين من تدخل مباشر في عملية الاختيار.[٦١] فانتقل الزواج من نمط للزواج المرتب بين الأسرتين إلى اتجاه نحو النمط العالمي والذي بدأ يحدث في كثير من الأحيان بين الفردين وبنمط اختيار زواجي غير تقليدي، حيث يتم الترتيب بين الفردين، ويتم إشراك الأسرتين في هذه العملية والتي أقرب ما تأخذ شكل نمط الزواج المرتب الحر. فاشتراك الزوجين في عملية الاختيار أصبح هو النمط السائد في الأسرة المحلية، والذي يعد انتقالا مميزا في نظام الأسرة أسهم تعليم المرأة وخروجها للعمل والذي توافق مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع إلى إحداث مثل هذه النقلة.

٦٠- انظر: سناء الخولي، مرجع سابق.

٦١- Abdullah, Y. (١٩٩٩) Consanguineous marriage and its affect on spousal concordance among the "Al-Kandari" in Kuwait. Ibid.

ولا شك أيضا أن قضايا أخرى ارتبطت بعملية الاختيار والمتمثلة في العمر عند الزواج. فمن أبرز التغيرات في هذا الجانب هو ارتفاع في معدلات العمر عند الزواج سواء للذكور أو الإناث. ولقد ناقش هذا الموضوع العديد من الدراسات والأبحاث الاجتماعية المحلية والتي أشارت إلى أن العمر المفضل للزواج شهد ارتفاعا في المعدل. فأشارت أحد الدراسات[٦٢] إلى أن السن المناسب للزواج بالنسبة للرجل أصبح من ٢٥-٢٩ ، والمرأة من ٢٠-٢٤ كما جاء برأي أفراد العينة. بينما أشارت دراسة أخرى أجريت في منتصف الستينات والتي تعكس اتجاه التغير في عملية التفضيل للعمر عند الزواج إلى أن العمر المناسب للزواج بشكل عام يقع بين سن ٢٥-٢٩ سنة.[٦٣] وفي مقارنة حالية للوضع في المجتمع الحديث بين مجموعة من الأزواج من الأقارب ومن غير الأقارب، أشارت أحد الدراسات إلى أن العمر المفضل بالنسبة للزواج بالنسبة للرجل يتراوح بين ٢٣,٧ إلى ٢٥,٧ سنة، بينما الإناث تراوح من ١٩,٩ إلى ٢١,٤ سنة، وأشارت الدراسة إلى أن المعدلات العليا كانت عبارة عن إجابات المتزوجين من غير الأقارب.[٦٤]

وهذا الوضع يعكس اتجاها تكيفياً مع واقع الحال في المجتمع الحديث. فمن المعروف أن العمر عند الانتهاء من الجامعة هو تقريبا ٢١ – ٢٢ سنة وهناك عامين بالنسبة للرجل لتكوين نفسه والتهيئة المادية

٦٢- عبدالله غلوم حسين (١٩٨٧). تأخر سن الزواج في المجتمع الحضري في الكويت. المنامة: مكتب المتابعة لدول مجلس التعاون الخليجي، أسبوع العمل الاجتماعي الخليجي الثاني.

٦٣- عبدالله غلوم حسين و عزت سيد إسماعيل (١٩٧٤). الكويت: وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

٦٤- Al-Kandari, Y. and Poirier, F., Modernization and family structure in Kuwait.

ليكون قادرا على متطلبات الزواج، ولذلك جاء المعدل بما يقارب من ٢٤ سنة بكونه العمر المفضل للزواج في الوقت الراهن أي بعد الانتهاء من الدراسة والعمل لمدة بسيطة والتكوين المادي المناسب له. أما بالنسبة للإناث والتي لا يتطلب منهم مسئوليات مالية فإن العمر جاء ليكون في المرحلة العمرية ما بعد الثانوية وعند دخول المؤسسة التعليمية العليا وفي منتصفها بالتحديد. إن هذا العمر يعد عمراً كبيراً إذا ما قورن في المجتمع التقليدي، والذي يعتبر من أبرز التغيرات الاجتماعية التي حصلت داخل المجتمع الحديث، والتي تعطي مؤشرا إلى الارتفاع أيضا في المرحلة القادمة.

ومن القضايا المرتبطة بعملية الاختيار الزواجي هو الزواج من خارج الدائرة الإقليمية أو ما يسمى بالزواج المختلط، أي زواج الكويتي من غير كويتية، أو زواج الكويتية من غير كويتي. فهذا النمط من الزواج بدأ ينتشر بشكل كبير داخل المجتمع المحلي. وأصبح هناك تناميا كبيرا في حالات الزواج المختلط داخل المجتمع المحلي. وتشير التقديرات الرقمية المقارنة حسب ما جاء في أحد المصادر[٦٥] إلى أن الزواج المختلط ارتفع من ١٥,٥% في عام ١٩٧٥ إلى أن وصلت إلى ٢٨,١% في عام ١٩٩٩. فهي نسبة كبيرة التي أشارت لها هذه التقديرات الرقمية في هذه الدراسة. جميع هذه التغيرات في عملية الاختيار الزواجي ظهرت بشكل واضح داخل المجتمع المعاصر وارتبطت بعمليات التحديث وبدأت باتخاذ منحى التشابه مع قضايا الاختيار الزواجي في المجتمعات الغربية.

٦٥- قضايا الزواج في المجتمع الكويتي: دراسة مكتبية ميدانية. (٢٠٠٢). دولة الكويت: وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، قطاع التخطيط والتطوير الإداري، إدارة البحوث والإحصاء.

٤- الإنجاب أو الخصوبة، ومعدلات أمد الحياة:

لعل الاتجاه نحو التشابه مع الأسرة العالمية أو الأسرة في مجتمع الحداثة انعكس بشكل واضح على انخفاض في معدلات الخصوبة عند الأسرة الكويتية، ومع ارتفاع نسبي في معدلات أمد الحياة. وهذا ما قد بينته الدراسات والإحصاءات الخاصة في هذا الجانب. وهناك اتجاها واضحا إلى أن معدلات الخصوبة في المجتمع المحلي بدأ بالانخفاض مشابها الاتجاه العالمي كما أوضحته بعض التقديرات[٦٦]، فالتقديرات بدأت بالانخفاض النسبي. فهناك انخفاض في درجة الخصوبة في الأسرة الكويتية حسب ما ورد في الدراسات المحلية، حيث قدر معدل الخصوبة بما يقارب من سبعة أبناء عام ١٩٧٠، وانخفض إلى ٤,٤ عام ١٩٨٧، ووصل إلى ٣,٥٨ عام ٢٠٠٧، مع إشارة بعض المصادر إلى أقل من ذلك لتصل بين ٢,٤ إلى ٢,٧، وهو اتجاه نحو الأسرة الغربية التي تشير إلى انخفاض واضح في معدلات الخصوبة وانعكاس الهرم السكاني. فدرجة التفضيل لعدد أقل من الأبناء أصبح سمة في المجتمع الحديث مع اختلاف بين الثقافات الفرعية داخل المجتمع الحديث في هذا الجانب والذي أشار إليه أحد الدراسات

٦٦- أنظر: محمد علي الرمضان و سلوى مساعد حمادة (٢٠٠٠). آفاق الوضع السكاني في دولة الكويت مع بداية الألفية الثالثة. النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية اغربي آسيا

المحلية.[٦٧] ومع إشارة واضحة لعملية التفضيل لعدد الأبناء التي بدأت تأخذ مستويات منخفضة حسب ما يفضله المجتمع الحديث.[٦٨]

فقضية الأبناء وعددهم وما يشكلونه مما يسمى "بالعزوة" داخل المجتمع التقليدي بدأ يأخذ جانبا مختلفا عما كان عليه. فلم تعد هذه المفاهيم تؤخذ بنفس المعنى التي كانت عليه في المجتمع التقليدي. وما انخفاض معدلات الخصوبة إلا إشارة واضحة في تغير في المفاهيم التقليدية الخاصة بالقرابة وما يشكله الأبناء من قوة اجتماعية تمنح مكانة محددة داخل المجتمع. وإن كانت هناك اختلافات ثقافية داخل المجتمع وفروقا بينتها الدراسات، إلا أن هناك اتجاها واضحا للانخفاض في معدلات الخصوبة والتفضيل للأسرة صغيرة الحجم واستخدام بعض الطرق والأساليب التي تحد من كبر حجم الأسرة في اتجاه واضح نحو العالمية.

وفي المقابل هناك إشارات واضحة إلى ارتفاع في معدلات ما يسمى بأمد الحياة داخل المجتمع. فمن المعروف أن المجتمعات المتقدمة هي التي تتصدر معدلات الحياة العالية. ولعل الكويت أصبحت من الدول التي ترتفع فيها معدلات أمد الحياة. فيشير تقرير الأمم المتحدة للتوقعات السكانية[٦٩] إلى أن الكويت تحتل المرتبة رقم ٤١ بين مجتمعات العالم في

٦٧- Al-Kandari, Y. (٢٠٠٧). Fertility and it relationship with sociocultural factors in Kuwaiti society. ibid.

٦٨- Abdal, Y (٢٠٠١). Determinants of Fertility Expectations in Kuwait: A Pilot Study Regarding Reproduction Behavior of the Students at Kuwait University. Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies. ١١٠(٢٩): ٤٥-٦٨.

٦٩- United Nations World Population Prospects: ٢٠٠٦ revision

معدلات العمر، حيث بلغ متوسط العمر ٧٧,٦ (٧٦ للذكور، ٧٩,٩ للإناث). وهو معدل يعتبر عاليا نسبيا داخل المجتمعات الحديثة وخاصة إذا ما قارنا معدل العمر في الولايات المتحدة الذي يبلغ ٧٨,٧ سنة، والمجتمع الياباني الذي وصل إلى ٨٢,٦ سنة. وتشير أيضا الإحصاءات المحلية إلى ارتفاع نسبة أفراد المجتمع الذين تقع أعمارهم أكثر من ٦٥ سنة، والتي توضح ارتفاع النسبة إلى ٣% في عام ٢٠٠٦، بعدما كانت تصل إلى ٢,١% من إجمالي السكان عام ١٩٨٥.[٧٠] فارتفاع أعداد المسنين هو اتجاه عالمي حديث مع توفر الرعاية الصحية والذي أصبح في العديد من البلدان يفوق نسبة ١٠%، وهذا يعكس الوضع الاجتماعي داخل الأسرة. وهو الأمر الذي يجعل راسم السياسة الاجتماعية والصحية يضع بعين الاعتبار التزايد في أعداد شريحة المسنين لاطراد خلال العقدين القادمين.

التحديات الاجتماعية الرئيسية التي تواجه الأسرة:

لا شك أن التغيرات الاجتماعية الثقافية ساعدت بشكل كبير على ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية التي انتشرت داخل المجتمع المحلي. فهذه التغيرات التي حدثت أفرزت العديد من المشكلات الاجتماعية التي تحتاج إلى إيجاد حلول اجتماعية وجذرية لمواجهتها. ومن الممكن إبراز أهم هذه القضايا والمشكلات في ارتفاع معدلات الطلاق، وارتفاع معدلات حالات التفكك وعدم الاستقرار الأسري، وارتفاع معدلات العنف بأشكاله المختلفة سواء ضد الأزواج، ضد الأبناء والأطفال، أو العنف

٧٠- المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٦) مرجع سابق.

الأسري والخارجي، وظهور العديد من المشكلات والأعراض النفسية والاجتماعية، وانتشار بعض السلوكيات المتعارضة مع القيم والأعراف والأخلاق العامة وخاصة لدى فئتي المراهقين والشباب. ويمكن عرض لمجموعة من أبرز المشكلات التي تواجه الأسرة في الوقت الراهن بالآتي:

أولا: ارتفاع حالات الطلاق داخل المجتمع:

لا بد من الإشارة في البداية إلا أن هناك جانب من التعقيد في إيجاد إحصائية دقيقة عن نسبة ومعدلات الطلاق في المجتمع الحديث. فهناك إشكالية في تحديد النسب الخاصة بهذا الموضوع والذي يرجع إلى أن مفهوم الزواج أساسا هو مفهوم ينتابه الكثير من الغموض في تحديد تقديراته. فمن الصعوبة تحديد حجم المشكلة بشكل دقيق بمقابلة مشكلة أساسية تتعلق بالزواج نفسه. فهناك إشكاليات عديدة تقف وراء تعقيد المشكلة كما سيتم توضيحه في الفصل الخاص بالطلاق لاحقا، ومنها ما يسمى بالزواج المصلحي، والذي قد يلجأ إليه بعض الأفراد للانتفاع المادي من موضوع الزواج وخاصة بعد المميزات المالية التي قدمتها الحكومة من خلال قوانينها للمتزوجين، كالحصول على قرض الزواج، أو الحصول على مسكن حكومي وحجز دور مبكر في قائمة الانتظار، والتي قد يكون الزواج فيها مصلحيا وينتهي سريعا، ويكون في بعض الأوقات زواجا صوريا. إضافة إلى ذلك، فهناك العديد من الحالات الزواجية التي تتم خارج نطاق المحكمة وخارج نطاق التوثيق، كانتشار ما يسمى بالزواج العرفي أو زواج المتعة. وما يزيد من تعقد المشكلة في معرفة الحالات الحقيقية للطلاق هو عدم دقة التوثيق، إذ إن كثير من حالات الطلاق الرجعية لا يتم فيها توثيق

يذكر، وترجع فيه الزوجة لزوجها دون أن يكون هناك أي عملية توثيق تذكر، هذا بالإضافة إلى بعض حالات الطلاق الصورية التي من الممكن تحدث نتيجة لوضع معين كحالات الطلاق الصورية التي حدثت عند بعض الزوجات الكويتيات من أزواجهن غير الكويتيين وذلك بغية حصول أبنائهم على الجنسية الكويتية والمطالبة بها. فهذه قضايا تزيد من تعقيد مشكلة إيجاد نسبة محددة.

ولكن على الرغم من ذلك فإن أحد أبرز المشكلات الاجتماعية المطردة داخل المجتمع المحلي هو الزيادة في حالات الطلاق، والتي تعتبر قضية ملموسة. فهناك مؤشرات لزيادة هذه المعدلات والتي ترجع إلى التغيرات التي طرأت على بناء الأسرة في المجتمع وما طرأ على الثقافة المحلية نتيجة للتواصل والاحتكاك الثقافي وانغماس المجتمع في ما يسمى بعمليات التحديث التي أصابت المجتمع، وما ترتب على ذلك من ظهور العديد من القوانين التي تماشت وتواكبت مع هذا التطور. فهناك ازدياد في الحجم لهذه الظاهرة وازدياد في نسبة المطلقات والمطلقين والتي تعد من أبرز المشكلات الاجتماعية المعاصرة. وعلى الرغم من عدم دقة التقديرات الرقمية التي تحدد نسبة الطلاق الخام داخل المجتمع الكويتي، أشارت وزارة العدل في تحديدها إلى أن نسبة الطلاق إلى عدد حالات الزواج في عام ٢٠٠٥ وصلت ٣٦,٥% والتي تشير إلى الارتفاع بالحجم كما أوضحته الإحصاءات الخاصة بمركز نظم المعلومات بوزارة العدل. وتشير هذه الإحصاءات إلى أن النسبة الأكبر في حالات الطلاق تقع خلال السنة الأولى حيث وصلت إلى نسبة ٢٨,٣% من عدد حالات الطلاق التي حصلت بين سنة ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥، وبين السنة الثانية إلى الخامسة

والتي وصلت إلى نسبة ٣٩,٤% بين هذه الحالات خلال الفترة المذكورة.[٧١] وقد بينت دراسة وزارة العدل عن أسباب الطلاق التي تناولت ٦١٢ حالة تتعلق بقضايا مثل عدم الإنجاب، وعدم الالتزام بتربية الأبناء، عدم الالتزام بالقضايا المادية، ومشاكل تتعلق بالخدم، وتكاسل الزوجة عن أداء مهامها، وتدخل أهل الزوجين، وطبيعة عمل الزوج أو الزوجة، الخروج من المنزل لوقت طويل، وبعض السلوكيات الخاصة مثل تعاطي المخدرات وغيرها من الأسباب.[٧٢]

ولعل ما يثير الاهتمام هنا ليس زيادة الحالات في أعداد المطلقين والمطلقات، إنما الأسباب التي كانت وراء الطلاق هي أسباب تلاءمت مع معطيات المجتمع الحديث ومشكلاته وقضاياه. والملاحظ للأسباب المذكورة، نجد أن أغلبها ذات ارتباط بتغيرات اجتماعية داخل المجتمع ولها انعكاساتها عليه، مثل الأسباب الخاصة بتربية الأبناء، وقضاء وقت خارج المنزل، وطبيعة عمل الزوج أو الزوجة، ومشاكل الخدم وغيرها والتي تعتبر أسبابا وعوامل ارتبطت بطبيعة المجتمع. ولعل المسألة لا تقف عند فقط انفصال الزوجين، إنما الذي يترتب على وضع الأبناء والمشكلات الاجتماعية التي ظهرت إزاء ذلك التغير، كارتفاع في الخلافات الخاصة بما بعد الزواج وانعكاس ذلك على الوضع الاجتماعي والنفسي للأبناء، وهي التي برزت بشكل كبير نتيجة للازدياد في هذه الحالات.

٧١- تطور عدد حالات الطلاق خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٥. تقرير. الكويت: وزارة العدل، إدارة الاستشارات الأسرية.

٧٢- دراسة وزارة العدل حول الطلاق في الكويت. (٢٠٠٠). نقلا عن وكالة الأنباء الكويتية (كونا)

ثانيا: زيادة الاتجاه نحو عدم الاستقرار الأسري:

إن المشكلة الأسرة في المجتمع الحديث تذهب إلى أبعد عن كونها مشكلة طلاق، فالمشكلة الأساسية أو الأكبر هي مشكلة عدم الاستقرار الأسري. ولا شك أن الطلاق يعتبر مظهرا من مظاهر التفكك الأسري. ويعتبر في مجمله إشارة إلى وجود عدم الاستقرار والتصدع داخل الأسرة. حيث أن هناك حالات كثيرة ومتزايدة من حالات عدم الاستقرار الأسري التي من الممكن أن تكون موجودة داخل الأسر ولا تنتهي هذه الحالات بالطلاق أو انفصال الزوجين. فمؤشر حالات الطلاق قد يعني بالضرورة أن هذه هي الحالات التي تعاني من عدم استقرار في الأسرة، ولكنها في الوقت نفسه تعطي مؤشرا عن ارتفاع حالات عدم الاستقرار الأسري لدى الأسر في المجتمع والتي قد لا تنتهي بالطلاق نتيجة لأسباب وعوامل متعددة. وهناك ما يسمى بالطلاق الصوري، أو الانفصال داخل الأسرة ودون أن يكون هناك طلاق رسمي.

وعند تقسيم أبرز المعايير الخاصة بدرجات الاستقرار الأسري أو الملامح الأساسية والرئيسة له، فإنه من الممكن أن تقسم وفقا لستة أبعاد رئيسة تتمثل فيما يسمى بالاستقرار النفسي، والاستقرار الاجتماعي، والاستقرار الاقتصادي، والاستقرار المعيشي السكني، والاستقرار الصحي، بالإضافة إلى الاستقرار التربوي. ولقد تم قياس درجة الاستقرار الأسري في أحد الدراسات من خلال استخدام معيار إحصائي بسيط بينت الدراسة أن هناك درجات متفاوتة من ٧,٩% في البعد التربوي إلى ١٦,٧ % للبعد الاجتماعي من الأسر المحلية والتي تعاني من عدم الاستقرار في هذه

الأبعاد.[٧٣] وهذا يوضح درجات عالية نسبيا في حالات عدم الاستقرار في الأسرة المحلية. هذه تعتبر أبرز ملامح الاستقرار الأسري والتي بدأت الشعور بالزيادة في ظهور حالات عدم التوافق في الجوانب الحياتية المعيشية بالنسبة للأسرة المحلية. فالمتغيرات والمعطيات المحلية والخارجية والاتصال الثقافي الخارجي أفرز إشكالات متعددة داخل الأسرة جعلها تفقد الجوانب الاجتماعية المتعلقة بالاستقرار داخل محيطها.

لا شك أيضا أن هناك ملامح متعددة في ظهور العديد من المشكلات الزواجية والتي قد تؤدي أيضا إلى انفصال الزوجين نتيجة للوضع غير المستقر. ولعل أبرز تلك المشكلات تظهر في السنوات الأولى من العمر الزواجي، حيث أن هناك العديد من العوامل التي من الممكن أن تساعد على عدم التوافق بين الزوجين. ويظهر ذلك بصورة مباشرة بعد الزواج بمدة قصيرة ولأسباب وعوامل اجتماعية نفسية متعددة. فالزوجين بعد أن اتفقا على الزواج بالمعايير وأساليب الاختيار الزواجي المختلفة سواء التقليدية أو غير التقليدية تظهر فيما بعد بعض من العوامل التي من الممكن أن تؤثر على وضع الاستقرار بين الزوجين والتي من الممكن أن تكون نتيجته في النهاية الانفصال والطلاق. ولا شك بأن هذه العوامل تحتاج إلى دراسة واضحة ومحددة للكشف عن أبرز الحلول التي من الممكن أن تسهم في الحد من هذه الظواهر. هذا بالإضافة إلى أن هناك العديد من المشكلات الأسرية الخاصة بعدم الاستقرار التي ظهرت نتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية مثل تأثير خدم المنازل والعمالة المنزلية على الأبناء، والتأخر في

٧٣- يعقوب يوسف الكندري ، عبدالوهاب الظفيري. (٢٠٠٤). الرعاية الاجتماعية ودورها في تحقيق الاستقرار الأسري في المجتمع الكويتي، نموذج مكتب الشهيد. مجلة كلية الآداب- ٥٩: ١٢١-١٤٤.

سن الزواج، والتغير في دور وسلطة المرأة، والتغير في أنماط الزواج، والغلاء في المهور وغيرها من القضايا الاجتماعية التي ترتبط بشكل مباشر بكونها أبرز قضايا الأسرة في المجتمع المعاصر، وما أفرزته المعايير المتغيرة للاختيار الزواجي. فالاستقرار الأسري ارتبط بكافة العوامل والأسباب الأخرى.

ثالثا: الارتفاع في معدلات العنف الأسري:

لا بد من الإشارة بدايةً إلى أن السجلات والقضايا المرفوعة في المحاكم وفي مخافر الشرطة لا تعكس بأي حال من الأحوال حجم هذه المشكلة على الرغم من ازدياد هذه الحالات المسجلة. فإحصائيات وزارة الداخلية تشير إلى تزايد حالات العنف المسجلة داخل المخافر فيما يتعلق باستخدام العنف داخل نطاق الأسرة. "فتشير المصادر إلى أنه في الكويت سجلت ٤٦ ألف حالة، أربعين ألف منها جاءت ممزوجة باستخدام العنف، وبالتحديد عنف الزوج.[٧٤] وحسب إشارات دراسة منظمة العفو الدولية التي ناقشت قضايا العنف في بعض المجتمعات أشارت إلى أنه في "العام ٢٠٠٠ بلغت قضايا العنف الأسري ٥٢ قضية والإضرار الأسري ٥٤ قضية بمجموع ١٠٦ قضايا، أما أحكام الحفظ للعام المذكور فقد بلغت ٤٣٩ قضية منها ٢٥٦ قضية عنف أسري و ١٨٣ إضرار أسري. وفي العام ٢٠٠١ بلغ إجمالي الأحكام القضائية ٥٨ منها ٤٤ حكم عنف أسري و١٤ إضرار أسري، أما القضايا المحفوظة في العام المذكور فقد بلغت

٧٤- ابتهال قدور (٢٠٠٧). العنف الأسري..يصنعه الآباء ويصدره الأبناء والثمن يدفعه المجتمع. جريدة أوان اليومية. الجمعة ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٧.

٣٨٨، منها ١٨٢ قضية عنف أسري و ٢٠٦ قضايا إضرار أسري".[٧٥] وقد أشارت بعض التقارير إلى أن عام ٢٠٠٢ شهد "نموًّا ملحوظًا في معدلات جرائم العنف الأسري ضد الأطفال والنساء".[٧٦] وهي إشارة واضحة إلى أن الأسرة بدأت تخرج في خصوصياتها إلى المجتمع الخارجي.

ولعل الحالات الخاصة بأسباب الطلاق تعكس أيضا مؤشرا على ازدياد مثل هذه الحالات بكونها سببا في حالات الطلاق. ولعل ذلك كله لا يعكس الواقع الفعلي لحالات العنف الأسري، حيث أن الأرقام من الممكن أن تكون مضاعفة بدرجات كبيرة في واقع الحال مقارنة بما هو مسجل لدى الأجهزة الرسمية. وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة المجتمع المحلي والذي لا يزال يعتبر مجتمعا محافظا يمنع انكشاف مشكلاته الأسرية وتداولها في الخارج وأخذ نطاقها الرسمي. هذا بالإضافة إلى أن الوضع الخاص بالشئون القانونية والنظرة الثقافية للمؤسسات الحكومية التي تتعلق بهذه الشئون لا تعتبر مناسبة وملائمة لطبيعة الأسرة المحلية. فالنظرة الثقافية لهذه المؤسسات تجعل هناك تحريمات وتابو اجتماعي لدى العديد من الفئات على الرغم من التغير في هذه المفاهيم. إن ذلك كله يعطي مؤشرا إلى أن الأعداد المسجلة لدى الأجهزة الرسمية لا تعكس الواقع، إنما تمتد إلى توقع وجود مؤشرات أعلى وأكبر بكثير من حالات الاعتداء واستخدام العنف بين الأزواج. هذا بالإضافة على ازدياد حالات ومعدلات استخدام العنف بين أفراد الأسرة بشكل عام، وكذلك ازدياد معدلات السلوك العنيف بين أفراد الأسرة والذي ارتبط بشكل عام بالعديد من المعطيات والظواهر الداخلية والخارجية.

٧٥- أرقام العنف الأسري في الكويت. جريدة الطليعة. الأربعاء ٥ ذو القعدة ١٤٢٦هـ، ٧ ديسمبر ٢٠٠٥، العدد ١٧٠٦.

٧٦- شريف حموده (٢٠٠٣). العنف الأسري يهدد المستقبل العربي. أسلام أون لاين.

رابعا: زيادة في التعرض للضغوط والمشكلات الاجتماعية والنفسية:

من أبرز المشكلات الاجتماعية التي تواجه الأسرة في الوقت الراهن هو التعرض للضغوط الاجتماعية النفسية وزيادة حدتها. ولعل هذه الضغوط الاجتماعية والنفسية تختلف عما كان يعانيه الفرد أو الأسرة في المجتمع التقليدي. إن هذه الضغوط تؤثر بشكل مباشر على صحة الفرد الاجتماعية والنفسية والجسدية وتخلق بيئة اجتماعية غير متكيفة مع الوضع العام نتيجة للأحداث الحياتية اليومية التي فرضتها ظروف الحياة اليومية. فانتشر الاضطراب الاجتماعي الذي من الممكن أن يحصل للأسرة من خلال التعرض لهذه الضغوط في المجتمع المحلي. لعل الضغوط الاجتماعية والنفسية هي السمة الأبرز في مجتمعنا الحديث وانتشرت واطردت بشكل كبير وواضح بعد أحداث التواصل الثقافي مع المجتمعات المختلفة والذي أثر عليه سهولة هذا التواصل.

هذا بالإضافة إلى أن الأسرة المحلية انغمست بشكل كبير ومباشر في التأثيرات الخارجية المتعلقة بالمجتمع الغربي فأحدث هذا الانغماس نوعا مما يسمى بعدم التوافق النفسي الاجتماعي مع أسلوب ونمط الحياة The lifestyle Incongruity، أو ما يسمى بحالة من حالات عدم الثبات النفسي وعدم الاستقرار. وتنتج هذه الحالة بارتباط السلوك الإنساني بالمحاولة نحو رفع المكانة الاجتماعية له ولأفراد أسرته وذلك عن طريق الحصول على مواد مادية عالية القيمة للمعيشة في وضع اجتماعي أعلى على الرغم من محدودي وضعة المادي الذي لا يتناسب مع المقتنيات التي

يرغب بالحصول عليها.[٧٧] أي عدم توافق بين المستوى الاقتصادي الفعلي، والمكانة الاجتماعية التي يرغب بتحقيقها. فأصبح المجتمع يعاني من أسلوب الحياة المرتبط في المجتمع المتقدم، وربطه بالمقومات المادية التي يفرضها.

فالمجتمع أيضا قد يمر ببعض الأحداث أيضا وقد يولد هذا الحدث مجموعة من الأحداث الضاغطة، وقد يكون أبرز مثال على ذلك في المجتمع المحلي هو ما تعرض إليه المجتمع المحلي من احتلال عراقي غاشم. فالاحتلال أحدث خللا تنظيميا في بناء وكيان الأسرة المحلية، وأحدث العديد من الأعراض الاجتماعية والنفسية والتي أفردت لها العديد من الدراسات ذات الصلة وبدأت مؤسسة اجتماعية متخصصة تمثلت في مكتب الإنماء الاجتماعي نظمت العديد من المؤتمرات والحلقات النقاشية والندوات ذات الصلة التي ناقشت الأعراض النفسية بالإضافة إلى الأبحاث العلمية. فالأحداث التي أفرزها الاحتلال العراقي الغاشم أفرز مجموعة من الأعراض لا زال يعاني منها أفراد المجتمع بشرائحه المختلفة.

خامسا: المشكلات السلوكية لفئتي المراهقين والشباب:

لعل من أبرز الظواهر الاجتماعية التي تزايدت باطراد في الآونة الأخيرة هي تلك المتعلقة بالسلوكيات والظواهر السلوكية والأخلاقية المستجدة على المجتمع المحلي وذلك نتيجة لانفتاح المجتمع الكويتي على

٧٧- يعقوب يوسف الكندري (٢٠٠٣). الثقافة والصحة والمرض: رؤية جديدة في الأنثروبولوجيا المعاصر. الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

العالم، وعدم الانسجام مع الواقع الاجتماعي والبعد عن الهوية والتأثر بالمفاهيم الغربية. إن هذه الظواهر لها انعكاسات واضحة على الأسرة إضافة إلى أنها اللبنة الأساسية التي سوف تتأثر من جراء حدوثها والتي تؤثر في النهاية على المجتمع بأسره. فظهرت في السنوات الأخيرة العديد من هذه السلوكيات والتي تحتاج إلى إيجاد حلول مناسبة لها. فلا شك بأن الشباب والمراهقين هي فئات الأكثر تأثرا بالمعطيات الثقافية المتعددة والعناصر الخارجية والتأثير الغربي والذي يدعو إلى بذل الجهود المناسبة للحفاظ على كيان الأسرة. فظهرت العديد من المشكلات التي ارتبطت بشكل مباشر بالشباب مثل القضايا المرتبطة بالعنف والتي أخذت منحا في غاية الأهمية والمؤثر على المجتمع وأمنه. وقد مرت المنطقة بموجات عنف شديدة تفاعلت مع الأحداث الخارجية وواجهتها قوات الأمن في أكثر من حالة خلال العقد الماضي.

بالإضافة إلى ذلك فأن بعض السلوكيات ارتبطت بهذه الفئة والشريحة بالتحديد، كالسلوك الإدماني وتعاطي المخدرات. فقد أشارت أحد الدراسات المحلية على سبيل المثال بأن ٩٠% من حجم العينة من المدمنين على المخدرات والتي تم تطبيق الدراسة عليهم قد تناولوا المخدر أول مرة وكانت أعمارهم قبل بلوغ سن ٢٤ عاما. أي أنهم بدأوا بالتعاطي في فترة الشباب، وأن ٩٢% منهم تعاطوها أول مرة بمرافقة الأصدقاء وتقديمها إليهم.[٧٨] وهي مؤشرات خطيرة توضح خطورة هذه المرحلة. هذا بالإضافة إلى أن الشباب في المجتمع الحديث يعاني من مشكلات ما يسمى بالاغتراب بأبعاده

٧٨- حمود القشعان و يعقوب الكندري (٢٠٠٢). العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى تعاطي المخدرات والمسكرات: دراسة ميدانية على عينة من المدمنين الكويتيين. المجلة التربوية. ٦٥.

المتعددة والمتمثلة بالعزلة الاجتماعية، وانعدام المعايير، وانعدام المعنى، والاغتراب عن النفس، والاغتراب الثقافي. فهي مؤشرات بدأت تظهر على هذه الفئة في المجتمع الحديث نتيجة لعوامل التحديث والانخراط في بعض من أدواتها مثل التكنولوجيا الحديثة والتي أشارت أحد الدراسات إلى الارتباط بين استخدام الإنترنت لفئة الشباب داخل المجتمع المحلي على سبيل المثال وعلى أحد أبعاد الاغتراب الاجتماعي المتمثل بالعزلة الاجتماعية.[٧٩] فمشكلات الشباب بدأت بازدياد وذات طبيعة مختلفة لم يكن لها وجود تقريبا في المجتمع التقليدي.

وضع المرأة في المجتمع المحلي:

إن مستقبل ووضع المرأة المحلية في المجالات الاجتماعية العامة يمكن التنبؤ به من خلال التطورات التي حصلت للمرأة والتي يمكن أن توصف بأنها تطورات سريعة. فقد لعبت التغيرات الاجتماعية والثقافية التي مرت على المجتمع المحلي نتيجة لاكتشاف البترول إلى تحول بنائي وهيكلي على دور ومكانة المرأة. فتقليديا، كان دور المرأة في المجتمع المحلي التقليدي مؤثراً في الحياة الاجتماعية على الرغم من أن المكانة الاجتماعية التي لقيتها ليست بمستوى الدور الذي كانت تملكه. فلا بد من الإشارة إلى أن هناك اختلافاً في دور المرأة في الأسر الغنية عن دورها في الأسر الفقيرة. فهي في الأولى مقتصرة على الإنجاب والتنشئة الاجتماعية، وتؤدى الخدمة المنزلية بواسطة الخدم، أما في الأسرة الفقيرة فكانت المرأة

٧٩- يعقوب الكندري و حمود القشعان (٢٠٠١). علاقة استخدام شبكة الإنترنت بالعزلة الاجتماعية على طلاب جامعة الكويت. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. (دولة الإمارات العربية المتحدة) ١٧(١) ص ص ١-٤٥.

تؤدي كافة الواجبات المنزلية، وتسهم في إعالة أسرتها عن طريق بعض الأعمال التي تتقاضى عليها أجراً والذي يكون قدر الإمكان غير مختلطاً أو في بعض الأوقات منزلياً مثل الخياطة أو الحياكة، أو حتى تسويق بضاعتها بالسوق وفق القواعد والأعراف والتقاليد الاجتماعية المسموح بها. أما المرأة التي يغيب عنها زوجها معظم أيام السنة بسبب الغوص، والنقل البحري والذي من الممكن أن يستمر إلى شهور، فكانت تضطر للخروج لقضاء حاجياتها وحاجات أسرتها عندما لا تجد من الذكور من يقوم بهذه المهمة. وأما فيما يتعلق بإناث البدو، فقد كن يقمن بتوفير الاحتياجات الأساسية إلى جانب العناية بالأطفال والقيام بالأعمال التي يترفع الذكور عن أدائها. وحياة هذا المجتمع والذي يعتمد على شبة الترحال يجعلها معرضة للاختلاط بالذكور أكثر [٨٠]. ولعل من أشهر الأعمال التي كانت تقوم بها المرأة بشكل عام هي تلك المرتبطة بالتجارة داخل المنزل من بيع للأقمشة باختلاف أنواعها، وبيع بعض البضائع ذات الشهرة مثل بيع البخور، والعطور والمسك ودهن الورد وغيرها، إضافة إلى بعض أنواع التجارة المتنقلة بين الأسواق، والخياطة وبيع الملابس الجاهزة، وصباغة الأقمشة، وأعمال الغزل ونسيج الصوف بالنسبة للبدويات، ودبغ الجلود ورعي الأغنام، وصناعة القربة التي تخض بها حليب الماعز، والعمل "بالخوافة" وغيرها من الأعمال [٨١]. فعلى الرغم من اختلاف أدوار النساء في المجتمع المحلي حسب البداوة والتحضر، إلا أن العلاقة بين الذكور والإناث ظلت غير متساوية. حيث اقتصرت الأعمال النسائية بالأعمال الثانوية حسب نظرة المجتمع على الرغم من أنها أساسية في كثير من

٨٠- نوره الفلاح، التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط، مرجع سابق، ص ص ٦٤-٦٥.

٨١- دلال فيصل الزين، مفهوم العمل عند المرأة الكويتية، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٩، ص ص ٦٣-٦٥.

الأحوال، بينما حظا الذكور بالأعمال الرئيسة ومسئوليتهم على إعالة النساء.

ولعل أبرز ما تماشى مع الوضع الاقتصادي السائد في تلك الفترة هو الوضع التعليمي داخل الأسرة وتأثيره على الأدوار الاجتماعية والذي جعل من خلاله دوراً محدداً للمرأة بشكل خاص. فلم يكن ينظر إلى التعليم بشكل عام من قبل العديد من قطاعات المجتمع إلا أنه يتسم بصبغة كمالية أكثر من كونه ضروري لكافة أفراد المجتمع [٨٢]. فلم يتعد تعليم الفتيات في هذه المرحلة إلى حلقات تحفيظ القرآن، وبعض من حلقات الدراسة الجديدة التي ظهرت في أواخر العشرينات التي بدأت الإناث تتعلم مبادئ القراءة والكتابة، والتي كانت محدودة العدد نظراً لقلة عدد المعلمات في تلك الفترة. فقد جاء تعليم البنات متأخراً عن تعليم الذكور، وظل إلى نهاية الأربعينيات من النوع الذي يعرف بالتعليم السنوي، علماً بأن أول مدرسة فتحت للبنات كانت في العام الدراسي ٣٧-١٩٣٨ بينما الذكور كانت في عام ١٩١٢ [٨٣]. فلم تكن الأسرة تنظر إلى تعليم الفتاة على أنه ضرورة. فالنظر إلى التعليم بشكل عام هو كمالي، أما المرأة فتعليمها عند العديد من الأسر غير ضروري نهائياً. إن هذا الموضوع قد فرض وعزز من العزلة الاجتماعية للمرأة، وعزز من سلطة الأسرة عليها. تلك السلطة التي رسمت الملامح العامة لشخصية أفرادها.

٨٢- المرجع نفسه، ص ٣٢.

٨٣- نوره الفلاح، التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط، مرجع سابق، ص ٦٧.

ولعل بداية التغير في الأدوار داخل المجتمع هو اكتساب المرأة الحق الكامل في التعليم الذي بدأ مع بداية توحيد مناهج التعليم للجنسين في بداية الخمسينات. ولقد كانت المساواة في نوع التعليم هي أول مساواة بين النوعين. فأصبح بإمكان جميع الإناث التمتع بحق التعليم التي اعتبرت أساساً لوظائف الدولة بعد أن انتشرت المدارس في الدولة. فالتعليم والتي كانت فيه المرأة عنصراً جديداً جعل منها قادرة على تغير في الدور الذي كانت تؤديه فيما يتعلق من أعمال. فخرجت المرأة للعمل الخارجي، أي خارج نطاق الأسرة [٨٤]. ولقد كفل الدستور الكويتي حق التعليم في العديد من مواده [٨٥]. فالعمران والتحضر ووجود الاقتصاد المعتمد على البترول أسهم بشكل مباشر في التغير الذي أصاب دور المرأة كأحد مقومات الأسرة في المجتمع المحلي.

وتشير الإحصاءات في تلك الفترة إلى أن عدد الطلاب الذكور قد زاد أكثر من ٤٠ ضعفاً في حوالي ربع قرن (من بداية الأربعينيات إلى نهاية الستينات)، في حين أن عدد الطالبات قد زاد ١١٢ ضعفاً في الفترة نفسها. فبعد أن كانت نسبة الطلاب إلى الطالبات ٤ إلى ١ في سنة ١٩٤١-١٩٤٢، أصبحت النسبة متقاربة في نهاية الستينيات وبالتحديد سنة ٦٩/١٩٦٨، إذ بلغت في تلك الفترة نسبة ٤٢% من مجموع طلبة المدارس[٨٦]. ولم يتم الاكتفاء عند هذا القدر بل تعدت ذلك إلى أن خرجت المرأة في بعثات خارجية للدراسة في الجامعات المصرية والخارجية

٨٤ – نوره الفلاح، التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط، مرجع سابق، ص ٦٧.

٨٥– أنظر دستور الكويت ١٩٦٢، مادة ١٣، ومادة ٤٠، على سبيل المثال.

٨٦– محمد رشيد العقل، سكان الكويت، الكويت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٦٩، ص ٢٧٧.

لاستكمال الدراسات العليا، بعدما انطلق إنشاء أول مدرسة ثانوية للبنات في عام ١٩٥٠ [٨٧].

ولعل من أبرز ما ساعد خروج المرأة الكويتية على العمل هو قانون الوظائف العامة في الكويت الذي لم يفرق بين الذكور والإناث من حيث الامتيازات الخاصة، إلى جانب عوامل الهجرة في المجتمع الكويتي، واتصال الفتاة ثقافياً مع بعض الدول[٨٨]. ولعل قانون الجنسية الكويتية قد خلق نوعاً من التنافس في مجال العمل والذي أعطى العديد من المزايا خاصة بالنسبة للكويتيين في ظل عدم تفرقه بين الذكور والإناث، وفي ظل وجود العديد من المهاجرين الذين انخرطوا في مجال العمل في المجتمع الكويتي[٨٩]. والذي عكس كل ذلك تغير في النشاط الاقتصادي المصاحب للثورة النفطية.

وكتطور لافت للنظر يتعلق بدور المرأة نتيجة للاتصال الثقافي وكنتيجة الانفتاح على المجتمع الخارجي والثقافة الخارجية، فقد شاركت المرأة الكويتية في وسط الخمسينات الرجل نشاطه السياسي وأحرقت بعض الفتيات عباءاتهن كاحتجاج على الحجاب الذي كان يمثل عائقاً لهن في المساهمة الاجتماعية، إضافة إلى خروج ما سمي بفتيات الجيل الجديد

٨٧- دلال فيصل الزبن، مفهوم العمل عند المرأة الكويتية، مرجع سابق، ص ٦٨.

٨٨- المرجع نفسه، ص ٦٨.

٨٩- Hill, AG, The Demography of the Population of Kuwait, Popul. Bull. UN Econ. Comm. West Asia, ١٩٧٧ (١٣): ٤٢-٥٥.

(لابسات الميني جوب) [٩٠] كظاهرة غريبة على المجتمع المحلي. فقد تولد هذا الانفتاح نتيجة للاتصال الثقافي الذي لم يكن ليحدث ويصيب كافة أطراف الأسرة ومنها النساء لولا الثورة المادية التي كانت بداياتها مع تصدير أول شحنة بترول للخارج. فالدور الذي كانت عليه المرأة كأحد أجزاء المجتمع لم يكن ليصبح جزءً من مظاهر المجتمع بهذه الصورة لولا الثورة الذي أحدثتها الثورة المادية.

ولقد واصل التعليم دوره الأساسي وتأثيره على كيان الأسرة وبناؤها في هذه المرحلة. فالمرأة شاركت الرجل التعليم في ظل تساو في الحقوق التعليمية وفق القوانين الصادرة. فانخرطت المرأة بشكل أكبر في التعليم عما كانت عليه في السابق. وتشير الإحصائيات الخاصة بهذا المجال إلى أن نسبة الحاصلات على الثانوية العامة دون الجامعة من الذكور ٦,٦%، والإناث ٤,٥%، أما الحاصلون على درجات جامعية فقد كانت نسبتهم ١,٨% من الذكور، والإناث ٠,٨%[٩١]. وإلى أن ارتفعت النسبة ووصلت نسبة الإناث التي فاقت نسبة الذكور في بداية الثمانينات. حيث وصلت نسبة الإناث في جامعة الكويت في سنة ١٩٨٢ إلى نسبة ٦٠% من إجمالي الطلبة[٩٢]، وازدادت إلى أن فاقت نسبة ٧٠% كما سنرى لاحقا. هذا وقد توجهت الإناث بشكل أكبر للتخصصات الأدبية منها عن العلمية[٩٣].

٩٠- أنظر: محمد الرميحي، الخليج ليس نفطاً، مرجع سابق، ص ص ٢٤٧-٢٤٨.

٩١- المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٠، نقلاً عن نوره الفلاح، التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط، مرجع سابق، ص ٩٤.

٩٢- رفعت إبراهيم بشير، التغير الاجتماعي والتنمية في دول الخليج العربية، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٧، ص ٢١٩.

٩٣- نوره الفلاح، التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط، مرجع سابق، ص ٧٣.

إن ذلك بلا شك دفع المرأة إلى الاختلاط بالمجتمع الذكوري بشكل أكثر استمرارية مما كان عليه في الفترات الزمنية السابقة خاصة بالتعليم الجامعي. والذي أدى معه إلى حدوث العديد من الصراعات الخاصة والفكرية والتي حلى للبعض أن يسميها صراعات بين التقليد والتجديد في تلك الفترة. ولعل من أبرز ما ظهر من إشكاليات مست العلاقة بين الجنسين هي ما سميت في تلك الفترة "بمعركة الاختلاط". فقد اتخذ مجلس الأمة في جلسته المنعقدة في نهاية الستينات (١٩٦٧/٧/١٥)، بمنع التعليم المختلط في الجامعة [٩٤]، صاحبة العديد من الصراعات الداخلية، والتي أدت إلى حدوث تلك المعركة (معركة الاختلاط) داخل أروقة جامعة الكويت في نوفمبر ١٩٧١[٩٥]. إن ذلك قد عكس بلا شك تغير في العديد من المفاهيم الخاصة بالمرأة، ودورها داخل المجتمع. فنظر البعض بأنها تساوت مع الرجل في الحقوق والواجبات، بينما حددها البعض الآخر في ضرورة عدم خروج ذلك عن الضوابط الشرعية.

إضافة إلى دخولها مجال التعليم بهذا الشكل الكبير، تزايدت نسبتهم في قطاع العمل بصورة واضحة، وتضاعفت نسبة الإناث الوطنيات العاملات بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٨. والذي ارتبط مع هذا بعض الملامح الاجتماعية مثل تأخر نسبة الزواج، والاعتماد على الذات، وارتفاع

٩٤- محمد الرميحي، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة، مجلة العلوم الاجتماعية، ١٩٧٥، ٢: ٧٧-٨٨. ص ٨٦.

٩٥- أنظر: محمد جواد رضا، معركة الاختلاط في الكويت: دراسة في الفكر الاجتماعي الكويتي، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.

مستوى دخل الأسرة وغيرها من المظاهر[٩٦]. فخروج المرأة الكويتية إلى العمل بهذا الشكل كان وراءه دافعاً اقتصادياً أساسياً، إضافة إلى ما يسمى بإرضاء الذات، ووصلت إلى مراحل متساوية مع الرجل وإن كان البعض يرى أنها غير متساوية تماماً وذلك لعدم حصولها على حقها السياسي في تلك الفترة[٩٧]. فالعمل والتعليم شكلا ركنين أساسيين في تغير دور المرأة والتي برزت في هذه الفترة بالتحديد، والذي على أثره تغير وضع وشكل وبناء الأسرة الكويتية.

ولا بد من الإشارة في هذا الجانب إلى تطور آخر خاص بهذه المرحلة. فقد شهدت هذه المرحلة تطوراً ملحوظاً في دور المرأة الكويتية من حيث توليها للوظائف الإشرافية العليا والذي قابله نوعاً من الاتجاه الإيجابي لدى بعض من فئات المجتمع المحلي [٩٨]. فبعد أن كانت المرأة لا تخرج من المنزل، أصبحت تحتل وتشغل مناصب إشرافية، بل وصلت في التسعينات إلى اعتلاء مناصب قيادية عليا وبمنصب وزير كما هو الحال بالنسبة للدكتورة/ فايزة الخرافي– مديرة جامعة الكويت، ومنصب وكيل وزارة، إضافة إلى منصب سفيرة، واختتم في أن تولت المرأة أول حقيبة وزارية تمثلت في وزارة التخطيط والتنمية عام ٢٠٠٥ والتي تولتها الدكتورة معصومة المبارك، وتلوت بعدها أيضا وزارتين أخربتين هما وزارتي

٩٦– البناء القيمي في المجتمع الكويتي، الديوان الأميري، مكتب الإنماء الاجتماعي– إدارة البحوث والدراسات، ١٩٩٧، ص ص ١٥٠–١٥١.

٩٧– دلال الزين، مفهوم العمل عند المرأة، مرجع سابق، ص ص ٧١–٧٢.

٩٨– علي عسكر ومعصومة أحمد، الاتجاه النفسي نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية بمنظمات العمل المختلفة في المجتمع الكويتي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت ٢٠٠٣ مجلد ٣١ (٤): ٨٥٧–٨٨٠.

المواصلات والصحة في حكومتين متتاليتين. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل دخلت السيدة نورية الصبيح كأول وزيرة للتربية ووزيرة التعليم العالي بعدما كانت تشغل منصب وكيل وزارة مساعد في وزارة التربية، ولحقتها الدكتورة موضي الحمود كوزيرة للإسكان والتنمية، ومن ثم وزيرة للتربية والتعليم العالي، وشكلت مع السيدة الصبيح وزيرتين في تشكيل الحكومة أثناء تولي الشيخ ناصر المحمد الصباح. وتوالت بعدها التطور الوظيفي النوعي للمرأة في المجتمع الكويتي، فتولت الدكتورة أماني بورسلي حقيبة مهمة وهي وزارة التجارة والصناعة في عام ٢٠١١. وقبلها شاركت المرأة كنائبة وعضوة في البرلمان الكويتي بعد أن نالت حقوقها السياسية بالترشيح والانتخاب، ووصلت إلى البرلمان في عام ٢٠٠٩ أربعة نائبات وهن: د. أسيل العوضي، ود. معصومة المبارك، ود. سلوى الجسار، ود. رولا دشتي في نقلة وقفزة وظيفية نوعية ومميزة في تاريخ المجتمع الكويتي. إن ذلك يعد بلا شك تطور هام حدث في تاريخ المرأة الكويتية والتي تعد جزءً أساسياً من أجزاء الأسرة. فالوظيفة اختلفت في شاغلها في ظل وجود تساو في الحقوق والواجبات الخاصة بالعمل.

ولعل من أبرز التغيرات الاجتماعية التي أصابت البناء الاجتماعي العام والبناء الأسري بشكل خاص داخل المجتمعات المحلية هو التغير في مركز المرأة. فلقد فرض القانون نوعا من المساواة في الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل، والذي كان أحد أبرز التأثيرات التي أدت إلى التغير في مركز المرأة الاجتماعي العام. فقد انتقل حال ووضع المرأة من وضع اجتماعي إلى آخر نتيجة للتغيرات التي فرضها القانون والتشريعات وإتاحة فرص العمل المتساوية وخروجها للتعليم. فالتغير في مركز المرأة

الاجتماعي كان له بعدين رئيسين وهما التغير في مركز المرأة التعليمي، والتغير في مركزها الوظيفي.

ولعل التغير في دخول المرأة للتعليم كان التغير الأبرز في هذه التغيرات، فبعدما كان التعليم يعتبر كماليا للرجل والمرأة، وبعد أن قلت مشاركة المرأة في الانخراط بالمؤسسات التقليدية للتعليم، أصبح هناك ازدياد في عدد المتعلمات والتي فاقت عدد الذكور في المدارس والمؤسسات التعليمية الحديثة.

فهناك ارتفاع في معدلات تعليم الإناث في التعليم الأساسي منذ بداية أول إحصاء رسمي إلى عام ١٩٩٥. فبعدما كانت الإناث تشكل نسبة ٣% فقط في عام ١٩٥٧، أصبحت نسبتهم في التعليم الأساسي يبلغ ٨٨%. وتشير المجموعة الإحصائية السنوية[٩٩] إلى أن نسبة الإناث الأميات وصلت إلى ٩,٠٩% في عام٢٠٠٦ من إجمالي عدد الإناث. ولقد تفوقن الإناث على الذكور في كافة مراحل التعليم من حيث العدد، حيث بلغت نسبة تسجيل الإناث إلى الذكور في عام ٢٠٠٠ أكثر من نسبة الذكور، فوصلت إلى نسبة ١٠٠,٥% في التعليم الأساسي، ونسبة ١٢٠% في التعليم الثانوي، ونسبة ٢٠٠% في التعليم العالي (ما بعد الثانوية). هذا بالإضافة إلى أن ٦٠,٤% من خريجي كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي هن من الإناث، ونسبة ٧٢% من خريجي جامعة الكويت من الإناث.[١٠٠] وفي آخر إحصاء موثق في عام ٢٠٠٥ تفوقت أعداد

٩٩- المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٦). الكويت: وزارة التخطيط، قطاع الإحصاء والتعداد.

١٠٠- المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٦). مرجع سابق.

الكويتيات من الذين يحملون الشهادة الجامعية وما فوق على أعداد الكويتيين من الذكور، حيث بلغت نسبتهم ١٣,٦٠% بمقابل ١٣,٤٠% للذكور من إجمالي أفراد المجتمع المحلي من الكويتيين بعدما كانت في تعداد ١٩٩٥ تشكل ١٩,٥٩% للإناث، بمقابل ٢١,٩٢ للذكور. وهذا يؤكد التفوق في أعداد الإناث داخل التعليم بشكل عام في الكويت، والذي غالبا ما يكون تعليم الذكور وعد استكماله مرتبط بانخراط بعض الذكور بمجال العمل كالجيش والشرطة وتسربهم بصورة أكبر من الإناث، والذي قد يكون في مراحل مبكرة في بعض الأحيان. فبعد أن كان التعليم كماليا وغير ضروريا للإناث، أصبح عدد الإناث يفوق عدد الذكور في مؤسسات التعليم المحلية داخل المجتمع.

ولعل التعليم انعكس بواقعه على مجالات العمل وانخراط المرأة في هذا المجال الذي أصابه التغير بشكل واضح. فبعدما كانت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل تشكل "نسبة ٢% عام ١٩٧٠، و ١٣% عام ١٩٨٠، و ٢٨,١% عام ١٩٨٨"،[١٠١] أشار أحد الخبراء إلى أن الكويت في عام ٢٠٠٦ احتلت المرتبة الأولى بالنسبة للوطن العربي في نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل، حيث قدرت نسبة مشاركتها إلى ٤٢%، بعدما كانت ٣٧% عام ٢٠٠٣. ويستدرك إلى أن التقديرات الخاصة في مجالات العمل تتركز في القطاع الحكومي الذي بلغ نسبته إلى ٩٥% ويتمركزن أغلبهن في مجال العمل الإداري الذي قدر بنسبة ٤٥%، وثم قطاع التدريس والذي قدر بنسبة ٢٤% وهو الأمر الذي يعكس الإشكالية النوعية في هذا المجال. هذا بالإضافة إلى أن نسبة العاملات واللاتي احتللن مناصب

١٠١- باقر سلمان النجار (٢٠٠٠). المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة العسيرة. مرجع سابق، ص ٤٧.

قيادية وصل إلى نسبة ٦% من هذه المناصب.[١٠٢] وعلى الرغم من قلة نسبة القياديين من الإناث إلا أن هذه النسبة لها مدلولاتها الخاصة في تغير وضع المرأة الاجتماعي.

فيمكن تلخيص هذه التغيرات التي حدثت في واقع المرأة في المجتمع المحلي أنها باتجاه تحقيقها درجة كبيرة من المساواة في كثير من الحقوق والواجبات. فالدخول في التعليم والانخراط بالعمل بهذه الكثافة والسرعة تنذر بانخراط المرأة إلى بعض الأعمال النوعية التي لم تكن تمارسها أو ندر أن تمارسها بالسابق. فالتغيرات السريعة ستكشف عن مساواة في كثير من الجوانب الاجتماعية الأخرى، وخير دليل على ذلك هو ما أقرته السلطة التشريعية من بعض القوانين التي تؤكد على هذه المساواة الاجتماعية والاقتصادية في الواجبات والحقوق.

* * *

١٠٢- رياض بن جليلي (٢٠٠٨). المرأة والتنمية في الدول العربية..حالة المرأة الكويتية. حلقة نقاشية نظمها المعهد العربي للتخطيط في الكويت، ٢٠٠٨/١/٢٢، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

- ابتهال قدور (٢٠٠٧). العنف الأسري..يصنعه الآباء ويصدره الأبناء والثمن يدفعه المجتمع. جريدة أوان اليومية. الجمعة ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٧.

- أحمد زكي بدوي (١٩٧٨). معجم ومصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان.

- أرقام العنف الأسري في الكويت (٢٠٠٥). جريدة الطليعة. الأربعاء ٥ ذو القعدة ١٤٢٦هـ، ٧ ديسمبر ٢٠٠٥، العدد ١٧٠٦.

- البناء القيمي في المجتمع الكويتي (١٩٩٧). الديوان الأميري، مكتب الإنماء الاجتماعي- إدارة البحوث والدراسات.

- البوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت، http://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/portal/Pages/Visitors/FrequentlyAskedQuestions.aspx

- القبس، صراع حكومي – حكومي يشل مجلس الوزراء ويعطل التنمية. العدد ١٢٦٨٦، ٢٠٠٨/٩/٢١.

- المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٩). الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت.

- المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٦). الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت.

- المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٩). الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت.

- باقر النجار (١٩٨٥). مخاطر العمالة الوافدة: غزو أم مخاوف ثقافية. ندوة التخطيط بجمع ودراسة العادات والتقاليد والمعارف الشعبية. الدوحة، ١٣-١٧ يناير ٤٥-٥٩.

- باقر سلمان النجار (٢٠٠٠). المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة العسيرة. مرجع سابق، ص ٤٧.

- تطور عدد حالات الطلاق خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٥. تقرير. الكويت: وزارة العدل، إدارة الاستشارات الأسرية.

- تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت. (٢٠٠٤). السكان والعمالة، ورقة العمل رقم ١. الكويت: بلدية الكويت.

- جريدة الوطن (٢٠١٢). تقرير عن دراسة لقطاع البحوث والمعلومات بمجلس الأمة، ١٢ يونيو ٢٠١٢.

- حمود القشعان و يعقوب الكندري (٢٠٠٢). العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى تعاطي المخدرات والمسكرات: دراسة ميدانية على عينة من المدمنين الكويتيين. المجلة التربوية. ٦٥.

- دراسة وزارة العدل حول الطلاق في الكويت. (٢٠٠٠). نقلا عن وكالة الأنباء الكويتية (كونا).

- دستور الكويت ١٩٦٢، مادة ١٣، ومادة ٤٠، على سبيل المثال.

- دلال فيصل الزبن (١٩٨٩). مفهوم العمل عند المرأة الكويتية، الكويت، ذات السلاسل.

- رفعت إبراهيم بشير (١٩٧٨)، التغير الاجتماعي والتنمية في دول الخليج العربية، الكويت: منشورات ذات السلاسل.

- رمضان الشراح (٢٠٠٧). نحو دور أفضل للقطاع الخاص في تفعيل توطين العمالة الخليجية: حالة الكويت. ورقة عمل لمنتدى إستراتيجية التوطين والتوظيف الخليجي (نحو دور تفعيل سياسات واستراتيجيات التوطين في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٦-٧ نوفمبر، ص ٦.

- رياض بن جليلي (٢٠٠٨). المرأة والتنمية في الدول العربية..حالة المرأة الكويتية. حلقة نقاشية نظمها المعهد العربي للتخطيط في الكويت، ٢٠٠٨/١/٢٢، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

- سناء الخولي (١٩٨٣). الزواج والعلاقات الأسرية. بيروت: دار النهضة العربية.

- سيف السيف. مقابلة خاصة بجريد الوطن الكويتية، عدد ٢٠١١/٦/٢٥.
- السياسة الاجتماعية، موسوعة ويكيبيديا. http://ar.wikipedia.org/wiki

- شريف حموده (٢٠٠٣). العنف الأسري يهدد المستقبل العربي. أسلام أون لاين.

- شفيق الغبرا (١٩٩٥). الكويت: دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع. مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. القاهرة: مركز ان خلدون للدراسات الإنمائية.

- عبدالرؤوف الجرداوي (١٩٩٠) ظاهرة الخدم والمربيات وأبعادها الاجتماعية في الدول الخليجية. الكويت: ذات السلاسل.

- عبدالله غلوم حسين (١٩٨٧). تأخر سن الزواج في المجتمع الحضري في الكويت. المنامة: مكتب المتابعة لدول مجلس التعاون الخليجي، أسبوع العمل الاجتماعي الخليجي الثاني.

- عبدالوهاب الظفيري (١٩٩٦). الإسكان ركيزة من ركائز الأمن الاجتماعي. في: واقع الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي. مجموعة محاضرات الموسم الثقافي الثالث والعشرين لرابطة الاجتماعيين، ٣-١٩ مارس.

- عبدالوهاب الظفيري (٢٠٠٠). السياسة الاجتماعية في دولة الكويت. الكويت: جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي.

- على الطراح (١٩٩٨). أبعاد وأزمة التنمية في المجتمع النفطي: المثال الكويتي. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. ٦٢ (١٦): ٨-٢٧.

- علي عسكر ومعصومة أحمد، الاتجاه النفسي نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية بمنظمات العمل المختلفة في المجتمع الكويتي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت ٢٠٠٣ مجلد ٣١ (٤): ٨٥٧-٨٨٠.

- قضايا الزواج في المجتمع الكويتي: دراسة مكتبية ميدانية. (٢٠٠٢). دولة الكويت: وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، قطاع التخطيط والتطوير الإداري، إدارة البحوث والإحصاء.

- محمد الرميحي (١٩٨٧). تجربة المشاركة السياسية في الكويت ١٩٦٢-١٩٨١. في: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: مركز دراسات الوحدة العربية.

- محمد الرميحي، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة، مجلة العلوم الاجتماعية، ١٩٧٥، ٢: ٧٧-٨٨.

- محمد جواد رضا (١٩٨٣). معركة الاختلاط في الكويت: دراسة في الفكر الاجتماعي الكويتي، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

- محمد رشيد العقل(١٩٦٩). سكان الكويت، الكويت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

- محمد علي الرمضان و سلوى مساعد حمادة (٢٠٠٠). آفاق الوضع السكاني في دولة الكويت مع بداية الألفية الثالثة. النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية اغربي آسيا.

- محمد الرميحي (١٩٩٥). الخليج ليس نفطا: دراسة في إشكاليه التنمية والوحدة . بيروت دار الجديد.

- منى عويس وعبلة الأفندي (١٩٩٦). التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، القاهرة: دار الفكر العربي.

- ميتشل، دينكن (١٩٨٠). معجم علم الاجتماع. ترجمة إحسان محمد الحسن. بغداد: دار الحرية للطباعة.

- نبيل رمزي اسكندر (١٩٨٨) الأمن الاجتماعي وقضية الحرية. في: علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع (الكتاب السادس عشر) الإسكندرية: إدارة المعرفة الجامعية.

- نوره الفلاح (١٩٨٨). التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط (مجتمع الكويت). حوليات كلية الآداب، مجلد ١٠ (٧٥).

- وزارة التخطيط (٢٠٠٣ أ). إحصاء العاملين بالقطاع الحكومي وفقاً للحالة في ٢٠٠١/٦/٣٠. الكويت: وزارة التخطيط–قطاع الإحصاء والمعلومات.

- وزارة التخطيط (٢٠٠٣ ب). اللمحة الإحصائية لعام ٢٠٠٣ بمناسبة العيد الوطني الثاني والأربعين ويوم التحرير الثاني عشر. الكويت: وزارة التخطيط–قطاع الإحصاء والمعلومات.

- وكالة الأنباء الكويتية، http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=٢٢٢٧٩٢٠&Language=ar

- يعقوب الكندري و حمود القشعان (٢٠٠١). علاقة استخدام شبكة الإنترنت بالعزلة الاجتماعية على طلاب جامعة الكويت. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. (دولة الإمارات العربية المتحدة) ١٧(١) ص ص ١–٤٥.

- يعقوب يوسف الكندري (٢٠٠٣). الثقافة والصحة والمرض: رؤية جديدة في الأنثروبولوجيا المعاصر. الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

- يعقوب يوسف الكندري (٢٠٠٦) زواج الأقارب وعلاقته بالاستقرار الأسري في المجتمع الكويتي. مجلة الآداب والعلوم، (جامعة قطر) ٩:٢٨-٣٩.

- يعقوب يوسف الكندري (٢٠٠٦). زواج الأقارب في الكويت وعلاقته ببعض المستويات الاجتماعية والثقافية. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية. جامعة الكويت-مجلس النشر العلمي. الرسالة ٢٥٢-الحولية ٢٧.

- يعقوب يوسف الكندري ، عبدالوهاب الظفيري. (٢٠٠٤). الرعاية الاجتماعية ودورها في تحقيق الاستقرار الأسري في المجتمع الكويتي، نموذج مكتب الشهيد. مجلة كلية الآداب- ٥٩: ١٢١-١٤٤.

- يعقوب يوسف الكندري (٢٠١٢). استشراف مستقبل المسيرة الاجتماعية في دولة الكويت خلال العشرين عاماً القادمة. في تقرير خاص بعنوان:استشراف المستقبل الاجتماعي والتربوي في دولة الكويت. الكويت: اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية "اللجنة الاجتماعية.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Abdal, Y (٢٠٠١). Determinants of Fertility Expectations in Kuwait: A Pilot Study Regarding Reproduction Behavior of the Students at Kuwait University. Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies. ١١٠(٢٩): ٤٥-٦٨.

- Abdullah (Al-Kandari), Y. Consanguineous marriage and its affect on spousal concordance among the "Al-Kandari" in Kuwait. Unpublished Ph.D. Dissertation. Department of Anthropology, The Ohio State University, ١٩٩٩.

- Al-Awadi, S. et al (١٩٨٥) Consanguinity among the Kuwaiti population.. Clinical Genetics ٢٧(٥):٤٨٣-٦.

- Al-Kandari, Y. (٢٠٠٧). Fertility and it relationship with sociocultural factors in Kuwaiti society. East Mediterr Health J. ١٣(٦):١٣٦٤-٧١.

- Al-Kandari, Y. and Poirier, F., Modernization and family structure in Kuwait. The Educational Journal, ٦٠(١٥):٢٢٥-٣٩, ٢٠٠١.

- Al-Thakeb, F (١٩٨٥). The Arab Family and modernity: Evidence from Kuwait. Current Anthropology, ٢٦:٥٧٥-٥٨٠

- Baldock et al. (٢٠١١). Social Policy. London: Oxford Press.

- Country Report, Kuwait (١٩٩٦) Lord: The Economic Intelligent Unit.

- Frank, Fyredi (١٩٩٧) Population and Development: Critical Introduction. New York: Martins Press.

- Hill, AG, The Demography of the Population of Kuwait, Popul. Bull. UN Econ. Comm. West Asia, ١٩٧٧ (١٣): ٤٢-٥٥.

- Macpherson, C. P. (١٩٧٢). The Real World of Democracy. New York: Oxford press.

- Reidfield, R; R. Linton, and M. J. Herskovits (١٩٣٦) Memorandum on the Study of Acculturation. American Anthropologist. ٣٧, ١٤٩-١٥٢.

- United Nations World Population Prospects: ٢٠٠٦ revision.

- What is Social Policy? Online: http://www.polity.co.uk/shortintroductions/samples/dean-sample.pdf.

❋ ❋ ❋

الدراسة الرابعة

السياسات القطاعية لوزارات الشؤون الاجتماعية في دول الخليج العربية: مقاربة عملية

الدكتور جورج القصيفي
مستشار التنمية البشرية

المحتويـات

الصفحة

المقدمة..... ١٥٣
أولا: محورية السياسة الاجتماعية المتكاملة..... ١٥٧
١.المجالات..... ١٥٧
٢. الآليات..... ١٥٨
٣. قاعدة البيانات..... ١٥٩
ثانيا: السياسات القطاعية لوزارات الشؤون الاجتماعية في دول الخليج العربية..... ١٦٠
١. البرامج..... ١٦٠
٢. الآليات..... ١٦٠
٢-١- الإطار المرجعي..... ١٦١
٢-٢- آلية رسم وتنفيذ السياسة الاجتماعية القطاعية..... ١٦٢
٣. قاعدة البيانات..... ١٦٦
٣-١- نشر الإحصاءات..... ١٦٦
٣-٢- دقة وصحة البيانات الإحصائية..... ١٦٧
٣-٣- المسوحات الاجتماعية المتخصصة... ١٦٨
٤. مراجعة بعض البرامج المحددة..... ١٦٩
٤-١- السياسة السكانية..... ١٧٠
٤-٢- الأوضاع الاجتماعية للأسر..... ١٧٧
٤-٣- برامج الرعاية / المعونة الاجتماعية.. ١٨٧
ثالثا: السمات الرئيسية والتوصيات..... ٢٠٠
المراجع..... ٢٠٦

السياسات القطاعية لوزارات الشؤون الاجتماعية في دول الخليج العربية: مقاربة عملية

الدكتـور جـورج القصيـفي
مستشار في مجال التنمية البشرية

المقدمة:

ارتـبط مفهـوم السياسـة الاجتماعيـة تاريخيـا بظهـور "دولـة الرفـاه" فـي اوروبا في منتصف القرن العشرين، اثر الحرب العالمية الثانية[١٠٣]. ويمكن حاليا التمييز بين مفهومين للسياسة الاجتماعية: (أ) المفهوم الضيّق حيث يُنظـر الـى السياسـة الاجتماعيـة مـن خـلال تقـديم مسـاعدات الرعايـة الاجتماعيـة الاساسـية للفئـات المهمّشـة فـي مجـالات الضـمان الاجتمـاعي والصحة والتشغيل...الخ و(ب) المفهوم الموسّع الذي يهتم بمواضيع العدالة الاجتماعية واعادة التوزيع والحماية، ووضع البشر في صلب عملية التنمية واتخاذ القرار، ليس فقط من خلال تقديم مساعدات الرعاية الاساسية، بل ومن خلال الاطلاع على حاجاتهم المختلفة واخذ ارائهم بعين الاعتبار، بما يوفر الاستقرار والتماسك الاجتماعي. وتتجه حاليا مؤسسات الامم المتحدة

١٠٣- "ان التطور المؤسسي للسياسة الاجتماعية، او دور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية، هو تطور متداخل من الناحية التاريخية مع نمو دولة الرفاه في اوروبا، وخاصة خلال الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية. ومفهوم الحقوق الاجتماعية الذي يشكل الدعامة الاساسية للسياسة الاجتماعية هو مفهوم تضمه مفاهيم الحقوق والمواطنة التي تطورت خلال القرن الثامن عشر في اعقاب الثورة الفرنسية والتي انبثقت عنها المبادئ العالمية لحقوق الانسان" (الاسكوا ٢٠٠٤، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية ، ص ٥).

المعنية بقضايا التنمية، وكذلك المؤسسات البحثية الدولية الجادّة العاملة في مجال التنمية الاجتماعية الى تبني التعريف الموسّع.[١٠٤]

ويمكن تلخيص المفهوم الموسّع على الشكل التالي: "... ان السياسة الاجتماعية هي من أولويات مهام الدولة ، وهي تتعدى الاجراءات الاولية لشبكة الامان لضمان اخفاقات السوق. ان السياسات الاجتماعية المخطّطة والمنفّذة بدقة تسرّع التنمية في الدول التي تنفّذها وتعزّز التشغيل وتقضي على التهميش، كما انها اداة فعّالة لتجنب الصراعات. ان مثل هذه السياسات هي جزء اساسي من الاستراتجية الوطنية للتنمية لتحقيق النموالاقتصادي والعدالة الاجتماعية. كذلك فان السياسة الاجتماعية هي ضرورية في مرحلة العولمة الحالية، اذ ان الفروقات الكبيرة في توزيع الدخل على المستوى العالمي، تحدّ كثيرا من فعالية النموالاقتصادي العالمي في تخفيض ظاهرة الفقر"[١٠٥].

ان المُراجع للسياسات القطاعية لوزارات الشؤون الاجتماعية في الوطن العربي عموما، وفي دول الخليج العربية بشكل خاص، يجد ان هذه الدول تركز نشاطها في مجال الرعاية الضيّق من ناحية، وقلما تربط سياساتها القطاعية الاجتماعية ببعضها البعض من ناحية اخرى، كما ان هناك شبه غياب للربط بسياسات التنمية البشرية المستدامة.

---

١٠٤ القصيفي ٢٠٠٨، ص ٢)

١٠٥- Ortiz ٢٠٠٧. p٨

تركز هذه الدراسة على الجوانب العملية لرسم سياسة اجتماعية قطاعية لوزارات الشؤون الاجتماعية في دول الخليج العربية، وهي تعطي اهمية خاصة الى ضرورة ربط جانب الرعاية/ المعونة لهذه السياسات بالجانب التنموي، بحيث يتم التركيز على التنمية البشرية لتخطي الحاجة الى الرعاية/ المعونة الاجتماعية كلما امكن ذلك. كذلك تركز هذه المداخلة على ضرورة ربط السياسة القطاعية لوزارات الشؤون الاجتماعية بغيرها من السياسات القطاعية الاجتماعية والمتعلقة بقضايا التعليم والتشغيل والصحة ...الخ، بحيث يتم بلورة سياسة اجتماعية متكاملة[١٠٦]، ترتبط بدورها بالسياسة الاقتصادية، وصولا للرؤية الموحدة للسياسة الاقتصادية الاجتماعية في القطر المعني.

تستند الدراسة، بالإضافة إلى المراجع النظرية المتعلقة بمفهوم "السياسة الاجتماعية" والوارد ة في لائحة المراجع، الى الدراسات والابحاث التي اجراها الكاتب والمتعلقة سواء بمجموع دول الخليج العربية او بشكل خاص في كل من المملكة العربية السعودية و مملكة البحرين وامارة دبي وسلطنة عُمان، كما تستند ايضا الى الابحاث الميدانية المتعلقة بكيفية رسم السياسات القطاعية الاجتماعية وآلية اعطاء القروض للمبادرة في

١٠٦- اعتمدت الدراسة المفاهيم التالية: (أ) المجال الاجتماعي وهو يشمل كافة القطاعات الاجتماعية: الشؤون الاجتماعية والتعليم والتشغيل والصحة والبيئة (ب) السياسة الاجتماعية القطاعية، وهي التي تركز على قطاع اجتماعي واحد كالشؤون الاجتماعية او الصحة او التعليم...الخ (ج) السياسة الاجتماعية المتكاملة وهي التي تربط كافة السياسات الاجتماعية القطاعية ببعضها البعض.

المشاريع الاسرية الخاصة، والتي تمّ تنفيذها في كل من سلطنة عُمان وامارة دبي والجمهورية العربية السورية[١٠٧].

كذلك تنطلق الدراسة من قناعة بان عملية رسم وتنفيذ سياسة اجتماعية، سواء اكانت متكاملة او قطاعية، هي عملية مجتمعية في الاساس، بمعنى ضرورة اشراك كافة المعنيين في وزارات المجال الاجتماعي المختلفة، وضرورة التبني السياسي لمثل هذه السياسة من قبل مجلس الوزراء، وضرورة التقيد بتنفيذ وتقييم مثل هذه السياسات على المدى المتوسط والبعيد.

ضمن هذا الإطار، نعرض بشكل سريع بعض النقاط الرئيسة المتعلقة بالسياسة الاجتماعية المتكاملة، من حيث مجالاتها وآلياتها وقاعدة البيانات المطلوبة، ثم نركزفي القسم الثاني على آليات وبرامج السياسة الاجتماعية القطاعية لوزارات الشؤون الاجتماعية، متناولين بشكل خاص على: (أ) السياسة السكانية (ب) الاوضاع الاجتماعية للاسر و(ج) برامج الرعاية / المعونة الاجتماعية. اخيرا يعرض القسم الثالث تلخيصا للسمات الرئيسة للسياسة القطاعية الاجتماعية والتوصيات.

١٠٧- يمكن مراجعة الدراسات التالية: أ) القصيفي ١٩٨٨ "نحو سياسة لتنمية القوى العاملة المواطنة في مجلس التعاون الخليجي ". ب) القصيفي ١٩٨٩ "انتقال العمالة العربية بين الواقع والممكن". ج) دار التنمية ٢٠٠٤ "هيئة مكافحة البطالة في الجمهورية العربية السورية: تقييم الانجازات والاقتراحات" د). دار التنمية ٢٠٠٤ "الاوضاع المعيشية في مملكة البحرين في مطلع الالفية الثالثة". هـ) دار التنمية ٢٠٠٥ "سوق العمل في المملكة العربية السعودية بين متطلبات السعودة وتحديات العولمة". و) القصيفي ٢٠٠٦ "دبي، خطة التنمية الاجتماعية، برنامج القوى العاملة: تحليل الوضع القائم و بعض النقاط الرئيسة" (بالانكليزية). ز) القصيفي ٢٠٠٩ "السكان والتعليم والتشغيل في سلطنة عُمان).

يتضح من خلال استعراض سلسلة "الدراسات الاجتماعية والعمالية" الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن خلال الاطلاع المعمّق على ثلاث منها[١٠٨]، عدة نقاط رئيسة: (١) ان التحليل العام للقضايا الاجتماعية في هذه الدول قد اصبح جاهزا، مما يستدعي الانتقال الى التطبيق العملي للسياسات الاجتماعية المقترحة، بالاستعانة ببعض الدراسات المتخصصة والمعمّقة والتي تساعد في تحديد بعض الاهداف العملية. (٢) كذلك يتضح من هذا الاطلاع، ضرورة التقييم الميداني للبرامج الاجتماعية، وذلك مع المستفدين انفسهم، بحيث يتم الاطلاع على الجوانب الايجابية بهدف تعزيزها والسلبية ايضا بهدف تصحيحها. وتنطبق هذه الملاحظة بشكل خاص على البرامج التي تشمل نسبة عالية من المواطنين والتي مضى على تنفيذها اكثر من ثلاث سنوات (٣) اخيرا تجدر الاشارة الى اهمية الدراسة المعمّقة للانعكاسات الاجتماعية للاقتصاد الريعي المعمول به في الدول الخليجية، على مفاهيم العلم والعمل والرعاية الاجتماعية.

أولا: محورية السياسة الاجتماعية المتكاملة:

١) المجالات:

يُقصد بالسياسة الاجتماعية المتكاملة مجموع السياسات القطاعية المتعلقة بالمجال الاجتماعي والتي تغطي مواضيع عدة: (أ)

١٠٨- تمّ مراجعة بعمق الدراسات التالية: (أ) زهير حطب ٢٠١٢ ، العدد ٧١ و (ب) مصطفى حجازي ٢٠١٢، العدد ٧٠ و (ج) احمد زايد ٢٠٠٦، العدد ٤٥.

التعليم (ب) التعليم العالي (ج) التشغيل (د) السياسة السكانية (هـ) الصحة (و) الشؤون الاجتماعية (ز) البيئة...الخ. والمطلوب في هذا المجال اعداد سياسة قطاعية لكل من المواضيع المذكورة اعلاه، والمطلوب ايضا تنسيق هذه السياسات مع بعضها البعض، بحيث تعكس الاولويات الاجتماعية في كل مرحلة من مراحل التنمية المعتمدة[١٠٩].

٢) الآليات:

يتطلب إعداد سياسة اجتماعية متكاملة تعيين جهة مركزية رسمية تقوم، بالتعاون مع الوزارات المعنية بالقطاعات الاجتماعية المختلفة والمذكورة آنفا ومنظمات المجتمع المدني المعنية، بعملية التنسيق وتحديد الاولويات خلال فترة زمنية محددة، بحيث تعكس السياسة الاجتماعية المتكاملة الاولويات الوطنية المتفق عليها.

وتدل التجربة العملية على ضرورة ان تكون هذه الجهة المركزية قادرة عمليا على التنسيق بين الوزارات المختلفة، مما يستدعي ان ترتبط هذه الجهة المركزية اما برئاسة مجلس الوزراء او بوزارة التخطيط او باية جهة اخرى مخوّلة ولها صلاحيات التدخل في عمل الوزارات الاخرى. ويتضح من التجربة العملية ان تعيين

١٠٩- للاطلاع على محاولة لربط السياسة السكانية بالتعليم والتشغيل في سلطنة عُمان، يمكن مراجعة "القصيفي ٢٠٠٩".

هذه الجهة المركزية الرسمية القادرة على التنسيق الفعلي بين مختلف الوزارات المعنية، هو شرط ضروي لتنفيذ السياسة الاجتماعية المتكاملة.

٣) قاعدة البيانات:

أن توفير قاعدة بيانات صلبة ومعمّقة هو شرط ضروري ولكن غير كاف، لرسم سيا سة اجتماعية سواء اكانت متكاملة ام قطاعية. وبالنسبة لدول الخليج العربية، هناك ضرورة التمييز بين احصاءات المواطنين واحصاءات غير المواطنين نظرا للاختلاف الكبير بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لكلي المجموعتين[١١٠]. وتجدر الاشارة بشكل خاص الى الاهمية النسبية لحجم السكان غيرالمواطنين الذين يشكلون الاكثرية في بعض الدول الخليجية، كما ان الناشطين منهم يشكلون اكثرية قوة العمل في كافة هذه الدول[١١١]. كذلك من الضروري ان تلقي قاعدة البيانات الضوء على التمايز الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الجغرافية المختلفة داخل القطر الواحد، خاصة اذا كانت هذه المناطق تعكس تمايزا حسب الاتنيات و / او الطوائف.

١١٠- على سبيل المثال لا الحصرتجاوز معدل تعطل العمانيين عام ٢٠٠٣ ربع اجمالي الناشطين العمانيين (٢٧،٢ بالمئة)، مقارنة بمعدل لم يتجاوز ٢ بالمئة لغير العمانيين الناشطين.(القصيفي ٢٠٠٩، الجدول م ٤) .

١١١- تراوحت نسبة السكان المواطنين في دول الخليج من اكثرية بلغت ٧٣ بالمئة في العربية السعودية عام ٢٠٠٧ الى اقلية لم تتجاوز خمس اجمالي السكان في الامارات العربية (١٩،٢ بالمئة). وبالمقابل شكل الناشطون المواطنون اقلية في كافة الدول الخليجية تراوحت من ٤٩ بالمئة في العربية السعودية الى ٧،٥ بالمئة في قطر في نفس العام. (القصيفي ٢٠٠٩، الجدولان م ٢ و م٣).

ثانيا: السياسات القطاعية لوزارات الشؤون الاجتماعية في دول الخليج العربية:

١) البرامج:

تتركز برامج وزارات الشؤون الاجتماعية في دول الخليج العربية بشكل عام على المواضيع الرئيسة التالية: (أ) السكان (ب) الاسرة (ج) المراة (د)الطفولة (هـ) الشباب (و) الرعاية الاجتماعية (ز) الفقر (ح) المجتمع المدني. وهناك اتجاه قوي لفصل وزارة العمل عن وزارة الشؤون الاجتماعية نظرا لخصوصية واهمية العمالة الوافدة في الخليج، كما اشرنا سابقا.

وغالبا ما تتداخل انشطة هذه البرامج مع بعضها البعض، مع اعطاء اهمية خاصة لبرامج الرعاية / المعونة الاجتماعية دون غيرها. فعلى سبيل المثال يتم التركيز في برامج "الاسرة" على الاسر الفقيرة والمحتاجة للعون المادي، وبالتي يتم الحد من الاهمية المعطاة لظواهر "نوعية تنشاة الاطفال" و "الطلاق" و"العنوسة" و"استفحال الانفاق الاستهلاكي داخل الاسرة"...الخ.

٢) الآليات:

هل تمتلك كافة دول الخليج العربية سياسة اجتماعية قطاعية رسمية معتمدة يتم تنفيذها وتقييمها في الواقع الملموس؟ وهل يتم تنسيق مثل هذه السياسة مع الوزارات المعنية الاخرى؟. فعلى سبيل المثال هل يتم

ربط خصائص الاسر الفقيرة التي ترعاها وزارة الشؤون الاجتماعية والتي تضم افرادا في سن الدراسة والعمل مع الاحصاءات المتوفرة في وزارتي التربية والتشغيل لمعرفة اسباب عدم الانتساب الى التعليم واسباب التعطل؟

تصعب الاجابة ب"نعم" على كافة هذه التساؤلات، اذ يدل الواقع ان معظم هذه الوزارات اما انها لا تمتلك سياسة اجتماعية قطاعية واضحة، جلّ ما تملكه هي برامج اجتماعية غير مترابطة تركّز بشكل خاص على برامج الرعاية والمعونة الاجتماعية، او انها تمتلك سياسة ولكنها غير رسمية وغير معتمدة وغير مترابطة مع بقية وزارات المجال الاجتماعي المعنية. وبالطبع فان المطلوب هو رسم سياسة اجتماعية قطاعية اولا، والمطلوب ايضا ربط مثل هذه السياسة مع غيرها من السياسات القطاعية الاجتماعية.

ضمن هذا الواقع يمكن طرح الخطوات العملية التالية لرسم سياسة قطاعية لوزارات الشؤون الاجتماعية في دول الخليج العربية:

٢-١. الاطار المرجعي:

يشكل الإطار المرجعي لإنشاء وزارات الشؤون الاجتماعية في دول الخليج العربية المرتكز الرئيسي لتحديد البرامج التي يتوجب على هذه الوزارات الاطلاع بها. وكما ذكرنا سابقا فان برامج هذه الوزارات قد تتفاوت من دولة الى اخرى، غير انها جميعا تركز

بشكل خاص على برامج الاسرة والمرأة والطفولة والشباب والرعاية الاجتماعية والفقر والمجتمع المدني، كما ان هناك اتجاه قوي لفصل البرامج المتعلقة بقضايا التشغيل عن مهام وزارات الشؤون الاجتماعية، بحيث يتمّ انشاء وزارة متخصصة بشؤون العمل.

٢-٢. آلية رسم وتنفيذ السياسة الاجتماعية القطاعية:

يمكن اقتراح ست مراحل لرسم وتنفيذ السياسة الاجتماعية القطاعية، مع التركيز على مبدأين اساسين تمت الاشارة لهما سابقا: أولا ضرورة النظر الى هذه العملية من ناحية كونها عمل جماعي تشترك في تنفيذه كافة الادارات الفنية والادارية في الوزارة، فهي ليست بالتالي عملية نخبوية تتم من خلال خبير فني يتم استقدامه للعمل في مكتب الوزير مثلا، او في عدد محدود من الادارات الفنية. اما المبدأ الثاني فهو ضرورة النظر الى السياسة الاجتماعية القطاعية من زاوية استراتجية، بمعنى تحديد الاولويات المرحلية بدقة من ناحية، والتطلع الى تنفيذ هذه السياسة على المدى المتوسط والبعيد من ناحية اخرى، علما انه يصعب تغيير الاولويات الاجتاعية كل سنة او سنتين مثلا.

ضمن هذا التصور، يمكن تحديد المهام المتوجب القيام بها خلال المراحل الست التالية: في المرحلة الاولى تقوم الوزارة

بتعيين لجنة فنية للعمل مع كافة المعنيين في الادرات الفنية (ادارة المرأة وادارة الطفولة و ادارة الشباب...الخ) لوضع تصور لمضمون السياسة المتوجب اتباعها خلال الفترة المعتمدة. بعد ذلك يتم مناقشة هذا التصور مع ادارتي المالية وشؤون الموظفين للتاكد من توفّرالميزانية المطلوبة والكادر الوظيفي، ليُصار بعد ذلك الى الاعتماد الداخلي لهذه السياسة على مستوى وزارة الشؤون الاجتماعية.

خلال المرحلة الثانية يُصار الى مراجعة هذه السياسة المعتمدة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية مع وزارات القطاع الاجتماعي المعنية الاخرى (وزارات التعليم والتعليم العالي والعمل ...الخ) بحيث يتمّ تنسيق مختلف البرامج الاجتماعية مع بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، قد تجد ادارة الرعاية الاجتماعية في وزارة الشؤون ان اولاد الاسر المشمولة بالرعاية هم غير ملتحقين بالتعليم لاسباب ترجع الى عدم اهتمام الوالدين بهذا الموضوع؛ ففي هذه الحالة يتم مناقشة هذا الامر بين الفنيين في وزارتي الشؤون الاجتماعية والتعليم لايجاد حلّ مناسب، سواء من خلال التخطيط للافتتاح مدرسة جديدة في المناطق التي تحتاج الى ذلك، او من خلال ربط المعونة المالية المقدمة للاسرة بشرط ارسال الاولاد دون الثامنة عشرة الى المدرسة. كذلك يمكن التواصل بين وزارة الشؤون ووزارة العمل حول اوضاع شباب الاسر المتلقين للرعاية الاجتماعية وهم ما زالوا خارج التعليم وخارج النشاط الاقتصادي لمعرفة اسباب تعطلهم وامكانية

ادخالهم في سوق العمل. وفي نهاية هذه المرحلة تضع وزارة الشؤون الاجتماعية مسودة سياستها المعتمدة بشكلها النهائي، بعد اخذ اقتراحات النقاش مع بقية الوزارات المعنية بعين الاعتبار.

خلال المرحلة الثالثة يُصار الى تقديم المسودة النهائية لوثيقة السياسة الاجتماعية لوزارة الشؤون الاجتماعية الى مجلس الوزراء لمراجعتها وتبنيها بشكلها النهائي، قبل القيام بتنفيذها في الواقع الملموس خلال المرحلة الخامسة. اما المرحلة الرابعة فتتمثل بالخطوات التنسيقية المتوجب اجراؤها بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، بحيث يتم توزيع مسؤولية تنفيذ البرامج المتفق عليها .

هذا وتُخصص المرحلة السادسة والاخيرة لعملية تقييم نتائج تطبيق السياسة الاجتماعية في الواقع الملموس بعد سنتين او ثلاث، على ابعد تقدير، من بداية تنفيذ السياسة. ومن الاهمية بمكان القيام بهذا التقييم بشكل معمّق ومع المستفيدين انفسهم، وعدم الاكتفاء بالمراجعة الادارية او المالية فقط[١١٢]. ومن المهم الربط بين الاهداف التنموية المعلنة للبرامج المعتمدة وبين ما تمّ تحقيقه في الواقع الملموس. وتظهر اهمية هذه المنهجية للتقييم عند التطرق الى موضوع القروض الممنوحة للاسرلمباشرة

١١٢- راجع الملحق الاول لهذه الدراسة والذي يبين فكرة مشروع حول "دراسة تقييم المشاريع على مستوى المستفيد". ولقد كان من المؤمل ان يتم انجاز هذا المشروع بين الاسكوا و"مؤسسة الدراسات الاجتماعية" في لاهاي.

مشاريعهم الانتاجية الخاصة، اذ غالبا ما يتم التركيز على نسبة سداد القروض متناسين الاثار الفعلية لتنفيذ هذه المشاريع على الكفاءة الاقتصادية من ناحية، وعلى اسر المستفدين من ناحية ثانية[١١٣].

وتدل التجربة الحالية في دول الخليج العربية ان موضوع "تقييم اثار تطبيق البرامج الاجتماعية في الواقع الملموس" يبقى الغائب الاكبر، مما يتطلب تركيز الجهود على تطبيقه وانجاحه." غالبا ما اتسمت برامج ومشروعات العمل الاجتماعي، وخاصة الرسمي منه في دول مجلس التعاون واليمن، كما هو حال الدول العربية بصورة عامة، بعدم خضوعها للتقييم والمتابعة اللاحقة، حيث يتواصل العمل فيها بصورة روتينية ونمطية.... وقد تمر سنوات دون مراجعة شاملة لمردودات هذه البرامج والمشروعات او قياس تاثيراتها على الفئات المستهدفة منها او مدى ما حققته من اهدافها المعلنة" (زايد ٢٠٠٦، ص ٢٨١).

١١٣- تدل التجربة العملية الى البعد الكبير الحاصل بين اهداف البرامج التنموية وبين ما يتم انجازه على ارض الواقع. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت نسبة السداد القروض الممنوحة من قبل "صندوق التنمية والتسغيل" في الاردن في منتصف التسعينات حوالي ٨٥ بالمئة. ولقد تبين لاحقا من خلال المسح الميداني للمستفدين والذي تمّ تنفيذه عام ١٩٩٧، ان ٥٠ بالمئة من المشاريع المموّلة هي غير موجودة على ارض الواقع، كما ان المشاريع المتبقية والتي كانت ما زالت تعمل، افادت ان حوالي نصفها كانت تعمل بكفاءة في حين ان النصف الباقي كان يعمل بشكل متعثر.

من ناحية ثانية تفيد تجربة تقييم برامج "برنامج مكافحة البطالة" في سوريا عام ٢٠٠٥، ان القروض المتوسطة والتي كان من المخطط ان تضيف اربعة وظائف لكل قرض، لم تضف في المتوسط اكثر من وظيفة واحدة ونصف، كما ان القروض الصغيرة، والتي كان من المخطط ان تضيف وظيفتين، لم تستطع ان توظف اكثر من فرد، كان في معظم الاحيان من اقارب المقترض.

٣. قاعدة البيانات:

هل تمتلك دول الخليج العربية قاعدة بيانات اجتماعية معمّقة تساعد في رسم سياسات اجتماعية صحيحة وواقعية؟ وفي حال امتلاك مثل هذه القاعدة هل يتم توفير مثل هذه القاعدة للمخططين والفنيين في وزارات الشؤون الاجتماعية لرسم السياسة الاجتماعية القطاعية، على ضوء الآليات المطروحة آنفا؟

تشير الملاحظات الميدانية الى ان معظم وزارات الشؤون الاجتماعية في الدول الخليجية تشكو بشكل عام من عدم توفرقاعدة بيانات احصائية يمكن الاستناد اليها عند محاولة رسم سياسة اجتماعية قطاعية، وقلما يتمّ اشراك هذه الوزارات عند تحضير استمارة التعداد العام للسكان والمساكن او عند تحضير استمارات متخصصة حول الفقر والتعليم والتشغيل والفئات الاجتماعية المهمّشة...الخ.

ضمن هذا الاطار يمكن التقدم بالاقتراحات العملية التالية:

٣-١. نشر الإحصاءات:

لقد سبقت الاشارة الى ضرورة التمييز بين خصائص المواطنين وغير المواطنين في الدول الخليجية عند رسم السياسات القطاعية الاجتماعية. كذلك تمت الاشارة الى ضرورة نشر الاحصاءات المتوفرة، ليس فقط على المستوى الوطني، بل

وعلى مستوى المناطق الجغرافية المختلفة، خاصة اذا كانت بعض هذه المناطق تعكس تباينا حسب المجموعات الاتنية و / او الطائفية.

٣-٢. دقة وصحة البيانات الإحصائية:

تشمل البرامج الاجتماعية العديد من الفئات الاجتماعية كذوي الاحتياجات الخاصة والارامل والمطلقات والعوانس والفقراء...الخ، وتتطلب عملية رسم سياسات وبرامج اجتماعية صحيحة لهذه الفئات الحصول على بيانات احصائية دقيقة حول حجمها الاجمالي وخصائصها. ويبدو ان الواقع العملي لا يوفر مثل هذه الاحصاءات الدقيقة؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر،تشير الاحصاءات المتوفرة الى ان نسبة السكان من ذوي الاحتياجات الخاصة لا تتعدى ١ بالمئة من اجمالي السكان، في حين ان هذه النسبة هي في حدود العشرة بالمئة في الدول النامية. وبالطبع فان هذه التفاوت بين الاحصاءات الواقعية وبين ما هو منشور ومتاح يضع المخطط في حيرة وارتباك، ولا يساعد في رسم السياسة الاجتماعية الصحيحة والخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة . "يشكل الافتقار الى احصاءات عامة ودقيقة عن المجموع الكلي للمعوقين ونسبتهم لعدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، اشكالية تتطلب العمل الجاد لمعالجتها وفي اسرع وقت ممكن، حيث لا يمكن القبول بالاعداد والنسب المعلنة والمعتمدة رسميا في هذه

الدول، والتي تقل في كل حالاتها عن نسبة واحد بالمئة من اجمالي السكان... في حين تقدر الادبيات والتقارير المتخصصة ان مثل هذه النسبة ينبغي ان ترتفع الى حوالي ١٠ بالمئة في كل مجتمع ، وخاصة مجتمعات الدول النامية، مما يعني ان الغالبية من المعوقين لم يتم حصرهم او الوصول اليهم، اما لقصور في ادوات الرصد والاحصاء، واما لتردد واحجام الاهل عن الافصاح عن الافراد المعوقين في اسرهم لاعتبارات اجتماعية تنطلق من نظرة دونية للاعاقة..." (زايد ٢٠٠٦، ص ١٦٧).

وما ينطبق على احصاءات ذوي الاحتياجات الخاصة ينطبق على الاحصاءات الاجتماعية الاخرى، ولقد سبق واشرنا ان توفير قاعدة بيانات صحيحة هو الشرط الضروري لكن غير الكافي لرسم سياسة اجتماعية قطاعية.

٣-٣. المسوحات الاجتماعية المتخصصة:

لقد اشرنا سابقا من خلال استعراض سلسلة "الدراسات الاجتماعية والعمالية" الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ان التحليل العام للقضايا الاجتماعية في هذه الدول قد اصبح جاهزا، مما يستدعي الانتقال الى التطبيق العملي للسياسات الاجتماعية المقترحة، بالاستعانة ببعض الدراسات المتخصصة والمعمّقة والتي تساعد في تحديد بعض الاهداف

العملية. ونودّ ان نشير بشكل خاص هنا الى ضرورة اجراء مثل هـذه الدراسـات المتخصصـة والمعمّقـة عنـدما تطـال الظـاهرة الاجتماعيـة قيد الـدرس نسـبة عاليـة مـن السـكان، بحيـث تسـاعد هذه الدراسات الى فهم اوسع لهذه الظاهرة والى اقتراح التوصيات العمليـة لحلّهـا. فعلـى سـبيل المثـال ترتفـع معـدلات الطـلاق فـي غالبيـة دول مجلـس التعـاون والـيمن لتصـل الـى ربـع حـالات الـزواج[١١٤]. وبـالطبع تسـتدعي مثـل هـذه النسـبة العاليـة القيـام بمسح متخصص بين المطلّقين للوقوف على الاسباب الحقيقية للطلاق وسبل المعالجة، خاصة اذا ما تمّ وضع مشكلة الطلاق في سلم الاولويات الاجتماعية المتوجب معالجتها.

٤. مراجعة بعض البرامج المحددة:

تركز برامج وزارات الشؤون الاجتماعية في دول الخليج العربية بشكل عام على مواضيع متعددة، تتراوح من مواضيع تتعلق بالسياسة السكانية والاسـرة والرعايـة الاجتماعية...وصـولا الـى مواضـيع الفقـر ومنظمـات المجتمـع المـدني. وسيتم التركيـز هنـا علـى مراجعـة ثلاثـة بـرامج بشـكل خاص، تتعلق بالسياسة السكانية والاوضاع الاجتماعية للاسر والرعاية/ المعونـة الاجتماعيـة، بحيـث يـتم تلخـيص الواقـع والسياسـات التـي يـتم

١١٤- "واخيرا يمكن الاشارة الى ثلاث مشكلات هامة تواجه هذه المجتمعات، تتعلق الاولى بارتفاع سن الزواج للفتيات ... وفي الزواج من اجنبيات من قبل كبار السن، بينما تتعلق المشكلة الثالثة بارتفاع معدلات الطلاق، وبحيث تصل الى ربع حالات الزواج في غالبية دول مجلس التعاون واليمن" (زايد ٢٠٠٦، ص ١١٢).

تنفيذها، وصولا الى تقديم بعض الاقتراحات لتحسين عملية رسم وتنفيذ وتقييم مثل هذه البرامج.

٤-١. السياسة السكانية:

٤-١-١. الوضع الراهن:

كثيرا ما تشمل برامج وزارات الشؤون الاجتماعية في دول الخليج العربية موضوع "السياسة السكانية"، كأحد البرامج التي تهتم بها هذه الوزارات. لكن السؤال المهم هو هل ان هذه الوزارات تملك سياسة سكانية متناسقة وشاملة لمعظم الظواهر الديمغرافية التي تؤثر في التركيبة السكانية في هذه الدول؟.

قبل الجواب بالنفي على هذا التساؤل، نتوقف حول ظاهرتين تميزان الواقع السكاني في الدول الخليجية وتتعلقان بانخفاض خصوبة المراة الخليجية وبارتفاع نسبة العمالة الوافدة، مع ما يستتبع ذلك من ارتفاع لمعدلات تعطل المواطنين وخاصة الاناث منهم.

تشير البيانات الاحصائية في الدول الخليجية الى صغر القاعدة الديموغرافية لهذه الدول، فيما عدا العربية السعودية، اذ كان حجم المواطنين عام ٢٠٠٧

في حدود النصف مليون في كل من البحرين وقطر، وفي حدود المليون في كل من الامارات العربية والكويت وفي حدود المليونين في عمان وحوالي ١٨ مليونا في العربية السعودية. ولقد شكل المواطنون في ذلك العام نسبة تراوحت من حوالي ثلاثة ارباع مجموع السكان في العربية السعودية الى ما يقل عن الخمس في الامارات العربية، كما شكل الناشطون اقتصاديا منهم اقلية من اجمالي قوة العمل، تراوحت من ما يناهز النصف في العربية السعودية الى اقل من العشر في قطر في ذلك العام[١١٥].

وبالرغم من محدودية القاعدة السكانية في هذه الدول، فاننا نشهد انخفاضا واضحا لخصوبة المرأة الخليجية[١١٦] . والسؤال الذي يمكن طرحه في هذا المجال ما هي السياسات المتوجب اتباعها في هذه الدول للحفاظ على مستوى مقبول ومستقر من الخصوبة، مع استمرار اعطاء اهمية خاصة لتعليم المراة الخليجية واشراكها في النشاط الاقتصادي؟

كذلك بالرغم من محدودية القاعدة السكانية في هذه الدول، فاننا نشهد فتح الابواب على مصراعيها

١١٥- القصيفي ٢٠٠٩، الجدولان م٢ وم٣.

١١٦- راجع زايد ٢٠٠٦، ص ٩١ و حطب ٢٠١٢، ص ٣٧- ٣٨.

لاستقدام نسب عالية من الايدي العاملة الاجنبية غير الماهرة وغير المتعلمة[١١٧]. والسؤال المطروح ما هو المنطق في استقدام العمالة الاجنبية بهذه الطريقة وما هي الآليات التي تسمح بذلك؟ مع كل ما يستتبع هذه السياسة من تهديد للهوية الوطنية ومن تقاعس في تشجيع المواطنين، وخاصة المواطنات المتعلمات، من الدخول الى سوق العمل[١١٨]؟

٤-١-٢. الاقتراحات[١١٩]:

السؤال الأول الذي يمكن طرحه في هذا المجال هو ما هي الجهة الرسمية التي يجب ان ترتبط بها "السياسة السكانية"؟ هل هي وزارة الشؤون الاجتماعية ام رئاسة مجلس الوزراء او اية وزارة اخرى لها صلاحيات التدخل في مجالات السياسة السكانية؟

١١٧- بلغت نسبة فئة "الاميون والملمّون" حوالي ثلث (٢٩ بالمئة) اجمالي الناشطين غير المواطنين في امارة دبي عام ٢٠٠٠ . (القصيفي ٢٠٠٦، ص ٦)

١١٨- على سبيل المثال لا الحصر، يمثل المواطنون المتعطلون في امارة دبي نموذجا لتعطل المواطنين المتعطلين في دول الخليج " تميز المواطنون المتعطلون، في امارة دبي عام ٢٠٠٠، بارتفاع معدل تعطلهم مع الزمن، وبارتفاع نسبة من هم في سن الشباب دون الثلاثين عاما وممن يبقون متعطلين لاكثر من عام، علما بان حوالي خمسهم يحملون "شهادة جامعية فاعلى" (القصيفي ٢٠٠٦، ص ٦).

١١٩- تتركز الاقتراحات التالية على نقاط ثلاث دون غيرها من المجالات التي تشملها السياسة السكانية: (أ) انشاء اللجنة الوطنية للسكان (ب) الخصوبة (ج) الهجرة الوافدة

الاقتراح الاول هو ضرورة انشاء لجنة وطنية للسكان يقع على عاتقها وضع السياسة السكانية بكافة تفاصيلها، ليصار من ثمّ الى مراجعتها مع كافة الوزارات الاجتماعية المختصة: التعليم والتشغيل والصحة...الخ، وكذلك مع منظمات المجتع المدني المعنية، وذلك قبل تبنيها رسميا من قبل مجلس الوزراء، للانطلاق فيما بعد الى مرحلتي التنفيذ والتقييم.

هل ترتبط "اللجنة الوطنية للسكان" بوزارة الشؤون الاجتماعية ام برئاسة مجلس الوزراء؟ من المقترح ربط السياسة السكانية بالسياسة الاجتماعية المتكاملة وليس فقط بالسياسة الاجتماعية القطاعية المهتمة بالشؤون الاجتماعية، وعليه فان اللجنة الوطنية للسكان يجب ان ترتبط بالوزارة او الهيئة المعنية بالسياسة الاجتماعية المتكاملة، أي برئاسة مجلس الوزراء او اية وزارة قطاعية اخرى تتمتع بمسؤولية التدخل في مجالات الوزارات الاجتماعية الاخرى، بحسب الصلاحيات المعمول بها في كل بلد.

الاقتراح الثاني هو ضرورة وضع سياسة للحدّ من انخفاض الخصوبة والعمل على رفعها وتنظيمها مع التركيز على صحة الام بشكل خاص، ومع التاكيد

على اهمية تعليم المرأة الخليجية وتشجيعها للدخول الى المرحلة الجامعية فاعلى، وعلى اهمية ادخالها الى سوق العمل.

وللوصول الى مثل هذه السياسة، يمكن المباشرة بتنفيذ مسح ديمغرافي متخصص يوضّح الظواهر الديمغرافية المتعددة، وبشكل خاص الخصوبة والوفاة والهجرة الوافدة، وبالاستناد الى مثل هذا المسح المتخصص، الذي يجب القيام به مرّة كل خمس سنوات مثلا، يمكن مراجعة اتجاهات خصوبة المواطنات والوفيات بشكل عام والهجرة الوافدة بكافة خصائصها.

وبالنسبة للخصوبة بشكل خاص، يمكن طرح التساؤل حول اسباب انخفاض الخصوبة وحول الوسائل والطرق لابقائها في مستوى مقبول، مع اخذ صغر القاعدة الديمغرافية الخليجية بعين الاعتبار. ومن الاهمية بمكان دراسة تفاوت الخصوبة بحسب المناطق الجغرافية المختلفة وبحسب الاوضاع الاجتماعية للاسر.

تفيد التجربة الدولية الى توفّر ثلاث آليات رئيسة تساعد على الحفاظ على مستوى مقبول من

الخصوبة: (أ) الآلية الاولى تتعلق بتقديم منح مالية لكل طفل يولد في الاسر التي يتعدى حجمها الاثنين او الثلاث اولاد (ب) توفير حضانات الاطفال بشكل مدروس وجدّي، بحيث يمكن ترك الاولاد خلال عمل المراة خارج المنزل (ج) تطبيق البرنامج المرن لدوام المرأة العاملة، سواء من خلال تقصير ساعات العمل (من الثامنة صباحا الى الواحدة بعد الظهر مثلا) او من خلال العمل عن بعد، باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. وبالطبع يمكن في حال اعتماد احد الدول الخليجية لمثل هذه السياسة للحد من انخفاض الخصوبة استنباط بعض الاقتراحات العملية الاخرى، على ضوء الواقع المعاش في الدولة المعنية.

الاقتراح الثالث هو ضرورة وضع سياسة للحدّ من استقدام غير المواطنين بشكل عشوائي وغير مدروس، مما يهدد الثقافة الوطنية من ناحية، ويحدّ من الاستخدام الامثل لقوة العمل المواطنة من ناحية ثانية ويساعد على نشر الثقافة الاستهلاكية المفرطة ويشوه مفهوم العمل المنتج.

وللوصول الى رسم مثل هذه السياسة لا بد من الانطلاق اولا من قاعدة بيانات احصائية شاملة ومعمّقة تتجدد باستمرار وتميز بشكل خاص بين

خصائص المواطنين وغير المواطنين كما سبق ذكره. ومن الملفت للنظر ضآلة المسوحات المتخصصة حول نوعية التعليم في الدول الخليجية وحول مواءمة المخرجات التعليمية لمتطلبات سوق العمل وكذلك حول اسباب تسرب المواطنين من المرحلة الثانوية وخاصة الذكور منهم. كذلك من الملفت للنظر ندرة ،او عدم توفر، المسوحات المتخصصة حول سوق العمل واسباب تعطل المواطنين ومدة تعطلهم وكيفية بحثهم عن عمل منتج...الخ. كذلك من الاهمية بمكان تدراس آليات استقدام العمالة غير المواطنة واسباب استقدام النسبة الكبيرة من هذه العمالة غير المؤهلة وغير المتعلمة، ومن هي الاطراف المستفيدة من كل ذلك.

كذلك من المهم تدارس توزيع كل من المواطنين وغير المواطنين الناشطين اقتصاديا حسب ابواب النشاط الاقتصادي وابواب المهنة، اذ يساعد هذا التصنيف على تحديد القطاعات والمهن المتوجب توطينها اولا باول، ذلك انه يستحيل حاليا وفي المدى القريب والمتوسط، الاستغناء عن العمالة الوافدة. "والمطلوب هنا تحديد القطاعات الحاكمة اولا، وتحديد من ثمّ نسبة الحد الادنى للمواطنين الناشطين الذين يجب توافرهم في كل من هذه القطاعات. فهل يُعقل مثلا ان يكون وجود الناشطين من المواطنين رمزيا في

قطاعات "انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي" و "المؤسسات المالية"؟. وعليه فالمطلوب هنا هو توازن في توزيع القوى العاملة المواطنة على القطاعات الحاكمة بالدرجة الأولى..... بعد تحديد نسبة الحد الادنى لوجود المواطنين الناشطين في القطاعات الحاكمة، يجب اعدادهم لمزاولة المهن الحاكمة ضمن القطاعات المحددة، أي المهن ذات التاهيل العالي من مستوى خريجي كليات المجتع / المعاهد فاعلى. وهنا ايضا المطلوب هو توازن في المهارات الحاكمة وليس في جميع المهن والمهارات، توازن ياخذ بعين الاعتبار ضعف القاعدة البشرية الخليجية وتوافر الموارد المالية. وعليه فان سياسات التعليم والتدريب يجب ان تركز على اعداد المواطنين من ذوي الاختصاصات العالية" (القصيفي ١٩٨٨، ص ٨١).

٤-٢. الاوضاع الاجتماعية للأسر:

٤-٢-١. الوضع الراهن:

تطرقت وزارات الشؤون الاجتماعية في دول الخليج العربية الى موضوع "الاسرة" من زاويتين مختلفتين: الاولى ارتبطت بمواضيع الزواج والطلاق والعنوسة وتعدد الزوجات وتنشئة الاطفال والاستعانة بالمربيات / العاملات في المنازل الاجنبيات...الخ. اما الزاوية الثانية فقد ارتبطت بالنواحي المعيشية وخاصة بالنسبة للفئات غير الميسورة والفقيرة: الاطفال الفقراء واليتامى

والارامل والمطلقات غير الميسورات...الخ. وسيتم التركيز هنا على البرامج الخاصة بالفئة الاولى من السكان، في حين تتطرق الفقرة التالية والخاصة بالرعاية / المعونة الاجتماعية الى الفئة الثانية منهم.

يبين الاطار الاول المرفق والخاص ب"الاوضاع الاجتماعية للاسر الخليجية"، المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها الاسر وكذلك السياسات المتبعة. ويمكن تلخيص هذه الاوضاع والسياسات على الشكل التالي:

أ. تشمل المشاكل التي تواجهها الاسر العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص، العديد من المواضيع ذات الاولوية العليا انطلاقا من الآليات المعمول بها لتكوين الاسرة: آليات التعارف بين الخطيبين ومشاكل العنوسة والمشاكل المتعلقة بديمومة الزواج وطرق ومنهجيات تنشئة الاطفال ودرجة الاتكال على المربيات الاجنبيات...الخ، وصولا الى ظاهرة الطلاق، التي اصبحت تطال حوالي ربع الزيجات في الخليج، وانعكاس كل ذلك على الصحة النفيسة لكافة افراد الاسرة[١٢٠].

١٢٠- راجع الملحق الثاني الذي يبين فكرة مشروع حول "الاسرة العربية".

ب. وبالرغم من الاهمية القصوى لهذه المواضيع المرتبطة بتكوين الاسرة وكيفية تنشئة الاجيال الخليجية الصاعدة، الا انها لم تلق بعد الاهمية اللازمة، سواء بالنسبة لفهم الواقع من خلال القيام بالدراسات المتخصصة والمعمّقة حول هذه الظواهر ام بالنسبة للسياسات المعمول بها حيث ما زال هناك "غلبة في تقديم الاعانات والمساعدات المادية والعينية على البرامج التنموية الموجهة للاسرة... كما ان الخدمات موجهة الى الاستهلاك السريع وليس لبناء قدرات الاسرة" (الاطار الاول).

ج. كذلك ما زال يغلب على البرامج المقدمة لتنمية الا سر الخليجية طابع البعثرة والشرذمة، مما يستدعي التنسيق والتكامل بين هذه البرامج، سواء داخل وزارات الشؤون الاجتماعية نفسها، ام بينها وبين وزارات المجال الاجتماعي الاخرى المعنية. كذلك لا بد من تقويم نتائج تطبيق هذه البرامج، علما بان هذه العملية ما زالت شبه غائبة كليا.

الإطار الاول: الاوضاع الاجتماعية للاسر الخليجية:

"تؤكد الدراسات التي اجريت على الاسرة في المجتمعات الخليجية العربية عددا من التحولات في بنية الاسرة ووظائفها

والتي تؤشر بدورها على وجود عدد من التحديات التي تواجه الاسرة:

١. التحول في حجم الاسرة من الاسرة الممتدة الكبيرة الحجم الى الاسرة النواتية، وان كان هذا الميل ليس مؤكدا في كل الأحوال.

٢. تعدد خيارات الزواج الذي ياخذ في الخروج التدريجي من السيطرة التقليدية القائمة على صلة القرابة وقيم القبيلة والعائلة والطائفة الى الاختيار من خارج الاطر التقليدية.

٣. تزداد مشكلة التنشئة الاجتماعية حدة مع زيادة اعتماد الاسرة...على الخادمات/المربيات الاجنبيات في تنشئة الاطفال. هذا الامر يخلق عزلة بين الاطفال والأسرة.

٤. يمكن الاشارة الى ثلاث مشكلات هامة تواجه هذه المجتمعات، تتعلق الاولى بارتفاع سن الزواج للفتيات وهي المشكلة التي باتت تعرف ...بمشكلة العنوسة، في مقابل مشكلة ...ذات اثار اجتماعية وخيمة تتمثل في الزواج من اجنبيات وخاصة من قبل كبار السن، بينما تتعلق المشكلة الثالثة بارتفاع معدلات الطلاق، وبحيث تصل الى ربع حالات الزواج في غالبية دول مجلس التعاون واليمن". (زايد ٢٠٠٦، صص ١١٠ -١١٣).

"... فماذا عسى ان تكون السياسات الاجتماعية في دول مجلس التعاون قد فعلت من اجل الاسرة؟ ... ان الفاحص للسياسات الاجتماعية بشان الاسرة في الوطن العربي عامة يكشف عدة مثالب يمكن تحديدها فيما يلي:

١. فيما يتصل بالاستراتجية، فان هناك ندرة في الابحاث والدراسات العلمية، وافتقاد الرؤية الشمولية، وافتقار المشاريع الى اطار سياسي، وافتقار المشاركة في توزيع المسؤولية والأدوار.

٢. فيما يتصل بالسياسات الاجتماعية فان السياسات تدور حول نفسها وتتدرج في حسم مواقفها في مواجهة القيم القديمة او القيم الحديثة وبين التردد في حسم الوظائف الخاصة بالاسرة، وفي حسم مكانة المراة ودورها في المجتمع ومشاركتها في الحياة الاقتصادية.

٣. أما فيما يتعلق بالاجراءات والانشطة المطبقة، فان هناك غلبة في تقديم الاعانات والمساعدات المادية والعينية على البرامج التنموية الموجهة للاسرة...كما ان الخدمات موجهة الى الاستهلاك السريع وليس لبناء قدرات الاسرة، كما ان هناك ارتفاعا في فاتورة كلفة الشؤون الاجتماعية مع عجزها عن وقف تفاقم قضيتي الفقر والبطالة" (زايد ٢٠٠٦، صص ١٢٠ – ١٢٣).

"رغم ما حققته دول مجلس التعاون من انجازات...، فان ثمة تحديات تواجه تلك المجتمعات وتنذر بتفاقم اوضاع التفكك الاجتماعي... وكذلك الاعلاء من شان دور راس المال بوصفه العنصر الفعال في تحقيق الرخاء الاجتماعي، وبطبيعة الحال فان نموذج الدولة الريعية الذي مكن الدولة من الهيمنة الكاملة على كل مناحي الحياة الاجتماعية، ساعد ايضا على اشاعة اساليب حياة استهلاكية على نحو مفرط وهو ما يعني خلق تطلعات في اتجاهين متقاربين يتمثل احدهما في السعي نحو الاثراء السريع بكافة الطرق والوسائل، ويتمثل الثاني في التطلعات الاستهلاكية المحمومة. وفي ظل هذا السلوك الريعي لا بد ان تتآكل الروابط الاجتماعية الاولية ويتآكل معها رصيد راس المال الاجتماعي، بحيث تصاحب مظاهر التحديث المادي مواضع خلل كثيرة في البنية الاجتماعية. " (زايد ٢٠٠٦، ص ١٨٠).

"هناك عدة خصائص تميز برامج رعاية الاسرة وخدماتها في دول مجلس التعاون ابرزها ما يلي:

١. تحتاج برامج الخدمات الى مزيد من التنسيق والتكامل ما بين مختلف الجهات الرسمية المسؤولة عن جوانبها المختلفة وبين اسهامات المجتمع الاهلي ومشاركته.

٢. لا تطال خدمات البرامج تعزيز القيم التي تطلع اليها المجتمعات الخليجية مثل تعزيز المواطنة والانتماء والفاعلية الاجتماعية.

٣. عزلة برامج الخدمات الاسرية عن خطط التنمية الوطنية. فمن المفروض حتى تؤتى السياسة الاجتماعية كامل ثمارها ...ان تندرج ضمن الاستراتجية العامة للتنمية الوطنية في جميع محاورها.

٤. حاجة برامج الخدمات الى الاستناد الى قاعدة معرفية كافية بواقع الشرائح الاسرية وبيئاتها وظروفها. هناك كمية ذات شأن من الابحاث الاسرية، الا انها تحتاج الى ان تندرج ضمن خطة وطنية شاملة تشخص الواقع بميسراته ومعوقاته.

٥. اما الثغرة البحثية الاكبر...فتتمثل في الغياب شبه الكلي للابحاث المتعلقة بالمتابعة وتقويم النتائج.. وقد ينطبق ذلك اكثر ما ينطبق على خدمات الارشاد الاسري، اذ ليس من الواضح ... الى اي حد ادت خدمات الارشاد الاسري الى الحد من تفاقم المشكلات الاسرية والزوجية، ان لم نقل الى تفاقمها، الى فشل هذه الخدمات على صعيد الفاعلية الفنية المهنية، او

يعـود الـى التغافـل عـن متغيـرات وقـوى فاعلـة فـي السـياق الاجتمـاعي الـذي تنـدرج هـذه الاسـر فيـه وتعيش ضمنه، ام تعود الى التحولات المتسارعة التي يمر بها المجتمع الخليجي.

٦. ويشـكل تمهـين العـاملين فـي هـذه البـرامج وانشـطتها وتـاهيلهم الفنـي لمجـالات تـدخلهم الحاجـة الاكثـر الحاحـا بـاعترافهم هـم انفسـهم". (حجـازي ٢٠١٢، صص ٩٧ – ١٠٠).

٤-٢-٢. الاقتراحات:

تتركز الاقتراحات حول تفعيل الاوضاع الاجتماعية للاسرة في دول الخليج العربية على محورين رئيسين: اولا التعمّق في معرفة ورصد الواقع بدقة وثانيا رسم السياسات والبرامج الرامية الى تعزيز الروابط الاسرية والحد من تفككها والتركيز على قيم المواطنة الصالحة في تنشئة الاجيال الخليجية الصاعدة.

ضمن هذا الاطار يركز الاقتراح الاول على ضرورة القيام بدراسات معمّقة للظواهر الاسرية المشار اليها انفا، والمتعلقة بشكل خاص بالعنوسة والطلا ق وزواج كبار السن الذكور من الاجنبيات صغيرات السن وظاهرة استقدام المربيات / الخادمات الاجنبيات ...الخ، واثر كل ذلك على تنشئة الاجيال الصاعدة في الخليج.

لقد كنا قد اشرنا سابقا الى ان " مجلس التعاون لدول الخليج العربية" كان قد اصدر العديد من الدراسات الجيدة والعامة ضمن سلسلة "الدراسات الا جتماعية والعمالية". المطلوب هنا الانطلاق لانجاز الدراسات المتخصصة والمعمقة والتي ترتبط باولويات العمل والبرامج الخاصة بالاسرة الخليجية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، اذا اعتبرنا ان ظاهرة "الطلاق" التي اصبحت تطال حوالي ربع الزيجات الخليجية هي في سلم الاوليات التي يتطلب معالجتها، فهذا يستدعي القيام بمسح متخصص مع المطلقين انفسهم للوقوف على اسباب الطلاق وخلفياته، كما يتطلب ايضا مناقشة هذا الموضوع مع المحاكم الروحية المختصة، للوقوف على مدى الالتزام الخلاّق بتطبيق الشريعة. كذلك يجب ان يتطرق هذا المسح المتخصص الى انعكاسات الطلاق على نفسية وتنشئة الاطفال.

وبالطبع فان المطلوب هو القيام بمسح احصائي ممثل ل"مجتمع المطلقين"، على ان يتم تحليل النتائج بشكل معمّق اولا، وانُ يستتبع كل ذلك بمسح "انتروبولوجي" متخصص مع حالات محددة عدديا تمثل نماذج معينة ومهمة من حالات الطلاق. وهكذا بالاستناد الى نتائج المسح الممثل ل"مجتمع المطلقين" والى نتائج المسح "الانتروبولوجي" يمكن رصد الواقع بدقة، وبالتالي توظيف كل ذلك لرسم سياسة وبرامج للحد من هذه الظاهرة. ويمكن تكرار هذه المنهجية مع كل حالة من الحالات في سلم الاولويات الاسرية المطلوب معالجتها.

وبالاستناد الى كافة هذه الدراسات المعمّقة، يتمثل الاقتراح الثاني للدراسة بدعوة وزارات الشؤون الاجتماعية في الدول العربية في الخليج، الى اخذ زمام المبادرة لرسم السياسات والبرامج الهادفة الى الحد من ظاهرة الطلاق وتعزيز الاسرة الخليجية. وبالطبع تتطلب مثل هذا السياسة ان تشترك اكثر من مديرية في هذه الوزارات للقيام بذلك (مديريات المراة والطفل والا سرة والاحداث الجانحين...الخ) بحيث تمثل الصيغة النهائية جهدا مشتركا يعكس اولويات وزارات الشؤون في هذا المجال.

وتتمثل الخطوة الثانية في هذا الاقتراح بان يصار الى مراجعة مثل هذه السياسة مع وزارات المجال الاجتماعي المعنية (التعليم والتشغيل والصحة ...الخ) ، وكذلك مع وزارة العدل والمؤسسات الدينية المعنية بقضايا الزواج والطلاق ومع منظمات المجتمع المدني المعنية.

وبالطبع يتوجب تكرار مثل هذه المنهجية مع كافة الظواهر ذات الاولوية التي تمّ تحديدها في مجال الاوضاع الاجتماعية للاسر، بحيث يتم معالجة هذه الاوضاع بشكل متكامل، وبحيث يتم الوصول الى سياسة اجتماعية متماسكة ومترابطة تركز على تعزيز الروابط الاسرية والتنشئة الوطنية للاجيال الخليجية الصاعدة.

٤-٣. برامج الرعاية / المعونة الاجتماعية:

٤-٣-١. الوضع الراهن والسياسات المطبّقة:

تغطي سياسات الرعاية / المعونة الاجتماعية المطبّقة في دول الخليج العربية العديد من البرامج مع اختلافات بسيطة من بلد الى اخر، ويمكن ذكر البرامج التالية: (أ) المسنون (ب) المطلقات (ج) الفقراء (د) الارامل (هـ) المصابون بعجز صحي (و) الايتام (ز) اسر المسجونين (ح) البنات غير المتزوجات (ط) الزوجات المهجورات (ي) المتزوجات من غير المواطنين والفقراء (ق) الطلاب المتزوجون (ل) الاحداث الجانحون، (م) الشباب المقبل على الزواج و (ن) ذوو الاحتياجات الخاصة.

وتتمايز الاهمية المعطاة الى كل فئة من بلد الى اخر؛ فعلى سبيل المثال شكلت الاسر التي تضم "المسنين" الحجم الاكبر من الاسر التي تتلقى المساعدات في كل من الامارات العربية وعُمان والبحرين، في حين شكلت اسر "الارامل" الحجم الاكبر في كل من العربية السعودية واليمن، واسر "المطلقات" في الكويت واسر "ذوو الاحتياجات الخاصة" في قطر[١٢١] .

١٢١- للاطلاع على توزيع المساعدات حسب القطر وعدد الحالات وبرنامج الرعاية، راجع زايد ٢٠٠٦، صص ٢٠١-٢١٠

والسؤال الذي يمكن طرحه في هذا المجال هو "هل يتمّ تحديد حجم الفئات المستهدفة بناء على دراسة ميدانية يتم تحديثها باستمرار وتغطي كامل التراب الوطني؟ ام بناء على تسجيل المستفيدين انفسهم في المديرية المختصة في وزارات الشؤون؟". وبالطبع تختلف الاحجام من طريقة الى اخرى وبحسب المناطق التي تمّ تغطيتها. كذلك يمكن التساؤل حول استخدام الدراسات الميدانية المتخصصة لوضع اولويات الرعاية الاجتماعية، ام يصار الى وضع برامج الرعاية بناء على العرف والتقاليد المتبعة في هذا المجال؟ .

تفيد مراجعة "الاطار الثاني" الى ان دول الخليج العربية كانت سخية وسبّاقة في تقديم المساعدة المادية للفئات المشمولة بالرعاية / المعونة الاجتماعية، على اعتبار ان هذه التقديمات هي من صلب المهام الاجتماعية للدولة، ولقد ساعد على ذلك الوفرة المالية في هذه الاقطار والاقتصاد الريعي. غير.

ان هذا "السخاء" قد صاحبه عدة نقاط سلبية لا بدّ من تصحيحها وهي على التوالي:

أ. عدم توزيع المساعدات المالية بشكل متساو على كافة الفئات المحتاجة، وبالتالي لم يتمّ القضاء على مظاهر الفقر والعوز في كافةالمناطق المحرومة.

ب. ساهمت المساعدات المالية في اشاعة روح الأتكالية بين الاسر، بدل تحفيزها للأستفادة من قدراتها الذاتية مهما كانت متواضعة.

الإطار الثاني: برامج الرعاية / المعونة الاجتماعية في الدول العربية الخليجية:

" تحدد الوزارة المعنية بالشؤون والتنمية الاجتماعية في كل دولة على حدة قوائم باهم الفئات المستهدفة من مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية وجهود التنمية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال حددت الامارات العربية المتحدة احدى عشرة فئة خاصة وهي: الشيخوخة والمطلقات والذين يعانون من عجز اقتصادي والارامل والمصابون بعجز صحي والايتام واسر المسجونين والبنات غير المتزوجات والزوجات المهجورات والمتزوجات من غير المواطنين ويعانون من العجز الاقتصادي والطلاب المتزوجين... وتضيف بعض دول المجلس واليمن

الى قائمة الفئات الخاصة الاطفال الايتام ومن في حكمهم والاحداث الجانحين والشباب المقبل على الزواج... وفي محاولة لتنسيق الجهود ووضع نماذج موحدة للعمل الاجتماعي ...تمّ تقسيم الفئات الخاصة الى خمس فئات وهي: اطفال الاسر المتصدعة او الذين يفتقرون الى الاسرة، والفتيان والفتيات الذين يعانون من تفكك اسرهم والاحداث الجانحين والمعاقين والمسنين.

ان التفكك الاجتماعي يشكل تحديا حقيقيا امام برامج الرعاية الاجتماعية، وان نجاح السياسات الاجتماعية مرهون بقدرتها والعمل على تاهيل القادر منها على التحول الى الاعتماد على الذات، وليس مجرد الاستمرار في تقديم المساعدات من منطلق خيري ورعائي لها". (زايد ٢٠٠٦، صص ١٥٧ – ١٨١).

"ومع ذلك فلا بد من تسجيل ان هناك قصورا لا زال قائما في مجال التنسيق والتكامل والتساند لبرامج الرعاية الاجتماعية المختلفة، سواء في نطاق الوزارة المختصة وفيما بين اداراتها واقسامها العاملة من جهة، او فيما بين الوزارة المختصة والوزارات الاخرى المعنية من جهة اخرى، او فيما

بينها وبين الجهات الاهلية التطوعية الناشطة في ذات الميدان من جهة ثالثة، وهو ما يتطلب انشاء جهاز تنسيقي اعلى...

ان معظم برامج الضمان والمساعدات لم تنجح الا في حالات محدودة في تحقيق هذه المعادلة الصعبة والمتثلة في تقديم المعونة للتغلب على حالة العجز القائمة وتوفير متطلبات الحياة الكريمة في حدودها الدنيا من جهة، وتحفيز الارادة وتطوير القدرات للانتقال الى حالة ايجابية فعالة قادرة على التفاعل والاندماج في مجتمعها من جهة ثانية" (زايد ٢٠٠٦، صص ٢١٢ – ٢١٦).

"ضرورة العمل على تطوير وتوحيد البنية التشريعية والمؤسسية المتعلقة بسياسات الرعاية الاجتماعية في دول مجلس التعاون واليمن، على ان يتماشى هذا التطوير والتوحيد مع مفهوم التنمية البشرية، والمتمثلة في اشباع الحاجات الرئيسة لكل افراد المجتمع، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..

ان تاسيس قاعدة معلومات ذات بيانات ومؤشرات موحدة من حيث مفاهيمها وادواتها وآلياتها وتزمين دورية استيفائها وتوفيرها وتيسير تحديثها والاستفادة منها، ياتي في صدارة اولويات تطوير هذه الرعاية في نطاق العمل الخليجي المشترك.

يتوجب السعي لتقريب الفجوة الواضحة بين التشريعات والنظم والاهداف المرصودة، وبين حدود الانجازات المتحققة على ارض الواقع في مجال الرعاية الاجتماعية...ويمكن ان يتم ذلك من خلال اجراء دراسات تقييمية ميدانية للبرامج والمشروعات المنفذة في هذا المجال، وعقد ملتقيات تشارك في اعمالها ومناقشتها مختلف الجهات ذات العلاقة، حكومية كانت ام اهلية...
ينبغي التوجه نحو مفهوم الرعاية الاجتماعية الحديث، وقاية وعلاجا، بما يتجاوز الافق الرعائي التقليدي الذي ما زال يسيطر على اداء عمل الاجهزة الحكومية الخاصة ببرامج الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك ترسيخ التوجه نحو الاعتماد على الاسرة كجماعة استراتجية ذات اولوية مطلقة على مستوى تلك الرعاية...

يتعين الانطلاق عند مكافحة الفقر في نطاق برامج الرعاية الاجتاعية، باعتباره ظاهرة مركبة، تجمع ما بين فقر الدخل وفقر القدرات التعليمية والمهارية، مما يتوجب التركيز على توظيف طاقات الفئات المستهدفة من برامج الضمان والمساعدات الاجتماعية... بديلا عن استمرار التوجه السائد والقائم على مفهوم الاحسان الذي يتقصر على منح المساعدات المالية للفئات المنتفعة". (زايد ٢٠٠٦، صص ٢١٨ – ٢٢١).

"وعلى العكس فقد بينت دراسات نوعية جرت في مجتمعات مجلس التعاون ان السياسات الاجتماعية التي تتبعها حكومات هذه الدول في ظل الاوضاع الاقتصادية السائدة قد احدثت خللا في سلم القيم المرتبطة بالعمل الانتاجي، حيث ادت المساعدات والمعونات التي اتخذت شكل رعاية للاسرة الى تقليص الدوافع الى الاسهام في النشاط الاقتصادي المنتج، فالافراد والجماعات الذين يحصلون على المساعدات هم في دور المتلقي غير المتفاعل والمشارك والدولة تبدو صاحبة الدور الابوي الرعائي، وبذلك تفرض غطاء من التنمية دون المشاركة.

ولعل غياب التنسيق او عدم التعاون والتكامل في عمل وانشطة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني يعد واحدا من اهم معوقات العمل الاهلي في مجال الطفولة في دول المجلس واليمن، اذ يجعل العمل نمطيا مكررا مملا غير مبدع بينما العمل بصورة تكاملية تعاونية من شانه ان يحقق منافع عديدة للعمل الاهلي بشكل عام وللمستفدين بشكل خاص...." (حطب ٢٠١٢ صص ١٦٦ – ١٦٨).

"هناك عدة خصائص تميز برامج رعاية الاسرة وخدماتها في دول مجلس التعاون ابرزها ما يلي:

١. اعتماد البرامج على تمويل الدولة، حيث انها الممول الرئيسي لهذه الخدمات منذ ثلاث عقود، وهو ما قلص دور المجتمع المدني والمنظمات الاهلية التي اصبح العديد من مشروعاتها يعتمد على تمويل الدولة بدوره.

٢. اذكاء روح الاتكالية نظرا للاعتماد الكلي على تمويل الدولة وخدماتها العينية.

٣. لم تؤد البرامج الى رفع المستوى المعيشي للمستفيدين منها تدريجيا بحيث يتحولون الى تولي مسؤولية رعايتهم الذاتية...ولم تقدم لهم امكانات بناء القدرات الذاتية وتطويرها باتجاه تحمل المسؤولية الذاتية.

٤. لم تؤد برامج المعونات الى علاج المشكلات التي تعترض الاسرة الخليجية. فعلى الرغم من السخاء في الخدمات والمعونات لم يتم القضاء على جيوب الفقر ومعدلات البطالة والتصدع الاسري المصاحب لهما واثاره على الابناء وتنشئتهم. ويكمن الحل في توظيف هذه الموارد المالية في انشاء مشاريع اسرية انتاجية صغيرة... " (حجازي صص١٠٣ – ١٠٥)

ج. تمّ التغافل عن تقييم اثر المساعدات المالية في ارض الواقع لمعرفة الى أي حد ساهمت هذه المساعدات في القضاء على مظاهر الفقر بمختلف اشكاله، والى اي حد ساهمت هذه المساعدات في دفع الاسر الى تنمية قدراتها الذاتية.

د. اتسمت برامج الرعاية / المعونة الاجتماعية بالقصور في " مجال التنسيق والتكامل والتساند ، سواء في نطاق وزارة الشؤون الاجتماعية وفيما بين اداراتها واقسامها العاملة من جهة، او فيما بين الوزارة الشؤون والوزارات الاخرى المعنية من جهة اخرى، او فيما بينها وبين الجهات الاهلية التطوعية الناشطة في ذات الميدان من جهة ثالثة، وهو ما يتطلب انشاء جهاز تنسيقي اعلى... " (الاطار الثاني).

٤-٣-٢. الاقتراحات:

ضمن هذا الاطار يمكن تقدم بالاقتراحات التالية المتعلقة ب (أ) المسوحات الميدانية المتخصصة (ب) آليات العمل و (ج) السياسات:

أ. المسوحات الميدانية المتخصصة. لقد سبق واشرنا الى اهمية القيام بالمسوحات المتخصصة للوقوف على خصائص المشمولين بالرعاية / المعونة الاجتماعية، وذلك ليس فقط في التجمعات الحضرية بل وايضا في المناطق الريفية النائية. والمطلوب هنا الوقوف على

خصـائص المشـمولين بشـكل معمّـق ولـيس بشـكل سـطحي؛ فعلـى سـبيل المثـال اذا اخـذنا مـثلا فئـة "المسـنين"، التـي احتلـت المرتبـة الاولـى فـي حجـم الاسـر المتلقيـة للمسـاعدات الماليـة فـي كـل مـن الامـارات العربيـة وعُمـان والبحـرين كمـا اشـرنا سـابقا، فـالمطلوب هـو تصـنيف المسـنين فـي عـدة فئـات كالتـالي: (أ) المسـنون الفقـراء وغيـر القـادرين علـى العمل (ب) المسنون غير الفقراء وغير القادرين على العمـل (ج) المسـنون القـادرون علـى العمـل الجسـدي (هـ) المسـنون القـادرون علـى العمـل الفكـري...الخ. وبـالطبع فـان لكـل فئـة مـن الفئـات المـذكورة برنـامج عمـل مختلـف عـن الاخـر. ف"المسـنون الفقـراء غيـر قادرين علـى العمـل" يحتلـون المرتبـة الاولـى من حيث الاهتمام باوضاعهم المعيشية اليومية، فـي حين يحتل "المسنون القادرون على العمل الفكري" المرتبة الاولى مـن الاهتمـام بالقضـايا التنمويـة، بحيـث يجـب العمـل علـى ربطهـم بالمؤسسـات الفكريـة العاملـة فـي الـبلاد ليقدموا تجربتهم الفكرية في مجالات متعددة.

وبـالطبع، مـا يمكـن تفصـيله بالنسـبة "للمسـنين" يمكـن تفصـيله لبقيـة الفئـات المشـمولة بالرعايـة / المعونـة الاجتماعيـة (المطلقـات والارامـل وذوو الاحتياجـات الخاصـــة و الفقـــراء...الخ) لمعرفـــة خصائصـــهم

التفصيلية، مما يسهّل رسم سياسات وبرامج تنموية صحيحة تلبي حاجاتهم الآنية وتلك المتوسطة والطويلة الامد.

ب. آليات العمل: يمكن تقديم اقتراحين في هذا المجال؛ الاول يتعلق بضرورة التنسيق بين كافة الجهات التي تقدم الرعاية / المعونة الاجتماعية، ابتداء من مختلف الادارات العاملة في وزارات الشؤون الاجتماعية وصولا الى التنسيق مع كافة الوزارات الاخرى ومؤسسات المجتمع المدني المعنية؛ فعلى سبيل المثال يمكن ربط المساعدات المقدمة الى الاسر الفقيرة بافراد هذه الاسر الذين هم في سن الدراسة ولكنهم لا يتابعون دراستهم، او بافراد هذه الاسر الذين هم في سن العمل ولكنهم لا يبحثون عن ذلك. ويستلزم مثل هذا الربط التنسيق بين مختلف الادارات المعنية في وزارات الشؤون بين بعضها البعض، وبين هذه الوزارات ووزارات التعليم والتشغيل، وكذلك التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية.

الاقتراح الثاني في هذا المجال هو العمل على تقييم مشاريع الرعاية / المعونة الاجتماعية المنفذّة على ارض الواقع مع المستفيدين انفسهم لقياس درجة تحقيق الاهداف المتوخاة من المشاريع المنفّذة؛ فعلى

سبيل المثال اذا كان المشروع يهدف الى "استنهاض همّة الارامل لتنشئة اطفالهن بشكل سليم"، يصبح من الاهمية بمكان التحقق معهن لقياس درجة تحقيق هذا الهدف وما هي الصعوبات التي تواجهن لتحقيق ذلك، مما يستدعي التنسيق بين ادارات المراة والطفل والتنشئة الاجتماعية داخل وزارات الشؤون الاجتماعية، وبين هذه الادارات ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بذلك.

ج. السياسات: يمكن التمييز بين فئتين من الاسر التي تتلقى الرعاية / المعونة الاجتماعية. الفئة الاولى هي الاسر الفقيرة والتي لا يقوى افرادها على العمل المنتج باي شكل كان، ومن المعتقد ان هذه الفئة تشكل اقلية الاسر. اما الاسر الاخرى والتي تشكل اكثرية الاسر الممنوحة، فهي الاسر التي باستطاعتها القيام بعمل منتج باي شكل كان.

الاقتراح الاول في هذا المجال هو متابعة تقديم الدعم اللازم لاسر الفئة الاولى، اذ ان هذا الدعم يمثل احدى المهام الرئيسة التي يقع على عاتق الدولة القيام بها. اما الاقتراح الثاني فهو ضرورة تحفيز الفئة الثانية من الاسرالتي تتلقى الدعم، باتجاه الاتكال على نفسها للخروج من دائرة العوز كلما امكن ذلك. ضمن هذا الاطار يمكن تقديم القروض لمثل هذه الاسر

للانطلاق في تاسيس مشروعها الخاص. والمطلوب في هذا المجال ليس فقط تقديم القرض بل وايضا تقديم الدعم الفني ومتابعة الارشاد بشكل مستمر خاصة خلال السنوات الاولى للمشروع. كذلك المطلوب تقييم نتائج تطبيق هذا المشروع في الواقع الملموس بشكل متكامل، وليس فقط الاكتفاء بمراجعة "نسب سداد القروض"[١٢٢] .

ثالثا: السمات الرئيسية والتوصيات:

بالاستناد الى ما تقدم، نعود فنطرح الاسئلة التالية: هل تمتلك وزارات الشؤون الاجتماعية في دول الخليج العربية سياسات قطاعية اجتماعية تشمل كافة الفئات ؟ ام ان ما يسمى سياسة اجتماعية هو عبارة عن برامج رعائية بشكل خاص غير مترابطة، تركز على تقديم المساعدة المالية دون الاهتمام بتحفيز الفئات المشمولة بالرعاية للاتكال على الذات كلما امكن ذلك؟ وفي هذه الحالة الاخيرة ما هو المطلوب لاصلاح هذا الخلل وصولا الى رسم وتنفيذ وتقييم سياسة اجتاعية متماسكة، يتم تنسيقها داخل وزارات الشؤون الاجتماعية اولا، ومن ثم مع وزارات المجال الاجتماعي الاخرى ومنظمات المجتمع المدني المعنية؟

١٢٢- لاعطاء فكرة حول البعد الحاصل بين الاهداف المتوخاة من البرنامج الرعائي وبين ما يتم تحقيقه في الواقع، تبين الملاحظة ١١، على سبيل المثال، ان كفاءة القروض الممنوحة هي في حدود الثلث، في حين ان الثلثين المتبقيين تمثل هدرا صافيا.

١. السمات الرئيسية[١٢٣]:

تتسم سياسات وزارات الشؤون الاجتماعية في دول الخليج العربية، كغيرها من السياسات في معظم الدول العربية، بنقاط ضعف اساسية يصعب معها الحديث عن سياسة قطاعية اجتماعية، بل بالاحرى هي عبارة عن مجموعة برامج غير متناسقة يمكن تلخيصها على الشكل التالي:

أ. هناك اولا ضعف في قاعدة البيانات الاجتماعية المتوفرة؛ فمن ناحية قليل ما يتم وضع بين ايدي المخطط الاجتماعي الاحصاءات المفصلة حسب الجنسية: مواطن/ غير مواطن، او حسب المناطق الجغرافية ضمن القطر الواحد، خاصة اذا كانت بعض هذه المناطق تتمايز من حيث تركيبتها الاتنية و/ او الطائفية . ومن ناحية اخرى هناك ندرة في المسوحات الاحصائية المتخصصة حول الظواهر الاجتماعية الشائكة، كظواهر الطلاق والعنوسة واثر المربيات الاجنبيات على تنشاة الاطفال والفئات الاجتماعية الواقعة تحت خط الفقر...الخ. باختصار هناك مسافة كبيرة بين متطلبات رسم سياسة

١٢٣- تتشابه السمات الرئيسة المذكورة هنا مع ما ورد في دراسة سابقة كانت قد اصدرتها الاسكوا بعنوان "السياسات الاجتماعية في البلدان العربية: تحليل بنائي تاريخي"، ويمكن اقتباس التالي "لم نلحظ في الغالبية العظمى من سياسات العمل الاجتماعي وجود هدف تنموي اصيل او جوهري...ومن هنا اتسمت اهداف العمل الاجتماعي في البلاد العربية بالآنية التي تطلعت على مستوى الشعار...ولعل السائد في معظم الاقطار العربية ...وجود شبه انفصال بين البحث الاجتماعي ومسارات التنمية. ويرجع هذا ...الى غيبة استراتجية بحثية وبالتالي سياسات للبحث الاجتماعي تتفاعل مع السياسات الاجتماعية " (الاسكوا ٢٠٠٣، صص ١٤٣ – ١٤٥)

اجتماعية مفصّلة ومعمّقة وبين ما هو متوفّر من بيانات احصائية تتسم بالعمومية.

ب. هناك غلبة لبرامج المعونة المادية التي تستهدف الفئات الفقيرة على حساب العمل على تمكين هذه الفئات للاتكال على الذات والخروج من دائرة الفقر والعوز من ناحية، كما ان برامج المعونة المادية هذه لم تستطع ان تصل الى كافة الفئات الفقيرة المطلوب مساعدتها في كافة المناطق من ناحية ثانية.

ج. تتسم البرامج التي تنفذها وزارات الشؤون الاجتماعية بضعف التنسيق فيما بينها، مما يحدّ كثيرا من فعالية رسم سياسة اجتماعية متناسقة، وغالبا ما لا يتم اشراك كافة الادارات الفنية في عملية رسم السياسة الاجتماعية القطاعية، بحيث يصعب القول ان برامج العمل المعمول بها هي نتيجة توافق جماعي داخل الوزارة.

د. كذلك هناك ضعف في التنسيق بين وزارات الشؤون الاجتماعية ووزارات المجال الاجتماعي الاخرى كالتعليم والتشغيل والصحة...الخ. وينسحب ضعف التنسيق هذا على مؤسسات المجتمع المدني المعنية، بحيث يصعب الحديث عن رؤية اجتماعية متماسكة على مستوى القطر المعني.

هـ. اخيرا هناك ضعف واضح لتقييم نتائج تطبيق البرامج الاجتماعية المختلفة في الواقع الملموس، وخاصة مع

المستفدين. فقد يمر اكثر من عقد الى عقدين من الزمن دون قياس درجة تنفيذ الاهداف المتوخاة من البرامج التنموية في الواقع المعاش.

ويمكن طرح التساؤل حول الاسباب المؤدية الى هذا الضعف الذي يسم عملية رسم وتنفيذ وتقييم السياسات الاجتماعية في الاقطار العربية بشكل عام وفي دول الخليج العربية بشكل خاص. نعتقد ان اعتبار الجانب الاجتماعي عنصرا ثانويا في عملية التنمية وان التركيز يجب ان يتمحور على النمو الاقتصادي اولا هو السبب الرئيسي في هشاشة السياسات الاجتماعية المعمول بها. وبالطبع فقد دلت التجربة التاريخية لمسيرة التنمية على خطأ نظرية "الاثر التساقطي للنمو الاقتصادي"، وان المطلوب هو التركيز على "تنمية البشر بواسطة البشر ومن اجل البشر"[١٢٤]. كذلك نعتقد ان الوفرة النفطية وانعكاسات الاقتصاد الريعي على مفاهيم العلم والعمل والتكافل الاجتماعي قد ساعدت ايضا في تهميش الاهتمام بالجوانب الاجتماعية.

١٢٤- "ومع حلول عام ١٩٩٣...تمّ تعريف التنمية البشرية بكونها تنمية الناس من اجل الناس بواسطة الناس. وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم او الصحة او المهارات، حتي يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق. والتنمية من اجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق وعادلا... والتنمية بواسطة الناس، أي اعطاء كل امرئ فرصة للمشاركة فيها" برنامج الامم المتحدة الانمائي ١٩٩٣، ص ٣,

٢. التوصيات:

ما هو المطلوب لاعادة وضع البشر في صلب العملية التنموية ولمساعدة وزارات الشؤون الاجتماعية في دول الخليج العربية لرسم وتنفيذ وتقييم سياسة قطاعية كفؤة؟

أ. المطلوب أولا إعادة الاعتبار للجانب الاجتماعي على مستوى الدولة المعنية، والنظر الى التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي بشكل متكافئ، واعتماد رؤية اجتماعية واقتصادية تتحدد اولوياتها في كل مرحلة من مراحل التنمية.

ب. كذلك من المطلوب تامين قاعدة احصائية صلبة ومفصّلة يمكن استخدامها لرسم سياسة اجتماعية تشمل كافة الفئات المجتمعية. ويمكن الوصول الى ذلك من خلال تنسيق جدّي بين المراكز الاحصاء الرسمية ووزارات الشؤون الاجتماعية.

ج. على وزارات الشؤون الاجتماعية ان تاخذ زمام المبادرة لرسم سياسة قطاعية، يتم تحضيرها بشكل دوري وجماعي، بحيث تساهم كافة المديريات الفنية في ذلك، ومن ثم يتم مناقشتها مع المديريات الادارية والمالية، ليصار الى تبنيها من قبل الوزارات نفسها. وتعتبر هذه المهمة الحدّ الادنى المطلوب.

د. ومن المطلوب ايضا تنسيق انشطة السياسة المعتمدة من قبل وزارات الشؤون الاجتماعية مع وزارات المجال الاجتماعي الاخرى ومع كافة مؤسسات المجتمع المدني المعنية، بحيث يصار الى اعتماد من ثمّ السياسة القطاعية الاجتماعية على المستوى الرسمي والوطني.

هـ. واخيرا لا بد من ان تساهم هذه السياسة القطاعية لوزارات الشؤون الاجتماعية في بلورة السياسة الاجتماعية المتكاملة والتي تضم كافة السياسات الاجتماعية القطاعية، بحيث تعكس هذه السياسة المتكاملة الرؤية الاجتماعية للقطر المعني في كل مرحلة من مراحل التنمية، وبحيث ترتبط هذه السياسة الاجتماعية المتكاملة مع السياسة الاقتصادية المعتمدة.

من خلال ما تقدم يتضح جليا ان عملية رسم سياسة اجتاعية قطاعية لوزارات الشؤون الاجتماعية هي عملية تتطلب التزاما وطنيا باهمية واولوية الشأن الاجتماعي اولا، كما تتطلب ان تتولى وزارات الشؤون الاجتماعية رسم السياسة القطاعية وتنسيقها مع بقية الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني المعنية، وصولا الى تنسيق هذه السياسة القطاعية مع السياسة الاجتماعية المتكاملة ، ومن ثمّ مع السياسة الاقتصادية.

* * *

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

١. الاسكوا ٢٠٠٣. "السياسات الاجتماعية في البلدان العربية: تحليل بنائي تاريخي" (سلسلة دراسات السياسة الاجتماعية، ٥).

٢.الاسكوا ٢٠٠٤ "نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية: تحليل مفاهيمي" (سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية، ٨).

٣. زايد ٢٠٠٦ "مقاربة اجتماعية لوزارات التنمية والشؤون الاجتماعية في دول مجلس التعاون" (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، ٤٥).

٤.حجازي ٢٠١٢ "نحو سياسة اجتماعية خليجية للاسرة. من الرعاية الى التمكين" (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، ٧٠).

٥. حطب ٢٠١٢ "تحديات السياسات الاجتماعية واحتياجاتها في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية الخليجي. محاولة تطبيقية" (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، ٧١).

٦. القصيفي ١٩٨٨ "نحو سياسة لتنمية القوى العاملة المواطنة في مجلس التعاون الخليجي" (مجلة المستقبل العربي، العدد ١١٤، اب / اغسطس ١٩٨٨).

٧. القصيفي ١٩٨٩ "انتقال العمالة العربية بين الواقع والممكن" (أعمال الندوة حول الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع اشارة خاصة للهجرة العائدة، عمان ٤ –٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٩).

٨. القصيفي ٢٠٠٨ "مشروع السياسة الاجتماعية المتكاملة في سلطنة عُمان" (مسودة خطة العمل للفترة: اكتوبر ٢٠٠٨ – ديسمبر ٢٠١٠ . دراسة غير منشورة)

٩. القصيفي ٢٠٠٩ "السكان والتعليم والتشغيل في سلطنة عُمان: بعض الملامح الرئيسية والاقتراحات" (اللجنة الوطنية للسكان. دراسة غيرمنشورة).

١٠. دار التنمية ٢٠٠٤ "هيئة مكافحة البطالة في الجمهورية العربية السورية: تقييم الانجازات والاقتراحات" (دراسة مقدمة ل "هيئة مكافحة البطالة).

١١. دار التنمية ٢٠٠٤ "الاوضاع المعيشية في مملكة البحرين في مطلع الالفية الثالثة" (دراسة مقدمة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي).

١٢. دار التنمية ٢٠٠٥ "سوق العمل في المملكة العربية السعودية بين متطلبات السعودة وتحديات العولمة" (دراسة مقدمة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي).

١٣. برنامج الامم المتحدة الانمائي ١٩٩٣ "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، نيو يورك، جامعة اكسفورد).

ثانيا: المراجع الانجليزية:

Isabel Ortiz ٢٠٠٧ “Social Policy” (UN – DESA. National Development Strategies.Policy Notes).

Kossaifi ٢٠٠٦ “Main Charecteristics of the Labour Force in the Emirate of Dubai: ١٩٩٣ – ٢٠٠٥” (unpublished).

* * *

الدراسة الخامسة

التخطيط لإدارة المخاطر في السياسات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي

الدكتورة أماني قنديل

أستاذة العلوم السياسية

المحتويـات

الصفحة

مقدمة..... ٢١٣

أولا: الخريطـــة المفاهيميـــة لإدارة المخـــاطر الاجتماعية في السياسات الاجتماعية..... ٢١٧

أ. التعريف بالإدارة الاجتماعية للمخاطر. ٢١٧

ب. التعريف بمفهوم السياسة الاجتماعية ٢٢٢

ج. العلاقة بين إدارة المخاطر الاجتماعية والسياسـات الاجتماعيـة وبنـاء قـدرات الفئات المهمشة..... ٢٢٦

ثانيا: الخبرات الدولية لإدارة المخاطر الاجتماعية. ٢٢٨

ثالثا: متطلبات ومكونات المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي..... ٢٣٤

أ. أهـــم متطلبـــات إدارة المخـــاطر الاجتماعيـة فـي دول مجلس التعاون الخليجي..... ٢٣٧

ب. خريطـة المخـاطر فـي دول مجلـس التعاون الخليجي..... ٢٤٢

رابعا: التخطيط لإدارة المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي..... ٢٤٨

المراجع..... ٢٥٨

التخطيط لإدارة المخاطر في السياسات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي

الدكتورة أماني قنديل
أستاذة العلوم السياسية

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى إثارة أوسع حوار ممكن لتطوير السياسات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن منظور حديث ومهم، وهو "التخطيط لإدارة المخاطر الاجتماعية" social risk management.

هذا المفهوم، يعني بصفة مبدئية – وقبل الدخول في تفاصيله– **التخطيط لتدخلات عامة**، من جانب الحكومة، وبدعم ومساعدة **القطاع الأهلي والقطاع الخاص، لمساندة الأفراد والأسر والمجتمع ككل، لإدارة ومواجهة أية تهديدات**، يمكن أن تؤثر سلبا على حياة البشر، ونوعية مستوى معيشتهم، مع **التركيز على الفئات الهشة** (الفقيرة، الضعيفة، المهمشة) حيث أن التهديدات ومن ثم المخاطر تصبح بالنسبة لهم، هي الأكثر ترجيحا.

هذا العمل يكتسب أهمية خاصة لأسباب عملية تمس التنمية المستدامة، ولأسباب أخرى أكاديمية تتعلق بالتطور العالمي في أدبيات السياسات الاجتماعية، ويمكن إيجاز أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

١. **إن مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية يتجاوز مفهوم "الرعاية الاجتماعية"، ويطرح إطار جديد،** يتخطى الإطار المرجعي التقليدي (الذي تتبعه غالبية الدول العربية) لينطلق نحو إطار اقتصادي – اجتماعي– سياسي، يرتبط بتفعيل إمكانات تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

٢. **إن إدارة المخاطر الاجتماعية هو مفهوم وإطار جيد يتعامل مع ما يعرف "بمجتمع المخاطر العالمي"، والذي نتج عن العولمة خاصة في أبعادها الاقتصادية** (كسر الحدود وإمكانات واسعة للتجارة والمال عبر مختلف بلاد العالم)، والذي نتج عنها تصدير الأزمات الاقتصادية والمالية... ومن ثم فإن مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية – ومن خلال دمجه في السياسات الاجتماعية– يصبح قادرا على مواجهة الآثار السلبية لأزمات المال والبورصات العالمية، وتصحيح مسارات السوق.

٣. **إن التخطيط لإدارة المخاطر الاجتماعية، لا يتم في فراغ، ولا في مساحات منفردة مستقلة، وإنما يتم في سياق الدمج مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية القائمة.** ومن ثم فإن فلسفة ورؤية هذه السياسات لابد من تطويرها وإعدادها للتعامل مع مصادر متنوعة من المخاطر: داخلية، خارجية، مصدرها السوق أو المخاطر الطبيعية (زلازل، كوارث بيئية) أو مخاطر من صنع الإنسان (بيئة العمل، البطالة، الإرهاب، الاستبعاد الاجتماعي والسياسي...).

٤. **إن أحد مصادر أهمية هذا العمل، وفقا للأدبيات وما سنتعرض له فيما بعد، إن إدارة المخاطر الاجتماعية، وإمكانات رصد الآثار السلبية الحالية والمتوقعة لها، من شأنه أن يقلل التكلفة الاقتصادية** والضغوط على ميزانية الدولة، إذا ما قورنت باقتراب الرعاية الاجتماعية من جانب أو بحالة معالجة الآثار السلبية للمخاطر بعد وقوعها.

٥. **الأمر الآخر لأهمية هذه الدراسة عن "المخاطر الاجتماعية" ودمجها وتكاملها في السياسة الاجتماعية، أنها تربط بين البحوث والدراسات والمسوح الميدانية من جانب، وبين الواقع أو السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من جانب آخر....** وباعتبار أن دراسات المخاطر الاجتماعية تتوجه نحو الفعل action والسياسة policy، (هي ضمن ما نطلق عليه action oriented researches)، فإن **ذلك يفتح الباب أمامنا لإمكانات "التميز"، والبعد عن الحلول والقوالب الجاهزة**، التي يتم الترويج لها أحيانا من مؤسسات عالمية ومعاهد غربية، وتفتح إدارة المخاطر الاجتماعية – من هذا المنظور – خصوصية المجتمعات ثقافيا واجتماعيا، وتوفر لنا "**اقتراب شامل**" يتسع للتعامل مع المخاطر (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية•)، وبما يحقق الاستقرار.

• إدراك الفرد وإدراك المجتمع للمخاطر، هو وفقا للدراسات يعتمد على الثقافة المجتمعية، ومن ثم فإن المفهوم (المخاطر) هو نسبي إلى حد كبير.

٦. **إن إدارة المخاطر الاجتماعية، تبرز أهميتها أيضا في تأكيدها على فاعلين جدد new actors، لهم أدوار ومسئوليات في التخفيف من التهديدات بالمخاطر، ولهم أيضا أدوار ومسئوليات في إدارة المخاطر الاجتماعية.** أهم هؤلاء الفاعلين، بخلاف الحكومة، الشركات العالمية متعددة الجنسية، والقطاع الخاص الوطني، ومنظمات المجتمع المدني، **ومن ثم فإن موضوع هذه الدراسة يرتبط مباشرة بمفاهيم وممارسات:**

- المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص.
- بناء شراكة فاعلة مع منظمات المجتمع المدني.
- التمكين (أي توفير عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع).
- سياسات الدمج في مقابل سياسات الاستبعاد/الإقصاء.
- التعامل مع بيئة عمل مستقرة آمنة تحترم الحقوق.
- الثقافة والقيم والهوية والانتماء، لارتباطها العميق بمخاطر مجتمعية محتملة.

إن محصلة التقديم لهذه الدراسة، تؤكد على القيمة المضافة للتخطيط لإدارة المخاطر الاجتماعية وفي سياق دمجها وتبني آلياتها ضمن السياسات الاجتماعية.... إن الفئات المهمشة باعتبارها محور تركيز الرعاية الاجتماعية، أضحى إلى جانبها – وفي الوقت نفسه تتقاطع معها– "سياسة تحقيق

الأمن الإنساني"، استنادا إلى أن إدارة المخاطر الاجتماعية إلى جانب اهتمامها بالفقراء، وهم الأكثر تأثرا بالتهديدات والمخاطر، فإنها تهتم ببيئة العمل وحقوق العاملين، والبطالة، والاستبعاد الاجتماعي لبعض الفئات، وكذلك تأثيرات الاتصال الاجتماعي عبر الفضاء الافتراضي (الغزو الثقافي والقيمي) وتأثيرات عبور الأزمات المالية والاقتصادية العالمية للحدود الوطنية.

أولا: الخريطة المفاهيمية لإدارة المخاطر الاجتماعية في السياسات الاجتماعية:

أ. التعريف بالإدارة الاجتماعية للمخاطر:

١. المخاطر:

هناك تعريفات متعددة ومتنوعة للمخاطر ذاتها، لكنها تتوافق حول فكرة رئيسية وهي أنها تمثل تهديدات – تتفاوت في شدتها– لخسائر تلحق برأس المال البشري والذي يتمثل في البشر ذاتهم، وخسائر أيضا تلحق بممتلكاتهم، وبما يؤثر سلبا على الدخل ونوعية الحياة والشعور بالأمان الاجتماعي.

٢. التهديد بالمخاطر:

تعتمد **منظمة القياسات العالمية** "**الأيزو**"، فكرة عامة ورئيسية للتهديد بالمخاطر – وقد تكون أسبابها مباشرة أو غير مباشرة– إذ ترى أن هذه الفكرة تتمثل في "أن شئ ما سوف يقود إلى خسائر" **ومن ثم فإن التهديد بالخطر – وفقا لمنظمة القياسات العالمية– هو احتمالات وإمكانيات وقوع الخسائر في الممتلكات**، وفي الأرواح البشرية في بعض الأحيان، وفي نظم المعلومات، وفي المنظمات، والمشروعات.

إن التهديد بالخطر، وفقا لذلك، يتراوح ما بين أفعال ومنهجيات عمل تجعل ظهور الخطر ممكنا، دون أن يكون بالضرورة سببا مباشرا له، وأحداث وأفعال تقود مباشرة إلى الخطر، ثم آثار سلبية تضر بالبشر والممتلكات[١].

عند هذه المرحلة من المهم الإشارة إلى أن التهديد بالمخاطر، وإدراك هذه المخاطر، هو أمر نسبي يمكن أن يختلف من سياق ثقافي واجتماعي إلى آخر، وأن التعامل مع المخاطر يختلف وفقا لعدة عوامل من أهمها المعلومات والإدارة الرشيدة للمخاطر.

٣. إدارة المخاطر:

- **إن إدارة المخاطر يتم تعريفها باعتبارها عملية تحليل وتقييم وإرساء لأولويات مخاطر تؤثر بالسلب على تحقيق الأهداف**، وعلى الموارد المادية والبشرية، وقد تكون انعكاسات لأحداث سيئة غير متوقعة، حيث ترتفع نسبة عدم اليقين، وتغيب القدرة على التنبؤ[٢].

- **وفي طرح آخر لإدارة المخاطر، فإنها عملية تضم ثلاثة عوامل تتفاعل معا وتتداخل، وهي:** تقييم المخاطر، وإدراك المخاطر، ثم إدارة المخاطر لتجنبها، أو التقليل من احتمالات حدوثها، أو التعامل مع آثارها[٣].

- **مصادر وأسباب المخاطر تكمن في عدة أمور، أبرزها** عدم اليقين uncertainty بشأن المستقبل، او الكوارث الطبيعية والبيئية والصحية، أو الحوادث، إخفاق المشروعات، وعدم ثبات البنية التشريعية، والتوترات الاجتماعية.

إن المخاطر هي على وجه العموم قصور في وسائل الحماية أمام تهديدات، مصدرها الطبيعة والبيئة أو البشر ذاتهم، وهي تهديدات قادرة على إحداث خسائر.

٤. إدارة المخاطر الاجتماعية:

في عام ١٩٩٩ استخدم **Holzmann** [٤]، للمرة الأولى تعبير إدارة المخاطر الاجتماعية، في سياق طرحه لسياسة اجتماعية "استجابية" واقتراحه "شبكة أمان اجتماعي" **تستهدف توسيع فهمنا للسياسة الاجتماعية، ووضع العناصر التالية بشكل دائم ومدمج ضمن تخطيط السياسة الاجتماعية وهي:**

- **رؤية السياسة الاجتماعية في إطار كلي** Macro يهتم بكل فئات المجتمع وفي الوقت ذاته تضمين هذا الكل رؤية جزئية Micro لأوضاع الفقراء والفئات المهمشة.

- **توفير المرونة والقدرة الاستجابية للسياسة الاجتماعية** حتى يمكن أن تواجه المخاطر / التهديد بالمخاطر.

- **إن بؤرة التركيز** focus لمفهوم السياسة الاجتماعية هي إدارة المجتمع – الأفراد والأسر والجماعات المهمشة– للمخاطر، أي التعامل مع المخاطر بشكل تشاركي.

- **تعدد الفاعلين** المؤثرين – والمتأثرين– بالمخاطر، يعني أن هناك أدوار للحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأفراد، والأسر المعيشية[٥].

- **إن إدارة المخاطر الاجتماعية قد "وسعت من رؤية الحماية الاجتماعية"** لتتعدى الرؤية التقليدية لها، باعتبارها تدخلات من جانب الحكومة، تستخدم أساسا الأدوات المالية (التأمينات والتعويضات والتدخل في سوق العمل)، وتمتد إلى استراتيجيات لحماية البشر، ونوعية حياتهم من المخاطر، وتزيد في الوقت نفسه من فاعلية أدوات التعامل مع المخاطر[٦].

ما التعريف الذي يمكن الاعتماد عليه والاقتراب الأكثر ملائمة في دول مجلس التعاون الخليجي؟

إن إدارة المخاطر الاجتماعية هي رؤية جديدة للحماية الاجتماعية تتخطى الاعتماد على النفقات، لتصبح أحد أوجه الاستثمار في بناء رأس المال البشري، من خلال تمكين الفئات المهمشة والفقيرة، بشكل دائم لتوفير الاحتياجات الأساسية، والحفاظ على نوعية حياة أفضل، وتجنب الاقصاء/ الاستبعاد الاجتماعي، لبناء قدراتها في مواجهة الآثار السلبية للتحولات الاقتصادية ومختلف أنواع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها.

إن التعريف السابق يستند إلى عدة سمات، من شأنها أن تنقل السياسة الاجتماعية، في المنطقة العربية على وجه العموم، نقلة نوعية.... لماذا؟

- يسهم بشكل رئيسي في **تحقيق التنمية المستدامة** من خلال اهتمام السياسة الاجتماعية بالمجتمع ككل،وتعزيز فرص الفئات الهشة، والأقل دخلا للعمل في أنشطة لها عائد دائم، يجنبهم الوقوع في دائرة الفقر أو الفقر المدقع في بعض الأحيان.

- **يجعل السياسة الاجتماعية أكثر واقعية**، فهي إن وفرت الحماية للأفراد والأسر المعيشية ككل، يظل معروفا لنا أن هناك نسبة من السكان لا تتمتع ببرامج الحماية بشكل كافي، ولا تمتلك قدرات التعامل مع المخاطر سواء الطبيعية أو تلك الناتجة عن نشاط إنساني (منها مثلا آثار سلبية ناتجة عن تحولات اقتصادية).

- **السياسة الاجتماعية بإدراكها واقع عدم المساواة في الحصول على فرص وأدوات للحماية الاجتماعية**، هي تتبنى أدوات وإجراءات أقوى وأكثر فعالية، لتعزيز الفئات المهمشة، ومن شأن ذلك دعم مبادئ العدالة الاجتماعية.

ب. **التعريف بمفهوم السياسة الاجتماعية:**

يمكن تعريف السياسة الاجتماعية social policy بأنها "**مجموعة من الأهداف تتحدد في ضوء أولويات واضحة، لكل مجتمع، وتقترن بإجراءات وأدوات محددة، لتحقيق هذه الأهداف، وحماية المجتمع، وتوفير حياة كريمة لهم**".

إن دراسات السياسات الاجتماعية من جانب، والخبرات العالمية الحديثة من جانب آخر، تكشف لنا عن تغيرات متتابعة وحديثة لحقت بالمفهوم (وتطبيقاته)... وهذا أمر طبيعي بل وضروري، في ضوء التغيرات المتتالية التي تلحق ببنية السكان (العدد، العمر، النوع الاجتماعي، وزن الشباب والشابات في المجتمع....)، وفي ضوء المطالب المتجددة، والضغوط لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية وغيرها... إن القدرات الاستجابية للسياسات الاجتماعية ومدى مرونتها، وكذلك تفاعلها مع السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع تجعل من هذه القدرة الاستجابية للسياسة الاجتماعية معيار رئيسي لتقييمها... ويبرز أمامنا التحدي الرئيسي لهذه السياسات في إشكالية تزايد وتفعيل قدراتها الاستجابية من ناحية، وضغوط الموازنات وتقليص النفقات العامة من ناحية أخرى.

من هنا تبدو أهم التغيرات التي لحقت بالسياسات الاجتماعية على النحو التالي:

- **لم تعد السياسة الاجتماعية مرادف للرعاية الاجتماعية،** الأخيرة كانت المفهوم التقليدي الذي يركز على تقديم خدمات ومساعدات اجتماعية ورعائية.

- **أن السياسة الاجتماعية لم تعد تعكس رؤية قطاعية** (أي أنها محور اهتمام وزارات وهيئات الشئون الاجتماعية)، وإنما

أضحت تتداخل مع قطاعات كثيرة (الصحة، الثقافة، التعليم، الاقتصاد.....).

- **إن الأدوات الحديثة للسياسة الاجتماعية** لا تنحصر في أدوات التأمين والضمان الاجتماعي (وهي في واقعها أدوات مالية)، وإنما تمتد إلى السوق، وتوفير فرص عمل، والتدريب والتأهيل، والنوع الاجتماعي، وتمكين الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة، والمسنون... وهو ما يجعل هناك تقاطعات كثيرة ما بين المؤسسات الرسمية (الدولة)، والسوق (القطاع الخاص)، والمجتمع المدني (الجمعيات أو المنظمات الأهلية).

- **السياسة الاجتماعية في عالم اليوم تتسم بالمرونة والشمول** والتعقد، وتبتعد عن أن تكون مجرد "إجراءات تستجيب لمخاطر أو تهديدات" (٧).

إن السياسة الاجتماعية هي مفهوم مركب ومعقد، يتسم بالشمول، تتحدد أولوياته، وتتعدد ما بين توجهات – إجراءات وأهداف– وقائية، وعلاجية، وحمائية وأخرى لتغيير وضعية المهمشين وتمكينهم..

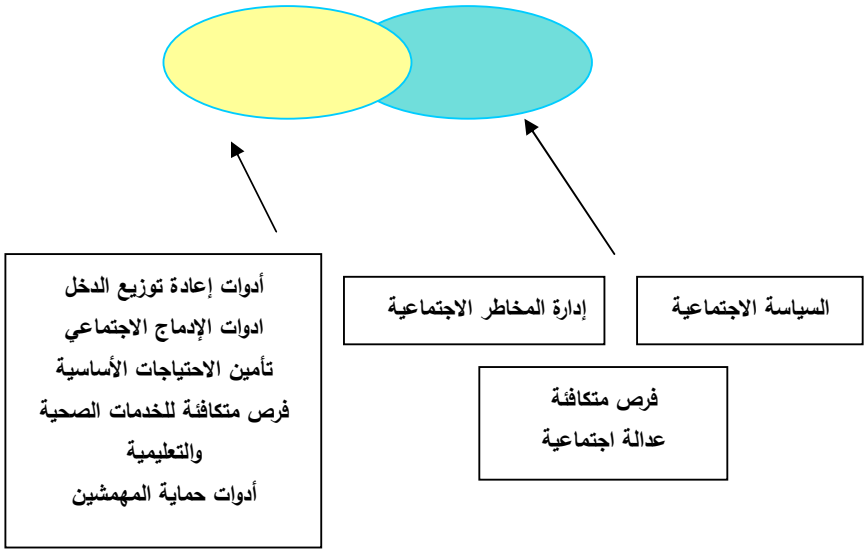

ويوضح الشكل التالي تفاعلات العلاقة بين السياسة الاجتماعية والحماية التي تعتمد على تفعيل أدوات التعامل مع المخاطر.

هناك تقاطعات ودائرة مشتركة ما بين السياسة الاجتماعية، وإدارة المخاطر الاجتماعية والتي تستهدف على وجه الخصوص الفئات الفقيرة والمهمشة وحمايتها من المخاطر المحتملة.

إذن نحن إزاء أفعال هادفة، مخطط لها، ومنظمة تستهدف تنمية بشرية مستدامة، تسهم في الحفاظ على/ أو بناء قدرات رأس المال البشري، بتوسيع خياراته وتعامله بشكل أفضل مع المخاطر.

ج. **العلاقة بين إدارة المخاطر الاجتماعية والسياسات الاجتماعية وبناء قدرات الفئات المهمشة:**

إن مفهوم الحماية الاجتماعية الذي طرحه البنك الدولي في التسعينيات من القرن العشرين والذي ركز على "الجماعات الهشة" في الدول النامية، اهتم بشكل رئيسي بالفقراء وتوفير الفرص لهم للاستفادة من الخدمات، ومن ثم فإما أنهم يعانون من الإقصاء من "شبكة الأمان الاجتماعي"، أو يحصلون على نوعية خدمات متدنية... **تطورت الرؤية لهؤلاء المهمشين، واتسع النطاق لينتقل من التركيز فقط على مستويات منخفضة من الفقر، إلى دوائر أخرى في المجتمع** "**مهمشة**" لا تعاني من قصور الدخل أو الفقر، وإنما هي فئات مهمشة **تعاني من الاستبعاد الاجتماعي والسياسي، ولا تحصل على فرص متكافئة مثل القطاعات الأخرى في المجتمع**... هنا نصبح أمام اقترابات حقوقية لتحقيق المواطنة، والمساواة، والعدل الاجتماعي(٨).

أهم ما يلفت نظرنا أن المفهوم الواسع للفئات والجماعات المهمشة، يدفعنا نحو النظر لهذه الفئات – وفقا للرؤية الحديثة– باعتبارهم قد يكونون أنفسهم مصدرا للخطر من منظور غياب الاستقرار والتوترات المحتملة واستخدام العنف وهو ما يجب أن يكون موضع اهتمام السياسات الاجتماعية.

تقودنا النقطة السابقة المهمة إلى الحديث عن مفهوم الاندماج الاجتماعي، وطرحه في قلب "عملية إدارة المخاطر" ومن ثم تضمينه في السياسات الاجتماعية. إن التطور في الأدبيات الحديثة لدراسة الفقر، أبرزت أن الدخل أو الاستهلاك، يصعب الاعتماد عليه وحده كمقياس للفقر، وأن الاقتراب المذكور يتعرض لانتقادات ومشكلات متعددة، ومن ثم فإن التعامل مع المخاطر الاجتماعية – والتخطيط لإدارتها ضمن السياسات الاجتماعية– لابد وأن يتسع بالنظر فقط إلى الحرمان من الدخل، ويشمل الحرمان من التعليم والمعرفة والخدمات الصحية، ويشمل أيضا التفاوتات الاجتماعية، والعقبات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تحول بين الأفراد (والجماعات) وبين المشاركة المجتمعية، بمفهومها الواسع...

ومن ثم فإن توجه السياسات الاجتماعية، نحو تبني آليات تحقق الاندماج الاجتماعي (في مواجهة الإقصاء/ الاستبعاد الاجتماعي/ التهميش)، يعني في هذه الحالة إدارة المخاطر الاجتماعية... مهم ملاحظة أن "الاندماج الاجتماعي" هو مفهوم أو "مدخل علائقي"[٩]، بمعنى أنه يركز على علاقة التفاعل بين البشر معا في إطار سياسي واجتماعي واقتصادي محدد، وهو مدخل يهتم بعلاقة الفرد بالآخرين ورؤيته لهم (أو رؤيتهم له)، وهو مجال يهتم بالتحليل الثقافي وقبول الاختلاف والتعدد.

ثانيا: الخبرات الدولية لإدارة المخاطر الاجتماعية:

لقد قدمنا فيما سبق عدة أفكار أساسية تتعلق بأهمية مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية والقيمة المضافة التي تتحقق من دمجه بالسياسات الاجتماعية، كما ناقشنا الاتجاهات الحديثة في مفهوم وتطبيقات السياسة الاجتماعية والتي ينبغي أن تتخطى المعنى "الرعائي" للفئات الفقيرة والمحتاجة، وتتبنى أدوات للاستثمار في البشر، تمكنهم في النهاية من بناء قدراتهم في مواجهة المخاطر المحتملة، وفي عالم يسوده عدم اليقين uncertainty...

إن الدراسة تهتم في هذا الجزء بالخبرات الدولية المتوافرة عن إدارة المخاطر الاجتماعية ودمجها في السياسة الاجتماعية، والهدف من ذلك الاستفادة من دروسها، والبناء عليها، مع التركيز على السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في منطقة الخليج العربي.

إن محاولة إيجاز تاريخ مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية، والخبرات الدولية المرتبطة به، قد ارتبطت بلحظة زمنية عكست لنا بكل وضوح تزايد المخاطر بكافة أشكالها، وانكسار الحدود بين دول العالم في زمن العولمة، وتجاوز المخاطر لتلك الحدود، وقدراتها على تهديد الآخرين.

لقد اكتسب مجال تحليل المخاطر أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة من منظور التوافق حول **الأمن الإنساني** في مطلع الألفية الثالثة [١٠]،

وحين صدرت وثيقة عالمية عن الأمم المتحدة تتحدث عن "مجتمع المخاطر العالمي" في عصر العولمة، والتهديدات المتنوعة التي تحيط بالعالم ككل من جانب، وصعوبات حصار المخاطر والأزمات داخل حدود جغرافية معينة من جانب آخر.

إن وثيقة الأمن الإنساني، ومن خلال مجموعة العمل العالمية التي وضعتها، قد تضمنت بشكل رئيسي مخاطر طبيعية، وبيئية، ومخاطر الأمن الغذائي، والزيادة السكانية، ومخاطر تزايد أعداد الفقراء (في ضوء تفاوتات القدرات التنافسية للبشر) وغير ذلك من المخاطر "عابرة الحدود"، لتصل في النهاية **إلى ضرورة بناء شراكات فاعلة بين مختلف دول العالم**، وبين الأطراف الشريكة في كل بلد.

وقبل هذه الوثيقة العالمية بقليل، **كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة**، والتي أثارت مخاطر هائلة تهدد الأمن الإنساني، وتفتح أبواب جديدة من الشك والغموض وعدم اليقين... ومن ثم نلحظ ما يلي:

- **أن عددا ليس بالقليل من مراكز إدارة وتحليل المخاطر، قد بدأ ينشط في الولايات المتحدة وخارجها**، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (من أبرزها مركز إدارة المخاطر في جامعة بنسلفانيا)[١١].

- من المهم – في نفس سياق التعرض للاهتمام بإدارة المخاطر الاجتماعية– **أن نشير بإيجاز إلى التنوع الذي شهده العقد الماضي، في دراسة وتحليل المخاطر**.. فالبنك الدولي عام ٢٠٠٣، قدم عملا مهما للغاية عن المخاطر الاجتماعية في مقابل الحماية الاجتماعية، واعتبر أن الأول أكثر اتساعا، وأن أحد عناصره هو الحماية الاجتماعية (كما سنأتي إليه فيما بعد)... كما أسس البنك الدولي "**مركز التفكير**" والذي يهتم بالفقر وقضايا مجتمعية، في ضوء "عدم اليقين" الذي اتسمت به السياسات الاجتماعية في عصر العولمة، وتأثيراتها السلبية على التنمية(١٢).

- **في نفس الفترة – خلال العقد الماضي– كانت مبادرة المسئولية الاجتماعية للشركات الخاصة**، والتي صدرت عن جامعة هارفارد، واهتمت بإدارة المخاطر الاجتماعية التي تتعرض لها الشركات متعددة الجنسيات.

- برز أيضا الدور المتميز لما يطلق عليه "**منتدى أمن المعرفة بالمخاطر**"، والذي أصدر منذ سنوات قليلة ما يعرف باسم "الورقة البيضاء" White paper، والتي تحدد مفاهيم الخطر والتهديد وآليات التعامل معها... إن منتدى أمن المعرفة هو أحد صور التجمعات العالمية المعرفية التي تسعى إلى الحد من المخاطر، أو التقليل منها، أو التعامل مع آثارها(١٣).

- شهد العقد الماضي اهتماما كبيرا من جانب **اليونسكو**، ومن جانب **جامعة الأمم المتحدة في طوكيو**، لرصد المخاطر الثقافية والاجتماعية التي تهدد الأمن الإنساني، بالإضافة إلى **مراكز متخصصة للكوارث والأزمات** – أي بعد وقوع الخطر بالفعل– مثل "مركز المخاطر وإدارة الأزمات" بجامعة جورج واشنطن، ومراكز أخرى متخصصة في **مجال الأمراض والصحة** وإدارة المخاطر (وهو أقدمها تاريخيا في الولايات المتحدة الأمريكية)... بالإضافة إلى ما يعرف "**بالمراصد**"، لتقييم اتجاهات التطور الاجتماعي والتعامل مع المخاطر (في أوروبا، وكندا).

- **وقد يكون من المهم تذكر جهود المنظمة العالمية للقياسات "الأيزو"، والتي ركزت على أمرين مهمين، أولهما:** حماية بيئة العمل بكل أبعادها– من المخاطر، **وثانيهما:** المسئولية الاجتماعية وبناء شراكات فاعلة بين الأطراف(١٤).

- ومن المهم أن نتذكر أيضا "**وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة**"، والتي خرجت عن الأمم المتحدة، وتضمنت التحديات الرئيسية التي تواجه العالم في الألفية الجديدة، وهذه التحديات – والتي عكست في جوهرها المخاطر التي يواجهها العالم– قد اكتسبت أهمية خاصة، لعدة أسباب: **أولها:** تصديق رؤساء وزعماء دول العالم عليها وكأنها معاهدة عالمية لمواجهة المخاطر. **ثانيها:** أنها تعكس التزامات من جانب دول العالم خلال فترة زمنية معينة (١٥ عاما) لمواجهة هذه المخاطر/

التحديات. **ثالثها:** أنها تضمنت مؤشرات لقياس مدى التقدم المحرز بخصوص هذه التحديات.

لقد تمثلت التحديات/ المخاطر، في وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية فيما يلي: مكافحة الفقر، مكافحة الأمية، واستيعاب النظام التعليمي لكل الأطفال، تحسين نوعية الصحة والرعاية الاجتماعية للجميع، تمكين النساء وتوفير عناصر القوة لهن، حماية البيئة ومواجهة التصحر، بناء شراكة فاعلة بين دول العالم، المسئولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسية، تقوية المجتمع المدني وتوفير البيئة المناسبة لتفعيل دوره.

إن نماذج الخبرات العالمية المتعددة، التي تتعلق بإدارة المخاطر الاجتماعية، متعددة ومتنوعة، ولكي يمكن الاستفادة بها في المنطقة العربية – وعلى وجه العموم– وفي دول مجلس التعاون الخليجي تحديدا، يمكن تصنفيها فيما يلي:

أولها: خبرات تتعلق بإعداد الخبراء والأكاديميين للعمل في مجال الرصد والبحث العلمي في موضوعات ذات خلفيات متنوعة لإدارة المخاطر الاجتماعية... ومن ثم نجد على الساحة العالمية جامعات تضمن المقررات الدراسية منهجيات إدارة المخاطر الاجتماعية، وفي الوقت نفسه جامعات أخرى (منها الجامعة الأمريكية في القاهرة) تعد برامج خاصة – ضمن الدراسات العليا– في هذا الموضوع، ولأن مصادر المخاطر متعددة ومتنوعة، وفي الوقت ذاته تمتد آثارها إلى الأفراد

والجماعات (ومن ثم السياسات الاجتماعية) فإن عملية الإعداد الأكاديمي في النماذج الغربية لإدارة المخاطر تتم في المجالات التالية: الهندسة، الطرق، البيئة، الاجتماع، الاقتصاد، السياسة، علم النفس الاجتماعي، البنوك وأسواق المال، وغير ذلك من مجالات.

إن عملية الإعداد الأكاديمي لإدارة المخاطر تتسم بالشمول والتكامل، وتتسم بغياب الحدود بين العلوم الاجتماعية والعلوم الأساسية والتطبيقية، وتتبنى ما يطلق عليه اقتراب متعدد المداخل multi disciplinary approach.

ثانيها: تأسيس مراصد ومراكز بحثية لها صفة الاستدامة، تحت مسميات مختلفة (إدارة الأزمات، إدارة الكوارث، إدارة مخاطر السوق، المرصد الاجتماعي، مراكز دراسات السوق، مراكز استطلاعات الرأي...)، وغير ذلك من مراكز ومراصد بعضها ضمن جامعات كبرى، أو مستقلة، أو ضمن الوزارات والجهات المعنية.... **من ذلك:**

- مركز إدارة الأوبئة والمخاطر الصحية بوزارة الصحة.
- مراكز/ وحدات إدارة المخاطر الاجتماعية بوزارات الشئون الاجتماعية والعمل.
- إدارة المخاطر البيئية بوزارات البيئة والصحة.

- إدارة مخاطر المال والأسواق بوزارات الاقتصاد والتجارة.

هذا بالإضافة إلى أن الغالبية العظمي من الشركات العالمية متعددة الجنسية، وكذلك المؤسسات المالية والتجارية الخاصة، يتواجد لديها مثل هذه المراكز.... وقد تدمج قضايا المخاطر الاجتماعية في إدارات/ ووحدات المسئولية الاجتماعية، وهو أمر قائم يشهد اتجاها متصاعدا في دول مجلس التعاون الخليجي – وأوضحته دراسة سابقة للكاتب[١٥]– وكذلك في حالة مصر والأردن ولبنان.

ثالثها: تواجد مراكز ومؤسسات قومية (أو وطنية) معنية بدراسة المخاطر الاجتماعية من ناحية، وإدارتها من ناحية أخرى، وهي تتسم بفعالية ملحوظة في الخبرات الغربية، أما في المنطقة العربية فهي إما غائبة أو محدودة الفعالية، واهتمامها يبدأ بعد وقوع الأحداث والخسائر.

ثالثا: متطلبات ومكونات المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي:

في هذا الإطار، قد يكون من المهم إبداء بعض الملاحظات الأولية، حين نقترب من الموضوع:

أولها: الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة الحيوية، والتي عرفت بثروتها النفطية وقيمتها الكبرى للاقتصاد العالمي، إلا أن دول مجلس

التعاون الخليجي تسعى في الوقت نفسه لتنمية وتطوير "رأس المال البشري"، وقد سارت على هذا الطريق خطوات متقدمة في الصحة والتعليم والرعاية وفي اتجاه دولة الرفاهة، لكن لازال أمامها تحديات أو مخاطر عليها أن تتعامل معها.

ثانيها: أن الواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، قد أفرز واقعا اجتماعيا وتغيرات متتالية، إلا أن **هناك علاقات تقليدية اجتماعية وقيم سائدة – قبلية وعائلية وسياسية وطائفية**– لازالت تفرض نفسها على الواقع الحديث بكل معطياته وتعقيداته.

ثالثها: أن تصاعد إيرادات النفط أثر – مما لا شك فيه– على الأنساق الاقتصادية والاجتماعية، إلا أننا أصبحنا أمام ما يطلق عليه العلماء "هوة/ فجوة ثقافية"، تجلت في الصراع بين القديم والحديث، وبين أنماط السلوك المحافظ والتأثر بالثقافات الغربية التحررية، **وهو أمر له مؤشرات عديدة أهمها:** الفجوة بين الأجيال، وانفصال الشباب ضمن أطر الفضاء الافتراضي وما يعرف بالاتصال الاجتماعي Social media، وبرزت أيضا في ظهور أنماط استهلاكية عالية المستوى، تصل إلى حد "الإنفاق البذخي"... ظهر أيضا التناقض بين أدوار المرأة التقليدية – والتي تدور حول رعاية الأسرة– وفي الوقت نفسه تزايد الميل نحو الاعتماد عل المربيات الأجنبيات وهو ما رصدته دراسات كثيرة في دول الخليج العربي.

رابعها: شهدت السياسات الاقتصادي والاجتماعية التي تم إتباعها منذ اكتشاف النفط واستغلاله على أوسع نطاق، آثارا مهمة على بيئة دول الخليج العربي، وذلك في اتجاه اقتصادي للدمج في النظام الرأسمالي العالمي، وفي البناء الطبقي، وفي القوى العاملة، وكذلك في الحياة الاجتماعية والثقافية... **ومن ثم ظهر مفهوم "دولة الرفاهة"، واتسع نطاق دور الدولة ووظائفها**، للاستجابة لاحتياجات وتطلعات مواطنيها، وقد أدى ذلك – بشكل مباشر وغير مباشر– إلى رؤية المجتمع للدولة باعتبارها مسئولة عن كل شئ، وتراجع مؤشرات المشاركة الاجتماعية، واقتصرت على ما هو تقليدي (الغالبية العظمى من الجمعيات الأهلية خيرية رعائية) وتمحورت مسئولية التنمية المستدامة في الحكومات، دون شراكات قوية مع الأطراف (المواطنون، المجتمع المدني، الشركات والمؤسسات الخاصة).

إن اتساع دور دولة الرفاهة في دول مجلس التعاون الخليجي قد أدى إلى أعباء كبيرة على الحكومات، التي بدأت تتجه نحو سياسات تغيير أنماط التنمية – القائمة على الوفرة– في اتجاه ترشيد الموازنات والإنفاق، وتوطين قوة العمل الوطنية، وتراجع الدور الرعائي، والأخذ بالتنمية البشرية المستدامة... وهو ما يفتح أمامنا الباب لمناقشة موضوعية لإدارة المخاطر الاجتماعية، ودمجها بشكل مستدام في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

أ. أهم متطلبات إدارة المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي:

لقد صاحب الدخول في القرن الحادي والعشرين، تحديات كبرى أمام العالم كله، امتدت من عالم الاقتصاد إلى ثورة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، وإلى القيم والثقافة، وإلى السياسة وعولمة حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، وامتدت أيضا التحديات إلى اهتزاز مفاهيم تقليدية عن سيادة الدولة والأمن القومي والأمن الإنساني... أصبح القرن الحادي والعشرين، بعد انتهاء العقد الأول منه، **هو "عالم عدم اليقين" و"عالم المخاطر"** الذي لابد أن نتعامل معه برؤى جديدة، وأدوات جديدة.

في هذا السياق، تدور النقاشات والجهود والممارسات، في اتجاه رؤى نقدية للسياسة الاجتماعية وتفعيل إدارة المخاطر:

١. **في أحد الأعمال العلمية المهمة التي صدرت عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي[١٦]، بدا هناك اهتمام كبير – مثل ملمحا مشتركا– لرعاية الأسرة، وكان مفهوم "الدولة الراعية" هو السائد في كل البرامج والمشروعات الاجتماعية...** فالدولة هي الممول الرئيسي من خلال الاعتماد على الفوائض الضخمة المتحققة من تصدير النفط، وقد بدت الأدوات المالية هي الآلية الرئيسية التي استخدمتها الدولة، للدعم والإعانة والمساعدات

الاجتماعية.. وقد انعكس ذلك بالفعل على ارتفاع متوسط الدخول الفردية، وزيادة القدرة على إشباع الاحتياجات الأساسية وارتفاع معدلات الاستهلاك، كما انعكس على نوعية الحياة ومؤشرات العمر، والصحة، والقيد في التعليم.

إلا أن فلسفة الرفاهة والتوسع في سياسات توزيع الثروة، بدلا من التوجه إلى تنمية مصادر هذه الثروة، وخلق مصادر جديدة، قد أدت إلى:

- مجموعة من الاختلالات نتيجة اتساع دور الدولة في التوظيف.
- تضخم الأجهزة الحكومية وبيروقراطية الدولة.
- اتساع الفجوة بين قيمة العمل والدخل الناتج عنه.
- عزوف عن العمل في القطاع الخاص، وقيمة متدنية للأعمال الحرفية.
- "تشويه" نظام الأسعار نتيجة اتساع دور الدولة في دعم كافة الخدمات (صحية، تعليمية، رعائية).
- اختلال مفاهيم الثروة واختلال نمط التنمية.

رؤية المواطنين للدولة على أنها مسئولة عن التنمية بالكامل، وعزوف المواطنين عن المشاركة الفاعلة في التنمية والحياة العامة، بل والمطالبة المستمرة من الجمعيات الأهلية – وهي تطوعية–

بزيادة دعم الدولة المادي لها، وهو أيضا دفع لاختلال مفاهيم الشراكة في مواجهة تحديات التنمية.

٢. **الأمر الأخر الذي يدفع لمراجعة فلسفة السياسة الاجتماعية، ويفترض أن إدارة المخاطر الاجتماعية جزء منها، وهو ما يتعلق برؤية الدولة للمستفيدين من برامجها ومشروعاتها والهدف النهائي منها..** إن الغالبية العظمى من البرامج والمشروعات، لم تستهدف تمكين الفئات المستفيدة – خاصة المهمشين– وأصبحت في صورة مادية أو خدمات دائمة، دون توفير عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفئات المستهدفة، وبهدف الاعتماد على ذاتها واستقطابها إلى المشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

٣. **ترتب على ذلك انعكاسات لهذا "الدور الأبوي الرعائي" على نمط غير تشاركي للتنمية،** وإدراك المواطن (الخاطئ) بأن الحكومة مسئولة – وحدها– عن عملية التنمية، ومسئولة عن تقديم الخدمات له ورعايته، دون مشاركة إيجابية من المجتمع ككل ومنظماته المدنية.

إن تجديد فلسفة السياسات الاجتماعية كمتطلب رئيسي لإدارة المخاطر يستلزم ما يلي:

- **إن الاستثمار في مشروعات وبرامج، لابد أن يستند إلى مفهوم تقوية "رأس المال الاجتماعي"**. ويشير هذا المفهوم – الذي يمكن أن يشكل قاعدة لانطلاق السياسة الاجتماعية– إلى "البناء الاجتماعي القائم بالمجتمع والذي يتمثل في جملة العلاقات الإنسانية، ومستويات الثقة والتعاون بين الناس وبعضهم البعض، كما يعبر عن جملة الشبكات الاجتماعية[١٧]. **رأس المال الاجتماعي– دون دخول في تفاصيله– يصبح هوية مشتركة تجمع عناصر بشرية مختلفة الأفكار والتوجهات، ولكن يربطها درجة عالية من التعاون والثقة في بعضهم البعض**، والتضامن في مواجهة المخاطر، والتفاعل والتشارك عبر المنظمات الرسمية وغير الرسمية (المجتمع المدني) القائمة في المجتمع.

- **إن مفهوم رأس المال الاجتماعي يمثل في أحد أبعاده أداة قوية لمعالجة وتفسير وتحليل "اللامساواة" الاجتماعية، والفجوات الكبيرة بين الذين يملكون والذين لا يملكون**، فالمفهوم لا يوجه اهتمامنا فقط إلى أبعاد تتعلق بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة، ولكنه يوجه اهتمامنا نحو أبعاد ثقافية واجتماعية يمكن أن تشكل "مخاطر قوية" في بعض اللحظات... **إن مفهوم تنمية رأس المال الاجتماعي، حين يقود حركة السياسات الاجتماعية، هو يلفت أنظارنا نحو تعميق الدمج الاجتماعي في مقابل الاستبعاد والإقصاء**، والذي لا يعبر عنه قياس الدخل أو

الاستهلاك (أي معايير مادية)، ولا يعالجه دعم مادي أو خدمي، وإنما يصبح التعامل مع المجتمع ككل على أسس راسخة من المواطنة، والحقوق والواجبات المتساوية، واحترام القانون، **وهو ما تكون محصلته في النهاية تعزيز الثقة بين أفراد المجتمع، وبينهم وبين الدولة وهو "تعظيم لرأس المال الاجتماعي"**.

- **إن هذه الدراسة عن الإدارة الاجتماعية للمخاطر تؤكد على أن تبني فلسفة تقوية رأس المال الاجتماعي يكون لها مردود قوي على الإدارة الاجتماعية للمخاطر**، حيث يصبح التعاون والتضامن والتكافل آلية رئيسية للتخفيف من المخاطر، وذلك حين يؤدي إلى التقليل من التوتر والصراع الاجتماعي ويسهم في المواجهة الجماعية المجتمعية للمخاطر (سواء كانت هذه المخاطر طبيعية بيئية أو كانت مخاطر السوق وانعكاساته، أو اضطرابات اجتماعية.... إلخ).

- **أحد العناصر المهمة التي ينبغي أن تتوجه لها السياسات الاجتماعية في دول الخليج العربي تفعيل "ثقافة التطوع"** والتي تعني مجمل العادات والتقاليد والسلوك الذي يدفع أفراد المجتمع لدعم الآخرين (المساندة والعمل الخيري) أو تعزيز دورهم وتقوية قدراتهم للاعتماد على أنفسهم (البعد التنموي).... ويعني ذلك ضرورة تعميق التكامل بين السياسة الاجتماعية والسياسة التعليمية والثقافية والإعلامية، لتشجيع

المبادرات التطوعية[١٨]. وعلى جانب آخر مهم تشجيع البعد المؤسسي في العمل التطوعي، وليس فقط المبادرات التطوعية (في مواجهة حدث محدد)، فالانخراط في تنظيمات تطوعية يرتبط بتقوية الانتماء والتفاعل بين مجموعة تربطهم أهداف مشتركة في إطار تنظيمي، وهو بعد يرتبط بالتنمية البشرية المستدامة.

ب. خريطة المخاطر في دول مجلس التعاون الخليجي:

هناك فروق – بلا شك– بين دول الخليج العربي، فيما تعلق بالمخاطر الاجتماعية، فقد ذكرنا من قبل أن المخاطر تتعدد وتتنوع بين بلد وآخر، وداخل نفس المجتمع بين فئة اجتماعية وأخرى، وفقا لمنظومة من العوامل (العمر، التعليم، الدخل، النوع الاجتماعي، الدين، الثقافة... وغير ذلك)... وبالطبع فإن أولويات المخاطر يمكن أن تختلف وفقا لسمات البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية... ومع ذلك فإن هناك قدر كبير من التجانس في البناء الاجتماعي والثقافي وفي البناء الاقتصادي، يسمح لنا بالحديث عن اتجاهات عامة "لخريطة المخاطر" أو التحديات التي ينبغي على السياسات الاجتماعية في دول الخليج العربي أن تتعامل معها.

في دراسة مهمة عن تطوير السياسات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي[١٩] تضمنت رصدًا للتحديات الرئيسية – والتي

يمكـن أن نعتبرهـا محـورًا لإدارة المخـاطر الاجتماعيـة- كانـت التحديات التالية:

١. **التركيبة السكانية لدول الخليج**، والتي تكمن في التنوع الإثني للسكان على إثر تزايد مضطرد في حجم العمالة الأجنبية خاصة من أسيا والتي وصلت في أحد البلدان إلى ٨٠% من مجموع السكان.

٢. **واقع العمالة الأجنبية في دول الخليج العربي**، رسم خريطة لأقليات منعزلة لها جمعياتها وأنديتها وروابطها، وآلياتها للحماية من أية مخاطر والتفاعل فيما بينها، في دائرة مغلقة.

٣. **دولة الرفاهة، أدت إلى مشكلة إفراط استهلاكي وسيطرة النزعة الاستهلاكية من جهة**، وفي المقابل مشكلة فقر لدى بعض الفئات من جهة أخرى. ويرتبط بهذا هيمنة قيم استهلاكية اتجهت بالشباب في سياق العولمة، إلى استهلاك ضخم "لرموز منتجات غربية" لإثبات التميز.

٤. **محدودية مشاركة المرأة في الحياة العامة**، والثقافة التقليدية هي التي تهيمن على توزيع الأدوار، وتقلد المواقع المهمة في إطار من المساواة وتكافؤ الفرص.

٥. **أشكال مختلفة لتفكك الأسرة المعيشية**، تكشف عنها: مؤشرات الطلاق، واللجوء إلى عدد كبير من المربيات الأجانب لرعاية الأطفال، بما يظهر العديد من الثغرات في رعاية الأسرة لأطفالها، كذلك هناك ارتفاع في نسبة العنوسة، لدى غالبية دول الخليج مما يثير القلق لدى الأسر.

٦. **تضخم المدن وزيادة معدلات النمو السكاني بها**، الأمر الذي يؤدي إلى ضغوط السكان على البنية الرئيسية والمشروعات المخطط لها (ازدحام غير مسبوق في العواصم) وضغوط على احتياجات ومطالب تتزايد، والأكثر خطورة **هو نمو أحياء ومناطق عشوائية** تتحول تدريجيا إلى بؤر للجريمة والانحرافات.

٧. يضاف إلى ذلك **الانعزال والانغلاق على الذات وما يصاحبه من مشكلات اجتماعية وسياسية**، لعدم قبول التعددية ومحدودية التسامح، وهو ما يخلق تطرفا واستقطابا بين تيارات اجتماعية وسياسية في المجتمع الواحد.

٨. **هناك مشكلات أخرى** تتعلق بنوعية التعليم وضعف مخرجات العملية التعليمية – بوجه عام– وعدم قدرتها على التجاوب مع احتياجات السوق العالمي والسوق الوطني... إشكاليات أخرى تتعلق بالتلوث البيئي، والفساد، ومشاركة الأفراد في الحياة العامة، وبناء مجتمع مدني مستقل.

إذا كان ما سبق هو مجمل المخاطر التي ينبغي أن تتوجه إليها السياسات الاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن السؤال هو ما هي الفئات الأكثر احتياجا والمهمشون الذين هم في قلب دائرة الخطر؟

في تقديم دراسة مهمة[٢٠]– صدرت عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية والعمل بدول مجلس التعاون عام ٢٠٠٩– أثير سؤال عن **لماذا تهتم دول مجلس التعاون بقياس الفقر؟** وضمن الإجابة على هذا السؤال كانت هناك عدة عوامل منها "إدراك أن في زمن العولمة تكون الحدود مفتوحة أمام **الفقر المعلوم الوافد** كما هو مفتوح أمام رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والمعلومات". وأضافت الدراسة المذكورة إدراك صانعو السياسات لأن "**عناصر تأزم اجتماعي**" محلي أو وافد، مرجحة للتفاعل في المستقبل وتحتاج إلى معالجة فورية، يضاف إلى ذلك **إدراك أن التفاوتات القائمة تشكل شكلا متجددا للفقر النسبي لا يمكن إهمالها.**

إن ما سبق من عوامل تفسر اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بمقاييس الفقر، إنما هو يؤكد بالفعل **ضرورة البحث عن** "**مقاربة مناسبة للفقر**" **في زمن العولمة**، وفي مجموعة الدول الخليجية التي يرتفع فيها الدخل ومستويات المعيشة، مع بعض الاختلافات فيما بينها، إلا أنه – على حد قول د. بهجت قرني – "فإنه يجب ألا يغيب عن أعيننا وناظرنا التغييرات المتراكمة الحاصلة تحت السطح"[٢١].

مقاربة الفقر وتحديد دوائر الأكثر احتياجاً والأكثر فقراً والمستبعدون/ المهمشون اجتماعياً، هو نوع من "الهندسة الاجتماعية" Social Engineering التي ينبغي أن تتوجه نحوها، إدارة المخاطر الاجتماعية، وضمن السياسات الاجتماعية.

في مراجعة نقدية لتطور تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في دول الخليج العربي ورد اقتراحين مهمين في سياق دراستنا لإدارة المخاطر الاجتماعية بالمنطقة، **أولهما:** بالنظر لمستوى التنمية والدخل ومستويات المعيشة الحقيقية، فإنه مهم تبني مفهوم واسع للفقر بمعنى "**الفقر البشري أو فقر القدرات**". **ثانيهما:** أن التدخلات من جانب السياسات الاجتماعية والاقتصادية لابد أن تكون أقرب للمضمون، لأن الفقر ظاهرة خاصة وأقل انتشاراً، ومن ثم كان **التوجه هو التعبير عنها "بسياسات التنمية الاجتماعية"**[٢٢].

استناداً إلى ما سبق، فإنه مع تعدد مداخل و إقترابات الفقر (مدخل الدخل والاستهلاك، مدخل العوز المادي، مدخل الحاجات الإنسانية....) **فإن كل من مدخل القدرات ومدخل الاستبعاد لهما أهمية خاصة في إدارة المخاطر الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي.**

إن المدخلين السابقين معاً، يعنيان في النهاية تحقيق الحماية والأمان من مخاطر الانكشاف Vulnerability من خلال:

١. **التعامل مع "قدرات إنسانية"**، تمكن الفرد من امتلاك وسائل تعزز فرص اختياره وتمكينه... وهنا فإن **تطوير القدرات وتوسيع الخيارات وتواجد مساحة من الحرية أمام الإنسان**، هو مدخل ملائم للتنمية البشرية المستدامة. مفهوم القدرات هنا يتجاوز قياس الدخل أو الاستهلاك أو الرفاهية، ويمتد إلى فضاء واسع من الحقوق والحريات والمعرفة والتعلم والثقافة وجميعها تصب في اتجاه الحياة الكريمة (بمعايير تتجاوز المال/النقد).

٢. **مدخل الاستبعاد الاجتماعي قد دخل بصورة مباشرة في دليل الفقر البشري للتنمية البشرية**، وأحد مؤشراته في الدول المتقدمة تم التعبير عنها بالبطالة طويلة الأمد (لفترة تمتد لأثنى عشر شهراً). ولكن الاستبعاد الاجتماعي لا يتواجد بالضرورة جنباً إلى جنب مع مدخل القدرات، فقد توجد القدرة ولكن هناك استبعاد لفرد أو جماعة أو فئة في المجتمع... فقد يتعرض أشخاص لديهم دخول مرتفعة إلى استبعاد سياسي أو ثقافي بسبب انتمائهم إلى مجموعة اجتماعية معينة أو مجموعة عرقية أو طائفية أو دينية... الاستبعاد الاجتماعي (أو الإقصاء) يصف عمليات الحرمان والتهميش التي قد يتعرض لها الفرد وتحول بينه وبين ممارسة دوره في المجتمع، على أساس المساواة والمواطنة.

وهناك استبعاد اجتماعي، واستبعاد سياسي واستبعاد ثقافي، وإذا تركز هؤلاء في منطقة معينة، فإن مفهوم الاستبعاد يتسع ليشمل الاستبعاد الجغرافي.

ومن هنا نؤكد على أهمية توفير رؤية جديدة للسياسات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتجديد الاقترابات التقليدية، القائمة على رعاية الأسرة والمسنين والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والنساء... هي فئات رئيسية مهم استهدافها بلا شك، **ولكن "المخاطر" قضية محورية تتطلب توسيع المجال الاجتماعي، والتعامل مع تعزيز قدرات كل الفئات المستهدفة**، والعمل الدءوب المخطط له **في اتجاه الدمج الاجتماعي** (في مقابل التهميش والإقصاء). هناك أيضا ضرورة المواجهة الموضوعية لأوضاع التفكك الاجتماعي، ومن منظور الاستثمار في رأس المال البشري، والذي تعرضنا له من قبل، إلى جانب قضايا تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، ومواجهة ظاهرة البطالة، وهي أحد المخاطر الرئيسية التي يمكن أن تتفجر في المستقبل القريب.

رابعا: التخطيط لإدارة المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي:

أن إدارة المخاطر الاجتماعية، هي "أفعال Actions"، لها أهداف تستند إلى مؤشرات وأسس علمية، يتم التخطيط لها، تتضمن تدابير تشارك فيها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنون، تستهدف التنمية المستدامة، وتطوير قدرات رأس المال البشري، استنادا إلى العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والاندماج الاجتماعي، بحيث تتسع خيارات الجميع، وتتوافر لهم الحماية من المخاطر.

إن التعريف السابق لإدارة المخاطر الاجتماعية – والذي تقترحه هذه الدراسة– هو ما ينبغي أن نتبناه في المنطقة العربية، وفي دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، كما أنه يضيف أبعاد أخرى – نابعة من التحديات التي تواجهنا– إلى ما سبق أن طرحته الأدبيات والكتابات من البنك الدولي ومن الغرب.

أركان هذا التعريف الشامل، تضم وتعني ما يلي:

- **سياسات عامة** تتبنى **أهداف مخطط** لها.
- "**تدابير**" و"**أفعال**" **Actions** يتم اختيارها على أسس علمية.
- **شركاء يعملون معا** للتعامل مع المخاطر الاجتماعية، وهم الحكومات، القطاع الخاص، المجتمع المدني، والمواطنون (والأخيرة ترتب تدفق المعلومات لهم، والتوعية، والدور الإعلامي).
- الأهداف النهائية هي **التنمية البشرية المستدامة.**
- أن نقطة انطلاق السياسة الاجتماعية، والتي يدمج فيها مواجهة المخاطر، هي **الاستثمار في رأس المال البشري.**
- أن المبادئ التي تقود السياسة **policy** والتعامل مع المخاطر تتمثل في **العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص.**
- مضمون التعريف يشير إلى **ضرورة توسيع** "**خيارات الناس**"، وهو ما يعني التوجه إلى الفئات الضعيفة والمهمشة أكثر تضررا من المخاطر.

شبكة الحماية من المخاطر:

إن هذه الشبكة تضم عددا من الفاعلين **أولهم الحكومة** المسئولة عن صياغة أهداف وآليات الحماية من المخاطر، وهنا من المهم التنبه لما يلي:

السياسة الاقتصادية هي الظهير المساند للسياسة الاجتماعية، ومن ثم فإن الأمر يتخطى توفير أو تخصيص موارد مالية للإنفاق في مجالات الخدمات والرعاية الاجتماعية... **وحيث أننا نستهدف التنمية البشرية المستدامة فإن عدد من الآليات ومجالات الاهتمام تتقاطع معا:**

- هناك **آليات دائمة قائمة للحماية** من الأخطار منها ما تعلق بالتأمين الصحي والاجتماعي، وتشريعات حماية بيئة العمل من المخاطر، وضمان حقوق العاملين، وتوفير بيئة مناسبة مستقرة للاستثمار، وحماية البيئة، ومراقبة حركة السوق... وغيرها، ومنها **آليات مؤقتة** تسمح بإدارة المخاطر الاجتماعية – ليس فقط قبل ظهورها– ولكن أثناء التعرض لآثارها السلبية، من بينها تقديم المساعدات الاجتماعية والمادية للمتضررين من تعرضهم للمخاطر، وحماية حقوق العاملين إذا تم تسريحهم، وأحيانا تعويضات للبطالة عن العمل.... إذن نحن نتحدث عن "حزمة من الآليات أو الأدوات".

- **عولمة المخاطر تعني أن الحكومات تشعر بتهديدات المخاطر إذا بدت في الأفق خارج الحدود**، وتبدأ باستعدادات المواجهة في الداخل لتدق جرس الإنذار لكل الشركاء (أزمات مالية عالمية أو إقليمية، أمراض وأوبئة تهدد الصحة، إعادة التدريب والتأهيل للقوى العاملة في الداخل في حالة ضعف القدرات التنافسية، دراسة احتياجات السوق المحلي والسوق العالمي، إعادة النظر في نوعية التعليم.... إلخ).

- **إذا كانت الحكومة هي الفاعل الرئيسي الموجه للسياسات الاجتماعية والاقتصادية، وهي المسئول الأول عن فعالية السياسات** (قدرتها على تحقيق أهدافها بنجاح والوصول إلى الفئات المهمشة وفقا للأولويات خريطة المخاطر)، فإنه من المهم الإشارة إلى ضرورة التنسيق بين الوزارات والجهات المتعددة – القطاع الخاص والمجتمع المدني– وذلك من خلال التدفق الحر الشفاف للمعلومات، وتوزيع الأدوار والمسئوليات بين الجميع، وتعظيم المزايا النسبية لكل طرف من الشركاء.

- **الحكومة على المستوى الكلي المجتمعي، هي المسئولة عن "عملية التقييم الاجتماعي للمخاطر"، وهي عملية مستمرة تحدد العوامل والمتغيرات التي تقود إلى مخاطر، وتحدد سيناريوهات الأمان والحماية، وفي الوقت نفسه – وفي ضوء ما سبق– توفر المراقبة monitoring** الدائمة... وفي هذه العملية process

يكـون هنـاك سـيناريوهات مختلفـة لاتخـاذ الإجـراءات والتـدابير الممكنة... وتشير الكتابات المتخصصة[٢٣] إلى أن عادة ما يكون هنـاك "فريـق مـن الخبـراء والمسـئولين" تحـت مسـمى "**وحـدة إدارة المخـاطر الاجتماعيـة**" أو "**غرفـة عمليـات مراقبـة المخـاطر**" أو قد يكون هناك **مرصد اجتماعي** – مركز بحوث متطور– يقوم بتوفير المعلومـات والبحـوث والمسـوح لمـا يسـمى التقيـيم الاجتمـاعي للمخاطر risk social assessment، حتى يتمكن المسئولين من اتخاذ قرارات بشأن إدارة المخاطر الاجتماعية. وهذا الأمر يتواجـد علـى مسـتوى كـل شـركة أو مصـنع أو مؤسسـة ماليـة وتجاريـة، لصـياغة سياسـة أمـان تتجـاوب مـع المخـاطر... ويـتم توجيـه منظمـات المجتمـع المـدني – كمـا سنشـير فيمـا بعـد– إلـى الاهتمـام بالمخـاطر الاجتماعيـة والإسـهام فـي رصـدها والتعامـل معها.

القطاع الخاص:

القطـاع الخـاص هـو "العمـود الثـاني" فـي تعزيـز شـبكة الحمايـة مـن المخاطر، وبالإضافة إلى دور الشركات والمؤسسات المالية والتجارية في عمليـة التنميـة، وفـي "الاسـتثمار فـي البشـر" مـن خـلال بـرامج التـدريب والتأهيل المستمرة، فإن هذه المؤسسات مجتمعة، تعد الطرف الفاعل الثاني في منظومة إدارة المخاطر الاجتماعية.

فـي هـذا الإطـار، نتـذكر ثلاثـة أبعـاد رئيسـية تـرتبط بـدور القطـاع الخاص في إدارة المخاطر الاجتماعية، وذلك على النحو التالي:

- إذا كنا نتحدث عن بناء شراكة قوية بين الأطراف المختلفة لتفعيل دورها في عملية التنمية المستدامة ومن ثم تعزيز دورها في إدارة المخاطر الاجتماعية، فإن القطاع الخاص – المؤسسات التجارية والصناعية والمالية الخاصة– هو الذراع الأول للحكومة في عملية الشراكة (وسوف نأتي فيما بعد للمجتمع المدني)... ومن ثم فإن مفهوم المسئولية الاجتماعية social responsibility – والذي تصاعد الاهتمام به في العقد الأول من الألفية الثالثة– يربط بشكل قوي بينه وبين مفهوم "الأمن الإنساني" لمواجهة المخاطر الحالية والمستقبلية – البيئية والصحية والكوارث الطبيعية والحروب والمخاطر الاجتماعية والاقتصادية– ويمتد للتأكيد على دور القطاع الخاص في مواجهة البطالة الناتجة عن غياب "القدرات التنافسية للأفراد، ومخاطر الفقر، وتحقيق الاستقرار، والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص"، وهو ما أكد عليه تقرير التنمية الرابع المعني بالأمن الإنساني العربي.

إن أهم القضايا المركزية هي الأولويات التي تواجه المسئولية الاجتماعية، ولعل الإشارة إليها تبرز أهمية القطاع الخاص في إدارة المخاطر الاجتماعية، وأهمها:

- ✓ قضايا البيئة وحمايتها من المخاطر.
- ✓ قضايا العاملين والحفاظ على حقوقهم وتطوير قدراتهم.
- ✓ قضايا حماية المستهلكين، والمنافسة النزيهة.
- ✓ قضايا التقليل من الفقر وتحسين أحوال المجتمع وتقوية فرص وإمكانات التنمية، واحترام حقوق الإنسان، وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

- لقد كشف العمل المهم الذي بادر به المكتب التنفيذي لوزراء العمل والشئون الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١٠، بخصوص المسئولية الاجتماعية ودورها في التنمية، عن نتائج مهمة تستند إلى استبان موجه إلى عينة من المؤسسات المالية والتجارية، يهمنا الإشارة إليها بإيجاز لأنها ترسم ملامح إدارة المخاطر الاجتماعية من منظور القطاع الخاص:

- ✓ الاتجاه العام بين العينة المذكورة قبول المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتفهمها (٦٣%).
- ✓ ٤٥% من العينة المبحوثة لديهم إدارات معنية بالمسئولية الاجتماعية.
- ✓ إن أولويات نشاط المؤسسات المالية والاقتصادية، ضمن العينة قد اتجهت نحو العمل الخيري أولا، ثم دعم الجمعيات الأهلية، ودعم المشروعات التنموية، ثم دعم جهود الإغاثة الإنسانية (في الدول الإسلامية والدول العربية).

- ✓ أن أكثر من نصف العينة (٥٤%) لديهم معايير لتحديد الفئات المستهدفة.

إن النتائج السابقة وغيرها تكشف لنا بعض "العشوائية" في برامج القطاع الخاص من منظور المسئولية الاجتماعية، فهناك اتجاه عام للعمل الخيري والإغاثي وليس التنموي التمكيني، ولا شك أنه يعد دعمًا للفقراء والمهمشين، إلا أنه في النهاية لا يوفر حماية من المخاطر من خلال تقوية هذه الفئات المهمشة وقدراتها للاعتماد على ذاتها... وفي الوقت نفسه، فإن النتائج تكشف محدودية التنسيق بين القطاع الخاص والحكومة، وغياب إطار مؤسسي يوفر المشورة لقطاع الأعمال، ويوفر المعلومات بشفافية[٢٤].

الجمعيات والمؤسسات الأهلية:

هنا نصل إلى الطرف الثالث الشريك في إدارة المخاطر الاجتماعية، ومن ثم في "شبكة الحماية من المخاطر" في دول مجلس التعاون الخليجي... الاهتمام بالقطاع الثالث أو الشريك الثالث في عملية التنمية المستدامة، ومن منظور المخاطر الاجتماعية، يأتي من تصاعد عدد الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون في الألفية الثالثة، وتنوعها ما بين خيرية تقليدية وتنموية وحقوقية، ويأتي متفقا مع نزوع المجتمع للعمل التطوعي الهادف للخدمة العامة، ومع الخطاب الرسمي للشراكة في مواجهة تحديات التنمية التي تتبناه دول المنطقة العربية ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي.

هناك سمات للعمل الأهلي التطوعي، تجعله أكثر فعالية – في بعض حالات إدارة المخاطر الاجتماعية– عن باقي الشركاء، ويتمثل أهمها فيما يلي:

- ✓ التواجد في واقع المجتمعات المحلية وبين الناس.
- ✓ قدرة استجابية عالية لاحتياجات السكان، وتفهم لطبيعة المخاطر المحتملة والقائمة.
- ✓ المنظمات التطوعية، أو المجتمع المدني، هي "الأكثر سرعة" في مواجهة المخاطر الاجتماعية بكل أنماطها، لتحررها من القيود البيروقراطية إلى حد كبير.

ويصبح هنا السؤال الرئيسي: هل هذه المنظمات المدنية لديها القدرات للتعامل بفعالية مع المخاطر الاجتماعية؟

لقد أبرزت أحد الدراسات الميدانية عن الشراكة الاجتماعية ومسئولية الجمعيات الأهلية في التنمية(٢٥)**، مستوى منخفض من الشراكة مع الحكومة ومع القطاع الخاص، بل بين الجمعيات بعضها والبعض الأخر**. صحيح أن الحكومة – بدت في الاستجابات الميدانية – هي الطرف الأهم في الشراكات partnership مع الجمعيات، إلا أنه في كثير من الأحيان، بدا أن الدعم المالي الحكومي للجمعيات كان الشكل الأهم. وقد تلى ذلك أن ٤٥% من الجمعيات تتلقى الدعم من شركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية.

لقد كانت أهم نتائج الدراسة الميدانية المذكورة، للجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي "تمس بقوة" ضرورة بناء قدرات المنظمات التطوعية – كاتجاه عام– وتغيير الفلسفة الخيرية الرعائية الحاكمة لحركة الجمعيات الأهلية، وتوفير **بيئة تشريعية ملائمة، وإحداث تغيير حقيقي في مفهوم الشراكة** ما بين الجمعيات الأهلية.

إن شبكة الحماية الاجتماعية من المخاطر تضم فاعلين رئيسيين – الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني– والشراكة الحقيقية بينهم سوف تصنع التغيير الذي نتطلع إليه، بدءا من تجديد الفلسفة والرؤية للسياسة الاجتماعية التي ينبغي أن يتوافق حولها الأطراف باعتبارها ليست منح مالية، وإنما هي استثمار في رأس المال البشري، مرورا بخريطة واضحة معلنة للمخاطر الاجتماعية والفئات المستهدفة الأولى بالحماية، وانتهاء بتعظيم المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف من الشركاء وإتاحة مساحات جديدة من الحرية لمشاركة الجميع... هي عملية مستمرة لبناء الثقة وبناء القدرات، تستند إلى تدفق المعلومات بشفافية، وتوافق حول الأهداف، وتوزيع الأدوار.

المراجع:

١- Risk management: concepts & methods, White Paper "Club de La securite de l'information Francais", Paris (٢٠٠٨\٢٠٠٩) pp ١٠-١١.

٢- **للمزيد راجع الموقع التالي:**
http://en.wikipedia.org/wiki/Risk_management

٣- Howard Kunreuther,Risk Analysis, Center for risk management & decision processes, University of Pennsylvania, Philadelphia. pp ٢-٣.

٤- Johannes Hoogeveen & others, A guide to the analysis of risk: Vulnerability & vulnerable groups, The World Bank, ٢٠٠٣, pp ٤-٩.

٥- Johannes Hoogeveen & others, op. cit, pp١-٢

٦- Johannes Hoogeveen & others, op. cit, p ٧.

٧- **السياسات الاجتماعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، (٢٠٠٢)، ص ص ٤-٦.**

٨- Johannes Hoogeveen & others, op. cit, p ٦.

٩- **د. إبراهيم العيسوى، "الفقر ومقاييسه فى ميزان النقد من المنظور التنموى"، فى: العيسوى وآخرون، الفقر ومقاييسه المختلفة- محاولة فى توطين الأهداف التنموية للألفية، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية، (البحرين: ٢٠٠٩).**

١٠- راجع: وثيقة الأمن الإنساني، الأمم المتحدة، (نيويورك: ٢٠٠٢).

١١- Howard Kunreuther, Center for risk management & decision processes, University of Pennsylvania, Philadelphia.

١٢- **لمزيد من التفاصيل راجع:**

Social risk management, The Human Development Network, The World Bank, (٢٠٠٣).

١٣- Risk Management, White Paper "Club de La securite de l'information Francais", Paris (٢٠٠٨\٢٠٠٩).

١٤- Guidance on social responsibility, ISO ٢٦,٠٠٠, (٢٠٠٩).

١٥- د. أمانى قنديل، المسئولية الاجتماعية ودورها فى التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، مكتب وزراء العمل والشئون الاجتماعية، (البحرين: ٢٠١٠).

١٦- د. على الطراح، د. أحمد حمودة، تقييم فالية مشروعات الأسرة فى دول مجلس التعاون الخليجي، مكتب وزراء العمل والشئون الاجتماعية، (البحرين: ٢٠٠٤).

١٧- د. طلعت مصطفى السروجى، رأس المال الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة: ٢٠٠٩) ص ص ١٢-١٩.

١٨- د. أمانى قنديل، التقرير السنوى العاشر للمنظمات الأهلية العربية "التطوع فى المنطقة العربية"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة: ٢٠١٢، ص ص ٣٨-٤٠.

١٩- د. أحمد عبد الله زايد، خلف أحمد خلف، تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية فى ظل العولمة- مقاربة اجتماعية، مكتب وزراء العمل والشئون الاجتماعية، (البحرين: ٢٠٠٦) ص ص ١٣-٢١.

٢٠- د. إبراهيم العيسوي وآخرون، م.س.ذ، ص ص ١٤-١٦.

٢١- د. بهجت قرنى (محرر)، التغيرات فى الشرق الأوسط: نظرة جديدة على الحراك السياسي في المنطقة، الجامعة الأمريكية، (القاهرة: ٢٠١١).

٢٢- **د. إبراهيم العيسوي وآخرون، م.س.ذ، ص ص ١٤-١٦.**

٢٣- **راجع لمزيد من التفاصيل:**

- Howard Kunreuther, op. cit, pp ١١-١٥.
- Juraj Draxler, Globalization and Social Risk Management in Europe: A Literature Review, European Network of Economic Policy, ٢٠٠٦.

٢٤- **د. أمانى قنديل، المسئولية الاجتماعية ودورها فى التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، م.س.ذ.، ص ص ٥٠-٧٠.**

٢٥- **نفس المرجع، ص ص ٧٥- ٩٠.**

* * *

الدراسة السادسة

تحديات ومتطلبات السياسة الاجتماعية للأسرة الخليجية

الدكتور مصطفى حجازي
أستاذ علم النفس

المحتويـات

الصفحة

القسم الأول: الأسس والمبادئ..... ٢٦٧
أولاً : مكانــة الأسـرة وموقعهـا المركـزي فـي مجتمعات الخليج..... ٢٦٧
ثانيـاً: الأسرة الخليجيـة وتحولاتهـا فـي مواكبـة التحضر السريع..... ٢٦٩
ثالثـاً: التحضـر السـريع وآثـاره علـى الأسـرة الخليجية..... ٢٧٠
رابعاً: تحديد المفاهيم ومبادئ منهج المقاربة والعمل..... ٢٧٥
١- المفاهيم..... ٢٧٥
٢- المبـادئ المنهجيـة فـي السياسـة الاجتماعية للأسرة..... ٢٧٧
٣- الحاجـات والخصـائص النوعيـة لمختلف شرائح الأسر..... ٢٧٩
خامسـاً: الانجـازات المتحققـة والتحـولات المطلوبة..... ٢٨١
سادساً: التحولات المطلوبة..... ٢٨٦
القسم الثاني: محاور وعمليات التحول من الرعاية إلى التمكين فـي السياسـة الاجتماعيـة للأسـرة الخليجية..... ٢٨٩
أولاً: علاج الإشكاليات الأسرية..... ٢٩١
ثانياً: التمكين وبناء الاقتدار..... ٢٩٥
ثالثاً: برامج تمكين خاصة ببعض الشرائح الأسرية..... ٣٠٤
رابعاً: رعاية المسنين والحالات الخاصة في كنف الأسرة..... ٣٠٨
خامساً: المتطلبات التأسيسية والتشغيلية..... ٣١٢
مراجع الدراسة..... ٣١٧

تحديات ومتطلبات السياسة الاجتماعية للأسرة الخليجية

الدكتور مصطفى حجازي
أستـاذ علـم النفس

القسم الأول: الأسس والمبادئ:

أولاً: مكانة الأسرة وموقعها المركزي في مجتمعات الخليج:

تحتل الأسرة مكانة محورية في السياسات الاجتماعية الخليجية باعتبارها الخلية النواتية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. فهي تشكل أساس شبكة المؤسسات الاجتماعية الناظمة لحياة الإنسان الخليجي، إذ أنها تمثل القاسم المشترك لبقية المؤسسات الاجتماعية ونقطة تلاقيها وتفاعلها، حيث تتجسد فيها شرائح المجتمع ونظمه وقيمه وتنتقل عبر الأجيال.

فالأسرة هي مركز بناء الهوية الذاتية والاجتماعية والوظيفية، وأساس صحة أعضائها النفسية وحصانتهم الخلقية من خلال ما تقدمه من نماذج معافاة لبناء شخصية الأبناء. وتشكل الأسرة بمقدار تماسكها وقيمها ومعاييرها منبع القيم السلوكية للأبناء والتكيف مع الجماعة والمجتمع. ذلك أنه بمقدار شيوع روح المحبة والتراحم والتكافل والتعاضد تتأسس العلاقات الاجتماعية السليمة. وبمقدار جدارة الأسرة في إدارة حياتها وصناعة

مستقبلها تنمو الفاعلية الشخصية لأبنائها. ولذلك فهناك سلسلة من التفاعلات متبادلة التأثير ما بين تماسك الأسرة ومتانة بنيانها وصحتها النفسية وتمكنها، وبين متانة النسيج الاجتماعي وسلامته. وبالمقابل فبمقدار اضطراب بنيان الأسرة، واضطراب حياتها ووظائفها تبرز حالات سوء التكيف ووهن القيم والمعايير مما يشكل المدخل للعديد من الآفات الاجتماعية. وبالتالي فسياسة تمكين الأسرة وبناء اقتدارها ليست ترفاً أو جهداً ثانوياً، بل هو من صلب التنمية البشرية وضمان مناعة المجتمع ونمائه.

ولذلك كله تجمع دول المجلس على مكانة الأسرة وتجسدها في دساتيرها. يشير دستور دولة الإمارات إلى أن "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل الدستور كيانها ويصونها ويحميها من الانحراف". ويرد في دستور مملكة البحرين أن "الأسرة أساس المجتمع.... ويحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي أواصرها وقيمها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة". ويكرس دستور دولة قطر المعاني ذاتها حيث يقرر أن "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها من كل عوامل الضعف وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة في ظلها". وتتكرر المعاني ذاتها في دستور كل من الكويت وسلطنة عمان. ويقرر دستور المملكة العربية السعودية أن "الأسرة هي نواة المجتمع السعودي، وتربي أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وتعاليمها... وحب الوطن والاعتزاز بتاريخه المجيد". وبالتالي، يشكل الاهتمام بكيان الأسرة والحفاظ على متانة بنيانها واستقرارها وفاعلية قيامها بوظائفها أولوية أساسية في كل دساتير دول مجلس التعاون.

وهكذا فالاهتمام الخليجي بالأسرة وصيانتها وتعزيزها ليس مجرد خيار مجتمعي أو سياسي، بل هو تكريس للحالة الطبيعية للحياة الاجتماعية التي تمليها تعاليم الدين الحنيف في مجال بناء الحياة الأسرة وكل من الوالدية والبنوة وتكريمهما مما يحفظ سلامة بنية المجتمع. ولذلك كان للأسرة الخليجية نصيبها الوافر من خيرات الوفرة على شكل خدمات متزايدة وتقديمات يصرف عليها بسخاء، وتشريعات تحمي كيانها وكيان أفرادها.

ثانياً: الأسرة الخليجية وتحولاتها في مواكبة التحضر السريع:

الأسرة مؤسسة تشكل منظومة بيولوجية اجتماعية تقوم على دعامتين. الأولى بيولوجية تتمثل في علاقات الزواج وعلاقات الدم خلال سلالة الأجيال. والثانية دينية ثقافية حيث تنشأ علاقات المصاهرة من خلال الزواج الذي يقوم على أساس الشريعة وتعاليمها. وهناك نوعان من الأسر من وجهة نظر علم الاجتماع. تشكل الأسرة النواتية النوع الأحدث منهما، حيث تتكون من الزوجين والأبناء، وتقوم بمثابة وحدة مستقلة عن سواها من حيث السكن، والحياة الاقتصادية والاجتماعية. أما الأسر الأكثر قدماً وشيوعاً خليجياً فهي الأسرة الممتدة التي تشكل أحد فروع القبيلة أو العشيرة، وتتكون عادة من ثلاثة أجيال (الأجداد، الآباء، والأحفاد). ومن الشائع أن تعيش ضمن حيز مكاني واحد. كما يندرج ضمنها علاقات القرابة (أعمام وأخوال وأبنائهم). توفر الأسرة الممتدة الحماية والرعاية والفرص المهنية والاقتصادية والاجتماعية لأعضائها في مقابل الولاء والانتماء والطاعة. وتمارس الأسرة الممتدة ضوابطاً عالية على سلوك أعضائها وخياراتهم، حيث تتصف بمرتبية المكانة فتعود المرجعية إلى الكبار على الصغار على

مدى الأجيال. كما تتصف بتحديد واضح لأدوار الزوجية والوالدية والبنوة والأخوة. وتشكل الأسرة الممتدة وحدات اجتماعية قوية (العزوة) مما يجعل الحدود واضحة ما بين داخلها وخارجها، كما تجد حلولاً لمشكلاتها من خلال نظام التعاضد ونظام السلطة الحاكمة لها.

ومع عمليات التحضر السريع والنزوح من البادية والريف إلى المدينة والتأثر بمتطلبات التحضر أخذت الأسر النواتية تنتشر في الأجيال الجديدة لمجتمع الخليج. إلا أن الأسرة الخليجية النواتية، وعلى عكس مقابلها الغربي، لازالت تتمتع بعلاقات مع الأسر الممتدة: إنها أسرة نواتية ذات علاقات ممتدة، مما يتجلى في تدخل أسرة الأصل في العديد من شؤون أسر الأبناء إضافة إلى ما توفره لها من وسائل المساندة والحماية على اختلاف أنواعهما. ولابد في تخطيط السياسة الاجتماعية للأسرة الخليجية من الحفاظ على ايجابيات العلاقة مع الأسرة الممتدة، والعمل في الآن عينه على الحد من تدخلاتها التي يمكن أن تشكل عقبة أمام انطلاق الأبناء.

ثالثاً: التحضر السريع وآثاره على الأسرة الخليجية:

أدت الطفرة النفطية والانفتاح على العولمة إلى عملية تحضر سريع في مجتمعات الخليج العربي. شكل هذا التحضر قفزة في التحول من حياة الريف والبادية إلى حياة المدنية الحديثة التي نمت بشكل سريع جداً على الطراز العمراني الغربي. استقطبت المدينة جل السكان حيث تركزت فيها الثروة وفرص العمل. ترك هذا التحضر آثاراً كبيرة على الأسرة الخليجية على صعيد العلاقات والوظائف والأدوار والأوضاع. حملت الطفرة النفطية

والتحضر السريع آثاراً إيجابية على الصعد الاقتصادية والسكنية والصحية والتعليمية والخدماتية والمهنية. إلا أنها حملت كذلك مشكلاتها الناتجة عن التحولات السريعة.

كانت المدن الخليجية التقليدية تتكون من أحياء تضم كل الخدمات الحياتية من حركة اقتصادية وخدمات وترويح، تتمحور حول ساحة الجامع الكبير وتشكل عالماً منسجماً يوفر فرص التفاعل والتواصل والتعارف والتآلف والتساند والجيرة والضبط المتبادل. بينما قضت المدن الأبراج على هذه الوحدات الحياتية المتكاملة، حيث حل محلها خليط سكاني وثقافي يتمركز حول المجمعات التجارية الكبرى التي تجمع أسواق الاستهلاك وبعض الخدمات وتشكل مراكز التسلية والترويح. حل محل الأحياء وتماسكها انفتاح المدينة المعاصرة بكل خصائصها حيث أخذت الأسواق الكبرى والمجمعات تغزو تدريجياً هذه الأحياء القديمة وتلغيها كي تبنى مكانها أبراجاً حديثة. ودفع سكان الأحياء القديمة إلى مناطق الإسكان الجديد التي استوعبت كذلك الوافدين الجدد من الريف والبادية وكذلك العمالة الوافدة على اختلافها، إضافة إلى الأجيال الشعبية الجديدة التي لا تجد لها سكناً في أحياء الأبراج. وهكذا انقسمت المدن الجديدة إلى أحياء سكن محمية خاصة بالوجهاء ورجال المال والأعمال والأثرياء الجدد، ومجمعات سكن خبراء الإدارة وأسواق المال والشرائح التقنية العليا وجلهم من الوافدين، ومدن الإسكان الجديد التي تضم خليطاً سكانياً يفتقر إلى التماسك والتعارف والتآلف السكاني، إضافة إلى بقايا أحياء قديمة تنتظر دورها كي تتحول إلى مجمعات. من أكبر آثار هذا التحول فقدان العديد من شرائح الأسر الخليجية لمجالها الحيوي التقليدي الذي يتصف بالتماسك والألفة والضبط الاجتماعي. وبدلاً من تخطيط المدن الخليجية الحديثة

لخدمة نوعية حياة مستدامة للسكان تحولت إلى مراكز خاضعة أساساً لرأس المال العقاري والمالي الذي سيطر عليه من أتيحت لهم أكبر فرص الاستفادة من البحبوحة النفطية؛ حيث أصبح الربح العقاري هو المعيار الأول الحاكم لنشأة العمران الحديث.

ومع أن السلطات الحاكمة أنشأت مدن إسكان حديث جيدة الخدمات للقادمين إلى المدينة وللذين هجروا من أحيائهم القديمة، إلا أنها تتصف بالعزلة الاجتماعية الناجمة عن تباعد الروابط مع ذوي القربي. وهو ما يؤدي إلى تراخي التساند والتعاضد الاجتماعي الضروري لحماية الشرائح السكانية الأقل قدرة على مقاومة التحديات الحياتية المتزايدة على أكثر من صعيد. ويؤدي ذلك كله إلى بروز احتمالات سوء التكيف والتراخي في المعايير السلوكية والالتزامات الأسرية.

حمل هذا التحضر السريع والوفرة المادية آثاراً إيجابية على الأسرة الخليجية انعكست على الارتقاء بنوعية حياتها صحياً وسكنياً وتعليمياً واقتصادياً، وانفتاحاً على العالم الرحب. كما حدثت تحولات في بنية الأسرة باتجاه الأسر النواتية وتغير المكانات والأدوار فيها باتجاه مزيد من التشارك والمساواة والديموقراطية. إضافة إلى بروز متزايد للنزعة الفردية والاستقلالية على صعيد القرار والاختيار في شؤون الخطبة والزواج، وفرض المرأة لحقوقها، وحصولها على التعليم والتخصص العالي والخروج إلى سوق العمل واحتلال المناصب فيه، مع ما حمله من استقلال مالي واقتصادي. وتحولت العديد من وظائف الأسرة التقليدية الممتدة إلى المؤسسات العامة مع هذا التحول في بنية الأسرة وارتقاء أعضائها.

فرضت كل هذه التحولات المتسارعة في زمن قياسي تحديات على الأسرة الناشئة لجهة توفير مقومات حياتها اقتصادياً واجتماعياً، والتمكن من إدارة ذاتها وخوض غمار الانخراط في عالم العولمة المفتوح، ونال المرأة نصيب كبير من هذه التحديات بحيث أصبحت بحاجة إلى التمتع بالقوة والاقتدار والقدرة على تسيير الذات وشؤون الأسرة إضافة إلى ولوج ميدان العمل.

أصبحت الأسرة بحاجة إلى بناء الاقتدار الكلي للشخصية والتمتع بالصحة النفسية واللياقة الجسمية والاقتدار المعرفي، والنجاح في الانفتاح الثقافي والتعامل الإيجابي معه. وكذلك الحصانة أمام إغراءات الإعلام والإعلان وهوس الاستهلاك والتسوق.

كما طرحت على الأسرة تحديات تحول القيم وتخلخلها وصراعاتها ما بين الحداثة والتقليد، وبين الحفاظ على الأصالة والإقبال على الانفتاح على العولمة ومعاييرها. وهكذا أخذت تطرح على الأسرة الخليجية الحاجة إلى ابتداع صيغ فريدة من توازن الأصالة والانفتاح وتغيراته المتسارعة.

حملت كل هذه التحولات المتسارعة ارتقاءً غير مسبوق في نوعية حياة الأسرة الخليجية. إلا أنها حملت آثاراً سلبية تتجلى في بروز العديد من المشكلات التي تحتاج إلى سياسات اجتماعية رشيدة للتصدي لها. تتعدد المشكلات التي تعترض الأسرة الخليجية راهناً وتتنوع. ولا يجدي منهجياً وعملياً التعامل مع كل منها بمفرده معزولاً عن إطاره الاجتماعي والعام.

تمكننا الدراسات التي رصدت هذه المشكلات من توليفها في أربع إشكاليات أساسية تضم كل منها العديد من المشكلات الفرعية.

أ- إشكالية الرفاه وتحول أسلوب الحياة: وتضم مشكلات الاسراف الاستهلاكي، والاتكالية على العمالة الوافدة، وضعف الإنتاجية، والعزوف عن الإعداد المتين للعمل المهني، وتلوث البيئة بفعل فرط الاستهلاك.

ب- إشكالية تماسك الأسرة: وتضم تراخي العلاقات الأسرية وتراخي الالتزام بالرباط الزوجي وأدوار الوالدية، وبروز الميول الفردية والجنوح إلى إشباع نزواتها. ولقد نتج عن ذلك تكرار حالات الطلاق والهجر وتعدد الزيجات مع إهمال رعاية الزوجة السابقة والأبناء، وحالات التصدع الأسري الخفي، ومشكلات الصراع على المكانة وفرض الإرادة الشخصية على القرين، والصراعات الناجمة عن الفجوة ما بين زيادة المتطلبات والطموحات، ومحدودية إمكانات بعض شرائح الأسر.

ج- إشكالية التنشئة ورعاية الأبناء: وأبرز مشكلاتها تراخي رعاية الأطفال، ومشكلات الخدم/المربيات، وتراخي رعاية المراهقين ومتابعتهم، وتحول المرجعية في الميول والسلوك من الأسرة إلى الإعلام والإعلان وتقنيات الاتصال والإعلام الاجتماعي.

د- إشكالية تراخي الالتزام والتضامن الاجتماعي: وتتضمن كل من رعاية المسنين والأيتام والحالات الخاصة، وتراخي التكافل بصدد المطلقات والأرامل، وتراخي مشاركة الأسرة في العمل الاجتماعي وتنمية البيئة المحلية، كما تتضمن صعوبات رعاية وتكفل مجهولي الأبوين.

كل واحدة من هذه الإشكاليات وما تضمه من مشكلات تحتاج إلى خطط خاصة للشغل عليها علاجاً ووقاية. وهو ما يدخل في صلب السياسة الاجتماعية للأسرة التي تطرحه هذه الورقة. ولكن أهم من علاج المشكلات لابد للسياسة الاجتماعية للأسرة أن تعمل على بناء اقتدار الأسرة الكلي وتمكينها على مختلف الصعد الحياتية كي تحسن التعامل مع تحديات العولمة وانفجار الانفتاح وتسارع التحولات، والتحصن في مواجهة الأزمات، وبحيث ترتقي بممارستها وأسلوب حياتها وصولاً إلى تحقيق تنميتها المستدامة، والمشاركة الفاعلة في التنمية المجتمعية. ويشكل كل من بناء الاقتدار والتمكين المحور الأساس في وضع السياسة الاجتماعية للأسرة الخليجية.

رابعاً: تحديد المفاهيم ومبادئ منهج المقاربة والعمل:

١- المفاهيم:

١-١ السياسة الاجتماعية: وتعني تلك الخيارات والتوجهات والأهداف التي تحقق شروط الحياة المؤدية إلى رفاه البشر وحسن حالهم. وهي تشمل كل الأنشطة المتعلقة بالحقل الاجتماعي وتحقيق الرفاهية للشعب وحمايته اجتماعياً. وتتضمن الطرق التي تقدم بها خدمات الرفاهية الاجتماعية تبعاً لخيارات كل مجتمع. إنها تتعلق بالحقل الاجتماعي في مقابل الحقلين السياسي والاقتصادي. وعلى ذلك فهي وسيلة لعلاج المشكلات وسد الحاجات الاجتماعية وصولاً إلى توفير سبل إنماء الإنسان وإطلاق طاقاته الحية.

١-٢ السياسة الاجتماعية للأسرة: وتشكل بعداً محورياً من السياسة الاجتماعية، وخصوصاً في مجتمعات الخليج حيث تحتل الأسرة مكان الصدارة في هذه السياسة. وتتضمن سياسة الأسرة ثلاثي المرأة والطفل والأسرة وكذلك رعاية الفئات الخاصة في كنفها.

درجت العادة تقليدياً في السياسة الاجتماعية للأسرة على التركيز على الرعاية المادية من خلال الخدمات المالية والعينية من القطاع الحكومي والأهلي. ورغم أهمية الخدمات المادية إلا أن المنظور الجديد لسياسة الأسرة الاجتماعية تحول بشكل متزايد إلى بناء القدرات والتمكين ومهارات إدارة الأسرة لحياتها وتوظيف الموارد المالية والمادية لهذه الغاية، وبحيث تصل الأسرة إلى الاستقلال والتمكن من صناعة مصيرها وضمان استقرارها وتماسكها وحسن قيامها بوظائفها.

١-٣ التمكين: يستخدم هذا المصطلح في السياسة الاجتماعية للأسرة في توصيف عملية النهوض بالشرائح المحرومة اقتصادياً وصولاً إلى تنميتها والنهوض بمستواها الاقتصادي واستقلالها. ولقد توسع من مجرد التمكين المادي إلى عملية التنمية الإنسانية الشاملة للأسرة وأعضائها: اقتصادياً، معرفياً، صحياً، مهنياً، وقانونياً، وصولاً إلى المواطنة الكاملة والشراكة والقدرة على إدارة الحياة.

٢- المبادئ المنهجية في السياسة الاجتماعية للأسرة:

هناك عدد من المبادئ المنهجية التي تشكل موجهات العمل في تخطيط وتنفيذ السياسة الاجتماعية للأسرة من أهمها ما يلي:

٢-١ التحول من النظرة الجزئية في دراسة قضايا الأسرة إلى النظرة الكلية. ذلك أنه من النادر عملياً أن تكون المشكلة الجزئية قائمة بذاتها ولا تندرج ضمن قضايا أكبر منها، من مثل الإشكاليات التي سبقت الإشارة إليها وما يضمه كل منها من مشكلات جزئية (من مثل مشكلات الطلاق والعنوسة وتنشئة الأبناء ورعاية المسنين). كل منها مشكلة قائمة بحد ذاتها إلا أنها تشكل في الآن عينه عارض أو مظهر من إشكالية أكبر هي التي يجب التخطيط للتعامل معها في رسم السياسة الاجتماعية للأسرة، ووضع خطة المسح، والتشخيص، والتدخل العلاجي والوقائي للتعامل معها.

٢-٢ وضع المشكلات والإشكاليات ضمن إطارها الثقافي الاجتماعي، والسياسي والاقتصادي. فالطلاق راهناً لابد من وضعه في إطاره الاجتماعي الخليجي لجهة التحضر السريع وتحولات أوضاع الأسرة في أدوارها ووظائفها وعلاقات الأعضاء ضمنها وما طرأ عليها من تغيرات تختلف تماماً عن علاقات الأسرة الممتدة في الريف والبادية.

٢-٣ التحول من الأبعاد الظاهرية لقضايا الأسرة إلى الأبعاد الخفية وغير المنظورة والتي تشكل المصدر الحقيقي للمشكلات. فمثلاً تبرير إيكال أمر رعاية الأطفال إلى الخدم بخروج المرأة إلى العمل، ليس سوى تبرير ظاهري، بينما أن الدافع الحقيقي لذلك قد يكون في تراخي الالتزام بواجبات الوالدية وانصراف كل من الوالدين إلى حياته الخاصة. وهنا نجد أن عمل المرأة في حالة متانة الالتزام بالوالدية لا يحول البتة دون رعايتها لأبنائها رعاية حقيقية، حيث يقتصر دور الخدم على المساعدة في تدبير الأمور الإجرائية.

٢-٤ التحول من الشغل على المشكلات إلى اكتشاف الإيجابيات والبناء عليها وتنميتها: وهو يشكل المبدأ العام الموجه للسياسة الاجتماعية الجديدة للأسرة. فلقد درج العلماء على التركيز على المشكلة وأوجه القصور وعلاجها، مما هو ضروري. إلا أن علاج المشكلات لا يكفي، بل لابد من التركيز على تنمية الايجابيات واكتشاف أوجه القوة الكامنة والموارد والقدرات غير المنظورة وغير المستثمرة وإبرازها وتفعيلها؛ مما يشكل أساس سياسة التمكين وبناء الاقتدار. كما أن الارتكاز على الإيجابيات وتفعيلها هي أفضل سبل علاج المشكلات وأوجه القصور. ذلك أنه في أكثر الحالات إعاقة وتفاقماً هناك دوماً طاقات وإمكانات غير منظورة لابد من اكتشافها وتفعيلها وصولاً إلى إطلاق عملية النماء، مما يتجاوز مجرد حل المشكلات. فليس هناك تمكين أو بناء اقتدار بدون التأسيس على الإيجابيات وإطلاقها وتنميتها.

٣- الحاجات والخصائص النوعية لمختلف شرائح الأسر:

هناك خصائص اجتماعية/ثقافية تميز الأسرة الخليجية. إلا أن الأسر لا تتساوى في بنيتها وتماسكها، وخصائصها الاقتصادية والتعليمية ومدى تمتعها بالصحة النفسية، وإمكاناتها ومواردها وكذلك مشكلاتها. وهو ما يتطلب برامج نوعية لكل شريحة من ضمن السياسة الاجتماعية العامة للأسرة، سواء في علاج المشكلات أو في التمكين وبناء الاقتدار.

هناك أربع شرائح عامة من الأسر الخليجية يمكن التمييز بينها.

٣-١ أسر النخبة المعافاة والمتمتعة بالاقتدار: وهي أسر تقوم على أسس متينة وتتصف بالتماسك والقدرة على القيام بوظائفها وإدارة حياتها. وتتصف بدرجة متقدمة من تنشئة الأبناء، وبوجود مشروع نمو مستقبلي لديها يقوم على الجهد وحسن التخطيط. لا تكاد هذه الأسر تحتاج سوى إلى الاستفادة من مشاريع التنمية المجتمعية العامة.

٣-٢ الأسر محدثة النعمة: وهي التي نالت ولا زالت النصيب الأكبر من البحبوحة النفطية، والتي تتوجه نحو قيم الاستهلاك ووجاهته والتباري فيه. وقد تشيع فيها إشكالية الرفاه وتحول أسلوب الحياة وظواهرها، وإشكالية تراخي الالتزام الاجتماعي وتنشئة الأبناء. وتحتاج خصوصاً إلى خطة للتغيير الثقافي والتحول من قيم الاستهلاك ووجاهته إلى قيم البناء والنماء والانتماء.

٣-٣ أسر التصدع الصريح: وتشيع الأوساط الشعبية الهامشية متواضعة القدرات المهنية والحياتية، ينفجر الصراع علناً بين الزوجين وتتعرض الزوجة والأبناء للتعنيف والإهمال. تحتاج هذه الأسر إلى خطط كاملة لإعادة التأهيل على جميع الصعد الزوجية والوالدية ومهارات الحياة والتمكين المهني والاقتصادي. وهي عادة الأسر التي تشكل جمهور مراكز الخدمات الاجتماعية والأسرية.

٣-٤ الأسر الكادحة والطامحة إلى بناء حياة كريمة: وتشكل شريحة هامة من المجتمع الخليجي. إنها الأسر ذات الأوضاع الاقتصادية والمهنية المتواضعة التي لم تنل فرصاً كافية، ولكنها تسعى جاهدة للإرتقاء بنوعية حياتها. تستحق هذه الأسر الحصول على الاهتمام الكبير في برامج السياسة الاجتماعية وصولاً إلى تمكينها وبناء اقتدارها. كما أنها قد تكون الشريحة الأكثر تجاوباً مع هذه البرامج على اختلافها.

وهكذا فضمن سياسة التمكين وبناء الاقتدار لابد من برامج نوعية خاصة بكل من هذه الشرائح، ومن ضمنها برامج تمكين المطلقات، ورعاية الأيتام والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة في كنف الأسرة.

خامساً: الانجازات المتحققة والتحولات المطلوبة:

١- أولت دول المجلس اهتماماً كبيراً برعاية الأسرة وتحصينها وحمايتها من خلال التقديمات والخدمات التي صرف عليها بسخاء. كما شاركت دول المجلس بكثافة وفاعلية في كل الأنشطة العربية والدولية التي عقدت في التسعينات في مجال رعاية الأسرة والمرأة والطفولة، وما عقدته الأمم المتحدة من مؤتمرات وندوات. كما انضمت معظم دول المجلس إلى المعاهدات والمواثيق الدولية في هذه المجالات الثلاثة، حيث احتفلت بالسنة الدولية للأسرة. كما شاركت في وضع الإستراتيجية العربية للأسرة في إطار الجامعة العربية في العام ٢٠٠٤ وقامت بتنفيذ بنودها. وبادرت الجهات المسؤولة إلى تشكيل لجان وطنية للاهتمام بمختلف شؤون الأسرة. وأصدرت دول المجلس العديد من الدراسات حول قضايا الأسرة والمرأة والطفولة والشباب والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، حيث كان للمكتب التنفيذي الدور الأبرز في هذا المجال.

٢- ينتج عن تقويم إنجازات الدول العربية في تنفيذ إستراتيجية الأسرة العديد من المعطيات في مجال الانجازات الخليجية.

– على صعيد المرجعيات هناك آلية وطنية معتمدة رسمياً لمتابعة شؤون الأسرة في القطاعين الحكومي والأهلي. كما أن هناك مجالس عليا مكونة للعناية بالأسرة والمرأة والطفل في العديد من دول المجلس.

- وعلى صعيد التشريعات ونظم الحماية القانونية سنت كل دول المجلس العديد من التشريعات التي تنظم شؤون الزواج والأحوال الشخصية وحقوق مختلف الأطراف، وإجراءات حل الخلافات الزوجية. كما وضعت النصوص القانونية التي تكفل حماية الأسرة والأمومة والطفولة. وتم في العديد من دول المجلس إنشاء مكاتب للتوفيق الأسرى وعلاج الصراعات الزوجية قبل الطلاق، وضمان تنفيذ حماية المطلقات وأبناءهن. كما وضعت قوانين تنظيم الحضانة العائلية في حالات الأسر المتصدعة ورعاية الأيتام والمسنين والمساعدات المالية للأرامل والمطلقات.

٣- ويحتاج عرض البرامج والمشاريع المخصصة لخدمات الأسرة إلى حيز كبير للإحاطة بكل مجالاتها وتنوعاتها. وهناك في كل دولة من دول المجلس برامج متميزة ورائدة يمكن الاستفادة منها في الدول الأخرى من خلال تبادل الخبرات، وذلك من مثل مرصد دراسة وتشخيص أوضاع الأسرة واتجاهاتها والمرصد الاجتماعي للإنذار المبكر والتدخل بما يحول دون تفاقم الظواهر. وكذلك مشروع الأسر المنتجة وما يتضمنه من تدريب على طائفة واسعة من الحرف وزيادة القدرة الإنتاجية للأسر. ومنها مشروع إدخال تنمية الأسرة والنهوض بأوضاعها بشكل متكامل في إطار خطة التنمية الوطنية. ومنها برنامج التعاون في تنمية المجتمعات المحلية القائم على أساس المبادرة الذاتية والمشاركة الجماعية للأسر في مختلف مجالات النشاط المهني. ومنها خطة التكامل بين كل برامج تنمية الأسرة والأمومة والطفولة ضمن خطة تنموية كبرى واحدة بما

يضمن فاعليتها. ومنها مشروع أسر المجتمعات المحلية القديمة في مناطق الإسكان الجديد بما يحافظ على الروابط الأسرية السابقة.

يضاف ذلك كله إلى خدمات المعونات المالية التي توفرها صناديق الزكاة وإسهامات القطاع الأهلي والخاص، وخدمات الصحة والإسكان والتعليم والتأهيل. إضافة إلى متابعة المستجدات في أساليب التدخل وبرامجه وأبرزها الإرشاد الأسري.

٤- تفيد دراسة واقع الإرشاد الأسري في دول المجلس أن خدمات الإرشاد على درجة عالية من التنوع على صعيد البرامج وخدماتها، والتغطية المتزايدة لنطاق أوسع من الشرائح الأسرية. توفر برامج الإرشاد كل من إرشاد ما قبل الزواج والصحة الإنجابية، وحل الصراعات الزوجية، وإرشاد أساليب تنشئة الأبناء والهجر والإهمال، وإرشاد مهارات الوالدية ودراسة الأبناء وكذلك إرشاد أسر المدنيين والمسجونين. ويتبع في هذه التدخلات العديد من فنيات الإرشاد السلوكي والمعرفي والإرشاد الديني والتدريب على مهارات الحياة، إضافة إلى برامج ودورات التثقيف والمساعدة القانونية. وجل العاملين في الإرشاد جامعيين، إلا أن قلة منهم تحمل تخصصاً في الإرشاد الأسري. وهناك خطط لرفع مستوى خدمات الإرشاد ونشرها كي تخدم قطاعات ريفية ومختلف الشرائح السكانية. كما أن هناك خططاً لرفع الكفاءة الفنية للجهاز العامل، ورفع مستوى التنسيق بين القطاع الحكومي والأهلي.

تشكل هذه الانجازات في خدمات الأسرة ورعايتها مرتكزات طيبة يمكن الانطلاق منها والبناء عليها في رسم السياسة الاجتماعية المستقبلية لرعاية الأسرة وتمكينها.

٥- نظرة تقويمية لواقع خدمات الأسرة الخليجية:

يتوفر لدينا دراسة تقويمية لواقع خدمات الأسرة الخليجية (الطراح وحمودة ٢٠٠٤) تبين إنجازاتها وسلبياتها، مما يتعين الشغل عليه لتلافيها وصولاً إلى وضع سياسة مستقبلية ذات توجه تمكيني. تبين لنا هذه الدراسة أن هناك عدة خصائص تميز برامج رعاية الأسرة وخدماتها أبرزها ما يلي:

٥-١ اعتماد البرامج على تمويل الدولة بمثابة ممول رئيسي منذ ثلاثة عقود، مما قلّص دور المجتمع المدني ومنظماته التي أصبح العديد من مشروعاتها يعتمد على تمويل الدولة.

٥-٢ إذكاء روح الاتكالية على تمويل الدولة وخدماتها العينية، مما أدى إلى انحسار روح المبادرة الذاتية والعمل المنتج لدى الأسر التي تتلقى هذه المساعدات.

٥-٣ أدت هذه السياسة إلى إسعاف الأسر المحتاجة وسد احتياجاتها بدون العمل على مساعدتها على المبادرة الذاتية وتولي شؤونها بذاتها، وتغيير أسلوب حياتهما. واستمر هذا

الطابع التقليدي رغم تحولات العولمة وانعكاساتها على الاقتصادات الخليجية والسياسات الاجتماعية.

٤-٥ لم تركز المعونات الشهرية على اختلافها على بناء القدرات والمهارات وتولي مسؤولية إدارة الأسرة لحياتها. وهو ما ينطبق كذلك على صناديق الزكاة التي توزع المعونات بدلاً من توظيفها في مشاريع التمكين.

٥-٥ رغم سخاء المساعدات الحكومية والأهلية لم يتم القضاء على جيوب الفقر والبطالة والتصدع الأسري المصاحب لهما.

٦-٥ تحتاج هذه البرامج إلى مزيد من التنسيق والتكامل ما بين إسهامات القطاع الحكومي والخاص والأهلي بحيث تترابط الجهود للنهوض بمستوى الأسر لجهة التمكين وإدارة شؤونها واستقلالها.

٧-٥ ظلت معظم برامج الخدمات تقوم بدون تنسيق وتكامل كافيين مع خطط التنمية الوطنية والاجتماعية. بينما كان يتعين إدماجها ضمن برامج التنمية المستدامة على صعد التشغيل والإنتاجية والتمكين.

٨-٥ حاجة برامج الخدمات إلى قاعدة معرفية كافية لواقع مختلف شرائح الأسر وبيئاتها وظروفها واحتياجاتها. هناك أبحاث

ومسوح إلا أنها لم تدرج ضمن خطة التنمية الوطنية العامة وخصوصاً على صعد التدريب والتشغيل وخدمات الإرشاد الأسري. وهكذا ظلت الخدمات تهتم بحالات فردية.

٥-٩ هناك حاجة ماسة لرفع المستوى الفني لمراكز خدمات الأسرة والعاملين في برامجها وتمهينهم، حيث أصبحت الرعاية علماً له أصوله وممارساته المهنية، بدلاً من استمرار على الاعتماد على الاجتهاد الشخصي للعاملين والمتطوعين.

سادساً: التحولات المطلوبة:

١- لابد من الحفاظ على تقاليد التوادد والتراحم وإغاثة المحتاج وذوي القربى التي تنص عليها تعاليم الدين الحنيف. فذلك يشكل رصيداً استراتيجياً في العمل مع الأسرة، مما يتمشى مع الحفاظ على الأصالة العربية الاسلامية الموجهة لمجتمعاتنا. ذلك جوهر لا يجوز المساس به، وإنما يتعين إعادة النظر في الخطط والبرامج والإجراءات وصولاً إلى إجراء التحول المطلوب مستقبلياً في السياسات التنموية والرعائية في عصر العولمة الذي يحكمه قانون القوة ويحتاج إلى مجتمعات ومؤسسات وأفراد أقوياء، والأسرة في مقدمتهم. فقط القادرون والأقوياء يجدون لهم مكانة أكيدة في المستقبل، مما ينطبق على الأسرة وأدوارها وأعضائها وأساليب تنشئة أجيالها.

٢- كما أنه لابد من مواكبة تغيرات دور الدولة في إدارة المجتمع ومؤسساته باتجاه بناء الاقتدار والتمكين. فبعد أربعة عقود من قيام دول المجلس بدور "الأب الراعي" لأبنائه المواطنين هناك ضرورة للتحول من التبعية والإتكالية على الدولة ومساعداتها إلى تمكين الأسرة وأعضائها بحيث تصبح عنصراً مشاركاً في عملية التنمية المجتمعية.

٣- يتطلب المستقبل فلسفة في السياسة الاجتماعية للأسرة الخليجية تتصف بما يلي:

٣-١ التحول من فلسفة دولة الأب الراعي إلى فلسفة الشراكة الفاعلة والنشطة ما بين القطاع الرسمي والخاص والأهلي اقتصادياً وإنتاجياً وسياسياً وإدارة لشؤون المجتمع، وإدارة الأسرة لذاتها، وتمكينها من توفير موارد الحياة الكريمة. ذلك أن استمرار الاتكالية في تلقي الخدمات واستهلاكها بدون الانخراط في مشروع بناء الاقتدار الذاتي هي مصدر خطر الوصول إلى مآزق مستقبلية تجعل من المتعذر الاستمرار في تقاليد الرعاية الفوقية وتوفير مواردها.

٣-٢ ويندرج ضمن فلسفة التمكين وصولاً إلى المشاركة وتحمل المسؤولية الذاتية، ضرورة التخلي عن سلبية الاتكال على خدمات العمالة الوافدة على اختلاف مستوياتها والتي بدأت تمسك بمقدرات إدارة الاقتصاد والإنتاج والخدمات والتسيير مما يهدد الهوية والحضانة المجتمعية المستقبلية. ومنها على سبيل

المثال أخطار الاتكال على الخدم في القيام بالوظائف المركزية للأسرة وخصوصاً تنشئة الأطفال. ذلك أن تحمل مسؤولية التنشئة هي ببساطة تحمل مسؤولية إعداد الأجيال المستقبلية وصناعة المصير.

٣-٣ ضرورة التحول من تلقي الإعانات والصدقات التي تستهلك من قبل الأسرة بدون أن تغير من واقعها لجهة تحمل مسؤولية إدارة ذاتها، إلى توظيف هذه الموارد في برامج التمهين والتأهيل المعرفي والثقافي ومهارات إدارة الحياة. يستحسن أن تجمع ميزانية الصدقات ومعونات القطاع الحكومي والأهلي في صناديق تنمية أسرية تخصص لتأهيلها وتمكينها وبناء اقتدارها مما ينتشلها من وضعية العجز والهامشية إلى مكانة احترام الذات وتقديرها وصولاً إلى المشاركة الاجتماعية والمواطنة الكاملة والفاعلة. وينطبق الأمر ذاته على الأرامل والمطلقات والأسر التي هجرها عائلها وأسر التصدع الصريح والأحياء الهامشية.

٤-٣ ويتطلب ذلك تبني سياسة التنمية بالمشاركة التي وحدها تضمن التدخل على اختلافه (العلاجي، الوقائي، والتأهيلي)، وانطلاق من خصائص الشرائح المستهدفة وحاجاتها ورغباتها، وموارد البيئة المحلية، الظاهرة منها والخفية، والاستناد إلى الايجابيات وتفعيلها وتعظيمها. وكذلك العمل على إطلاق دافعية الأسرة وأعضائها للنهوض بواقعها، وتغيير قواعد اللعبة، بحيث تتحول إلى اللاعب الأساسي وتتحول مراكز

خدمات الأسرة إلى الدور الميسر الذي يقدم التسهيلات والخبرة والمشورة.

٣-٥ يتطلب تمكين الأسرة وبناء اقتدارها إدراج السياسة الاجتماعية الخاصة بها ضمن سياسة التنمية الوطنية العامة، كما هو حال تجربة سلطنة عمان الرائدة المعروفة باسم "عمان ٢٠٢٠". وتتطلب هذه السياسة الوطنية إعلاء شأن ثقافة الإنجاز والإتقان وقيمة العمل والسعي مما يشكل أحد تعاليم الدين الحنيف السامية. ويعني ذلك توظيف الوفرة في بناء الإقتدار فردياً ومؤسسياً ووطنياً من أجل ضمان الشراكة والمكانة المستقبلية. فذلك وحده يوفر أسس التنمية المستدامة عنصر المنعة والحصانة الوطنية.

القسم الثاني: محاور وعمليات التحول من الرعاية إلى التمكين في السياسة الاجتماعية للأسرة الخليجية.

تتضمن الخطة المستقبلية المحاور التالية وعملياتها:

أولاً : علاج الإشكاليات الأسرية.
ثانيـــاً: التمكين وبناء الاقتدار.
ثالثـــاً: برامج تمكين خاصة ببعض الشرائح الأسرية.
رابعـاً : رعاية المسنين والحالات الخاصة في كنف الأسرة.
خامساً: المتطلبات التأسيسية والتشغيلية.

تتسلسل هذه المحاور وتتكامل فيما بينها كي تشكل الخطة المستقبلية. ولابد من التأكيد في هذا المقام على أن دول المجلس قد حققت إنجازات متقدمة في العديد من هذه المحاور، بينما أن بعضها الآخر لازال في طور النماء، وأخرى تتطلب البناء.

ولابد أن ترتكز هذه الخطة على معطيات القسم الأول بحيث تتأسس على التحولات الكبرى التي عرفتها مجتمعات الخليج في التحضر وتغير أوضاع الأسرة وتحديات العولمة. كما لابد أن ترتكز على الاعتبارات المنهجية لجهة التحول من النظرة الجزئية إلى النظرة الكلية المتكاملة والمتفاعلة، ومن عزل الظواهر إلى إدراجها في سياقاتها الاجتماعية، والثقافية والقيمية الموجهة للمجتمع الخليجي. وكذلك الذهاب من ظاهر المشكلات والقضايا إلى جوانبها الخفية المحركة لها فعلياً، وصولاً إلى استكشاف الموارد الخفية والكامنة وتفعيلها على الصعد المادية والبيئية والأسرية. والاستناد خصوصاً على التحول من التركيز على السلبيات والمعوقات والاصطدام بحائطها المسدود إلى استكشاف الايجابيات وأوجه القوة والعافية والبناء عليها، مما يشكل "الكلمة المفتاح" في السياسات الاجتماعية الأسرية. فالإيجابيات وحدها هي التي تبني وهي التي تتيح حل المشكلات. كما لابد من التحول من التعميم في التخطيط للعمل مع الأسرة إلى التخصيص والتعامل مع خصوصية كل من شرائحها واحتياجاتها وإمكاناتها. ويلخص هذه الأسس جميعاً التحول من فلسفة الدولة الأب الراعية إلى فلسفة الشراكة الفاعلة، ومن فلسفة سد الحاجات الآنية إلى فلسفة التنمية المستقبلية.

أولاً: علاج الإشكاليات الأسرية:

تم استخلاص عدة إشكاليات تضم كل منها عدداً من المشكلات. ولقد سبق أن بينا أن المشكلة الجزئية يمكن أن تعالج بحد ذاتها، إلا أنه في السياسة الاجتماعية لابد من وضعها في إطارها الاجتماعي الحاكم الذي يشكل مصدرها الأساسي.

١- إشكالية تماسك الأسرة:

وتضم الطلاق، الهجر، العنف، تراخي الروابط الأسرية، التفاوت الكبير في سن الزوجين وتكاليف الزواج الباهظة مما يؤدي إلى العنوسة والزواج من أجنبيات وما ينجم عنهما.

لابد في علاج هذه الإشكالية من سياسة وطنية عامة تشتغل على تغيير الاتجاهات والعادات وأسلوب الحياة. وقد يكون من أهم عناصرها توفير أسس سلامة تكوين الأسرة منذ البدء من خلال أساليب التربية والتنشئة والتوعية بأهمية الأسرة بمثابة ضمانة للحصانة الوطنية. وقد يدخل ضمن هذه السياسة تغيير التعلق بمظاهر الوجاهة المتمثلة في المبالغة بالمهور وتكاليف الزواج. وكذلك تغيير الاتجاهات التي تجعل من الاقتران مجرد نزوة سرعان ما تخبو، وتكرار الانخراط في نزوات أخرى سواها.

وقد يكون من أبرز أساليب هذه الإشكالية توفير مقومات الصحة النفسية للأبناء وصولاً إلى النضج الشخصي والنضج العاطفي والجنسي مما يوفر الأسس المتينة والمستدامة لإنشاء الأسرة والتوافق الزوجي

والرضى العاطفي والشراكة في بناء المستقبل. ويندرج ضمن هذه السياسة ضرورة تنمية حس المسؤولية والالتزام بديلاً عن تنامي الفردية والأنانيات الذاتية والجري وراء إشباعها.

٢- إشكالية التنشئة ورعاية الأبناء:

وتتضمن تراخي رعاية الأطفال، وتأثير الخدم المربيات، وتراخي توجيه المراهقين، وانعكاسات عمل المرأة على تربية الأبناء، وتدني ثقافة الصحة الإنجابية والتباعد بين الولادات.

ليس صحيحاً أن عمل المرأة هو المسؤول عن هذه الإشكالية. فهناك العديد من النساء اللواتي لا يعملن ولا يرعين أبناءهن. وهناك نساء يعملن ولكنهن ملتزمات بالأمومة بأفضل حالاتها. بالطبع لابد من توفير الحلول للمرأة العاملة كي توفق ما بين العمل ورعاية الأبناء وهي معروفة وشائعة خليجياً.

التوعية والتثقيف لا يكفيان وحدهما وإنما لابد من قوانين تؤكد على الالتزام بالأمومة والأبوة وحسن رعاية الأبناء. كما لابد من تربية حس المسؤولية على صعيد الوالدية. ويتضمن ذلك تغيير الإعلام الخليجي الذي تنجرف قنواته التجارية في الترويج لفرط الاستهلاك وهوسه والتباري بصدده، مما ينتج عنه تصعيد الأنانيات الفردية، وانحسار حس الوالدية إلى مقام ثانوي.

ومن الإجراءات الفاعلة على هذا الصعيد قيام حملات وطنية للعودة إلى تعاليم الدين الحنيف في الوالدية ورعاية الطفولة. تشكل هذه التعاليم برنامجاً متكاملاً في وضع أسس الصحة النفسية لدى الأبناء، مما ينمي حس الوالدية الملتزمة لديهم مستقبلاً. فمن يتمتع بتنشئة معافاة سوف يؤسس أسرة مستقبلية معافاة مع والديه ومن خلال تمثل نموذج الوالدين.

أما رعاية المراهقة وتعامل الوالدين مع الشباب فيتطلب برنامجاً قائماً بذاته من المهارات الوالدية وتنميتها. وهي مهارات يتعين أن تراعي خصائص العصر وما حملته من تغيرات في علاقات الآباء بالأبناء.

٣- إشكالية تراخي الالتزام والتضامن الاجتماعي:

وتتضمن كل من قضايا رعاية المسنين والحالات الخاصة، وتراخي الترابط الاجتماعي بصدد الأرامل والمطلقات، وانحسار المشاركة الأسرية في العمل العام وتنمية البيئة المحلية، كما تتضمن رعاية وتكفل مجهولي الأبوين. وقد تكون هذه الإشكالية هي الأقل شدة من بقية الإشكاليات، حيث تقديمات دول الخليج سخية، إنما لا تتم في كنف الأسرة بما يكفي. أخذت الأسر النواتية تستسهل الركون إلى خدمات مؤسسات الرعاية التي تنفق عليها الدولة، بحيث أخذت تتحرر من التزاماتها المادية والمعنوية الخاصة بصلة الرحم. المهم في الأمر هو العمل على تفعيل تعاليم الدين الحنيف وإيقاظ حس المسؤولية عند الأسر الخليجية على هذا الصعيد بحيث تنحسر الرعاية المؤسسية إلى حدودها الدنيا.

والأمر ذاته ينطبق على تفعيل الالتزام بالشأن العام والشراكة في التنمية المحلية. وهناك تجارب رائدة خليجياً على هذا الصعيد يمكن تعميمها.

٤- إشكالية الرفاه وضعف الإنتاجية وتحول قيم الأصالة:

وتضم الإسراف الاستهلاكي، والعزوف عن العمل المهني، وضعف الإنتاجية وفرط الاتكال على العمالة الوافدة على اختلاف مستوياتها ومجالاتها. هذه الإشكالية وما ولدته من ميول وأسلوب حياة تكاد تكون المسؤول الأساسي عن بقية الإشكاليات، سواء على صعيد الأسرة أم على الصعيد الاجتماعي المكبر.

على أن التحول إلى التنمية المستدامة والقائمة على الشراكة الفاعلة وتعبئة الجهود، يتطلب صياغة سياسات وطنية عامة تقوم على فلسفة الإنتاج وترسيخ ثقافة الانجاز والإتقان والبناء المعرفي والمهني. لابد من التحول في هذه الفلسفة من معيار الاستهلاك ووجاهته باعتباره معيار القيمة ومرجعية الرؤية والتوجه والسلوك إلى معيار الجد والجهد والإتقان والانجاز. وقد يكون في إعادة إعلاء شأن تعاليم الدين الحنيف في هذا المجال وجعلها هي المرجعية ومعيار القيمة والنموذج الذي يحتذى هو الحل الأنجح على صعيد السياسة الاجتماعية والوطنية كليهما. وهو أمر ليس بالهين مع هجمة الإعلام وإغراق الشاشات بإعلاناته الاستهلاكية التي تخلق حاجات مصطنعة لدى المواطنين.

على أنه ليس من الواقعي الموضوعي في شيء تعميم مسألة الرفاه هذه وآثارها على جميع الشرائح الأسرية. فهناك قلة فقط هي التي تتمتع برفاه البحبوحة وبذخها. هناك في المقابل شرائح ليست بالهينة من حيث الحجم لازالت تكافح من أجل بناء حياة كريمة من خلال الإعداد والجهد، ولا تنال دوماً كامل فرصها. كما أن هناك شرائح مهمشة تظل كلياً خارج نطاق رفاه البحبوحة.

ثانياً: التمكين وبناء الاقتدار:

إنه نواة السياسة الاجتماعية المستقبلية للأسرة الخليجية فلقد أصبح تمكين الأسرة حيوياً لقيامها بوظائفها الأساسية سواء في تنشئة الأبناء، أم في إدارة حياتها وضمان استمرار نمائها. وهناك العديد من الأنشطة في برامج الأسرة الخليجية التي تندرج ضمن عملية التمكين، من مثل مشاريع الأسر المنتجة وبرامج القروض الصغيرة، وبرامج التدريب التي تديرها المراكز الاجتماعية لنساء الأسر الشعبية والأرامل والمطلقات في مجالات الصناعات المنزلية أو للتأهيل لدخول سوق العمل، والتي يشارك فيها القطاع الخاص (بنوك وشركات). ويتضمن التمكين برامج محو الأمية لنساء الريف والمناطق الشعبية، مما يؤسس لبناء الاقتدار عندهن على صعيد فتح آفاق المعرفة وإدارة شؤون الأسرة الحياتية ومهاراتها. ويندرج ضمنها برامج الوالدية وأساليب التنشئة المعافاة، وكذلك برامج التثقيف الزوجي والإعداد للزواج، وحل الصراعات الزوجية التي تتولاها برامج الإرشاد الأسري. وكلها جهود طيبة على طريق التمكين.

إلا أن هذه البرامج وأنشطتها لازالت تنفذ من قبل الجهات المسؤولة معزولة عن بعضها البعض، وهي بحاجة لأن تندرج في خطة وطنية عامة لتمكين الأسرة بشكل متزامن ومتكامل في جميع وظائفها، بحيث تسند الأنشطة بعضها بعضاً، وتؤدي إلى رفع الكفاءة الكلية للأسرة ونوعية حياتها. كما لابد قبلاً من إجراء المسوح اللازمة لتشخيص أوضاع مختلف الشرائح الأسرية واحتياجاتها وإمكاناتها وظروفها والبناء على الأوجه الإيجابية فيها. ولابد من التنسيق كذلك بين مختلف الهيئات الرسمية والأهلية العاملة مع الأسرة، بحيث تتوضح أدوار كل طرف ومهامه. ولابد لهذه الخطة الوطنية من معايير أداء وأساليب متابعة وتقويم على المستوى العملاني المباشر والدوري والنهائي، وصولاً لقياس الإنجازات المتحققة وتعزيزها، والتدخل في وقت مبكر لعلاج المعوقات التي تعترض التنفيذ.

١-مقومات خطة تمكين الأسرة ومضامينها:

١-١ الكفاءة البنيوية:

يبدأ تمكين الأسرة من خلال تعزيز تماسكها واستمراريتها ونمائها مما يدخل ضمن الكفاءة البنيوية (فاعلية بنية الأسرة والعلاقات ضمن أفرادها والتفاعلات بينهم). وتتضمن العديد من المقومات أبرزها:

- التكافؤ بين الزوجين في السن والوضع التعليمي والمهني مما يضمن إمكانية التفاهم والانسجام والشراكة المتساوية والمتوازنة.

- انسجام نظام التوقعات والسياسات التي يكونها كل من الزوجين من القرين ومن الحياة الزوجية: ماذا يتوقع أن تكون مهامه وأدواره وواجباته وحقوقه. وما هي السياسات التي يرى أنها يجب أن تحكم حياة الأسرة وممارساتها وتوجهاتها.

- النضج النفسي لدى كل من الزوجين: وهو يتجلى في كل من الصحة النفسية والذكاء العاطفي ومقوماتهما، والتفكير الإيجابي وغلبة التفاؤل على التشاؤم، والالتزام بمشروع بناء الأسرة، وتحمل الضغوطات والتعامل معها، والاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرار وإدارة الذات.

- النضج العاطفي الجنسي لكل من الزوجين: ويتمثل في القدرة على أن نُحِبْ وأن نُحَبْ، وأن نتمتع بالقدرة على الرضى العاطفي والجنسي وتوفيرهما للقرين بشكل متبادل. وهو ما يؤدي إلى السعادة وحسن الحال الزوجي والعمل على بنائهما من خلال الارتباط العاطفي المتين والمتبادل بين الزوجين.

- جدليات الرباط الزوجي وأطوار الحياة الأسرية: ونعني بها تكيف الزوجين لأطوار حياتهما ومتطلبات كل مرحلة: مرحلة الزواج واستعداداته، مرحلة بدايات الوالدية وتنشئة الأطفال، مرحلة تقدم الأبناء نحو المراهقة والشباب، مهام بناء مكانة اجتماعية ومهنية واقتصادية، مهام الشراكة في الشأن العام، مرحلة استقلال الأبناء بعد الدراسة، مرحلة أواسط العمر، مرحلة الشيخوخة، وكذلك التكيف لحالات المرض والأزمات.

في كل من هذه المهام تتجلى الكفاءة البنيوية في تفاهم الزوجين وتلاقي الرؤى والشراكة في المسار والمصير.

على قدر التوافق في هذه المقومات بين الزوجين تتوطد أركان الأسرة، وتتعزز كفاءتها البنيوية، مما يوفر لها شروط الديمومة والنماء وشراكة الحياة.

١-٢ الجدارة الوالدية وتنشئة الأبناء:

إذا كانت الوالدية تقوم على قرابة النسل، فإن جدارتها تقوم على نوعية العلاقات الوالدية وكفاءة التنشئة. وتشكل تنمية هذه الجدارة بعداً أساسياً من أبعاد تمكين الأسرة. فالتنشئة هي إحدى الوظائف المركزية للأسرة، تعمل بكامل مداها في حالة الصحة النفسية الأسرية، بينما تتراجع وتتدهور في مختلف حالات التصدع الأسري. هناك ترابط وثيق بين الصحة النفسية الزوجية ونجاح الوالدية وكفاءتها. يتوفر للأبناء ثمرة الزواج السعيد والجو الأسري المعافي مقدار كبير من الحب والرعاية وحسن التوجيه. ويتعرض الأبناء في حالات التصدع إلى مختلف حالات النبذ والإهمال والتعنيف والتسيب. تحتل جهود الإرشاد النفسي الأسري في دول المجلس في مجالي علاج الصراعات الزوجية وأساليب تنشئة الأبناء مكانة هامة في برامجه وأنشطته. إلا أنها لا تمارس ضمن خطة متكاملة لتمكين الأسرة.

هناك العديد من البرامج المعروفة علمياً في مجال بناء المهارة الوالدية وتنميتها تشمل مروحة كبيرة من المهارات وأنشطة التدريب عليها. ومن اليسير الحصول عليها والاستفادة منها.

يعتبر الشغل على الجدارة الوالدية أمراً أساسياً في تمكين الأسرة، وخصوصاً مع تحولات العولمة وتحدياتها المتزايدة، وضرورة تحصين الأبناء من الداخل. وهناك طاقم متكامل من الكفاءات وأوجه الاقتدار يتعين على الأسرة والمدرسة والمؤسسات المعنية بالتنشئة أن تشتغل عليها بشكل متزامن ومترابط. من أبرزها: الصحة والمناعة الجسمية، الكفاءة النفسية والصحة النفسية، الكفاءة المعرفية في مختلف أبعادها، الكفاءة الاجتماعية، الكفاءة المهنية والاقتدار المهني، الحصانة الخلقية، ورسوخ الهوية والانتماء. ولكل منها برامجها وأنشطتها وتجهيزاتها.

ولابد من البدء من البداية في مجال تنمية الجدارة الوالدية، أي من سنوات التأسيس في حياة الطفل منذ ما قبل الميلاد وفي السنوات الخمس الأولى من العمر. هنا يكون دور الأم أولاً والأب بالتوازي معها حاسماً في وضع أسس الصحة النفسية للطفل وتزويده بالمناعة والقوة البنيوية وتفتح طاقاته وإمكاناته. ولقد أثبتت الأبحاث حيوية دور الأم في هذه المرحلة المبكرة. العلاقة الوثيقة والدائمة مع الأم غير قابلة للتعويض من قبل الخادمة/المربية. العلاقة مع الأم والارتباط الوثيق معها هي مدخل الطفل لبناء الطمأنينة القاعدية أساس كل صحة ونماء

وانفتاح على الدنيا. كما أن كثافة التواصل اللفظي وغير اللفظي ما بين الأم والطفل في مرحلة التأسيس هذه تطلق طاقات النمو الذهني والعاطفي والاجتماعي. إنها باختصار مرحلة التأسيس التي قد لا يمكن تعويضها لاحقاً.

وبالتالي فلابد من تحرك خليجي يستعيد وظائف الأمومة والأبوة التي أمر بها الدين الحنيف بكل غناها وعطائها، وكل قصور فيها أو تفويضها إلى الغير يهدد بالتأسيس لاضطرابات لاحقة تعيق النمو المعافى.

أما في المراهقة فهناك مقومات قائمة بذاتها لجدارة الوالدية من أبرزها الاعتراف بتحولات النمو المتسارعة والخروج من دائرة علاقات الطفولة، وضرورة التحول إلى مزيد من التكافؤ والندية والحوار والتفاهمات، وتقدير احتياجات المراهق لمزيد من الاستقلال الذاتي والانفتاح على عالم الأصحاب والأصدقاء، كما هو معروف.

١-٣ التمكين المعرفي والثقافي:

وهو يشكل أحد مقومات مهارات الانفتاح على الدنيا والحياة في عصر انفجار المعلومات والتزايد المضطرد لتداخل الثقافات وتفاعلها. ولقد أصبحت قوة المعرفة قضية جماعية ووطنية بامتياز حيث تقاس مكانة الأمم بدرجة تمكنها المعرفي والتقني.

لقد انقسم الكون إلى مجتمعات غنية بالمعرفة والمعلومات، وتمثل العالم المتقدم، وأخرى فقيرة فيهما تمثل العالم الثالث.

على المستوى الأسري أصبحت كل مناحي الحياة تستلزم كفاءة معرفية: المهارات الوالدية، مهارات إدارة الحياة الأسرية، مهارات رعاية الأبناء صحياً وتعليمياً، مهارات التخطيط للمستقبل، مهارات حل المشكلات واتخاذ القرارات. لقد أصبحت الأسرة وأعضاؤها بحاجة إلى محو طاقم الأميات الست: الأمية الألفبائية وخصوصاً لأسر الشرائح الشعبية ونسائها؛ محو أمية التفكير العلمي والتفكير التحليلي والنقدي والايجابي؛ محو الأمية المعلوماتية وتقنياتها وتقنيات الاتصال التي أصبحت تتحكم بكل مفاصل الحياة؛ محو أمية الإعلام الذي يملأ الفضاء الاجتماعي والقدرة على التنبه لعمليات التلاعب بالعقول وتدجينها الذي يمارسه الإعلام عموماً وخصوصاً الإعلانات وما تروجه من نزعات وشهوات استهلاكية تؤدي إلى خلق حاجات جديدة وتفرض الإلحاح على المشاهد كي لا يتخلف عن ركب الاستهلاك؛ ويصيب الأسرة الخليجية نصيب كبير جداً من ذلك يضعها تحت ضغوط مجارات موجات الاستهلاك وموضاته؛ ومحو الأمية الثقافية للتعامل مع الكسموبوليتية الثقافية المميزة للمدن الخليجية وفيض العمالة الوافدة على اختلاف مستوياتها. لابد للأسرة الخليجية أن تحول هذا الفيض إلى فرصة للاغتناء وأن لا تقع ضحية توجهاته.

١-٤ التمكين على صعيد الشراكة في المواطنة: وهو محور آخر هام من محاور تمكين الأسرة الخليجية. كانت الأسرة في المجتمعات التقليدية ما قبل التحضر السريع منتمية لعالم القبيلة والعشيرة والأطر المحلية المعزولة. ثم أتى التحضر السريع وانفجار الانفتاح على العولمة وما تفرضه من نزعات فردية والانخراط في مرجعيات السوق وأسواقها المالية، وانحسار الانتماءات التقليدية الضيقة، وفرط الانفتاح على العولمة وفلسفتها وقيمها. وانحسر نتيجة لذلك الانتماء الوطني العام والشراكة في المواطنة ومؤسساتها. التمكين على صعيد الشراكة في المواطنة هو سبيل الأسرة للخروج من صراع الانتماء هذا من خلال الانتماء إلى الوطن باعتباره المرجعية الأساسية.

كما أن غلبة دولة الرعاية في عقود الطفرة النفطية الأولى جعلت الإنسان الخليجي يميل إلى التواكل على الدولة وخدماتها؛ مما أدى إلى انحسار الالتزام بالعمل العام والمشاركة المسؤولة في قضايا المجتمع والوطن والدور النشط في اتخاذ القرارات التي تحدد المسار والمصير. لابد للأسرة الخليجية من التحول من وضعية الرعاية إلى وضعية المواطنين المسؤولين وذوي الدور النشط والفاعل. فذلك وحده ما يضمن مستقبلاً الحصانة الوطنية والتنمية المستدامة. ويتطلب مشروع تمكين الأسرة على صعيد المواطنة تدخل كل المؤسسات الرسمية والأهلية انطلاقاً من خيار استراتيجي مأخوذ على المستوى الوطني وتشارك فيه جميع شرائح المجتمع.

١-٥ التمكين الاقتصادي: وهو الذي يشيع عادة في برامج تمكين الشرائح الأسرية الشعبية والأرامل والمطلقات، من خلال التدريب على مختلف المهارات المهنية وأوجه الكسب الاقتصادي وصولاً إلى الإنتاج المحقق للالتقاء الذاتي. ولكن إضافة إلى هذه المهارات الحرفية المنتجة يتضمن التمكين الاقتصادي اكتساب ثقافة الانجاز وإتقان العمل، والهوية المهنية بحيث يصبح تعريف المواطن لذاته بأنه المواطن المنتج المنجز والمتمهن بدلاً من هوية الولاءات التقليدية وعصبياتها.

ثقافة الانجاز والإتقان وتنميتها وتعميمها هي التي تمهد السبيل والشروط اللازمة للتنمية المستدامة سواء على الصعيد الأسري أو الوطني العام. وهو ما يفرض تغيير الأسرة الخليجية لأسلوب الحياة الذي انخرطت فيه بدفع من بحبوحة الطفرة النفطية والمتصف بالانغماس في الاستهلاك والتباري فيه. الرفاه ومتع العيش من حقوق الأسرة وأفرادها إلا أن حياتهم لا يجوز أن تقتصر على هذا المستوى الاستهلاكي وحده، بل لابد من تحوله إلى نوع من التمتع بثمار الجهد المنتج والمنجز. فالمجتمعات الأكثر استهلاكاً عالمياً هي ذاتها المجتمعات الأكثر إنتاجاً وإنجازاً.

ثالثاً: برامج تمكين خاصة ببعض الشرائح الأسرية:

١- الأسر المتصدعة:

هناك شريحة أسرية تحتاج إلى برامج تأهيل كامل يشمل جميع أبعاد حياتها بحيث يتم الارتقاء بمستواها وتعاود الاندماج في المجتمع. إنها شريحة الأسر المتصدعة التي تعيش عادة في الأحياء الهامشية أو في مناطق الإسكان الجديد. وهي أسر مغبونة على أكثر من صعيد: إنها ركيكة التكوين في الأصل حيث لا يتوفر للزواج مقومات النجاح والاستمرار. ولا يندر أن يكون الزوجان أو أحدهما قد تعرض في طفولته للغبن خماسي الأبعاد: المادي، الرعائي، العاطفي، التعليمي والتأهيلي المهني. يسود فيها الصراع والعنف أو الإهمال تجاه الزوجة والأولاد. وتكون مواردها المالية هزيلة ومتقطعة ولا تكفي لسد الحاجات الأساسية. وتحاول التعويض عنها من خلال اللجوء إلى المساعدات المالية المختلفة. تترك الأسرة ذاتها بدون تخطيط لحياتها وتعيش رهناً بالظروف، كما تغيب السياسة الإنجابية مما يؤدي إلى ولادات متتالية بدون وسائل رعاية كافية.

تتصف هذه الأسر بتدني الاندماج الاجتماعي وشيوع مشاعر الأهلية الاجتماعية والاستسلام للعجز الحياتي. وهي لا تحاول العمل على تحسين وضعها من خلال الاستفادة من برامج

الخدمات الأسرية المتوفرة، وإنما تكتفي في علاقتها بالمراكز الاجتماعية أو الأهلية بطلب المعونات المادية.

لابد من برامج تأهيل متكاملة لتمكين هذه الأسر: التمكين المهني والاقتصادي بحيث توفر احتياجاتها الحياتية؛ التمكين التعليمي من خلال محو الأمية؛ التمكين في مجال مهارات إدارة الحياة الأسرية، التمكين على صعيد مهارات الوالدية ورعاية الأبناء والصحة الإنجابية؛ إرشاد ما قبل الزواج لأبنائها في سن الزواج؛ الإرشاد المدرسي للأبناء ودراستهم؛ التدخل الإرشادي الأسري لحل الصراعات الزوجية؛ التوعية بحقوق الزوجين.

وتحتاج هذه الأسر فوق ذلك إلى برامج إرشاد توفر لها التمكين النفسي وبحيث تتغلب على مشاعر القصور الاجتماعي وروح الاستسلام وتنمية الثقة بالنفس، وعلاج العجز المتعلم وتعزيز النظرة المتفائلة إلى الذات والدنيا وصولاً إلى مواجهة المستقبل بشجاعة وتحمل مسؤولية إدارة الحياة الأسرية. ويندرج ضمنها برامج تنمية الذكاء العاطفي على صعيد العلاقات الزوجية والوالدية، وتنمية التفكير الايجابي وصولاً إلى إحلال نظرة واقعية إلى الذات والحياة، وكذلك تنمية مهارات التخطيط ووضع الأهداف وحل المشكلات، وإطلاق حس المسؤولية الذاتية عن الحياة الشخصية والأسرية والفاعلية في القيام بأعباء الحياة.

ولابد لهذه البرامج من الاستناد إلى الشراكة الذاتية الفعلية للأسرة وأعضائها والوعي والقبول بالتغيير، والمشاركة في وضع

أولويات البرامج، واكتشاف الإمكانات الذاتية وإمكانات المحيط وتفعيلها. فقط من خلال هذا الوعي والاقتناع والشراكة الحقيقية يمكن توفير مقومات النجاح لهذه البرامج. أما إذا طبقت بطريقة فوقية من خلال العاملين مع الأسرة فتظل محدودة المردود.

٢- الأرامل والمطلقات:

تتفاوت أوضاع هاتين الفئتين كثيراً من حيث مستوى التمكن قبل الترمل أو الطلاق وفرص التمكن بعده، من النواحي التعليمية والاقتصادية والاجتماعية ومستوى تماسك الأسرة ومهاراتها في إدارة حياتها، وإمكانات المساندة من الأسرة الممتدة والأقارب والمحيط.

هناك فئة الأرامل أو المطلقات اللواتي ينتمين إلى أسر متماسكة ومتكيفية ومتمكنة حياتياً. يقتصر التدخل بعد الترمل أو الطلاق على تقديم المشورة لإعادة ترتيب أمور الحياة ورعاية الأبناء. وتحتاج خصوصاً إلى الإرشاد النفسي للتعامل مع الآثار العاطفية والانفعالية للطلاق أو الترمل، وكذلك إرشاد الأبناء لعلاج آثار فقدان الأب من خلال الوفاة أو الطلاق.

وهناك فئة وسطى تحتاج إلى برامج تدخل أكثر فاعلية وتنوعاً من أبرزها التمكين المهني والاقتصادي من خلال برامج التدريب المهني وبرامج الأسر المنتجة في المنزل أو القروض الصغيرة. كما تحتاج إلى المشورة القانونية والشرعية (إرث، نفقة،

حضانة)، وتيسير المعاملات مع المؤسسات الخدمية العامة (التربية، الصحة، العمل، الإسكان ...)، وخصوصاً توفير فرص احتضان الأقارب لها من خلال المساعدات المالية والمادية أو المساندة النفسية.

ويأتي برنامج الإرشاد الذي يساعد المطلقة أو الأرمل على تجاوز آثار محنة الترمل أو الطلاق، وتعزيز المهارات الوالدية، في صلب برامج تمكين هذه الفئة. وخصوصاً تعويض الأبناء عن خسارة الأب، واستيعاب هذه الخسارة لوقايتهم من الاضطرابات النفسية والسلوكية التي قد تنجم عن هذه الخسارة.

وهناك فئة المطلقات والأرامل من البيئات الهامشية والأسر ذات التاريخ الطويل من التصدع والصراع وانعدام الأهلية الاجتماعية. تبرز الحاجة هنا إلى برامج إعادة تأهيل كاملة للأم المعيلة مع مساندة ومتابعة منتظمة. هناك أولاً الحاجة إلى مساعدة المطلقات في القضايا الشرعية وحمايتهن وأولادهن من التصنيف والانتقام أو التنكر للحقوق. ويندرج ضمن هذا الإطار توعية المرأة بحقوقها الشرعية والقانونية وتوفير الدفاع القانوني لها في هذا المجال.

ويتضمن برنامج إعادة التأهيل كل من محو الأمية، والتدريب المهني والمساعدة على الانخراط في العمل المنتج في البيت أو في مراكز تشغيل، أو توفير ظروف بناء مشروع إنتاجي صغير، وكذلك التدريب على مهارات الحياة لجهة إدارة ميزانية الأسرة

وتدبير شؤونها والرعاية الصحية والمدرسية للأبناء وإدماجهم الاجتماعي في بيئة معافاة، وتوفير الإرشاد النفسي لهم لعلاج المشكلات الانفعالية والسلوكية والتحصيلية التي تنتج عن الترمل أو الطلاق أو التي كانت سابقة عليهما. ولابد من تقديم الإرشاد العلاجي للأم ذاتها لمعالجة مشكلاتها النفسية المستجدة بعد الترمل أو الطلاق أو السابقة عليهما. ويضاف إلى ذلك المساندة والمتابعة من قبل المراكز الاجتماعية في التعامل مع الهيئات الرسمية والأهلية، وتوفير التدخل لحل الإشكالات كلما دعت الحاجة.

رابعاً: رعاية المسنين والحالات الخاصة في كنف الأسرة:

يتضمن تمكين الأسرة الخليجية تطوير قدراتها على رعاية المسنين وحالات الإعاقة واليتم والحرمات من الوالدين في كنفها مما كان يجري بشكل طبيعي في الأسر التقليدية وانحسر كثيراً في الأسر النواتية وتحولات التحضر السريع وتغيراته على صعيد السكن ومحدودية استيعابه وتغير وظائف الأسرة وانشغال كلّي من الزوجين خارج الأسرة. كانت الأسرة التقليدية الممتدة تستوعب هذه الحالات في حياتها الجماعية باعتبارها من وظائفها الطبيعية وعملاً بتعاليم الدين الحنيف في الرعاية للمسنين والأبناء.

مهما كانت جودة مؤسسات الرعاية الخاصة لهذه الفئات تبقى الرعاية في كنف السرة، إذا توفرت لها ظروفها الملائمة، هي الصيغة الأفضل حسب معطيات الدراسات العلمية في الصحة النفسية. وهو ما أخذت دول الخليج توليه اهتماماً خاصاً وتجد له الصيغ الملائمة. ولابد من تطوير هذه الصيغ وزيادة فاعليتها. ويتلازم مع ذلك التوعية بأهمية الرعاية في البيئة

الطبيعية، والتوعية بالآثار السلبية للرعاية المؤسسية، بحيث تتحمل الأسرة مسؤولياتها القرابية التي تنص عليها الدين الحنيف من خلال توفير المساعدة لها على ذلك حتى تظل الأسرة هي الإطار الطبيعي الخاص.

١- على صعيد رعاية الأيتام تلعب صيغة رعاية اليتيم في كنف أمه الدور الأساسي، حيث يحظى الأطفال بحنان الأم ورعايتها. ويوفر الأقارب للأم وأبنائها الحماية والمساندة المادية والمعنوية كي تقوم بهذه المهمة، كما تساعد المراكز الاجتماعية الأم مالياً ومهارياً وخدماتياً. والأمر ذاته تسهم فيه الصناديق الخيرية. وينردج ضمن ذلك توثيق العلاقة مع الأقارب من الرجال لتوفير بديل سيكولوجي عن الأب. كما توفر لها برامج الإرشاد الأسري للدعم النفسي والمعنوي لتجاوز أزمة الترمل وآثارها.

وإذا لم تتوفر الرعاية في كنف الأم فإن الصيغة الأنسب هي تعهد أحد الأقارب ممن يعيشون في بيئة الطفل الحيوية برعايته مع الحصول على المساعدة المالية لذلك من المراكز الاجتماعية والصناديق الخيرية، وكذلك تقديم الإرشاد له للتعامل مع الأطفال الذين تكفلهم.

ويأتي في مقام ثالث من حيث الأولوية تكفل اليتيم من قبل أسرة راغبة في ذلك وتتمتع بالصحة النفسية والنضج الوالدي الكافي لتوفير تعويض عن الحرمان من الوالدين، مع تقديم الدعم المالي لها والمساندة الإرشادية اللازمة، والمتابعة والرقابة لضمان سلامة التكفل.

وآخر الصيغ التي أخذ يتم العمل بها تكييف أسلوب قرى الأطفال SOS المعروف دولياً لواقع الخليج العربي الثقافي والديني.

٢- رعاية الطفل المعاق في أسرته:

قد تكون رعاية الطفل المعاق في كنف الأسرة هي الأكثر حاجة للشغل الإرشادي مع الأهل لتوفير الظروف الملائمة لها. أولها اتخاذ موقف واقعي من الإعاقة التي قد تحمل عدة دلالات سلبية: الإعاقة بمثابة وصمة أو بلاء، أو دلالة النحس وإحباط توقعات الوالدين بأبناء أصحاء يضجون بالحيوية. وقد يتخذ الأهل عدة مواقف غير ميسرة للرعاية تجاه الطفل المعاق: رفض الاعتراف بالبنوة، أو نبذ الطفل وتجنبه أو إخفائه عن العيون، أو الشعور الشديد بالذنب والوقوع أسرى الإعاقة من خلال الرضوخ للطفل المعاق، أو فرط الحماية والاحتضان مما يمنع نمو استقلالية الطفل، أو العيش على أمل سحري بأن الإعاقة ستزول مع نمو الطفل وتقمه في السن.

ومن أولى مهام رعاية الطفل المعاق في كنف الأسرة مساعدة الوالدين على التخلص من هذه المواقف السلبية في اتجاه موقف واقعي يعترف بالإعاقة ضمن حدودها الطبيعية ويتعامل معها بالأساليب التربوية المناسبة.

يأتي بعدها تدريبهم على أساليب التربية الخاصة للمعاق وفنياتها ومشاركتهم في تنفيذ برامجها، مما هو مطبق في العديد من البرامج المنفذة في دول المجلس: التعرف على حاجات الطفل المعاق، التعرف على أوجه القوة المتبقية والتأسيس عليها في علاج أوجه القصور، تعزيز مفهوم الذات والتقدير الذاتي لدى الطفل المعاق بحيث ينشط بدوره في العمل على تعويض إعاقته، مع إتباع أساليب التعزيز المعروفة لكل تقدم يحرزه الطفل.

٣- رعاية المسنين وتمكينهم في كنف الأسرة:

مشكلة رعاية المسنين في كنف الأسرة هي وليدة التحضر والأسرة النواتية، حيث تراجع الدور المرجعي للمسنين الذين لا يمسكون بالموارد. وبالتالي فقدوا المكانة والوظيفة التقليديين مما لا يتماشى مع تعاليم الدين الحنيف في البر بالوالدين في شيخوختهم. الأسر النواتية هي أسرة شبابية في التكوين والأدوار والوظائف والحيز السكني وبروز الفردية وتزايدها بتأثير التحضر والعولمة. وهو ما يدفع بالمسنين إلى الهامش بعد الخروج من دائرة الإنتاج. ولحسن الحظ لازال هناك قسط كبير من الحفاظ على الثقافة التقليدية التمسك بتعاليم الدين الحنيف في الأسرة الخليجية، مما يمكن البناء عليه لإيجاد صيغ جديدة لرعاية المسن في كنف الأسرة.

تكمن أهمية هذه الرعاية في كنف الأسرة في الحفاظ على دور المسنين في توفير الاستمرارية بين الأجيال التي تساعد على الصحة النفسية للكبار والصغار على حد سواء. إنهم يمثلون سلطة عاطفية ومعنوية، كما يوفرون الحكمة والنصيحة والإحساس بالإنغراس الاجتماعي المتين. كما يلعب المسن دور صمام الأمان في تنفيس الاحتقانات الانفعالية من خلال حكمته وموعظته الحسنة. وبالمقابل يحصل المسن في الأسرة على الطمأنينة والشعور بالاستمرارية وتتويج العطاء الحياتي من خلال الاهتمام بالأبناء والأحفاد. وهو ما يعالج مشاعر الغربة والانقطاع والعزلة وآثارها السلبية على الصحة الجسمية والنفسية حين الإقامة في مؤسسة لرعاية المسنين، من خلال سيطرة مشاعر الاكتئاب وتدني نظام المناعة وتزايد العلل الناجمة عن معاناة الهجر وفقدان المكانة والقيمة. وهكذا قد تصبح فاتورة العناية في مؤسسة الرعاية أكبر من فاتورة الرعاية في كنف الأسرة.

وهناك العديد من برامج رعاية المسنين في كنف الأسرة مطبقة خليجياً وتحتاج إلى تعزيز وتفعيل وتعميم. من مثل توفير الرعاية الصحية من قبل الهيئات المعنية في كنف الأسرة، ومن مثل توفير الجليس للمسن أثناء عمل الراشدين، ومنها أندية النشاط للمسنين والعودة مساء للأسرة، ومنها الاستفادة من خبرات ومهارات المسنين في الأنشطة التطوعية المناسبة لأوضاعهم ومهاراتهن، ومنها إعادة تأهيل المسنين وتدريبهم على بعض الأنشطة المنتجة ضمن الأسرة أو في أندية وورش خاصة بهم بحيث يشعرون بالإنجاز ومشاعر القيمة، مع توفير جزء من تكاليف إعالتهم. ليس الخروج من النشاط المهني المنتج هو نهاية مطاف عطاء المسن، بل لازال لديه الكثير من إمكانات العطاء التي يمكن أن تنمي وتفعَّل بما يخدم توازنه وصحته النفسية والجسدية ويجد له وظائفاً وأدواراً اجتماعية جديدة تعمل على زيادة اللحمة بين الأجيال وتمتين مشاعر الاستمرارية وبالتالي الحضانة الاجتماعية.

خامساً: المتطلبات التأسيسية والتشغيلية:

تمثل هذه المتطلبات الإجراءات التخطيطية والتشغيلية للسياسة الاجتماعية المستقبلية في تمكين الأسرة الخليجية. وهي تنطلق من الانجازات المتحققة والارتقاء بمستوى فاعليتها وانتشارها. وتقوم على فلسفة الرعاية التي تحقق النقلة من تقديم المعونات إلى فلسفة التمكين والتنمية المستدامة القائمة على الشراكة الكاملة للأسرة. وتتضمن عدة أبعاد.

١- التشريعات والقوانين: وهي وافرة خليجياً في تعزيز الأسرة وتماسكها ونمائها. ولابد من استكمالها من خلال ترسيخ العمل بتعاليم الشريعة السمحاء في تكوين الأسرة وحمايتها والحفاظ على حقوق أفرادها

والتوكيد على واجباتهم. وخصوصاً وضع الضمانات القانونية التي تكفل الالتزام بالتشريعات والقوانين وتطبيقها وعدم الالتفاف عليها. ويندرج في الإطار ذاته تفعيل المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بالأسرة والأمومة والطفولة التي انضمت إليها دول الخليج.

٢- التنظيم والتنسيق: لابد من خطة وطنية في كل دولة من دول المجلس لتنظيم وتنسيق خدمات الأسرة وبرامجها بحيث تتكامل وتعزز بعضها بعضاً، بما يتجاوز التشتت والمبادرات التي تبقى مقطوعة الصلة بما عداها مما يعرض فاعليتها إلى التدني. ويتضمن ذلك التنسيق ما بين مراكز الخدمات وبين القطاع الرسمي والخاص والأهلي في التمويل وصناديقه وتوظيف الموارد المالية في برامج تأهيل وتنمية وتمكين، وكذلك تبادل الخبرات وطنياً وخليجياً والتعلم من التجارب الرائدة في الحالتين. ويأتي في رأس قائمة التنسيق تعزيز صيغ الشراكة بين هذه القطاعات الوطنية وبين شرائح الأسرة المعنية بهذه البرامج والخدمات.

٣- المسوح ورصد الواقع: تحتاج الخطة الوطنية للسياسة الاجتماعية إلى الاستناد إلى معطيات موضوعية لواقع مختلف الشرائح الأسرية والمناطق على صعد الاحتياجات والمشكلات والإمكانات والموارد كما المعوقات. كما تحتاج إلى رصد ظواهر الأسرة وطنياً وخليجياً واستشراف تحولاتها. وهو ما يتطلب مراصد وطنية ومرصداً خليجياً

عاماً تقوم معطياته على بحوث ميدانية تغطي مختلف مناطق المجتمع وتشخص قضاياه وظواهره وإمكاناته بحيث تقوم الخطة الوطنية للسياسة الاجتماعية على أسس واقعية موضوعية وثيقة الصلة بخصائص البيئات المحلية وشرائحها الأسرية. ذلك وحده ما يشكل ضمانة فاعلية التدخل وتقويم عملياته ومخرجاته.

٤- تحديد الأهداف الكبرى والأهداف التشغيلية للسياسة: استناداً إلى كل من المسوح التشخيصية وفلسفة التنمية والتمكين المعتمدة توضع الأهداف الكبرى بعيدة ومتوسطة وقصيرة المدى لخطة تنفيذ السياسة. وتحدد انطلاقاً منها الأهداف التشغيلية القطاعية لمختلف الشرائح الأسرية ومختلف المناطق على شكل برامج تدخل تعالج المشكلات والمعوقات وتنمي الإمكانات والقدرات والموارد وصولاً إلى تحقيق التمكين.

٥- تأهيل الكوادر البشرية ورفع كفاءة المراكز والهيئات العاملة:

هناك إجماع في أدبيات رعاية الأسرة الخليجية وخدماتها على ضرورة رفع كفاءة المراكز الاجتماعية وكفاءة الجمعيات والهيئات الأهلية العاملة في الميدان إدارياً ومالياً وتنظيمياً وتخطيطياً وبرمجة. وهناك إجماع على رفع كفاءة الكوادر البشرية العاملة في مختلف برامج الرعاية الأسرية وخدماتها وصولاً إلى التمهين وهو

يتضمن تدريب المتطوعين على فنيات التدخل في مجالات النشاط التي يشاركون فيها، ورفع الكفاءة المهنية للكوادر المتفرغة لجهة التخطيط وفنيات التدخل كل في ميدانه من مثل الإرشاد الأسري العلاجي والوقائي والنمائي، وبرامج مهارات الحياة الأسرية وبرامج العمل مع المطلقات والأرامل والمسنين والأيتام والحالات الخاصة. وهناك ضرورة لانتظام التدريب أثناء الخدمة، والتدريب على مستجدات فنيات التدخل في رعاية الأسرة وتمكينها. ويتوج ذلك ضرورة مسار مهني لمهنة الرعاية من حيث فرص الترقي وشروطه وحقوقه وواجباته بحيث يكتسب هؤلاء هوية مهنية تحظى بالاعتراف الاجتماعي.

٦- التمويل: لابد للسياسة من خطة تضمن مصادر التمويل وميزانياته وانتظام الموارد وحسن توظيفها، وتنشيط مصادر التمويل وتنويعها بحيث لا تعتمد فقط على التمويل الرسمي، بل تستغل إمكانات إسهام القطاع الخاص والأهلي إلى أقصى مداها. ويأتي في المقدمة جهود الأسر المستفيدة ذاتها وتعبئتها لإمكاناتها وتنميتها بحيث تتوصل في النهاية إلى الاستقلال شبه الكلي.

٧- التعاون والتنسيق الخليجي والإقليمي والدولي: تتطلب السياسة الاجتماعية لتمكين الأسرة إدراجها ضمن خطة التنمية الوطنية العامة، وحشد الطاقات الخليجية وتبادل خبراتها وتجاربها الرائدة والتعلم منها. وكذلك توثيق التعاون الدولي في مجالات السياسة

الاجتماعية على اختلافها والاستفادة من الخبرات الدولية، ومواكبة التجديد في السياسات وفلسفتها كما في البرامج الفنية وتدخلاتها.

٨- التغيير الثقافي: ويتوج متطلبات هذه السياسة. يستند العمل الاجتماعي بالضرورة على كل من السياسات الوطنية والخصائص الثقافية للمجتمع العربي الخليجي. ولابد من تفعيل إيجابيات هذه الخصائص وأبرزها التأكيد على العمل بتعاليم الدين الحنيف في بناء الأسر وأدوارها ووظائفها وعلاقاتها وحقوق أفرادها وواجباتهم تجاه بعضهم بعضاً، والتمسك بمعايير الالتزام بحصانة الأسرة ومسؤولية الوالدين عنها.

ولابد في المقابل من العمل على تغيير العادات والتقاليد الشعبية المعوقة لبناء الأسرة وتماسكها وحسن قيامها بوظائفها. ولابد خصوصاً من تنمية ثقافة الالتزام بالحياة الأسرية المسؤولية عن القيام بواجباتها وأعبائها. وهو ما يتضمن لجم النزوع نحو استفحال الفردية وأنانياتها، ولجم الجموح نحو قيم الاستهلاك التي تتمسك بالمظاهر وتتغافل عن قيم الحياة الأصيلة. وهو ما يتطلب خطة وطنية للتوعية وصولاً إلى التغيير تشارك فيها كل المؤسسات الرسمية والأهلية المدنية منها والدينية وعلى رأسها الإعلام. وهي حملة طويلة النفس بالضرورة إلا أن ثمارها أكبر بما لا يقاس من أعبائها.

* * *

مراجع الدراسة:

١- الأنصاري، أحمد مال الله (١٩٩٦). الصعوبات والمشكلات في الرعاية الأسرية للطفل المعاق وحالات من الواقع الاكلينيكي. في كتاب: الرعاية الأسرية للطفل المعاق. المنامة: المكتب التنفيذي.

٢- الخطيب، جمال محمد؛ البسطامي، غانم؛ راشد، آمنة؛ عبد الكريم، منى (١٩٩٦). الحاجات الخاصة للأطفال المعاقين وأسرهم. في كتاب الرعاية الأسرية للطفل المعاق. المنامة: المكتب التنفيذي.

٣- الخطيب، جمال محمد؛ البسطامي، غانم؛ راشد، آمنة؛ عبد الكريم، منى (١٩٩٦). المشاركة الأسرية في تربية الأطفال المعاقين. في كتاب: الرعاية الأسرية للطفل المعاق. المنامة: المكتب التنفيذي.

٤- الخطيب، جمال محمد وآخرون (١٩٩٦). تدريب الأسرة على رعاية أطفالها المعاقين. في كتاب: الرعاية الأسرية للطفل المعاق. المنامة: المكتب التنفيذي.

٥- الطراح، علي؛ حمودة، أحمد (٢٠٠٤). تقييم فاعلية مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون. المنامة: المكتب التنفيذي.

٦- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (١٩٩٨). الواقع البيئي للمدينة العربية ووضع الفرد والأسرة في ظل التحضر.

في كتاب الأسرة والمدينة والتحولات الاجتماعية. المنامة: المكتب التنفيذي.

٧- إدارة المرأة والأسرة والطفولة، قسم الأسرة، (٢٠٠٤). الإستراتيجية العربية للأسرة. القاهرة: الجامعة العربية.

٨- باقادر، أبو بكر أحمد (١٩٩٨). المنظور الإسلامي في معالجة المشكلات الاجتماعية في المدينة الحديثة في كتاب: الأسرة والمدينة والتحولات الاجتماعية. المنامة: المكتب التنفيذي.

٩- باقادر، أبو بكر أحمد (١٩٩٩). التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات كبار السن: مبادئ وتوجهات. المنامة: المكتب التنفيذي.

١٠- حُمَّدْ، نورية علي (٢٠٠٨). دراسة تمكين المرأة وسبل دعم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون. المنامة: المكتب التنفيذي.

١١- حافظ، محمود (١٩٩٦). تجارب أسريه في رعاية الأطفال المعاقين (البحرين نموذجاً). في كتاب: الرعاية الأسرية للطفل المعاق. المنامة: المكتب التنفيذي.

١٢- حجازي، مصطفى (١٩٩٧). رعاية الطفولة من أجل القرن الحادي والعشرين. المنامة: المكتب التنفيذي.

١٣- حجازي مصطفى، (١٩٩٧). الإطار العام لرصد ودراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية. المنامة المكتب التنفيذي.

١٤- حجازي، مصطفى (٢٠١٠). واقع الإرشاد والتوجيه الأسري وقضاياه في دول مجلس التعاون الخليجي. المنامة: المكتب التنفيذي.

١٥- حجازي، مصطفى (٢٠١٠). الأحداث الجانحون ومشكلاتهم ومتطلبات التحديث والتطوير في دول مجلس التعاون. المنامة: المكتب التنفيذي.

١٦- حجازي، مصطفى (٢٠١٢). نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة: من الرعاية إلى التمكين. المنامة: المكتب التنفيذي

١٧- حطب، زهير (٢٠٠٨). التقرير العربي الخاص بإنجازات الدول العربية في مجال تنفيذ أهداف الإستراتيجية العربية للأسرة. بيروت: الجامعة العربية.

١٨- خلف، أحمد خلف (٢٠٠٩). تقييم واقع المراكز الاجتماعية وبرامجها في دول مجلس التعاون. المنامة: المكتب التنفيذي.

١٩- زايد، أحمد (١٩٩٨). الأسرة والمدينة والخدمات الاجتماعية في كتاب: الأسرة والمدينة والتحولات الاجتماعية. المنامة: المكتب التنفيذي.

٢٠- زايد، أحمد (١٩٩٨). المدنية الخليجية بين الأصالة والمعاصرة في كتاب: الأسرة والمدينة والتحولات الاجتماعية. المنامة: المكتب التنفيذي.

٢١- زايد، أحمد عبد الله؛ خلف، أحمد خلف (٢٠٠٦). تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة. المنامة: المكتب التنفيذي.

٢٢- قنديل، أماني (٢٠٠٨). الشراكة الاجتماعية ومسؤولية الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون. المنامة: المكتب التنفيذي.

* * *

الدراسة السابعة

إدماج المسؤولية المجتمعية
في السياسات الاجتماعية

الدكتور شفيق شعيب
الجامعة اللبنانية

المحتويـات

الصفحة

القســم الأول: بــين المســؤولية المجتمعيــة والسياســة الاجتماعية..... ٣٢٥

حقل التقاطع وجدل المفاهيم..... ٣٢٥

مدخل عام..... ٣٢٥

أولا : مواصــفة المســؤولية المجتمعيــة: تعبيرات ودلالات جديدة..... ٣٢٦

ثانيـاً: بـين مواصـفة المسـؤولية المجتمعيـة والمســؤولية الاجتماعيــة للشــركات (CSR)..... ٣٣١

١- جدل التقاطع والتجاوز..... ٣٣١

٢- ملاحظات منهجية..... ٣٤١

ثالثـاً: الشراكة المفترضـة والأدوار الملتبسـة للأطـراف المعنيـة بوضـع السياسـات الاجتماعية..... ٣٤٣

رابعـاً: مواصـفة المسؤولية المجتمعيـة: دور جديد للقطـاع الخـاص فـي السياسات الاجتماعية..... ٣٤٥

القسـم الثـاني: خيـار مواجهـة التحـديات البيئيـة وإشـكالية التبــاس الأولويــات فــي السياســات الاجتماعية..... ٣٤٨

الأدوار المفترضـة للقطـاع الخـاص فـي دول مجلس التعاون الخليجي تمرين مُحتمل..... ٣٤٨

إدماج المسؤولية المجتمعية في السياسات الاجتماعية

الدكتور شفيق شعيب
الجامعة اللبنانية

القسم الأول: بين المسؤولية المجتمعية والسياسة الاجتماعية: حقل التقاطع وجدل المفاهيم

مدخل عام:

يحتدم الجدل ويتواصل بين مختلف الباحثين والناشطين بصدد توصيف وتحديد المفاهيم الخاصة بالشأن الاجتماعي. كذلك، تتقاطع التعابير والمصطلحات المستخدمة التي تتراوح بين التنمية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية والقطاعات الاجتماعية، ويتفرع عنها مجموعة أخرى من التعابير مثل: الحماية الاجتماعية، الأمان الاجتماعي، الرعاية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية.[١٢٥]

إلى ذلك، يحضر في حقل الجدل والنقاش مفهوم جديد قديم هو مفهوم المسؤولية المجتمعية، ربطاً بإنجاز حققته المنظمة الدولية للتقييس (آيزو/ ISO) بإصدار مواصفتها الدولية بصدد المسؤولية المجتمعية "آيزو

١٢٦- راجع "تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية ٢٠١١. الأهداف الإنمائية في زمن التحول، نحو تنمية تضمينية شاملة". الاسكوا. منشورات الامم المتحدة. ٢٠١١. المكون الاجتماعي للتنمية: إطار مفهومي. ص: ٦٣.

٢٦٠٠٠" عام ٢٠١٠، بعد سنوات من البحث شارك فيه خبراء من أكثر من ٩٠ دولة، و٤٠ منظمة دولية أو إقليمية معنية بجوانب مختلفة من المسؤولية المجتمعية، يمثلون ست مجموعات لأطراف معنية تمثل: مستهلكين/ حكومة/ صناعة/ عمال/ منظمات غير حكومية/ هيئات خدمات واستشارات وأبحاث/ وغيرها. وقد لحظت عملية الإعداد تشكيل مجموعات عمل تؤمن مشاركة متوازنة للجنسين فيها، فضلاً عن التوازن في مشاركة الدول المتقدمة والدول النامية في أعمالها.[١٢٦]

أولا: مواصفة المسؤولية المجتمعية: تعبيرات ودلالات جديدة:

شهد الفكر التنموي، بفعل التغييرات التي شهدها العالم مع مطلع التسعينيات، جملة من التغييرات الشاملة والعميقة، تركت تأثيراتها على مجمل الأطراف المعنية بالمشروع التنموي المجتمعي. وعلى مدى عقدين من الزمن، خُط الكثير في تناول هذه التغييرات، وحفلت المكتبة التنموية، في مختلف مستوياتها ومجالاتها، بالكثير الكثير من الأبحاث والدراسات، النظرية والتطبيقية. في هذا السياق، شكلت التنمية البشرية المستدامة العنوان الأبرز لهذا الجديد. وربطاً بذلك، شكل إعلان الألفية، وأهدافه الثمانية، التوجه البرنامجي الأساس، ما مثّل إطاراً جديدا يُتيح لمختلف البلدان والمجتمعات، إعادة ترسيم أولوياتها في مجال تخطيط وصناعة السياسات الاجتماعية، سعياً لمواجهة مهمات التنمية المجتمعية فيها.

١٢٧- ملاحظة: مختلف الإشارات إلى نصوص مواصفة المسؤولية المجتمعية (آيزو ٢٦٠٠٠)، في هذا البحث، مقتطعة من النصوص الرسمية التي أصدرتها المنظمة الدولية للتقييس (آيزو/ ISO)، عام ٢٠١٠.

في قراءتها لمميزات هذه المرحلة التاريخية، تُشير المواصفة الدولية (آيزو ٢٦٠٠٠)، إلى أن هذه المرحلة تميزت بجملة المتغيرات التي تسببت العولمة بها، لجهة ازدياد دور وتأثير القطاع الخاص في الاقتصاد العالمي، بينما قل الدور الخاص بالقطاع العام في العديد من المناطق والبلدان. وبنتيجة ذلك، أصبحت منظمات المجتمع المدني، والشركات، هي المزود للعديد من الخدمات التي كانت تُقدّم عادة من قبل الحكومات، سيما في البلاد التي واجهت فيها حكوماتها تحديات وتوترات تاريخية واجتماعية وسياسية، جعلتها غير قادرة على توفير هذه الخدمات في مجالات مثل الصحة والتعليم والرخاء.[١٢٧]

وتضيف، انه في عصر العولمة هذا، ارتبطت مختلف الأمور ببعضها البعض، حيث التشابك والانفتاح والاندماج، ولم يعد بالإمكان التفرقة بين المكونات المادية وغير المادية. كذلك، لم يعد بالإمكان التفرقة بين المنتج والخدمة، ولا بين الإدارة وقيم المنشأة. واستنادا إلى كل ذلك، ترى منظمة الآيزو أن **مواصفة المسؤولية المجتمعية** هي أكثر عملية يمكن أن توفر التقاطع والترابط والتداخل والاندماج والتعامل مع مجمل هذه الأمور والمكونات.

١٢٨- لن ندخل ألان، في هذه الورقة، في نقاش راهن ومحتدم بصدد تخلع، والبعض يراه انفراط. عقد المنظومة الفكرية لليبرالية الجديدة، بفعل الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدها العالم الرأسمالي نهاية العقد السابق، والتي روجت لفكرة نهاية دور الدولة الراعية ودعت لإطلاق الحرية الكاملة أمام القطاع الخاص،.

ما يعنينا ألان، في هذا المجال، التوقف عند مواصفة المسؤولية المجتمعية، وما حملته من تعبيرات ودلالات جديدة، في إطار مجمل هذه التطورات، والنتائج التي ترتبها على الاستراتيجيات والسياسات الاجتماعية، وبخاصة لجهة مواقف مختلف الأطراف المجتمعية المعنية بذلك.

تم استخدام مفهوم المسؤولية المجتمعية منذ السبعينيات، بحسب ما تعرض وثيقة المسؤولية المجتمعية "آيزو ٢٦٠٠٠"، لكن بتعبيرات ودلالات مختلفة عما حملته هذه المواصفة الدولية الجديدة. وبطبيعة الحال، اختلط استخدام هذا المفهوم، خلال مرحلة ما قبل إصدار هذه المواصفة الدولية، مع جملة المفاهيم الخاصة بالشأن الاجتماعي، خاصة عند تناول مسالة السياسات الاجتماعية، وما يتعلق بذلك من مستلزمات ومسؤوليات وادوار.

في تقديمها للجديد الذي تحمله هذه المواصفة الدولية، والذي يعطيها المضمون والتعبير والدلالة المتميزة عما سبقها وحمل اسمها، تشير إلى أنها ترتكز، بداية، على جملة مرجعيات أساسية تضبط وتوجه كل فلسفة وقواعد ومسارات عملها وأهدافه، وهي:

- منظومة حقوق الإنسان؛
- مرجعية الحق في التنمية؛
- المساهمة في تعزيز التنمية البشرية المستدامة؛
- المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تقدم منظمة الآيزو هذه المواصفة الدولية الجديدة على أنها مواصفة عالمية تتضمن الإرشادات العامة للمبادئ الأساسية للمسؤولية المجتمعية، والقضايا المرتبطة بها، لجميع المكونات الاجتماعية:

- للناس وتشكيلاتها
- للقطاع الخاص ومؤسساته
- للحكومات

وبالرغم من تأكيدها على أن إرشاداتها موجهة لمختلف هذه المكونات الاجتماعية، إلا أن الحيز الأساس، في كل ما تضمنته، كان للقطاع الخاص بعامة، وللموسسة كوحدة أساس يقوم عليها هذا القطاع، بخاصة. لذا، كان من الطبيعي أن يحضُر مع إعلانها، السجال مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي وجه عمل القطاع الخاص ومؤسساته، في المرحلة السابقة، تمهيدا للجديد الذي يحمله مفهوم المسؤولية المجتمعية وفق هذه المواصفة الدولية الجديدة.

في هذا المجال، أكدت منظمة الآيزو على أن جديدها النوعي هو أن هذه مواصفة المسؤولية المجتمعية ليست أبدا كما هي حال باقي المواصفات الكثيرة الكثيرة التي سبق لها وأصدرتها، على مدى عشرات السنوات. هذه المواصفات التي قُدمت أولا بهدف تقييس المنتجات والخدمات والعمليات والمواد والأنظمة، سرعان ما انتقلت في مرحلة لاحقة من تطورها التاريخي، إلى مواصفات تطال عملية وضع وتطوير أدوات موحدة للممارسة الإدارية. ومع إصدارها لمواصفة المسؤولية المجتمعية، كمواصفة دولية جديدة، دخلت الآيزو إلى مرحلة نوعية مختلفة خاطبت فيها الجوانب الإنسانية، على حد تعبيرها.

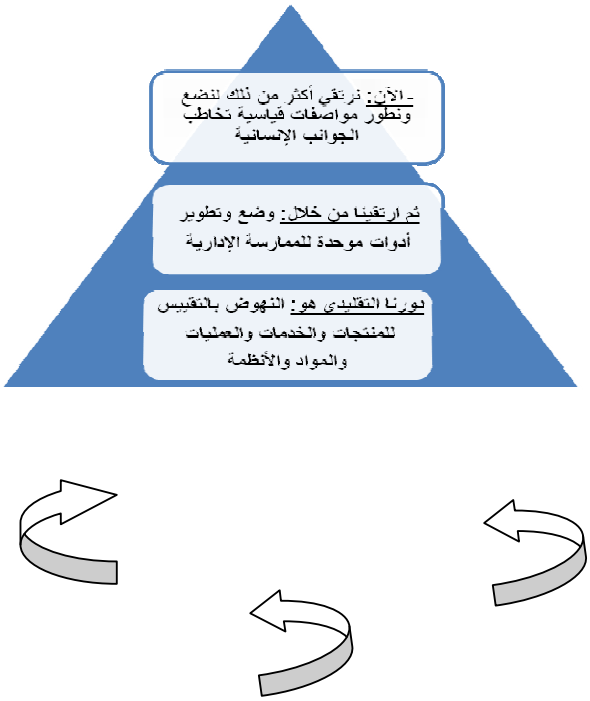

تطور مواصفات الآيزو:

استنادا إلى كل ذلك، أصبح العالم أمام مواصفة نوعية جديدة، ما يفترض مقاربتها بعينٍ تتخطى كل ما كان سائداً في مجال التعامل مع مواصفات منظمة "الآيزو" الكثيرة والعديدة التي سبقت إعلانها. وبالتالي، فان **الجديد النوعي الذي حملته مواصفة المسؤولية المجتمعية، يفرض على كل المهتمين، وبخاصة المعنيين في وضع وقيادة استراتيجيات السياسات الاجتماعية، كشف هذا الجديد، وإبراز مضامينه، وإدماجه في**

هذه السياسات وتدخلاتها وبرامجها ومشاريعها. والأمر عينه مطروحاً على مختلف الأطراف المعنية بهذه المواصفة الجديدة، أطراف الشراكة المجتمعية، وفي طليعتها القطاع الخاص الذي خاطبته هذه المواصفة بصورة محددة، ما يسمح لنا بتصنيفها بأنها مواصفة تستهدف القطاع الخاص، على وجه التخصيص، وإعادة قراءة موقعه، ودوره، ضمن هذه الشراكة المجتمعية، وبما يفعّل هذا الدور في إطار السياسات الاجتماعية ومواجهة تحدياتها.

في سياق كل ذلك، لا بد من إعادة ترسيم الحدود والعلاقة والمضمون الذي تحمله هذه المواصفة الجديدة، مع ما سبقها وحمل اسمها في إطار وظائف وإستهدافات مختلفة ومغايرة اقتصاديا واجتماعياً وإنسانيا وثقافياً وسياسياً، وغير ذلك.

ثانياً: بين مواصفة المسؤولية المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR):

١- جدل التقاطع والتجاوز:

في إطار استعراضها لتاريخية **نظرية المسؤولية المجتمعية**، كما تسميها، تمهيدا لإبراز ما قدمته كمواصفة دولية جديدة، توقفت مواصفة المسؤولية المجتمعية عند عنوان أساس ميّز السائد والمستخدم في المرحلة

التي سبقت إعلانها، وهو "**أن هذه النظرية تركزت في بادئ الأمر على الأعمال الخيرية مثل الصدقات والزكاة. وان التركيز على المسؤولية المجتمعية، في الماضي، كان يُوجه بشكل أساس نحو الأعمال التجارية. ثم ظهرت الرؤية المتعلقة بتطبيقها على مجمل المؤسسات والشركات، وليس فقط على التجارية منها، كما كان الأمر بداية. ثم أدركت هذه المؤسسات والشركات أنها مسؤولة أيضا عن المساهمة في التنمية المستدامة. وتضيف، لا يزال مصطلح المسؤولية المجتمعية للشركات (CSR) أكثر شيوعاً لمعظم الأشخاص وبشكل اكبر من مصطلح المسؤولية المجتمعية، كما تُقدمها مواصفة (آيزو ٢٦٠٠٠)**"[١٢٨]. وبذلك، ميزت نصوص هذه المواصفة الدولية الجديدة بشكل واضح وحاسم، بين ما تطرحه، وما تمثله، من مضامين وتعبيرات ودلالات، بخصوص المسؤولية المجتمعية، وما يتضمنه مصطلح المسؤولية المجتمعية للشركات **(CSR)**، على هذا الصعيد.

إن تظهير التمايز بين هذين المفهومين اللذين يحملان المصطلح عينه عند البعض، والمضمون المتنوع والمختلف في المواصفة الدولية، يُؤسس، بتقديرنا، من حيث المبدأ، لإمكانية تجاوز هذا الالتباس، الدائم والمستمر، الذي نراه في العديد من الكتابات والدراسات التي يستمر فيها هذا الخلط. كما يسمح، أيضاً، بمواجهة الضياع، الناتج عن ذلك، في ترسيم الفروقات بين هذين المفهومين، والدلالات التي يحملانها، في

١٢٩- راجع فصل "فهم المسؤولية المجتمعية". المسؤولية المجتمعية للمؤسسات: خلفية تاريخية. مواصفة آيزو ٢٦٠٠٠.

علاقتهما مع كل ما يطال قضايا السياسات الاجتماعية، من جهة، والمفاهيم المرجعية الأساسية، وبخاصة مفهوم التنمية البشرية المستدامة ومرتكزاتها، من جهة ثانية. المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)[١٢٩]، وهي التسمية الأدق بتقديري، معروفة أيضا بـ "مسؤولية الشركات"، و"مواطنة الشركات"، و"العمل المسؤول للشركات"، و"العمل المسؤول المستمر"، أو "أداء المؤسسات الاجتماعية"، وغيرها. وهي جملة أعمال تكون إستباقية ، لتعزيز المصلحة العامة، وذلك عن طريق تشجيع نمو وتطور المجتمع، والعمل، تطوعاً، في سبيل القضاء على الممارسات التي تضر في المجال العام. وهي، أي ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات، موضع نقاش وجدل واسعين بين مشجع ومؤيد ومنتقد. يرى المؤيدون لها، أن هناك طلباً قوياً لقضية المسؤولية الاجتماعية للشركات التجارية، والشركات التي تستفيد بطرائق عديدة، من خلال العمل مع منظور أوسع وأطول من آثارها المباشرة الخاصة، أي الأرباح قصيرة الأجل. ويجادل بعضُ المنتقدين بأن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي من الدور الاقتصادي الأساس للشركات. والبعض الآخر يرى أنها ليست أكثر من نافذة سطحية مزينة. وآخرون يقولون أنها محاولة لاستباق دور الحكومات كرقيب على الشركات القوية متعددة الجنسيات.[١٣٠]

١٣٠- بعض الباحثين والمهتمين يستخدم "المسؤولية الاجتماعية للشركات" (Social Responsibility)، وبعضهم الآخر يستخدم "المسؤولية المجتمعية للشركات" (Societal Responsibility)، خالطاً بين المفهومين بما يُغفل فروقات ذلك لجهة المضمون والدلالات التي يؤشر إليها كل منهما.

١٣١- راجع الموسوعة الحرة. ويكيبيديا.

تعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR):

- **البنك الدولي: المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال هي التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم، المجتمع المحلي، والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد؛**
- **غرفة التجارية العالمية: أنها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية؛**
- **منتدى قادة الإعمال الدولي: هي أن تقود مؤسستك للعمل بانفتاح وشفافية مع موظفيك، وعلاقاتك الخارجية المجتمعية، من أجل استدامة مؤسستك في المجتمع، وديمومة مؤسستك مع كافة المساهمين؛**
- **المفوضية الأوربية: هي التطوع الذاتي للمؤسسات في المساهمة في خلق مجتمع وبيئة أفضل.**

في بحثها حول "المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي"، تقدم د. أماني قنديل تعريفها لمفهوم "المسؤولية الاجتماعية" (SocialResponsibility) بأنه بدئياً "مبادرات وتدابير، تتخذها أي منظمة أو مؤسسة، تهدف إلى إزالة أو تخفيف آثار ما يحدثه قرار (Decision) أو سياسة (Policy) على الأفراد والجماعات، من

أضرار قد تمسهم وتؤثر سلبياً في عملية التنمية المستدامة.[١٣١] وفي مجال آخر، تستعرض في القسم الثاني من بحثها، والذي جاء تحت عنوان "المسؤولية الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي"، أولويات برامج المسؤولية الاجتماعية للبنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية، وهي:[١٣٢]

- توفير فرص العمل للشباب؛
- تمكين اقتصادي واجتماعي للنساء المعيلات لأسر؛
- دعم وتطوير التعليم بما يتفق مع سوق العمل، وبأسلوب مبتكر، وغير تقليدي؛
- دعم وتطوير الخدمات الصحية؛
- تعزيز دور الجمعيات الخيرية في المجالات التي يستهدفها البنك.

وفي السياق عينه، تُضمّن د. قنديل استبيانها الذي نفذته في دراستها لرأي المؤسسات المالية والاقتصادية للقطاع الخاص في موضوع المسؤولية الاجتماعية بدول مجلس التعاون، (السؤال الخامس)، سؤالاً بصدد حدود مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للجهات المُستجوَبة،، مُضمنة هذا

١٣٢- د. أماني قنديل. المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي. العدد ٥٦ من سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية. منشورات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. المنامة. مملكة البحرين. ٢٠١٠م. ص: ٢٢.

١٣٣- المرجع السابق. ص: ١٠٥.

السؤال جملة من الأجوبة المحتملة، ما يؤشر إلى دلالات لجهة رأي الباحثة في هذه الأجوبة المفترضة، وهي:[١٣٣]

السؤال الخامس في الاستبيان: ما هي حدود مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالنسبة لكم؟

أ. **دعم العمل الخيري؛**
ب. **تقديم خدمات إنسانية؛**
ت. **الإسهام في دعم مشروعات تنموية؛**
ث. **توفير فرص عمل؛**
ج. **حماية المستهلك؛**
ح. **حماية البيئة؛**
خ. **أخرى (تُذكر).**

إننا، بدون أدنى شك، لا نستطيع أن نُحيط في عُجالة بمختلف المقاربات الأساسية التي طالت مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، وهي كثيرة كثيرة، ولطالما شغلت مختلف المهتمين، من مختلف الأطراف المعنية، على مدى عشرات السنوات. وهي تحضر بشدة في العقد الأخير، بالترافق مع كل ما يشهده العالم، في إطار متابعة قضاياه التنموية الكبرى التي طرحها وكثفها إعلان الألفية وصاغتها أهدافه الإنمائية الثمانية. وكل ما قدمناه ألان هو عينة أولية، ذات دلالة تعبيرية، على حد

١٣٤- المرجع السابق. ص: ١٣٧.

زعمنا، ترسم حدوداً عامة وأساسية، تشكل المجال الذي تتحرك ضمنه هذه المسؤولية الاجتماعية للشركات.

من الملفت أن مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، يتراوح بين عناوين عديدة، يختلط فيها الخيري . الاحساني . العطائي مع الإغاثي، مع البيئي، مع التربوي، مع التمكين وبناء القدرات، مع قضايا العمل والاستهلاك، مع قضايا المجتمع المحلي وتنميته، وصولا، في السنوات الأخيرة، إلى الالتزام بقضايا التنمية البشرية المستدامة. وما بين كل ذلك، ثمة عناوين أخرى نراها في تجربة هذه المؤسسة أم تلك، في هذا البلد أم ذاك. وبطبيعة الحال، لا اتفاقا واضحاً وحاسماً لجهة مضمون هذه المسؤولية الاجتماعية، وما تعنيه، لدى مختلف الأطراف المعنية، من عناوين في مختلف المجالات الإنسانية أم الاجتماعية أم الاقتصادية أم الثقافية، وغيرها. وبالرغم من هذا التفاوت والتميز الواقعيين، فإن مختلف هذه الإسهامات تعبر عن وجهات نظر هذه الأطراف بصدد إسهامتها المفترضة في المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات المنشودة. وهي **وجهات تلتقي جميعها على فكرة أساس، هي فكرة العطاء، أو التبرع، أو التقدمة، أو المساهمة، الخ. بمعنى آخر، " انا كمؤسسة أُقدم"، "انا كمؤسسة اتبرع"، "انا كمؤسسة أقوم بعمل خيري أو إغائي"، "انا كمؤسسة ادعم تنمية المجتمع المحلي"، انا كمؤسسة أقوم بممارسات لحماية البيئة"، الخ. وبالتالي، فانا كمؤسسة، وخارج المتطلبات القانونية الملزمة، وبرغبة حرة وطوعية أقوم بهذا العمل، وأقوم بتقدمة ما أُحدد انا أن أقدمه أو اتبرع به، ربطاً بقناعتي كإدارة في هذه المؤسسات والشركات، وتحت مختلف العناوين التي اختارها لعملي وممارستي الاجتماعية هذه.**

انطلاقا من هذه الفكرة المركزية الأخيرة، تؤسس مواصفة المسؤولية المجتمعية (آيزو ٢٦٠٠٠) للجديد النوعي الذي تقدمه بصدد رؤيتها لهذه المسؤولية وما تتضمنه، وما ترتكز عليه، وما تتخصص به، وما تفتحه من مجال جديد أمام القطاع الخاص ومؤسساته، وأمام مجمل عملية التنمية. أن هذه الرؤية، وما تؤسسه، تُتيح تفعيل عملية الشراكة المجتمعية، التي لطالما كانت مختلة على مدى سنوات، لجهة الأدوار المفترضة لمختلف مكوناتها، وبخاصة لدور القطاع الخاص، في إطار عملية التنمية المستدامة، بعامة، وفي إطار السياسات الاجتماعية المطلوبة في مختلف البلدان والمجتمعات، بخاصة.

لقد قدمت مواصفة المسؤولية المجتمعية (آيزو ٢٦٠٠٠) إسهامها انطلاقا مما هو قائم في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في مختلف مجالات وميادين عملها. إنما الجديد الذي قدمته إلى العالم، هو في إضافتها النوعية إلى ما كان قائماً والتي جاءت تحت عنوانين أساسيين:

- **العنوان الأول:** الربط الحاسم بين المسؤولية المجتمعية وإستراتيجية التنمية البشرية وأهداف الألفية، مع ما يفتحه ذلك من توجه لإدماج القطاع الخاص ومؤسساته في هذه الإستراتيجية وأهدافها، من جهة، وإدماجه أيضاً في المسؤوليات التي ترتبها السياسات الاجتماعية على مختلف أطرافها المعنية، حيث للقطاع الخاص الدور المتعاظم على هذا الصعيد، إلى جانب الدور الأساس للدولة، والدور الذي يطال المجتمع المدني والأهلي؛

- **العنوان الثاني:** التوجه للمؤسسات مباشرة لجهة ما ينبغي أن تسترشد من هذه المواصفة في سبيل إدماج المسؤولية المجتمعية داخل عمل المؤسسة. فقضية المسؤولية المجتمعية تتعدى، حسب هذه المواصفة، ما تقدمه هذه المؤسسة أم تلك، على مختلف الصعد الاجتماعية، وتحت مختلف العناوين التي سبق استعراضها. **إن ما تقدمه الشركات والمؤسسات لأمر هام وضروري، وتدعو مواصفة (آيزو ٢٦٠٠٠) إلى متابعته وتثبيته. ولكن خيار تبني المؤسسات للمسؤولية المجتمعية يفترض بها إعادة صياغة هذه المؤسسات لرؤيتها العامة، الاقتصادية والاجتماعية، لدورها وإستراتيجية عملها، لبنيتها الداخلية وآليات اشتغالها، لبرامجها ومشاريعها، ولمجمل علاقاتها مع أطرافها المعنية، الداخلية والخارجية، في ضوء ما تحمله هذه المواصفة من مبادئ، وما ترتكز عليه من موضوعات أساسية.**

دمج المسؤولية المجتمعية داخل عمل المؤسسة.
قضايا ومهام تطرحها آيزو ٢٦٠٠٠.

١. **العلاقة بين خصائص المؤسسة والمسؤولية المجتمعية؛**
٢. **تفهم المؤسسة للمسؤولية المجتمعية؛**
٣. **ممارسات إدماج المسؤولية المجتمعية داخل المؤسسة؛**
٤. **الاتصال في المسؤولية المجتمعية؛**
٥. **مجال تأثير المؤسسة؛**

٦. **وضع الأولويات لمعالجة القضايا؛**
٧. **تعزيز المصداقية بشأن المسؤولية المجتمعية؛**
٨. **مراجعة وتحسين إجراءات المؤسسة وممارساتها الخاصة بالمسؤولية المجتمعية؛**
٩. **المبادرات الاختيارية حول المسؤولية المجتمعية.**

لقد أكدت مواصفة المسؤولية المجتمعية على ضرورة أن تتكبّ مختلف مؤسسات القطاع الخاص، على العمل من اجل إدراك ما تتضمنه هذه المواصفة الجديدة، من جديد، في مختلف مستوياتها. فالقطاع الخاص، اليوم، أمام مواصفة تتضمن بنوداً فيها جملة من التوجهات الإرشادية التي تهدف إلى مساعدة جميع المؤسسات، استنادا إلى النظم والسياسات والهياكل القائمة فيها، في إدماج المسؤولية المجتمعية في الطريقة التي تعمل بها هذه المؤسسات، والتي يمكن أن تعمل بها، ربطاً بالمتغيرات المتنوعة، الجديدة والمستمرة، التي يشهدها العالم منذ مطلع ألفيته الثالثة.

إن المعرفة بما تحمله هذه المواصفة الدولية من جديد، وإدراك ما تتضمنه من مبادئ وموضوعات أساسية، هو أمر ضروري وأساس أمام مختلف مكونات القطاع الخاص، وأمام قيادة الهيئات الاقتصادية الأساسية، من غرف التجارة والصناعة والاتحادات المهنية، وبالأولوية، أمام مختلف الجهات الرسمية المعنية بالعمل مع هذا القطاع، وفي طليعة كل هؤلاء الوزارات المعنية، في إطار الشراكة، في رسم الاستراتيجيات والسياسات الاجتماعية.

٢- ملاحظات منهجية:

بالاستناد إلى كل ما سبق، يمكن لنا أن نُسجل بعض الملاحظات المنهجية الضرورية، بتقديرنا، في قراءة العلاقة المفترضة بين كلٍ من مواصفة المسؤولية المجتمعية (آيزو ٢٦٠٠٠) والمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، وهي:

- لا يمكن قراءة المواصفة الدولية الجديدة "المسؤولية المجتمعية (آيزو ٢٦٠٠٠)" بعين وخصائص ومعايير ما قبلها من مواصفات، سبق لمنظمة الآيزو أن أصدرتها؛

- لا يمكن خلط المسؤولية المجتمعية التي تضمنتها المواصفة الإرشادية (آيزو ٢٦٠٠٠)، وعدم تمييزها، عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي يستخدمه الكثيرون في أدبياتهم. فالمسؤولية المجتمعية تعبر عن رؤية وإستراتيجية اجتماعية وتنموية جديدتين، وتحمل مشروعاً جديداً للشراكة المجتمعية في عملية التنمية البشرية، من جهة، وفي إنتاج ووضع السياسات الاجتماعية وتعزيزها، من جهة أخرى؛

- لقد وضعت المواصفة الدولية للمسؤولية المجتمعية (آيزو ٢٦٠٠٠)، خطاً معرفياً وتنموياً واجتماعياً بين ما تحمله هذه المواصفة الجديدة والمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR). الثانية لا تساوي ولا تتماثل مع الأولى، بالتأكيد، وتتمايز عنها بجزئيتها،

ومحدوديتها، وقصورها التنموي والاجتماعي، بعامة، وفي مجال المسؤولية المجتمعية في إطار السياسات الاجتماعية، بخاصة. والأولى لا تتناقض مع الثانية، بل تحتضنها وتتضمنها، ويمكن أن تبني على ما أنجزته، وما تنجزه حتى ألان، إلا أنها تتجاوزها بالتأكيد، ما يتطلب تناولاً ومقاربة جديدتين في تناولهما، ووقف الخلط الذي يستمر بينهما في الكثير من الأبحاث والدراسات، ذات الصلة؛

- إضافة إلى تأكيد طابعها **الإرشادي العام**، أكدت مواصفة المسؤولية المجتمعية "آيزو ٢٦٠٠٠" على أنها متاحة للمؤسسات، الكبيرة والصغيرة، التي تريد أن تختار، **بطواعية**، التعامل معها والاسترشاد بموضوعاتها الأساسية ومبادئها، بعامة، أو التعامل مع البعض منها وما تحمله من قضايا، بخاصة. على أن يكون هذا التعامل تبعاً لأولويات المؤسسة واهتماماتها ومصالحها الأساسية. وبالتالي، فإن بُعد **الفردية** في قرار المؤسسة، وبُعد "**المنفعة**" و"**المصلحة الخاصة**" بالمؤسسة ونجاحها في حقل نشاطها الاقتصادي والمالي، هما من الأبعاد الأساسية التي استندت إليها إستراتيجية هذه المواصفة الدولية الجديدة؛

- إدراكاً منها بتفاوت درجة فهم وتكامل المسؤولية المجتمعية بين المؤسسات، فقد أكدت مواصفة آيزو ٢٦٠٠٠، أنها مواصفة موجهة لتلك المؤسسات التي لا تزال في بداية تطبيقها للمسؤولية المجتمعية. وكذلك، للمؤسسات الأكثر خبرة وتمرساً في هذا المجال.

المؤسسات الأولى قد تستفيد منها من أولها إلى آخرها، على حد تعبيرها، في حين أن المؤسسات ذات الخبرة، في مجال المسؤولية الاجتماعية، قد ترغب في تطبيق هذه المواصفة لتحسين الممارسات الحالية ولدمج المسؤولية المجتمعية بشكل اكبر في عمل المؤسسة.

مميزات مواصفة المسؤولية المجتمعية
(آيزو ٢٦٠٠٠)

- **مواصفة إرشادية اختيارية لا تتضمن أي اشتراطات؛**
- **لا تستخدم كلمة "يجب" التي تعني بلغة الآيزو "اشتراط أو إلزام"، إنما تستخدم كلمة ينبغي؛**
- **لا يُعمل بها لأغراض الترخيص والمطابقة أو التشريع أو لإبرام أي عقود لأي صفقات؛**
- **لا تقصد أن تكون من العوائق غير الجمركية للتجارة أو أن تغير من الوضع القانوني للمؤسسات والشركات؛**
- **لا تكون مستنداً قانونياً لأي إجراءات قضائية دفاعاً أو اتهاماً على أي مستوي محلي أو وطني أو إقليمي أو عالمي أو غيره.**

ثالثاً: الشراكة المفترضة والأدوار الملتبسة للأطراف المعنية بوضع السياسات الاجتماعية:

أتاح مفهوم التنمية البشرية "تجاوز بعض الثنائيات التي لطالما وُضعت في مقابل بعضها البعض، وقُدمت على قاعدة التواجه والتزاحم والتناقض، في بعض الأحيان، ومن أبرزها ثنائية الاقتصادي والاجتماعي التي يتقابل فيها القطبان وكأن احدهما لا يتقدم إلا على حساب الآخر،

وكأن العلاقة بينهما يجب أن تكون علاقة إخضاع لأهداف الآخر. وترتبط بذلك ثنائية القطاع الخاص والدولة، وهي علاقة إقصاء في الفهم التقليدي، في حين يفترض أن تكون علاقة تضافر وتكامل، لأن السوق والدولة هما أدوات ووسائل يجب أن تعملا معاً تحت إدارة المجتمع ورقابته وفي خدمة أهدافه (محبوب الحق، أفكار في التنمية البشرية)".[١٣٤]

ومن الطبيعي، أن تتعدى مكونات مفهوم التنمية البشرية الثنائية التي تمت الإشارة إليها، حيث يتأكد، مع جملة التطورات التي شهدها العالم في إطار عملية العولمة، أن ثمة حاجة راهنة وحاسمة ترتبط بإعادة دمج مختلف المكونات، بما فيها المكون البيئي والسياسي والثقافي، وغيرها، وذلك بهدف إعادة إنتاج مفهوم التنمية مجدداً، وما يرتبط بذلك من بلورة رؤية تنموية مجتمعية شاملة ترسم أدوارا جديدة ونوعية أمام مختلف الأطراف الاجتماعية المعنية بذلك.

يأتي ذلك بعد سنوات على إطلاق فكرة الشراكة المثلثة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث برزت، بفعل التجربة المحققة، إختلالات الأدوار المفترضة في إطار مسؤوليات كلٍ منها في السياسات الاجتماعية، في مختلف محطاتها ومستوياتها، ما حتم ضرورة إعادة نقاش وتحليل وتقويم هذه الأدوار، وصولاً لإعادة توصيفها وترسيمها في ضوء مجمل عملية النقاش هذه.

١٣٥- راجع: نحو استعادة المضمون الشامل لمفهوم التنمية. مرجع سابق. ص: ٦١.

في هذا السياق، اعتبرت المنظمة الدولية للتقييس (آيزو/ ISO) أن إسهامها الجديد في وضع المواصفة الدولية بصدد المسؤولية المجتمعية (آيزو ٢٦٠٠٠) هو تأسيس لسياسة تضمن لها أن يكون عملها وثيق الصلة بالإطار العالمي الجديد في عصر العولمة، عصر الترابط والتشابك والانفتاح والاندماج وتعذر التفرقة بين المكونات المادية وغير المادية، وبين المنتج والخدمة، وبين الإدارة وقيم المؤسسات، كما سبقت الإشارة.

رابعاً: مواصفة المسؤولية المجتمعية: دور جديد للقطاع الخاص في السياسات الاجتماعية:

لقد ركزت مواصفة المسؤولية المجتمعية في ما حملته من توجهات أساسية ومخاطبتها لمختلف المكونات الاجتماعية في إطار أدوارها المفترضة في السياسات الاجتماعية، على أهمية ومركزية دور القطاع الخاص، بعامة، والمؤسسة الخاصة كوحدة قاعدية أساسية، على وجه الخصوص. وخاطبت دور القطاع الخاص في السياسات الاجتماعية، في مختلف المحاور التي قامت عليها هذه المواصفة الدولية، دون انتقاص من مخاطبة ادوار الحكومات والمجتمع المدني، في أكثر من موقع ومجال.

وفي سياق مخاطبتها لدور القطاع الخاص هذا، توقفت عند خصوصيات الأزمات المالية والاقتصادية، التي سبقت الإشارة إليها، مسجلة انه "في أوقات هذه الأزمات ينبغي على المؤسسات أن لا تسعى لتقليل أنشطتها المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية. فمثل هذه الأزمات يكون لها تأثيراً بالغاً على المجموعات الأكثر استضعافا، ما يوحي بمزيد من الحاجة إلى المسؤولية المجتمعية. كما تُقدم، أيضاً، فرصاً خاصة لدمج وتكامل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بشكل أكثر فاعلية، في الإصلاح

السياسي، والأنشطة التنظيمية. وتلعب الحكومة دوراً هاماً لتحقيق هذه الفرص".[١٣٥]

استناداً إلى كل ذلك، قدمت مواصفة المسؤولية المجتمعية، من ضمن إسهاماتها العديدة والمهمة، المقاربة الأكثر نضجاً وتكاملاً للدور الذي تفترضه للقطاع الخاص ومؤسساته، في رفد السياسات الاجتماعية العامة ضمن إستراتيجية التنمية البشرية، وأهداف الألفية الإنمائية. وقد عبرت نصوص هذه المواصفة، عن هذا الخيار بوضوح وخارج أي التباس، في أكثر من موقع ومكان في النصوص التي قدمتها. وهي بذلك، تقدم، بتقديري، إسهاما يفتح المجال أمام احتمال إعادة التوازن للأدوار المفترضة في إطار الشراكة المجتمعية التي ارتكزت إليها إستراتيجية التنمية البشرية. إن هذا التوازن يُتيح للقطاع الخاص أن يتصدى لمهامه المجتمعية المفترضة في إطار هذه الإستراتيجية، وهو ما لم يتوافر، على مدى السنوات الماضية، رغم كل المساهمات المحدودة، والمتفرقة، والمجتزأة، التي قُدمت تحت عناوين متعددة، إحسانية، تعاضدية، وخيرية، وصولاً لما تم إدراجه تحت عنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، وما قدمته من خدمات تنموية وتطويرية للمجتمعات التي توجد وتعمل فيها، في قطاعات التعليم، والصحة، والحفاظ على البيئة، والخدمات المجتمعية الأخرى، كالأنشطة الثقافية والفنية والرياضية، وغيرها.

١٣٦- راجع الفصل الخاص بالاتجاهات الحديثة في المسؤولية المجتمعية. مواصفة المسؤولية المجتمعية (آيزو ٢٦٠٠٠).

لقد قدمت المواصفة الدولية الجديدة تجاوزاً مفهومياً، منهجياً، وعملياً، لكل ما سبقها على هذا الصعيد، فضلاً عن المضمون الجديد، الذي قدمته، لمفهوم الشراكة المجتمعية وأدوار مختلف أطرافها في السياسات الاجتماعية العتيدة، بعامة، وإدماج القطاع الخاص عضوياً في هذه العملية، على وجه التخصيص. ومن الطبيعي أن ترتبط عملية الإدماج هذه بالتثقيل الموضوعي والعملي لمختلف ادوار هذه الأطراف تبعاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وغيرها، الخاصة في كل بلد من البلدان، وما تشهده من خصوصيات متنوعة على مختلف هذه الأصعدة. والأساس الأساس، في الجديد النوعي والتاريخي الذي قدمته، هو إدراج كل ذلك في إطار إستراتيجية التنمية البشرية وأهداف الألفية الإنمائية.

استنادا إلى كل ذلك، فإننا نعتقد أن هذه المساهمة النوعية التي مثلتها هذه المواصفة الدولية الجديدة، إلى غيرها من الدعوات لإعادة النظر في الفكر التنموي السائد، وتعزيز أبعاده الشمولية، وتجاوز مقارباته الجزئية والقطاعية، إنما تمثل تعبيراً من التعابير المجتمعية التي تندرج تحت عنوان الحاجة إلى رؤية تنموية شاملة دامجة، وسياسة اجتماعية تستهدف الحد من أشكال الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وغيره. وهذا ما يُتيح تزويد السياسات العامة، والاجتماعية على وجه الخصوص، باقتراحات في مجالات التدخل الأساسية المطلوبة والمناسبة.

القسم الثاني: خيار مواجهة التحديات البيئية وإشكالية التباس الأولويات في السياسات الاجتماعية:

الأدوار المفترضة للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي:

تمرين مُحتمل:

مدخل عام:

حددت مواصفة المسؤولية المجتمعية سبع موضوعات أساسية للمسؤولية المجتمعية. وأشارت إلى أن كل مؤسسة معنية بتناول هذه الموضوعات، بعامة، أو أيّاً منها، بخاصة، في إطار تحديدها لنطاق ما تراه من مسؤوليتها المجتمعية، وتحديد القضايا والأولويات الخاصة بذلك. وقدمت، بصدد كل موضوعة، جملة معلومات حول مجالها، وعلاقته بالمسؤولية المجتمعية، والمبادئ والاعتبارات والإجراءات والتوقعات ذات الصلة.

الموضوعات الأساسية للمسؤولية المجتمعية

١. الموضوعة الأولى: ألحوكمة المؤسسية
٢. الموضوعة الثانية: حقوق الإنسان
٣. الموضوعة الثالثة: ممارسات العمل
٤. الموضوعة الرابعة: البيئة
٥. الموضوعة الخامسة: ممارسات التشغيل العادلة
٦. الموضوعة السادسة: قضايا المستهلك
٧. الموضوعة السابعة: المشاركة المجتمعية

بطبيعة الحال، يستحيل، في إطار ورقتنا هذه، عرض مجمل ما تضمنته هذه المواصفة الدولية بصدد مختلف موضوعاتها الأساسية، فضلاً عن أن هذا ليس بالأساس هدف هذه الورقة. ما سوف نتناوله ألان هو مساهمة أولية في تقديم **نموذج محتمل عن كيفية إدماج المسؤولية المجتمعية، استنادا إلى هذه المواصفة الجديدة، في السياسات الاجتماعية، بدول مجلس التعاون الخليجي**. وفي هذا الصدد، سوف نختار موضوعة واحدة **(موضوعة البيئة)**، من ضمن هذه الموضوعات، لعرض مضامينها، مبادئها، اعتباراتها، إجراءاتها وتوقعاتها ذات الصلة، وآليات إدماجها المتاحة في هذه الدول. أن هذا الخيار، لا يعني إننا نقوم بعملية ترتيب للأولويات بين هذه الموضوعات في علاقتها مع السياسات الاجتماعية في هذه البلدان، وما فيها من تحديات ومشكلات اجتماعية مطروحة، ومرتبطة بعناوين مختلفة عمّا نقاربه ألان. ومن يبحث يُسجل، وبيسر، أن العديد من الباحثين والمهتمين يرى أن ثمة أولويات ملحة مطروحة أمام السياسات الاجتماعية في هذه البلدان، ترتبط بقضايا الأسرة، أو الطفولة، أو المسنين، أو ذوي الاحتياجات الخاصة، وغيرها. وهذا ما عبرت عنه العديد من الدراسات والأبحاث، وبخاصة تلك التي قام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بنشرها في إطار "سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية" التي يصدرها بصورة منتظمة، ومنذ سنوات.

وقد سبقت الإشارة، في هذه الورقة، إلى ضرورة التمييز بين مواقع مقاربة تحديات وأولويات السياسات الاجتماعية وعملية مواجهتها، بين مختلف أطراف الشراكة المجتمعية، الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأهلي. وما نحن بصدده ألان، هو مقاربة الدور المجتمعي الذي

يمكـن أن يؤديـه القطـاع الخـاص، ومؤسسـاته، فـي إطـار هـذه الشـراكة المجتمعية، ربطاً بما قدمته مضامين مواصفة المسؤولية المجتمعية بصدد موضوعة البيئة.

من الطبيعي والمنطقي، أن تتفاوت أولويات ومداخل ممارسة عملية الشـراكة المجتمعيـة، فـي إطـار مواجهـة تحـديات السياسـات الاجتماعيـة العامـة. فالمسـؤوليات السياسـية والاجتماعيـة والاقتصـادية والثقافيـة، التـي تضبط تعامل مختلف أطراف الشراكة المجتمعية، مع هذه الأولويات، هي بالضـرورة متفاوتـة أيضـا. فالـدول والحكومـات تنشـدُّ، بطبيعـة الحـال، إلـى أولويـات تترتـب وفـق الحاجـات المجتمعيـة العامـة، ومـا ترسـمه علـى هـذا الصـعيد. والعامل الأساس المُحدد في ذلك، هو المجتمع العام ومصـالحه العليا، بمختلف مكوناته وفئاته، كما هو مفترض بالتحليل المنطقي. أما بصدد خيار المؤسسة الخاصة، والقطاع الخاص، فمسألة الأولويات تسلك، بالضرورة، مساراً متميزاً، ربطا بجملة الاعتبارات الواقعية التي تتحكم بذلك. لا شك أن ثمة أولويات مجتمعية عامة تستند إليها اعتبارات هذه المؤسسة الخاصة، وتشكل الإطار والفضاء المجتمعي العام لحركتها ونشاطها. إنما هناك أيضاً، جملة عوامل محددة، ذات طابع ملح وأساسي، ترتبط بالمجال الاقتصـادي والاجتمـاعي المحـدد والمباشـر، الـذي يُشـكل مجـال تـأثير هـذه المؤسسـة ونشـاطها، ويضـمن لهـا تـوفير كـل مقومـات النجـاح والاسـتمرارية والتقدم، التي بدونها تسقط وتفشل، ما يُخرجها من السوق ببساطة.

إن خيارنا في انتقاء هذه الموضوعة الأساسية (موضوعة البيئة)، من جملة موضوعات مواصفة المسؤولية المجتمعية، لعرض إمكانيات إدماجها المتاحة في السياسات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، إنما

يرتبط بالتقديرات التي تضمنها تقرير الاسكوا بصدد "الأهداف الإنمائية في زمن التحول"، وما هو واقع هذه الأهداف في هذه الدول. فقد تضمن التقرير إشارة إلى "**أن ثمة ضرورة لتكييف الأهداف الإنمائية للألفية حسب ظروف البلدان، سيما الأهداف المعنية بالفقر والتعليم والصحة، حيث تُقارب مستويات الإنجاز في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، المستويات المسجّلة في البلدان الصناعية المتقدمة. أما في مجال معالجة الفجوات والمشكلات، يُضيف التقرير، فيجب أن تُعطى الأولوية للهدف الثالث المتعلق بتمكين المرأة، وللهدف السابع المتعلق بالاستدامة البيئية، وأيضا للهدف الثامن، سيما لتطوير إستراتيجية تعاون إقليمي للتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية، تؤدي فيها بلدان مجلس التعاون دوراً فاعلاً على مستوى المنطقة. وهناك أيضاً أولوية تتعلق بمعالجة مسألة التنوع الاقتصادي، والإشكاليات الخاصة بسوق العمل، ومسألة الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية من منظور إستراتيجي مستقبلي**".[١٣٦]

أولاً: موضوعة الاستدامة البيئية: قضية راهنة ذات أولوية أمام بلدان مجلس التعاون الخليجي:

تُقدم مواصفة المسؤولية المجتمعية دليلها الإرشادي حول موضوعتها الأساسية عن "البيئة" وعلاقة المؤسسات بها، بالإشارة إلى أن القرارات والأنشطة الخاصة بالمؤسسة، وأياً كان موقعها، ذات تأثير دائم في البيئة.

١٣٧- "تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية ٢٠١١. الأهداف الإنمائية في زمن التحول، نحو تنمية تضمينية شاملة". مرجع سابق. التمهيد. ص: ل./ راجع: ص: ٢٤.

فقد تكون تأثيرات المؤسسة مرتبطة بنوعية المواد التي تستخدمها، أو بإحداث التلوث والنفايات التي تتسبب بها، أو بفعل الآثار الناتجة عن نشاطاتها أو منتجاتها أو خدماتها على البيئة الطبيعية. وفي سبيل تقليل هذه الآثار السلبية المحتملة على البيئة، على المؤسسات تبني منهجاً متكاملاً يأخذ في اعتباره الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجة عن قرارتها وأنشطتها.

وتضيف هذه المواصفة، يواجه المجتمع عدة تحديات بيئية منها: استنزاف الموارد الطبيعية/ التلوث/ التغير المناخي/ تدمير البيئات الطبيعية/ انهيار أنظمة بيئية بكاملها/ زيادة سكانية وتزايد الاستهلاك/ وغيرها. تُحدث هذه التحديات تأثيرات متزايدة تهدد الأمن البشري وصحة ورفاهية المجتمع. وبالتالي، هناك حاجة إلى خياراتٍ تقلل النماذج غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، تمهيداً للتخلص منها، والتأكد من استدامة استهلاك الموارد لكل فرد. إلى ذلك، واستنادا إلى ما يميز عالمنا اليوم، في عصر العولمة، عصر التواصل والاندماج والانفتاح، تمثل القضايا البيئية واحدة من القضايا الأبرز عالمياً التي تؤكد على الطبيعة المترابطة للتحديات المطروحة على هذا الصعيد، وعلى مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ما يُحتم مقاربة هذه القضايا مقاربة وفق توجه شامل منظم وجماعي.

أما في دول مجلس التعاون الخليجي، فتشير معطيات تقرير الاسكوا بصدد "الأهداف الإنمائية في زمن التحول"، إلى أن الموضوع البيئي في هذه البلدان التي للنفط فيها دوراً حاسماً في الاقتصاد والمجتمع، ذو أولوية كبيرة جداً على أكثر من مستوى. وتنطبق معظم الأهداف العالمية هنا،

بشكل عام، على ضرورة تكييف بعضها وإضافة أهداف وطنية أو إقليمية أخرى. **فثمة مسألة الاستدامة بمعناها الاقتصادي العام وأثرها في المجتمع. كذلك، هناك مسألة التعامل مع البيئة الصحراوية لجهة ندرة المياه. وهناك، أيضاً، مسألة نمط النمو العمراني، وعملية البناء وفق طابع المدن العصرية وسط الصحراء، مع أبراج ومنشآت وتجهيزات ضخمة. إلى ذلك، هناك مسألة ردم البحر. والنمط العمراني هذا، أدى إلى طفرة عقارية تسببت بعبء بيئي كبير ومتشعب، بما في ذلك التأثير في البيئة البحرية. إضافة إلى ما تسببت به من ارتفاع في أسعار العقارات والحد من قدرة المواطنين ذوي المداخيل الوسطى على تأمين السكن الذي يطمحون إليه. كما انه ولّد سباقاً بين البلدان والمواطنين نحو الاستهلاك الاستعراضي الباذخ لامتلاك الشقق والعقارات السكنية والسياحية، وغيرها، ما يترك تأثيراته الضاغطة على البيئة بشكل شديد.**[١٣٧]

وربطاً بكل ذلك، تمثل مسألة الاستدامة البيئية في هذه البلدان، قضية أساسية حيث يجري استنزاف مصدر النفط، كمصدر طبيعي، بشكل مبالغ فيه لتلبية احتياجات الاقتصاد العالمي، أكثر مما هو لتلبية احتياجات بلدان المنطقة التي تنتجه. في هذا السياق، تُطرح مسألة الترشيد وما يرتبط بها من ضرورة للعمل باتجاه تطوير الأبحاث المتعلقة باستخدام الطاقة البديلة.

استنادا إلى ما سبق، تواجه **دول مجلس التعاون الخليجي**، في المسألة البيئية، ضرورة التعامل مع جملة قضايا تندرج تحت العناوين التالية:

١٣٨- راجع: المرجع السابق. ص ص: ٢١. ٢٢. ٢٣. ٢٤.

- مسألة التعامل مع قضية الاستدامة بمعناها الاقتصادي العام وأثرها في المجتمع؛
- مسألة التعامل مع قضية البيئة الطبيعية الصحراوية لجهة ندرة المياه؛
- مسألة التعامل مع قضية نمط النمو العمراني؛
- مسألة التعامل مع قضية التنوع البيولوجي البري والبحري؛
- مسألة التعامل مع قضية إنبعاثات ثاني اوكسيد الكربون ذو المستوى المرتفع بحكم صناعة النفط.

بطبيعة الحال، أن ما تطرحه مسألة الاستدامة البيئية في **دول مجلس التعاون الخليجي**، يمكن مقاربتها من أكثر من موقع، ومن خلال أكثر من موضوعة من الموضوعات الأساسية التي تضمنتها مواصفة المسؤولية المجتمعية. ومن الواضح أن هذه المسألة تطرح جملة من التحديات، أمام إستراتيجيات التنمية الاجتماعية، وأمام السياسات الاجتماعية، في هذه الدول. وبمعزل عن إشكالية الأولويات الاجتماعية المطروحة في هذا المجال، فإن مسألة الاستدامة البيئية، وربطاً بكل ما سبق، تحتل مكانة راهنة وذات أولوية، من ضمن جملة الأولويات الأخرى، على أجندة السياسات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي.

الإشكالية الأساس التي تتصدى لها مواصفة المسؤولية المجتمعية هي مسؤولية مختلف الأطراف المعنية بمواجهة هذه التحديات في مسألة الاستدامة البيئية في دول مجلس التعاون، كما هو الأمر في مختلف البلدان والمجتمعات. أما جديدها النوعي الذي تقدمه، فهو مقاربتها للمسؤولية المجتمعية باعتبارها، أيضا، مسؤولية ينبغي على مؤسسات

القطاع الخاص، في مختلف بلدان مجلس التعاون، التصدي لموجباتها في مختلف مجالات عملها وأنشطتها. وفي هذا المجال، تقدم هذه المواصفة في موضوعتها الأساسية حول البيئة، جملة مبادئ وقضايا وإجراءات، ينبغي على مؤسسات القطاع، التعامل معها والأخذ بها.

ثانياً: مواصفة المسؤولية المجتمعية: موضوعة البيئة: المبادئ والاعتبارات:

وفق مواصفة المسؤولية المجتمعية، ينبغي على المؤسسة أن تحترم وتعزز المبادئ البيئية التالية:

١. **مبدأ المسؤولية البيئية**، لجهة توافق عمل المؤسسة مع القانون والقواعد وتحمل المسؤولية عن الأعباء البيئية الناتجة عن أنشطتها، فضلاً عن العمل لتحسين أدائها وأداء الآخرين داخل سيطرتها أو مجال تأثيرها؛

٢. **مبدأ المنهجية الوقائية**، (مأخوذة من إعلان ريو الخاص بالبيئة والتنمية) لجهة عدم استغلال نقص التيقن العلمي كذريعة لتأخير التدابير الفعّالة وتكلفتها؛
٣. **مبدأ إدارة المخاطر البيئية**، لجهة تطبيق برامج ذات منظور قائم على مواجهة المخاطر وضمان الاستدامة البيئية؛
٤. **مبدأ مواجهة التسبب بالتلوث**، لجهة تكبد تكلفة التلوث الناجم عن أنشطتها ومنتجاتها وخدماتها.

وتضيف مواصفة المسؤولية المجتمعية، أما بصدد أنشطة الإدارة البيئية، فينبغي على المؤسسات أن تُقوّم مناهجها وخططها وتوظفها ما أمكن، وذلك من خلال:

- تأمل دورة عملها الكاملة بما يُتيح تقليل الآثار البيئية للمنتجات والخدمات، وتحسين أدائها الاجتماعي والاقتصادي طوال هذه الدورة؛
- تقويم التأثير البيئي واستخدام ذلك في عملية صنع القرارات؛
- الإنتاج الأنظف، والأكثر أمانا، والكفاءة البيئية، كإستراتيجية لتلبية الاحتياجات البشرية. والتركيز على إجراء التحسينات في المصدر وليس في نهاية العملية أو النشاط؛
- ترشيد استهلاك المواد؛
- استخدام التقنيات والممارسات ونشر التقنيات والخدمات السليمة بيئياً؛
- الأخذ بالاعتبار، عند الشراء، الأداء البيئي، والاجتماعي، والأخلاقي، للمنتجات والخدمات طوال دورة حياتها.

ثالثاً: مواصفة المسؤولية المجتمعية: موضوعة البيئة: القضايا: وصفها وإجراءاتها:

تتضمن موضوعة البيئة في مواصفة المسؤولية المجتمعية جملة قضايا تشتمل على وصف عام لكل قضية، وجملة الإجراءات والتوقعات ذات الصلة بها. والقضايا هي:

١. منع التلوث؛
٢. الاستخدام المستدام للموارد؛
٣. التخفيف من حدة التغير المناخي؛
٤. حماية البيئة واستعادة البيئة الطبيعية.

١,١. الوصف العام لقضية منع التلوث:

تشير مواصفة المسؤولية المجتمعية إلى أن كل مؤسسة تستطيع تطوير أدائها البيئي عبر منع التلوث الذي يُمكن أن يتأتى من:

أ. **الإنبعاثات المنتشرة في الهواء:** قد تنشأ عن مباني المؤسسة، وأنشطتها، أو عبر استخدام أو معالجة منتجاتها وخدماتها، أو عبر توليد الطاقة التي تستهلكها؛
ب. **تصريف المياه:** بطريقة مقصودة أو غير مقصودة، أو عبر مياه الأمطار والتصريف إلى المياه السطحية أو الجوفية. وقد يأتي ذلك من مباني المؤسسة أو عبر استخدام منتجاتها وخدماتها؛
ت. **النفايات:** التي تسببت بها المؤسسة، أو لم تتم إدارتها بشكل ملائم، ما يتطلب إدارة مسؤولة، وتقليل مصادرها، وإعادة الاستخدام أو التدوير أو المعالجة، والتخلص منها؛
ث. **انتشار المواد الكيماوية السامة والخطرة:** ما يؤثر في الأنظمة البيئية، وحياة الإنسان؛
ج. **أشكال التلوث الأخرى:** التي قد تؤثر سلبا في صحة ورفاهية المجتمعات والأفراد، ومنها الضوضاء، التلوث المتعلق بالشم،

التلوث البصري والموجي والإشعاعي والفيروسي، والإنبعاثات والأضرار البيولوجية مثل السلالات العدوانية.

١,٢. خيار المؤسسة بتبني مواصفة المسؤولية المجتمعية في قضية منع التلوث البيئي: إجراءات وتوقعات:

إن تبنّي مواصفة المسؤولية المجتمعية، هو بالأساس خيار يهدف إلى تطوير وتحسين أداء المؤسسة في القطاع الخاص، وتحسين أنشطتها ومنتجاتها وخدماتها لمنع التلوث. وينبغي على المؤسسة التي اختارت طواعية هذا التبني، القيام بجملة أعمال، أبرزها:

- تحديد مصادر التلوث وقياس وتسجيل وتقديم تقارير حول المصادر الكبرى للتلوث؛
- القياس والتسجيل والتقرير حول الحد من التلوث وإخراج النفايات واستهلاك الطاقة؛
- تطبيق تدابير تهدف إلى منع التلوث والنفايات والتأكد من الإدارة الجيدة لذلك؛
- إعلان الكميات والأنواع المتعلقة بالمواد الخطرة المستخدمة ومخاطرها البيئية؛
- التجديد بانتظام ومنع استخدام المواد الكيميائية المحظورة وكافة المواد الملوثة والضارة والسامة المؤذية للبيئة والإنسان؛
- تنفيذ برنامج منع الحوادث الكيميائية، والاستعداد لها، وخطة طوارئ لمواجهة الحوادث الموجودة داخل وخارج موقع المؤسسة،

وان يتضمن البرنامج تحديد وتقويم المخاطر، إجراءات الإخطار، أنظمة الاتصال، التعليم والمعلومات العامة؛
- مشاركة العمال والشركاء والهيئات والمجتمعات المحلية والأطراف المعنية.

٢,١. الوصف العام لقضية الاستخدام المستدام للموارد:

تشير مواصفة المسؤولية المجتمعية إلى أن كل مؤسسة تستطيع تطوير أدائها في مجال الاستخدام المستدام للموارد، الذي يتجلى بالتالي:

- العمل في سبيل تعزيز إتاحة الموارد في المستقبل، عبر تغيير الأشكال الحالية للإنتاج والاستهلاك؛
- الاستخدام المستدام للموارد، وتقدم المؤسسة باتجاه ذلك من خلال استخدام الكهرباء والوقود، وغيرها، بطريقة أكثر مسؤولية، ومن خلال دمج أو استبدال الموارد غير المتجددة بالمتجددة من خلال التقنية المبتكرة.

٢,٢. خيار المؤسسة بتبني مواصفة المسؤولية المجتمعية في قضية الاستخدام المستدام للموارد: إجراءات وتوقعات:

إن تبني مواصفة المسؤولية المجتمعية، هو، أيضاً، خيار يهدف إلى تطوير وتحسين أداء المؤسسة في القطاع الخاص، وتحسين

مجمل أنشطتها ومنتجاتها وخدماتها، في مجال الاستخدام المستدام للموارد، ما يُرتب على هذه المؤسسة التعامل مع جملة التوقعات والإجراءات التي قدمتها هذه المواصفة التي تنطلق من تحديد ثلاثة مجالات لعمل المؤسسة في مجال التنمية البيئية التي يستهدفها ذلك.

ثمة ثلاثة مجالات رئيسية لعمل المؤسسة في مجال التنمية الفعّالة بيئياً، وهي:

أولا: كفاءة الطاقة: تنفذ المؤسسة برامج حول كفاءة الطاقة بهدف تقليل استخدامها في كافة مجالات عملها بالترافق مع جهود تطوير استخدام مستدام للموارد المتجددة، مثل الطاقة الشمسية، الكهرباء المائية، الرياح والكتلة البيولوجية؛

ثانياً: الحفاظ والحصول على المياه: المحافظة عليها وإعادة استخدامها وتوفير المياه الموثوقة للشرب والخدمات الصحية وهذا واحد من أهداف الألفية؛

ثالثاً: الكفاءة في استخدام المواد الخام: عبر تنفيذ المؤسسة برامج خاصة بكفاءة المواد، لتقليل العبء البيئي الناتج عن طرائق استخدامها لمواد خام في عملياتها.

استنادا إلى ذلك، ينبغي على المؤسسة القيام بجملة من الإجراءات، وأبرزها:

- تحديد مصادر الطاقة والمياه وغيرها من الموارد المستخدمة؛
- قياس وتسجيل وتقرير استخدامات رئيسية للطاقة والمياه والموارد الأخرى؛
- تنفيذ تدابير كفاءة الموارد بهدف تقليل استخدام الطاقة والمياه والموارد الأخرى، أخذاً بالاعتبار لمؤشرات أفضل الممارسات وغيرها من المعايير؛
- استكمال أو استبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة متجددة ذات تأثير منخفض؛
- استخدام مواد تم إعادة تدويرها، وإعادة استخدام المياه كلما أمكن ذلك؛
- إدارة الموارد المائية لضمان الحصول العادل على المياه لكل المستخدمين؛
- تعزيز الاستهلاك المستدام.

٣,١. الوصف العام لقضية التخفيف من حدة التغير المناخي:

الإطار العام لقضية التخفيف من حدة التغير المناخي، رسَّمتها مواصفة المسؤولية المجتمعية بالتالي:

- إن إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تسببها الأنشطة البشرية، هي مسببات رئيسة لتغير المناخ العالمي، ولتأثيرات أساسية في البيئة الطبيعية والبشرية؛

- التغيرات المناخية قد تصل إلى حدود تكون فيها عنيفة ومن الصعب مواجهتها؛

- نماذج التغيرات المناخية عديدة منها: ارتفاع درجات الحرارة، تغيرات في أشكال سقوط المطر، أحداث مناخية شديدة بشكل أكثر تكرارية كالأعاصير، ارتفاع مستويات البحر، التغير في الأنظمة البيئية والزراعية وصيد الأسماك؛

- كل مؤسسة مسؤولة عن بعض إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتتأثر بطريقة ما بذلك، ولها أدوار ضمنية لتخفيف ذلك؛

- التكيف مع التغير المناخي له أشكال ضمنية اجتماعية في صورة تأثيرات في الصحة والرخاء وحقوق الإنسان.

٣,٢. خيار المؤسسة بتبني مواصفة المسؤولية المجتمعية في قضية التخفيف من حدة التغير المناخي: إجراءات وتوقعات:

٣,٢,١. المؤسسة والتخفيف من حدة التغير المناخي:

- القيام بالقياس والتسجيل، ووضع التقارير حول الإنبعاثات، وفق المواصفات الدولية، التي تُحدد مصادر إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري عندها، وتحديد حدود ومجال مسؤوليتها الخاصة، في هذا المجال؛

- تنفيذ إجراءات مناسبة لتقليل ذلك ضمن نطاق مسؤوليتها، والاستفادة من آليات تنموية مشابهة، واستخدام تكنولوجيات ذات إنبعاثات منخفضة وطاقة متجددة؛

٣,٢,٢. المؤسسة والتكيف مع التغير المناخي:

- لحظ التغيرات المناخية العالمية والمحلية لتحديد المخاطر ودمج ذلك ضمن صناعة قراراتها، واتخاذ الإجراءات السريعة لذلك، وهو ما يزيد قدرتها على التكيف؛

- تحديد الفرص لتجنب، أو تقليل، الإضرار المرتبطة بالتغير المناخي، ما يعزز إمكانية التكيف مع الظروف المتغيرة.

٤,١. الوصف العام لقضية حماية البيئة واستعادة البيئة الطبيعية.

على مدى العقود الأخيرة غيّر النشاط البشري الأنظمة البيئية بسرعة وبعمق، ما أدى إلى خسارة كبيرة ونهائية للبيئة والتنوع الحيوي على الأرض. في هذا المجال، يمكن للمؤسسة في إطار مسؤوليتها المجتمعية، القيام بالمساهمة في حماية واستعادة البيئة الطبيعية، وخدمات النظم البيئية (الغذاء والمياه)، وتنظيم المناخ وذلك من خلال:

- تقويم وحماية واستعادة خدمات الأنظمة البيئية كخدمات المياه، الوقود، التخلص من التلوث والنفايات، وغيرها؛
- تقويم وحماية التنوع الحيوي، أي تنوع الأنظمة البيئية والفصائل والتنوع الجيني؛
- استخدام الأراضي والموارد الطبيعية باستدامة كالمياه والتربة والأنظمة البيئية؛
- دفع عجلة التنمية البيئية الحضرية والريفية، كالتخطيط الحضري، البناء، أنظمة النقل، إدارة مياه الصرف الصحي والنفايات والتقنيات الزراعية.

٤,٢. خيار المؤسسة بتبني مواصفة المسؤولية المجتمعية في قضية حماية البيئة واستعادة البيئة الطبيعية: إجراءات وتوقعات

- تحديد التأثيرات السلبية المتوقعة على خدمات الأنظمة البيئية والتنوع الحيوي واتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف، أو استبعاد ذلك؛

- إذا كان ممكناً وملائماً، المساهمة في آليات السوق لتضمين تكلفة الأعباء البيئية الناجمة، وإيجاد قيمة اقتصادية في حماية خدمات الأنظمة البيئية؛
- إعطاء الأولوية لتجنب فقدان الأنظمة البيئية الطبيعية واستعادتها؛
- وضع وتطبيق إستراتيجية متكاملة لإدارة الأرض والمياه والأنظمة البيئية التي تعزز الاستخدام المستدام والمحافظة عليه بأسلوب مجتمعي عادل؛
- اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الأجناس المهددة بالانقراض والبيئة المتأثرة بذلك؛
- تطبيق الخطط والتصميمات وممارسات التشغيل، كوسيلة لتقليل الأعباء البيئية المحتملة الناتجة عن قراراتها المتعلقة باستخدام الأراضي، والقرارات المتعلقة بالتنمية الزراعية والحضرية؛
- إدماج حماية البيئة الطبيعية في تنمية أعمال البناء والتشييد؛
- تبني الممارسات المستدامة الزراعية والخاصة بصيد السمك ورعاية الحيوان والغابات، حسب المواصفات وبرامج منح الشهادات؛
- استخدام أكبر لمنتجات الموردين المستوفين شروط المواصفات وبرامج منح الشهادات؛
- الابتعاد عن المناهج التي تهدد بقاء الأجناس، وتؤدي إلى انقراضها عالمياً، أو إقليمياً، أو محلياً، أو تكاثر الأنواع العدوانية.

رابعاً: مواصفة المسؤولية المجتمعية والتحديات البيئية في بلدان مجلس التعاون الخليجي: خلاصات أولية:

إن استعراض مجمل مبادئ موضوعة البيئة في مواصفة المسؤولية المجتمعية، وما تتضمنه من قضايا وإجراءات متوقعة، ربطاً بما تواجهه دول مجلس التعاون الخليجي من تحديات في المسالة البيئية، يتيح لنا تسجيل بعض الخلاصات الأولية، وأبرزها:

١. التقاطع واضح بين ما تضمنته هذه المواصفة في موضوعة البيئة، وبين ما تواجهه بلدان مجلس التعاون، في هذا المجال. وهذا ما نراه في جملة القضايا والتحديات التي تواجهها هذه البلدان، والتي سبقت الإشارة إليها، وهي: قضية الاستدامة البيئية، قضية البيئة الطبيعية الصحراوية، قضية نمط النمو العمراني، قضية التنوع البيولوجي البري والبحري، والقضية الأساسية المطروحة على مستوى مختلف بلدان الخليج ذات المستوى المرتفع في مسألة إنبعاثات ثاني اوكسيد الكربون، بفعل صناعة النفط فيها؛

٢. ترسم هذه المواصفة إطاراً إجمالياً للمبادئ والقضايا التي تشتملها القضية البيئية بعامة. كذلك، هي، وكما رأينا، تقدم جملة التوقعات والإجراءات ذات الصلة. وهي تعرض كل ذلك أمام مختلف المهتمين من أطراف الشراكة المجتمعية. لكنها بالأساس تتوجه ناحية القطاع الخاص، تفعيلاً لدوره المفترض في مواجهة هذه التحديات، في إطار مسؤوليته المجتمعية، ما يطرح إمامه جملة

تحديات جديدة تتعدى ببعيد ما سبق وعرفه ومارسه، ولو بحدود متفاوتة بين موسسة وأخرى، تحت عنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات؛

٣. أظهرت هذه المواصفة أنها تُتيح التعامل المرن جداً مع ما تطرحه من قضايا وإجراءات وممارسات، في مجال القضية البيئية، كما الحال مع كافة موضوعاتها الأساسية الأخرى. وبالتالي، فهي يمكن أن تساعد في تحسين أداء مختلف المؤسسات، الصغيرة والكبيرة، في مجال ممارسة المسؤولية المجتمعية. كذلك الأمر، هي مُتاحة للهيئات الاقتصادية المعنية والمسؤولة في القطاع الخاص، من غرف التجارة والصناعة، إلى الاتحادات المهنية المحلية والوطنية، وغيرها. ومن الطبيعي أن تمثل مهمات الانفتاح على ما تقدمه هذه المواصفة من جديد في مجال تحسين ممارسة المسؤولية المجتمعية، تحدياً راهناً ومباشراً أمام مختلف هذه الاتحادات، بعامة، وأمام مختلف المؤسسات الخاصة المنضوية فيها، بخاصة؛

٤. يُمثل التحدي المعرفي المرتبط بفهم وإدراك ومعرفة ما تحمله هذه المواصفة الجديدة، وتحريرها من الأفكار المُسقطةِ عليها بفعل تداخلها مع المسؤولية الاجتماعية للشركات، العنوان الأبرز أمام الهيئات الاقتصادية، كما أمام المؤسسات الخاصة على تنوعها، في تعاملها مع هذه المواصفة الجديدة. ومن اجل تحسين وتعزيز المعرفة بهذه المواصفة وجديدها، يُطرح أمام مختلف هذه الجهات،

تفعيل عمليات بناء قدرات المسؤولين والعاملين الأساسيين فيها، في المرحلة الأولى، وكل العاملين لاحقا، من خلال تنظيم جملة نشاطات وفعاليات ذات طابع علمي ومتخصص ومبرمج، في هذا المجال، ربطاً بأولويات كل مؤسسة وكل إتحاد مهني؛

٥. أتاحت هذه المواصفة، نظرياً، المجال لإدماج القطاع الخاص، ومؤسساته واتحاداته، في مجال تفعيل دوره في رسم السياسات الاجتماعية، ومواجهة تحدياتها، ومتابعة ما تطرحه من مهام مجتمعية، من خلال ما قدمته من خيار يدمج المسؤولية المجتمعية بإستراتيجية التنمية البشرية. وفي الوقت عينه، قدمت هذه المواصفة لهذا القطاع، ومؤسساته واتحاداته، وبالاستناد إلى مقاربة تفصيلية ومسندة وعملية، جواباً واضحاً وعملانياً يرد على تساؤله الطبيعي والمنطقي، والذي يُفترض عدم إسقاطه، والمجاهرة بطرحه علانية، والمرتبط بتحديد مصلحته الاقتصادية والمادية المباشرة في هذا الخيار. ففضلا عن أهمية الخيار المجتمعي العام، والمسؤولية تجاه المجتمع الذي نعيش ونعمل فيه، أشارت هذه المواصفة إلى أن ممارسة خيار المسؤولية المجتمعية يُتيح لهذه المؤسسات أن تحقق جملة مزايا وفوائد، ومنها:

- المساهمة في الصالح الاجتماعي العام؛
- تعزيز سمعة المؤسسة وثقة المجتمع بها؛
- تحسين تنافسية المؤسسة، وعدالتها؛
- المساهمة في حيوية المؤسسة؛

- تحسين العلاقات مع الأطراف المعنية؛
- تشجيع جعل عملية اتخاذ القرار تتم ربطاً بتوقعات المجتمع وأطرافه المعنية، والفرص المتاحة؛
- تحسين ممارسات إدارة المخاطر المحتملة؛
- تحقيق مدخرات إضافية ربطاً بزيادة الإنتاجية وكفاءة الموارد؛
- تحسين سلامة وصحة العاملين؛
- تعزيز ولاء الموظفين ومعنوياتهم وتحفيزهم والاحتفاظ بهم؛
- منع وحد من صراعات محتملة مع المستهلكين؛
- مكافحة الفساد وتحسين نزاهة المعاملات والمشاركة المسؤولة.

٦. توجهت هذه المواصفة عبر مجمل ما تضمنته، إلى مختلف المكونات المجتمعية، رغم تخصيص القطاع الخاص ومؤسساته كهدف أساس لها. وإن استهدفت هذه المواصفة تفعيل الشراكة المجتمعية لهذا القطاع بصورة واضحة ومباشرة، فهي قد طرحت بذلك جملة تحديات إضافية أمام الأطراف الأخرى في هذه الشراكة، وبخاصة أمام الدولة، الطرف الأساس فيها، والمعنية عبر مختلف وزاراتها ومؤسساتها، برسم وتحديد أولويات وقيادة ومتابعة السياسات الاجتماعية. فالدول بعامة، ودول مجلس التعاون الخليجي، في ما نناقشه ألان بخاصة، معنية أيضاً، بتقديري، بالتعامل مع هذه المواصفة على مستويين:

- المستوى الأول المباشر: يتم فيه التعامل مع ما طرحته هذه المواصفة من قضايا وموضوعات تطال عمل مختلف هذه الوزارات، وما يمكن أن يواكبه ذلك من سياسات وبرامج وتدخلات ذات صلة؛

- المستوى الثاني غير المباشر: وهو الذي يعنينا ألان في هذه الورقة، ويطال دور ومسؤولية الدولة في بناء الرؤية والبيئة المناسبتين بما يفتح المجال أكثر أمام عملية دامجة تفعّل دور القطاع الخاص في إطار ممارسة مسؤوليته المجتمعية، وهو ما سوف ينعكس موضوعياً، وبصورة إيجابية في حال تحققها، على مجمل عملية التنمية المجتمعية، وعلى مجمل السياسات الاجتماعية القائمة على شراكة فعلية ومندمجة وهادفة إلى مواجهة مجمل التحديات المطروحة أمام الدولة والمجتمع، في هذا المجال. واستنادا إلى ذلك، تُصبح جملة المهام المطروحة في مجال **الاطلاع ومعرفة ما تتضمنه هذه المواصفة من جديد، وما يرتبط بذلك من عمليات بناء القدرات وتنظيم النشاطات والفعاليات ذات الطابع العلمي والمتخصص والمبرمج، التي سبقت الإشارة إليها، مهاماً مطروحة أيضاً على الجهات الرسمية المعنية في مؤسسات الدولة، ومطروحة منها في الوقت عينه، وتستهدف بها تفعيل دورها المباشر، كما تستهدف إنجاح إدماج القطاع الخاص في هذا المجال؛**

٧. أخيراً، إن نجاح الدولة في إدماج القطاع الخاص ومؤسساته في ممارسة المسؤولية المجتمعية، وفق هذه المواصفة الدولية، هو مهمة أساسية مناطة بكل وزاراتها ومؤسساتها الرسمية. أن هذه المهمة تتيح توفير مقومات نجاح السياسات الاجتماعية في مواجهة مختلف تحدياتها، كما توفر شروط إنجاع عملية الشراكة المجتمعية التي لطالما بقيت مُختلة في ظل قطاع خاص منكفئ عن ممارسة مسؤوليته المجتمعية، من جهة، وفي ظل رؤية حصرت مقاربة السياسات المجتمعية بالدولة ومؤسساتها، من جهة أخرى.

* * *

الدراسة الثامنة

السياسات الاجتماعية: السياق والمفهوم والتنفيذ
دراسة لبعض التجارب الدولية
(ماليزيا و النرويج و كندا)

الدكتور أحمد زايد
أستاذ علم الاجتماع

المحتويـات

الصفحة

مقدمة..... ٣٧٧

أولاً: السياسة الاجتماعية: بين الخاص والعام..... ٣٧٩

ثانيـاً: السياسـة الاجتماعيـة وضرورات السياق: نظرة عن ثلاث تجارب..... ٣٨٦

١- تجربة ماليزيا: من الانقسام إلى التعددية..... ٣٨٧

٢- تجربة النرويج: لا سقف للرفاهية..... ٣٨٩

٣- تجربة كندا: السياسات الاجتماعية في مواجهة آثار التصنيع والتحضر..... ٣٩٢

ثالثاً: مداخل ومفاهيم متنوعة للسياسات الاجتماعية..... ٣٩٤

١- مدخل الدولة التنموية..... ٣٩٥

٢- مدخل الاستثمار الاجتماعي..... ٣٩٨

٣- المدخل التعاقدي..... ٤٠٠

رابعاً: تنفيذ السياسات الاجتماعية: تحليل قطاعي..... ٤٠٢

١- سياسة محاربة الفقر (كندا)..... ٤٠٤

٢- سياسات الصحة (النرويج)..... ٤٠٧

٣- سياسات رعاية كبار السن (ماليزيا)..... ٤١٠

خاتمة: الدروس المستفادة..... ٤١٢

السياسات الاجتماعية: السياق والمفهوم والتنفيذ
دراسة لبعض التجارب الدولية
(ماليزيا و النرويج و كندا)

الدكتور أحمد زايد
أستاذ علم الاجتماع

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم السياسات الاجتماعية ومكوناتها من خلال استعراض عدد من التجارب الدولية الناجحة في تطبيق السياسات الاجتماعية. ورغم أننا سوف نضع تحارب أكبر عدد ممكن من البلدان التي طبقت سياسات اجتماعية ناجحة في اعتبارنا إلا أننا سوف نركز على تجارب ثلاثة دول هي: ماليزيا والنرويج وكندا. و لا يرجع السبب في هذا الاختيار إلى أنها دول تمثل مناطق جغرافية مختلفة فحسب، بل يرجع أيضًا إلى أن هذه الدول قد قدمت نماذج ناجحة في مجال السياسات الاجتماعية، أتسمت معظمها بالتجديد والمرونة، فتركت أثارًا إيجابية جمة على عمليات التنمية والرفاهية الاجتماعية في هذه البلدان. وسوف ينصب اهتمامنا في هذه الورقة على محاولة الإجابة عن عدد من التساؤلات: ما مفهوم السياسة الاجتماعية الذي تبنته كل تجربة من هذه التجارب؟ وكيف تصاغ هذه السياسات الاجتماعية في ضوء السياق الاجتماعى الثقافى لكل بلد؟ وكيف يتم تطبيقها؟ و ما هى النتائج

والآثار المترتبة على تطبيق مثل هذه السياسات الاجتماعية ؟ وما هى الدروس المستفادة من القراءة المتعمقة لهذه التجارب؟

وقد يكون من المفيد قبل التوجه نحو الإجابة عن هذه الأسئلة، عبر قراءة تجارب الدول المختارة، أن نتعرف بشكل سريع على مفهوم السياسة الاجتماعية، والظروف العالمية المتغيرة التي تغلف هذا المفهوم وتفرض على الدول سياقًا خاصًا في عالمنا المعاصر. فلا بد من تحديد مفهوم دقيق للسياسة الاجتماعية وخصائصها، يتم الرجوع إليه لقياس طبيعة التدخلات الوطنية في موضوع التنمية بشكل عام، والتنمية الاجتماعية بشكل خاص. إن السياسة الاجتماعية عادة ما يتم تنفيذها في سياق وطنى محلى، أي في سياق دولة لها حدود وسيادة داخل نطاق وطنى محدود. ولكن السياسات الاجتماعية لا تخضع في صياغتها – أولوياتها وطرق تنفيذها – إلى محددات داخلية (محلية) فحسب، بل تخضع أيضًا للمتغيرات الإقليمية والعالمية؛ ومن ثم فجودة السياسة الاجتماعية للدولة تحسب بقدرتها على أن تتفاعل على نحو خلاق ومرن مع كل هذه المتغيرات، بحيث تعظم من مظاهر الاستفادة وتقلل من مصادر الخسارة والخطورة. ذلك لأن المتغيرات العالمية ليست بالضرورة متغيرات فاعلة وإيجابية، فبعضها يمكن أن يكون له آثار سلبية مدمرة للسياسات الاجتماعية. وكلما كانت إدارة وحوكمة السياسات الاجتماعية على درجة من الفاعلية والمرونة، كلما كانت قادرة على تجنب هذه الآثار الضارة، وتنظيم القدرة على الاستفادة القصوى على نحو مستمر. و أحسب أن هذا هو بيت القصيد في نجاح دول بعينها في تنفيذ سياسات اجتماعية ناجحة، أعنى القدرة الفائقة على حوكمة رشيدة لسياسات رشيدة.

أولا: السياسة الاجتماعية: بين الخاص والعام:

السياسة الاجتماعية هي مجموعة البرامج التي تقدم لتحقيق أعلى درجة من الرفاهية الاجتماعية للأفراد والجماعات[1]، وهى تهدف بجانب تحقيق رفاهية الأفراد، عبر سد حاجاتهم الأساسية، تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد، والحفاظ على حد أدنى من الدخل ومستوى معيشى جيد، ومساعدة الفئات المحرومة والمناطق الأقل حظًا، و إنشاء شبكة للأمن الاجتماعى والحماية الاجتماعية، و التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية، وتقديم نموذج للحكم الرشيد الذي يتعاون فيه كل الفاعلين في الحياة الاجتماعية في إطار من التشبيك والشراكة[2]. ولم تعد السياسة الاجتماعية مجرد مجموعة من البرامج لسد الحاجات، والتغلب على العثرات التي يمكن أن تواجه الأفراد والأسر والمجتمع كالمرض والفقر والشيخوخة والتفكك الأسرى وغيرها من المشكلات. على العكس من ذلك، فإن السياسات الاجتماعية تنشد الرفاهية، أو ما يسمى بالوجود الأفضل Wellbeing للفرد والمجتمع. وإذ تنطلق السياسات الاجتماعية من هذا المفهوم، فإنها تعتنى بالوجود الإنسانى، بالفرد في مجمل علاقاته الاجتماعية[3]. ويفترض هذا المدخل – الاجتماعى الثقافى – نوعًا من الشمول في إستراتيجية تطبيق السياسات الاجتماعية، فهى لا تتصل بجوانب مادية أو اقتصادية فحسب، بل تتصل بمجمل العلاقات الاجتماعية والثقافية التي يدخل فيها الفرد، والتى تتصل بعملية تكيفه مع البيئة الاجتماعية التي يوجد فيها، وتفاعله الإيجابى معها كمواطن له حقوق وعليه واجبات. وهكذا تتأكد الحاجة إلى النظر للتنمية الاجتماعية في ارتباطها ببيئتها الثقافية والايكولوجية والاقتصادية والسياسية، نظرة هدفها

النهائي هو تحسين وتعزيز نوعية الحياة للناس كافة، وضرورة توافر إرادة سياسية لتحقيق شروطها الضرورية وخاصة ما يتصل منها بإقامة مؤسسات ديمقراطية والالتزام نحو جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والمشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني. ويتطابق هذا المنحى مع نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن الذي دعا إلى اعتماد مفهوم موسع للسياسة الاجتماعية التي تدعو إلى تحسين وتعزيز نوعية الحياة للناس كافة بمختلف أبعادها الاجتماعية والثقافية والايكولوجية والسياسية، بدلا من المفهوم الضيق الذي تمارسه دول عديدة، والذي يحصر اهتمامه بسد الحاجات الأساسية للفئات الأكثر حرمانا في المجتمع[٤].

ويقوم هذا المفهوم الاجتماعى الثقافى للسياسة الاجتماعية على نمط مثالى للسياسة الاجتماعية يمكن تحديد معالمه في عدد من الخصائص:

- **المواءمة والتكيف:** خاصة المواءمة بين متطلبات السياق وتحديات العولمة. والعمل على التكيف الواعى الخلاق مع الفاعلين على المستوى الدولي، والقدرة على تغيير البرامج والاستراتيجيات وفقًا للمتغيرات الفاعلة والمستجدة.

- **عدم الاستبعاد أو التمييز:** فالسياسة الاجتماعية هى سياسة لتحسين الوجود الاجتماعى لجميع السكان دون تمييز ودون استبعاد لفئة من المجتمع أو طبقة من طبقاته، والعمل المستمر على دمج الفئات المهمشة والفقيرة في التيار الرئيسى للمجتمع.

- **الشـمول والاسـتهداف:** فـي الوقـت الـذي تسـعى فيـه السياسـة الاجتماعية إلـى الشمول والـى دمـج جميـع السكان فـي تيـار رئيسـى عام، فإنها تستهدف فئات بعينها ترى أنهم أكثر حرمانًا (على سبيل المثـال: الفقـراء، وذوى الاحتياجـات الخاصـة، والمـرأة المعيلـة، واللاجئين والأفراد غير المستقرين بسبب وجود نزاعات مسلحة... الخ).

- **الرؤيـة والالتـزام السياسـي:** إن مستويات الرفاه الاجتماعي التـي توصـل إليها عديد من المجتمعات المتقدمة صناعيا كانت نتيجة لطبيعة الرؤية والالتزام السياسي للقائمين على التخطـيط لهـا، وتطبيقهـا وتقـويم نتائجهـا. فالسياسـات الاجتماعية الناجحة تتطلب الالتزام السياسي لقيادة الدولة، والتـى لا يمكن فرضـها من قبل الشروط التـي يوجهها المانحون.بالإضافة إلى أنه "لا توجد سياسة واحدة مناسبة للجميع"، وفي النهاية تعتمد الخيارات على السياق الاجتماعي ومتطلباته.

- **مراعاة المدى الزمنى:** بحيث تستغرق السياسات الاجتماعية البرامج طويلة وقصيرة المدى. كما تحدد معالم السياسات الاجتماعية بمجموعة القيم والتوجهات الماثلة في المجتمع في مرحلة زمنية معينة.

- **إرساء مبدأ العدالة بين القطاعات:** بحيث لا يسيطر قطاع على قطاع آخر، أو يستحوذ على برامج أكثر من القطاعات الأخرى، أو أن تستحوذ نخبة ذات نفوذ أو طبقة ذات نفوذ على مخرجات النمو الاقتصادى والتنمية. فإرساء مبدأ العدالة الاجتماعية كفيل بالحفاظ على الاستقرار والتماسك الاجتماعى من ناحية واستقرار نظم الحكم من ناحية أخرى.

- **التكامل بين السياسات الاجتماعية:** إن التنمية الاجتماعية عملية معقدة وشاملة ولا بد أن يشارك فيها الجميع وأن تكون منسقة تنسيقًا جيدًا، لأن سياسات التنمية لابد أن تكون متكاملة. ويخدم هذا التكامل هدفين رئيسين: تحسين الكفاءة، بتجنب التكرار والتضارب، وتعزيز التناغم والتعاضد بين السياسات. ويحدث التكامل من خلال التكامل بين مجالات السياسات مثل المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والتكامل بين العناصر لسياسة واحدة بعينها، والتكامل بين التخطيط للسياسة وتنفذها على أرض الواقع(٥).

- **الحوكمة الرشيدة:** بما تدعو إليه من شراكة وشفافية ولا مركزية وتقويم دائم لمردود السياسات الاجتماعية و آثارها.

- **التنمية البشرية المستمرة:** فالسياسة الاجتماعية يجب أن تخلق مناخًا للاستثمار في البشر من أجل رفع جودة وإنتاجية القوى العاملة فالبشر هم الذين يصنعون السياسات الاجتماعية وينفذونها، وهم الذين يجنون ثمارها في النهاية.

- **توازن القوى الموجودة في المجتمع:** إن وجود رأي عام وتأييد ومساندة لسياسات الدولة من كافة القوى والتيارات الاجتماعية والسياسة المختلفة من شأنه توفير مقتضيات مجتمع الرفاه وهو أمر ضروري لنجاح تلك السياسات. ولاشك أن ذلك يكون له مردود اجتماعى وثقافى على توازن قوى المجتمع وتكاتفها من أجل تحقيق الصالح العام والرفاهية للجميع.

- **إتاحة المعلومات:** إن المعلومات الوافية، والجيدة التوقيت، والدقيقة، هي معلومات لا غنى عنها في تحد يد المشكلات التي تحتاج إلى أن تنتبه إليها السياسات. وهذه المعلومات تتضمن تحديد وتفسير المشكلات ومدى انتشارها وخطورتها، وتحديد الخيارات،وأساليب التناول، وتقييم الفاعلية والكفاءة في تنفيذها، وتحديد الآثار الثانوية وغير المقصودة .وإذا كان توافر المعلومات لا يضمن النجاح لأية سياسات أو برامج، فإن غياب هذه المعلومات يضمن لها الفشل.

وفى ضوء هذه الخصائص تُدخل السياسات الاجتماعية الرشيدة البلدان التي تتبناها في دائرة التنمية المستدامة التي تتجاوز عملية النمو الاقتصادى البحت. أننا هنا بصدد برامج في التعليم والصحة والأمن الاجتماعى التي تستهدف إعادة توزيع الثروة على أسس عادلة وتحقيق الحماية والاستقرار والتماسك الاجتماعى وتعزيز رأس المال البشرى والاجتماعى. ولذلك يتم التأكيد في وثائق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية على أن السياسات الاجتماعية هى وسيلة الحكومات لحماية حقوق الشعب في إطار عقد اجتماعى بين المواطنين والدولة "يتم فيه الاتفاق على

الحقوق والواجبات المقبولة لدى الجميع لتعزيز المصالح المشتركة. (حيث) يقوم المواطنون بتقديم دعمهم للحكومة من خلال الضرائب وبذل الجهود لصالح بلدهم وبالمقابل تحصل الحكومات على الشرعية عن طريق حماية حقوق الشعب ومن خلال السياسات العامة التي تفيد الجميع"[٦]. فالسياسة الاجتماعية أذن هي آلية لبناء مجتمعات تسودها العدالة والاستقرار وتتوفر لها مقومات الاستدامة، ولذلك تقع في نطاق اهتمام صانعي سياسات التنمية الوطنية العامة. وهي تتخطى السياسات القطاعية والبرامج والخدمات الاجتماعية ومنها سياسات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي. فالسياسة الاجتماعية تقوم على تحديد الأطر المؤسسية والأحكام اللازمة لدمج مبادئ المساواة الاجتماعية وحقوق الإنسان في سياسة الدولة العامة. والهدف النهائي للسياسة الاجتماعية هو تخفيف حدة الفقر والإقصاء الاجتماعي وإخماد بؤر التوتر الاجتماعي، وتحسين الرفاه العام لجميع المواطنين على اختلاف فئاتهم. وقد أظهرت التجارب أن الاستثمار في التنمية الاجتماعية يؤدي إلى بناء مجتمعات أكثر إنتاجية وقدرة على الاستدامة. فالسياسة الاجتماعية السليمة التصميم والتنفيذ، هي أدوات فعالة في استراتيجيات التنمية الوطنية الهادفة إلى بناء مجتمعات تسودها المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزز النمو الاقتصادي، ومكافحة الإقصاء الاجتماعي، ودرء النزاعات .إن السياسات الاجتماعية الحقيقية يجب أن تتضمن أهدافا اجتماعية واضحة.

ويبدو أن هذا التصور للسياسات الاجتماعية مثاليًا، وعلى درجة عالية من العمومية. فلاشك أن الواقع يكشف عن قدر كبير من التنوع والمرونة في ضوء السياقات المختلفة التي تنفذ فيها السياسات الاجتماعية. وربما

يكون هذا هو الذي دفع البعض إلى تصنيف استراتيجيات نظم الرفاهية فئات معينة كأن نقول – مع اسبنج اندرسون Esping Anderson – أنها تنقسم إلى سياسات ليبرالية، وسياسات اندماجية، وسياسات ديمقراطية. أو أن تصنف البلدان المختلفة على مقياس مركب وفقًا لمجموعة من الأبعاد أو الخصائص التي تميز السياسات الاجتماعية: على سبيل المثال مدى تحقيق السياسة الاجتماعية للحماية الاجتماعية، ومدى استثمارها في الجوانب البشرية. أو أن تعتمد على أساليب إحصائية مثل استخدام تحليل الفئات Cluster Analysis لتجميع البلدان أو الحالات المتشابهة في مجموعات أو أنماط، أو تدريجها وفقًا لعدد من المتغيرات الداخلة في مكونات السياسة الاجتماعية، أو أن نضع نمطًا مثاليًا للسياسة الاجتماعية يمكن أن تُقاس عليه كل الحالات أو البلدان التي نريد أن نتعرف على مدى تقدم السياسة الاجتماعية فيها(٧).

وقد يكون من الصعوبة أن يصل بلد من البلدان إلى الصورة المثالية للتنمية المستدامة عبر السياسات العامة والاجتماعية، ولكن لا شك أن درجة الاقتراب منها تعنى وجود سياسات ذات جودة عالية وعلى درجة من الكفاءة والفاعلية. وتكشف تقارير التنمية البشرية عن وجود علاقة قوية بين احتلال موقع متقدم في مؤشر التنمية البشرية وبين وجود سياسات فعالة في التعليم، والصحة، وتوفير المرافق العامة. وتحتل الدول الثلاث التي نتجه إلى درس تجاربها في هذه الورقة مكانة متقدمة على المؤشر العالمى للتنمية البشرية (فبالرجوع إلى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١ اتضح أن النرويج تحتل المستوى رقم ١، ويليها كندا في المستوى ٦ من الدول ذات

المستوى المرتفع جدًا في التنمية البشرية، وتقع ماليزيا في فئة الدول ذات المستوى المرتفع من التنمية البشرية وتحصل على المستوى ٦١).

ومن ناحية أخرى فإن نجاح برامج السياسات الاجتماعية يرتبط بقدرة الدولة على أن تنظر في الحاجات الحقيقية للسكان، وأن تنطلق من ظروف السياق، لا من أجندات جاهزة تفرضها نخب ذات نفوذ أو طبقات ذات نفوذ لخدمة مصالحها. صحيح أن هناك اعتبارات عامة، ومقاصد رئيسية في تخطيط وتنفيذ السياسات الاجتماعية، ولكن الظروف المحلية الواقعية للدولة لابد وأن تشكل الأرضية التي تبنى عليها السياسات الاجتماعية، وكذلك الالتزام الوطنى من قبل النخب الحاكمة. فقد أكدت دراسة تجارب النجاح في تحقيق الرفاهية الاجتماعية أهمية وجود توجهات عامة وقيم ومبادئ ورؤية سياسية والتزام سياسى لدى أصحاب القرار[٨]. هنا تطل علينا القاعدة الذهبية للنجاح الوطنى، والتى بمقتضاها تصبح مصلحة الأمة وحاجات سكانها ورفاهيتهم هى المنطلق الرئيسى للعمل السياسى والاجتماعى، ويصبح الالتزام السياسى والاجتماعى هو الذي يشكل العون الرئيسى لتحقيق النجاح. وسوف تتأكد هذه القاعدة من عرضنا للتجارب الثلاثة المختارة. فسوف نجد أن كل بلد من هذه البلدان طور رؤية خاصة ورسالة خاصة لتخطيط وتنفيذ السياسات الاجتماعية ترتبط بالسياق الداخلى والظروف الداخلية للبلد والأولويات الملحة للسكان.

ثانيًا: السياسة الاجتماعية وضرورات السياق: نظرة على ثلاث تجارب:

نتجه الآن نحو إلقاء الضوء على ثلاث تجارب ناجحة في صناعة السياسات الاجتماعية وحوكمتها، وهى تجارب ماليزيا والنرويج وكندا.

وسوف نركز هنا على نقطة جوهرية تتعلق بالعلاقة بين النهج الذي أتبعته كل دول من هذه الدول الثلاث وضرورات السياق الاجتماعى الثقافى الذي فرض على كل دولة رؤية محددة تتفق وظروفها الاجتماعية الخاصة. فلم تكن السياسات الاجتماعية هنا إطارًا جاهزًا أو إطارًا مستوردًا من الخارج أو حتى إطارًا مستمدًا من تجربة في سياق اجتماعى آخر، وإنما كانت تجربة نابعة من ظروف محلية خاصة تبلورت وتم صقلها من خلال مرونتها وقدرتها على التوافق والتفاعل مع التجارب العالمية الناجحة والمتطلبات الدولية للتنمية. وفيما يلى نعرض لكل تجربة من التجارب الثلاث:

١. تجربة ماليزيا : من الانقسام إلى التعددية:

بدأت تجربة التنمية الاجتماعية في ماليزيا وهى تعانى من كل صور التخلف المعروفة: فالاقتصاد يعتمد على الزراعة وتصدير المواد الأولية، ويعانى نصف سكانها من الفقر، مع تردى الخدمات العامة في الصحة والتعليم والضمان الاجتماعى. والأكثر من هذا وجود انقسامات عرقية بين سكان غير متجانسين (الملايو ٥٠%، والصينيين ٣٧%، والهنود ١٢%) ويتقاطع مع هذا الانقسام العرقى انقسام دينى بين المسلمين (حوالى ٦٠,٥%) والبوذيين (حوالى ١٩,٢%) والمسيحيين (حوالى ٩%) والهندوس (حوالى ٦,٣%) وديانات أخرى (حوالى ٢,٦%) [٧]. ولقد كان لهذا الوضع تأثيرًا كبيرًا على ظروف التكامل الاجتماعى والثقافى بين السكان، وكان الواقع يشى بتمزق وفرقه أكثر مما يشى بتكامل واندماج وتفاعل ؛ ولقد تجسدت هذه الفرقة على نحو واضح في الاضطرابات العرقية التي كادت أن تعصف بالبلاد في مايو ١٩٦٩ م.

لقد كان على ماليزيا أن تواجه هذا الواقع الذي ينذر بصراعات وتوترات سياسية واجتماعية، لا من جراء الفقر فقط ولكن بسبب الانقسامات العرقية والإثنية.ولعل مصدر النجاح الأساسى في التجربة الماليزية هى أن قادتها قد أدركوا بعقل سياسى رشيد أن الخطر الأكبر على البلاد يكمن في انقسامها وتشظيها. ولذلك فقد شرعوا – قادةً بعد قادة – في تبنى رؤية اجتماعية – ثقافية لتجربة تقوم على التعايش والتكامل والمشاركة لا على التفى والاستبعاد والإقصاء؛ تجربة يحصل فيها الجميع على مخرجات التنمية على نحو عادل ومتساو، بحيث يتحول الانقسام والتشظى إلى نمط من التعددية الخلاقة.

ويسمح هذا النمط من التعددية الخلاقة لكل فئات المجتمع من أن تجنى ثمار التنمية بنفس الدرجة. فالناس هنا لا يتنافسون على تقسيم "الكعكة" ولكنهم جميعًا لهم نصيب متساو منها؛ "فالكل يكسب" هو الشعار العادل الذي بُنيت عليه رؤية التنمية في التجربة الماليزية، التي تقوم على توفير "شبكة أمان لكافة فئات المجتمع، وضمان حريتهم وحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق عدالة تراعى الأوزان الديموجرافية لفئات المجتمع دون أن تهضم حقوق الأقليات، كما تركز على المصالح المشتركة وتحييد عناصر التوتر والتفجير الاجتماعي والسياسي"[٩]. ولقد كان لفكر محاضير محمد (١٩٨١ – ٢٠٠٣) أثر كبير في بلورة هذه الرؤية ؛ وهو الفكر الذي طرح لبناته الأساسية في كتابه بعنوان " معضلة الملايو "، والذي سعى فيه لشرح أسباب أحداث ١٣ مايو في كوالا لامبور، والأسباب التي جعلت تقدم الملايو الاقتصادي سيئًا، ثم مجموعة من الرؤى الفكرية التي كان أهمها الرؤية التي أعلنها في فبراير عام ١٩٩١ تحت عنوان

"رؤيــة للعــام ٢٠٢٠". ويقــوم هــذا الفكــر علــى أهميــة تحقيــق التكامــل الاجتماعى والثقافى فــي المجتمــع فــي إطــار رؤيــة تقوم علــى أولويــة دور الدولــة، وإذابــة الفــروق بــين الفئــات الاجتماعيــة المختلفــة، والالتفــاف حــول مجموعــة مــن القــيم المركزيــة كالعدالــة والمســاواة وســيادة القــانون والاحتــرام المتبادل[١٠].

وفــى إطــار هــذه الرؤيــة انطلقــت السياســات الاجتماعيــة فــي ماليزيــا، متخذه من التعليم نقطة ارتكاز لدعم الفئات المحرومة، وتقديم شبكة حماية اجتماعية منفصلة عن حزمة السياسات الاقتصادية، وعن تطوير منظومة الحكم على نحو مستمر. هنا تظهر التجربة الماليزية لا على أنها تجربة فريدة في تحقيق التعددية في إطار التكامل والمساواة فحسب، بل تجربة فريدة في شمول الرؤية وتكامل عناصرها.

٢. تجربة النرويج : لا سقف للرفاهية:

تقــدم لنــا النــرويج تجربــة أخــرى تعكــس طبيعــة الســياق ومشــكلاته. فالنرويج بلد صغيرة، تقع في شمال غرب أوربا، ويبلغ عدد سكانه حوالى ٥ مليون نسمة، وهو من أقل بلدان أوربا كثافة سكانية؛ ولكنها من أغنى دول العالم، بفضل مواردها الاقتصادية المتعددة ونظام حكمها المستقر،إذ تعد رابع دولة في الترتيب العالمى وفقًا لنصيب الفرد من الناتج القومى. نحن أذن بصدد دولة متقدمة لا دولة نامية، دولة بدأت نهضتها في وقت مبكر شأنها شأن باقى دول أوربا، ولكن هذه النهضة النرويجية قد تسارعت فيما بعد الحرب العالمية الثانية بفضل سياسات حزب العمال الذي تولى في فترة

ما بعد الحربين من عام ١٩٤٥ – ١٩٦٢، وربما أيضا بفضل اكتشاف البترول في العام ١٩٦٩.

ويحتار المرء في أمر التجربة النرويجية؛ فهي دولة ذات معدل عال من الرفاهية، ولقد استطاعت أن تصل بمعدلات الرفاهية إلى مستويات متقدمة. فهي لم تنجح فقط في استغلال عوائد النفط في دعم التعليم والصحة وتقليل مظاهر عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي إلى أدنى درجاته، بل أنها نجحت أيضًا في أن تخلق اقتصادًا متنوعًا لا يعتمد على مصدر واحد فقط، و أن تطور من العلاقة بين النقابات العمالية واتحادات أصحاب العمل لتوفير أكبر فرص للعمالة و أفضل ظروف للعمل. وفى ضوء ذلك كله لم تكن تجربة النرويج تجربة لمجرد حل مشكلات عملية في مجال الصحة والتعليم ومحاربة الفقر بل كانت تجربة تستهدف الوجود الإنساني للوصول به إلى أعلى معدلات الرفاهية الممكنة.لقد بدأت فكرة الرفاهية من داخل الطبقة الوسطى، الأطباء والمدرسون وغيرهم، ممن فكروا في مشكلات الفقر من منظور ديني إحساني. ولكن ما لبثت أن تبنت نقابات العمال الدعوة لبرامج ومشروعات الرفاهية. لقد أنتقل التركيز هنا من التركيز على تحسين أحوال الفقراء إلى تبنى سياسات اجتماعية شاملة في مجالات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي[١١]. لقد تحول هنا الاهتمام بالفقر إلى الاهتمام بالإنسان، وتحول الاهتمام من سد الرمق إلى بناء المواطن – الإنسان. ولضمان الشفافية والمساءلة وكفاءة القائمين على عمليات التخطيط للسياسات الاجتماعية لجأت النرويج أيضًا إلى إتاحة مشاركة عامة واسعة لجميع فئات المواطنين وتنظيماتهم السياسية والمدنية، بالإضافة إلى نقابات العمال وأصحاب المصالح والقطاع الخاص. كما أنها

توفر الآليات والأطر المؤسسية الضرورية، على صعيد الدولة المركزية أو على صعيد الإدارة المحلية أو على صعيد المقاطعة، لتفعيل دور هذه المشاركة في عمليات رسم السياسات العامة وتنفيذها. وقد استحدثت النرويج وظيفة أمين المظالم أو وسيط الجمهورية (ombudsman) بغرض ضمان تجاوب سياساتها بشكل أفضل مع قضايا واهتمامات المواطنين، كما تعمل على إشراك تنظيمات المجتمع المدني مع لجان السلطة التشريعية في عمليات الإشراف والمتابعة على تنفيذ السياسات، وذلك بغرض ضمان الشفافية والمساءلة لعملياتها، مع الحرص الدائم على تفعيل عامل الكفاءة في الإدارة حيث يتولى مسؤولية التخطيط خبراء ذوو مؤهلات عليا وفنيون على قدر كبير من الدراية والخبرة[١٢].

ورغم أن النرويج ليست عضوًا في الاتحاد الأوربي، إلا أنها قد استفادت كثيرًا من الأطر الفكرية للإتحاد الأوربي في صياغة سياسات اجتماعية لرفاهية المواطنين تتوافق والحاجات الممكنة للمواطن النرويجى. ومن هنا فقد تبنت النرويج الفكرة الأوروبية التي ترمى إلى الربط بين سياسات التشغيل وسياسات الرفاهية، فالتشغيل يعمل بمثابة العامل المنتج الذي يمكن الاقتصاد من العمل على نحو أفضل وأجود ؛ وكلما تحقق ذلك أمكن توفير عوائد لتمويل برامج التعليم والصحة والحماية الاجتماعية في إطار سياسات اجتماعية تحقق قدرًا كبيرًا من الاستدامة في مجال النمو الاقتصادي من ناحية وفى مجال برامج الرفاهية من ناحية أخرى[١٣]. هنا يظهر التمييز الذي يضفى على التجربة النرويجية طابعها الخاص، و أعنى الشمولية والتكامل. فالتوسع الاقتصادي يؤدى خلق فرص عمل جديدة، كما أن تطوير ظروف العمل وحوافزه تدفع إلى مزيد من حل مشكلة

البطالـة والوصـول بالتشـغيل إلـى أقصـى درجاتـه. وتـؤدى هـذه المنظومـة الاقتصـادية المتكاملـة إلـى تـوفير عوائـد تسـتثمر فـي البشـر، فـي الصـحة والتعلـيم وحمايـة الضـعفاء وذوى الاحتياجـات الخاصـة، وتحقيـق الحمايـة بمعناها الاجتماعي والإنساني. ويرتد هذا الاستثمار في البشر إلى مزيد من الإنتاجية والانجاز في العمل، وإلى مزيد من التنافسية، وبالتالي إلى مزيد من النمو الاقتصادي.

٣. تجربـة كنـدا: السياسـات الاجتماعيـة فـي مواجهـة آثـار التصـنيع والتحضر:

يعد المجتمع الكندي مجتمعًا مترامي الأطراف؛ إذ يمتد على مساحة كبيرة من الأرض. وتعتبر كندا ثاني أكبر دول العالم من حيث المساحة. ويقوم نظام الحكم فيها على أساس فيدرالي عبر نظام سياسي ديمقراطي برلماني، ويسكنها حوالي ٣٣,٥ مليون نسمة يتوزعون على سبع مقاطعات تتمتع كل منها بحكم ذاتي في نطاق الفيدرالية. ولقد تحول المجتمع الكندي تحت وطأة الاستعمار البريطاني إلى مجتمع صناعي يخبر عمليات تحضر مستمرة (اتساع المدن وتعقد مشكلاتها الحضرية). لقد تأثر الاقتصاد الكندي كثيرًا بالكساد الكبير في فترة الثلاثينيات. ولقد كانت صور العون الاجتماعي فيما قبل هذا التاريخ تقدم من خلال أطر دينية وإحساني، ولكن ظروف ما بعد الأزمة، بالإضافة إلى ظروف التحضر والتصنيع قد أدت إلى زيادة مشكلات الفقر والبطالة. وقد دفع ذلك الدولة إلى اتخاذ خطوات حاسمة في تبنى سياسات أشبه بسياسات دولة الرفاهية في أوروبا. ولكن هذه السياسات لم تؤد بالمجتمع الكندي إلى أن يتخلص من مشكلاته

الاجتماعية أو أن يحقق المعايير المنشودة في تحقيق مظلة حماية عبر سياسات اجتماعية فعالة. ففي العام ١٩٩٤ ارتفع عدد الأسر ذات العائل الواحد من ٨% إلى ١٦%، وارتفع معدل البطالة من ٥% إلى ١٠% (وبين الشباب من ١٠% إلى ١٨%)، وارتفعت نسبة الأسر التي يعمل فيها الزوجان من ٣٢% إلى ٦١%، وزادت نسبة مشاركة النساء في قوة العمل من ٣٤% إلى ٦٨%، وانخفضت نسبة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) في قوة العمل إلى ١٠%، وارتفعت نسبة مشاركة المهاجرين من ٣٧% إلى ٧٦%[١٤]. وهذه المؤشرات ليست جميعها جيدة بحال، خاصة فيما يتصل بارتفاع معدلات البطالة والإعالة. ولذلك فقد كان على الحكومة الكندية أن تعيد النظر في السياسات الاجتماعية، لتتحول من سياسات رفاهية، تقوم على استحقاقات واجبة للمواطنين، إلى سياسات اجتماعية إيجابية لمساعدة المواطنين على التكيف مع ظروف التغير السريع، أو قل مع ظروف التحضر والتصنيع.

تتأسس السياسات الاجتماعية في كندا علي وجود شبكات حماية في التعليم والصحة والإسكان وحماية الفئات الضعيفة من الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة. و لا تستهدف هذه السياسات سد حاجات المواطنين وتنمية قدراتهم فحسب، بل تتجه إلي تمكين المواطنين من التكيف المستمر مع الظروف المتغيرة. إن السياسة الاجتماعية هنا تنطلق من فهم عميق للتنمية الإنسانية وتعقدها وتعدد جوانبها[١٥]. وينظر للسياسة الاجتماعية في هذا السياق على أنها " عامل منتج" Productive factor يؤشر على علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. فكلما استطاعت

الدولـة أن تنفـذ، فـي ضـوء أسـس واضـحة للعدالـة الاجتماعيـة، سياسـات اجتماعيـة فعالـة، و أن تقـيم شـبكات أمـان،في التعلـيم والصـحة والمرافـق والإسكان وحماية الجماعات المعرضة للخطر (الفقراء وذوى الاحتياجات الخاصة ومرضى الايدز وغيرهم)، كلما استطاعت أن تحقق مزيدًا الكفاءة في الإنتاج وفى النمو الاقتصادي[١٦].

وتعد هذه العلاقة بين الإنفاق على شبكات الحماية الاجتماعية وبين النمو الاقتصادي علاقة ذات أهمية خاصة في اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة، الذي يمثله هنا المجتمع الكندي. ويمكن تصور هذه العلاقة من خلال تصور عدم وجود إنفاق على شبكات الحماية. في هذا الظرف سوف تزداد صور عدم المساواة التي تنعكس بدورها على انخفاض الإنتاجية، وفقدان بعض الموارد الضريبية، وتقليل الاستهلاك الأسرى والفردي، وتزايد الإنفاق على مشروعات المساعدة والخدمات الاجتماعية، هذا فضلاً عما تسببه من عدم استقرار سياسي[١٧].

ثالثاً: مداخل ومفاهيم متنوعة للسياسات الاجتماعية:

قدمنا فيما سبق المدخل العام لكل تجربة من التجارب الثلاثة التي نهتم بها في هذه الورقة. لقد اتضح لنا بجلاء من خلال هذا العرض كيف أن كل بلد من البلدان انطلق من ظروفه الخاصة، ومن حاجات سكانه لبناء مظلة للحماية الاجتماعية للمواطنين. حقيقة أن ثمة أمورا عامة كالالتزام بمبدأ العدل والمساواة بين المواطنين، ولكن كل تجربة قد انطلقت من الظروف الواقعية لكل بلد، وهى بذلك تكون قد قدمت خبرات متنوعة:

خبرة التنوع العرقي والإثنى في ماليزيا، والتي استعدت سياسات اجتماعية عادلة تستهدف التكامل وعدم الاستبعاد؛ وخبرة التساند بين سياسات التشغيل وسياسات الرفاهية والتي استدعت سياسات اجتماعية تصل بالرفاهية إلى أقصاها؛ وخبرة التكيف مع متطلبات التصنيع والتحضر في كندا والتي استدعت سياسات اجتماعية لتوفير حماية اجتماعية تمكن المواطنين من التكيف مع الظروف المتغيرة للمجتمع الصناعي والاقتصاد – ومجتمع المعرفة.

ولننتقل الآن إلى مستوى آخر من التحليل نتعرف فيه على أهم المفاهيم التي تقوم عليها السياسات الاجتماعية في البلدان الثلاثة. والحقيقة أننا هنا بإزاء مفاهيم متعددة. فمن كل خبرة من الخبرات الثلاثة يمكن أن نشتق مفهوما أو أكثر للتنمية المستدامة عبر تخطيط وتنفيذ السياسات الاجتماعية. و الحق أننا يمكن أن نستخلص مفاهيم عديدة من كل تجربة تنموية، كما يكمن أن نصادف تكرار لهذه المفاهيم التنموية في التجارب الثلاث أو في تجارب بلدان أخرى. ومن ثم فإننا سوف نحاول أن نكتشف داخل كل تجربة مفهومًا محوريًا يعد منطلقًا لتصميم وتنفيذ السياسات الاجتماعية في كل دولة من الدول الثلاث.

١. مدخل الدولة التنموية:

تقدم لنا تجربة ماليزيا – وكذلك تجارب الدول التي عُرفت في التاريخ الاجتماعي بدول النمور الأسيوية– مفهومًا هامًا – أو قل مدخلاً هامًا من مداخل التنمية الاجتماعية، ألا وهو الدور التنموي للدولة. لقد قدمت

السياسات الاجتماعية كاستراتيجيات تحويلية Transformative strategies في إطار ما يعرف بالدولة التنموية developmental state، أو ما يعرف برأسمالية الرفاهية المنتجة productivist welfare capitalism، حيث تتبنى الدولة توجهًا واضحًا نحو تحقيق النمو الاقتصادي، وخضوع كل جوانب السياسات التي تنفذها الدولة، بما فيها السياسات الاجتماعية للأهداف الصناعية والاقتصادية. وتتسم الدولة التنموية بعدد من الخصائص من أهمها اضطلاع الدولة بتعبئة مواردها من أجل تحقيق أكبر قدر من النمو، وتوجيه السياسات الاجتماعية نحو الاستثمار في البشر، ومن ثم خدمة عملية النمو الاقتصادي، وخفض الإنفاق الحكومي بما لا يؤثر على السياسات الاجتماعية، وتعضيد المسئولية الاجتماعية للأسرة فيما يتصل بدعم رفاهية أفرادها(١٨).

وفى إطار مفهوم الدولة التنموية يتم تصميم السياسات الاجتماعية في مجال التعليم والصحة والإسكان وذوى الحاجات الخاصة وكبار السن والفقراء، بهدف العمل على خلق نوع من التجانس الاجتماعي بين السكان، والعمل على تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية بحيث يستفيد "الكل" دون أن يتم استبعاد أي فئة اجتماعية. ويعتمد مفهوم التنمية، من خلال الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، على عدد من الركائز التي أعلنها محاضير محمد في فبراير سنة ١٩٩١ تحت عنوان رؤية للعالم ٢٠٢٠(١٩):

أ- تقوية الشعور بالدولة الماليزية والمجتمع الماليزي، بحيث يتم تعميق الإحساس بالعيش المشترك بين الجماعات الإثنية المختلفة.

ب- تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية يشجع المشروعات الخاصة ويتجه شرقًا (بدلاً من الاتجاه غربًا) للاستفادة من الخبرات في اليابان وكوريا.

ج- الاهتمام بالدين كمصدر للقيم الدافعة للتنمية ومحاولة التوفيق بينه وبين التكنولوجيا المعاصرة.

د- التركيز على الدور القوى للدولة في الاقتصاد والسياسة، باعتبارها القوة الرشيدة القادرة على التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

ولقد كانت سياسة التعليم هي القاطرة التي تقود عملية التنمية المستدامة في ماليزيا، فالاستثمار في الإنسان(عبر التعليم والتدريب) يستحوذ على حوالي ٢٥ % من الميزانية السنوية العامة للدولة أو من نفقاتها الكلية، وهى تشكل ثلاثة أضعاف ما ينفق على الجيش والدفاع[٢٠]. وينعكس الاستثمار في التعليم على تحسن ظروف الأسر التي تتمكن من خلال التعليم أن توفر فرص عمل لشبابها، كما تتمكن أيضًا من الحراك عبر السلم الاجتماعي من تجاوز الفقر ومشكلات التهميش والاستبعاد والعزلة. وتكتمل حلقة التنمية من خلال حزمة سياسات مكملة للتعليم في مجال الصحة ومحاربة الفقر والتعامل مع كبار السن والفئات المهمشة. ويغلف ذلك كله مجموعة من القيم الأخلاقية التي تحارب الفساد وتدعو إلى المسئولية الاجتماعية والأخلاقية، وتطوير مجموعة من الأنظمة الإدارية لكبح جماح الفساد من أن يستشرى كان من بينها : " تقليل الإجراءات الإدارية إلى الحد الأدنى، واعتماد أسلوب إنهاء المعاملة من خلال إجراء

واحد، والاهتمام بالانضباط الوظيفي، بما في ذلك التزام الموظفين بتوقيع دخولهم وخروجهم من العمل ووضع إشارة دالة على أسماءهم، وعدم استثناء أي شخص، بما في ذلك القضاة والوزراء وحتى رئيس الوزراء نفسه "(٢١).

٢. مدخل الاستثمار الاجتماعي:

تقدم لنا التجربة الكندية – وتجارب أخرى عديدة – مفهومًا آخر لتصميم وتنفيذ ومتابعة السياسات الاجتماعية، وهو مفهوم الاستثمار الاجتماعي Social Investment. ولقد ظهر نموذج الاستثمار الاجتماعي منذ السبعينيات بهدف معالجة الثغرات التي ترتبت على تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة. فالمعروف أن سياسات الليبرالية الجديدة تخلق مشكلات مضاعفة للفقراء ومحدودي الدخل، كما تضع ضغوطًا كبيرة على السياسات الاجتماعية المتصلة بالتعليم والصحة والإسكان والمرافق وغيرها، فضلاً عن انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي ومن دعم الخدمات الاجتماعية. و إزاء هذه الخلفية تطور مفهوم " دولة الاستثمار الاجتماعي " الذي طرحه جيدنز في كتابه الشهير " الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية "، إنها الدولة التي تستثمر في رأس المال البشرى لتحافظ على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للجماعة والمجتمع "(٢٢).

لقد بزغ هنا نموذج جديد للسياسات الاجتماعية يقوم على فكرتين رئيسيتين: (١) إعادة الانسجام (التكامل) للعلاقة بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛ (٢) التحول من دولة إعادة التوزيع إلى الدولة

الميسرة (المسيرة) Facilitative State. وتهدف هذه الإجراءات إلى أن تتمكن الدولة – عبر سياساتها الاجتماعية وعبر قدرتها على تعبئة الموارد – من أن تحيد أثار السوق، و أن تدمج بين عملية النمو الاقتصادي ودعم السياسات الاجتماعية[٢٣].

وتعكس تجربة كندا – وغيرها من الدول مثل استراليا واليابان وكوريا الجنوبية – أهمية مدخل الاستثمار الاجتماعي. فقد اتجهت السياسات الاجتماعية نحو الاستثمار في الطفولة على وجه خاص، فطبقت برامج خاصة للأطفال مثل برنامج رعاية الطفل اليومي، وبرنامج ضريبة الطفل التي يستفاد منها في تقديم دعم مالي للأسر التي تعول أطفالاً ولا تجد ما يسد رمقها من الدخل، وبرامج العناية بصحة الأطفال، وتعليمهم بشكل إلزامي حتى المرحلة الثانوية. ولقد أدت هذه البرامج إلى إعادة بناء مشروعات دولة الرفاهية لكي تركز على الأطفال على وجه الخصوص، ولكي تعتبر أن "الاستثمار في الأطفال" هو الاستثمار للمستقبل [٢٤].

إن الاستثمار الاجتماعي – كمدخل للسياسات الاجتماعية – يعد أداة لتحقيق التوازن الاجتماعي على مستويين:

الأول: التوازن بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية والإنسانية. فالاستثمار الاجتماعي يساهم في تكوين مخزون بشرى وإنساني واجتماعي يواجه المخزون النقدي من ناحية وعلاقات السوق المادية من ناحية أخرى.

الثـاني: التـوازن بـين النمـو الكلـى والنمـو القطـاعي، فـالنمو الكلـى للاقتصاد وما يرتبط به من تقدم صناعي وتكنولوجي، يحتاج إلـى مواكبـة من جانـب القطاعات الأخرى كـالتعليم والصـحة والمرافق العامة.

٣. المدخل التعاقدي:

تكشـف تجـارب دول عديدة – خاصـة دول الاتحـاد الأوروبـي والـدول الاسكندينافية– عن مدخل ثالث للسياسات الاجتماعية التي تستهدف رفاهية الأفـراد وحمايـة حقـوقهم الاجتماعيـة والمدنيـة. ويقـوم النمـوذج التعاقـدي Contractualist model على ضرب من الالتزامات المتبادلة بين الفاعلين المختلفين (الدولـة ورجـال الأعمـال والنقابـات العماليـة) التـي تتجـه إلـى تحقيق أعلى درجات التشغيل ودمج القوى العاملة في سوق العمل، وتحقيق أعلـى درجـة من الحمايـة الاجتماعيـة للمواطنين عبـر سياسـات ناجعـة فـي مجـال التعليم والصـحة والإسكان وحمايـة الضـعفاء والمرضـى. ومرة أخرى تعتبـر التعاقديـة بهذا المعنـى أحد وسـائل تخفيـف الليبراليـة الجديـدة، وخلـق توازنات اجتماعية للتعايش مع آثارها أو تخطيها.

وتقوم التعاقديـة علـى تقديم سياسـات اجتماعيـة وبرامج للحوكمـة تعمل على التعجيل بالإصلاحات الاقتصادية، ولخلق ما يسمى بالدولـة القادرة أو المقتدرة Enabling State، القادرة علـى دمـج الأفراد والجماعات فـي إطـار مجتمع واحد وأهداف واحدة، وعدم استبعاد أي شخص أو جماعة من إطـار التعاقـد الاجتمـاعي. وتتجـه التعاقديـة نحـو التأكيـد علـى مفهـوم "المواطنـة

المتعايشة مع السوق" Market citizenship في مقابل "المواطنة الاجتماعية" Social citizenship، وهذا النوع من المواطنة يعتمد على مشاركة المواطنين واندماجهم داخل النظام الاقتصادي، والتأكيد على العلاقات المتبادلة بين الدولة والمجتمع وعلى المبادئ الأخلاقية الحاكمة للنظام السياسي[٢٥]. إن التعاقدية تؤسس لنظام جديد للرفاهية الاجتماعية يقوم على أطر أخلاقية من المسئولية الاجتماعية، ويقوم على تفاعلات خلاقة بين النظام الاقتصادي (متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات سوق العمل) وبين تكوين المواطن عبر نظام من القيم والمبادئ وعبر دمجه في مسيرة المجتمع كمسئول ومشارك وقادر على الفعل مثله مثل كل الأطراف في النظام الاجتماعي.

وتلعب السياسات الاجتماعية دورًا كبيرًا في تحقيق هذا النموذج للتعاقدية. فهي تزيد من قدرة المواطنين على المشاركة، وعلى تقديم دعم مالي للسياسات الاجتماعية. إن السياسات الاجتماعية تمكن المجتمع من تأسيس رابطة اجتماعية لدعم المشاركة والمواطنة والاندماج الاجتماعي[٢٦]. فكلما حصل الأفراد على خدمات الرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم والإسكان والحماية الاجتماعية بكل أنواعها، ازداد اندماجهم في النظام العام وازدادت مشاركتهم الاجتماعية. وبنفس الطريقة كلما أحس الأفراد الأكثر عزلة وحرمانًا أو الأكثر معاناة بالاندماج والرعاية، كلما اتجهوا – مع المجتمع برمته– نحو الأهداف العامة والمصلحة العامة التي هي أساس التعاقدية.

ولقد اندمجت النرويج مثلها مثل دول كثيرة من العالم – خاصة دول الاتحاد الأوربي– في هذا النموذج لصناعة السياسات الاجتماعية ؛ وذلك منذ صدور "الورقة البيضاء" White paper في العام ٢٠٠٦ بعنوان "العمل، والرفاهية، والاندماج". فالعمل (يعنى إدماج كل الأفراد في سن العمل، إدماجهم في حياة العمل، الأمر الذي يعنى القضاء على البطالة أو على الأقل التقليل منها، وتجنب منح حوافز أو بدل بطالة، والذي من شأنه أن يجعل الشباب يتكاسلون عن الانخراط في قوة العمل)، أما الرفاهية (فهي التي تمكن الفرد من مزيد من المشاركة، ومن ثم مزيد من جني ثمار الرفاهية). ويؤدى كل ذلك إلى الاندماج كلية في المجتمع. ولقد استخدمت الورقة بجانب مفهوم "حوافز العمل" مفهوم "عقد الرفاهية" Welfare Contract، الذي بمقتضاه تنشأ توقعات متبادلة بين المواطن والدولة، وبين الفاعلين جميعًا، كما تنشأ التزامات وواجبات بين واضعي السياسات الاجتماعية وبين متلقيها[٢٧].

رابعًا: تنفيذ السياسات الاجتماعية : تحليل قطاعي:

لقد تجلت لنا من درس خبرات السياسات الاجتماعية في بلدان عدة (بالتركيز على ماليزيا والنرويج وكندا) أمورًا كثيرة تتعلق بعلاقة السياسات الاجتماعية بالسياق الاجتماعي من ناحية، وتتعلق بالمداخل التنموية التي تنطلق منها هذه السياسات الاجتماعية من ناحية ثانية، وتتعلق بالخصائص العامة لتصميم وتنفيذ السياسات الاجتماعية من ناحية ثالثة. وقد يكون من المفيد لاستكمال هذا الدرس أن نتجه نحو الطريق التي تنفذ

بهـا السياسـات الاجتماعيـة والـدروس المسـتفادة مـن هـذا التنفيـذ باسـتقراء سياسـات قطاعيـة بعينهـا، خاصـة السياسـات ذات الطـابع الاجتمـاعي الخـالص (التـي قـد تـرتبط بمسـئوليات وزارة الشـئون الاجتماعيـة)، مثـل سياسـات الصـحة، وسياسـات مواجهـة الفقـر، والسياسـات الموجهـة لكبـار السن.

ومن الجدير بالذكر أن دراسة تنفيذ السياسات الاجتماعية تتم وفقًا لأسس علمية تنطلق مما يعرف "بتحليل التنفيذ" Implementation analysis الذي يمكن أن يتم في ضوء منظورين[٢٨]:

المنظور الكلي: الذي ينظر إلى السياسات الاجتماعية نظرة كلية Macro على المستوى الوطني ككل، في ضوء نشأتها وعلاقتها بالحاجات الإنسانية للمجتمع، وطريق تطبيقها وحوكمتها، وطريق تقويمها والعقبات التي ترتبط بتنفيذها.

المنظور الجزئي أو القطاعي: الذي ينظر إلى حزمة السياسات الاجتماعية في قطاع بعينه كقطاع التعليم أو مكافحة الفقر أو البطالة أو التعامل مع ذوى الاحتياجات الخاصة.

ونحاول هنا أن نطبق المنهج القطاعي لتحليل تنفيذ عدد من السياسات من واقع دراسة التجارب السابقة بالدول الثلاثة المعنية.

١. سياسة محاربة الفقر (كندا):

أصبحت مشكلة الفقر من أكثر المشكلات التي تواجهها المجتمعات حدة وتعقيدًا. ولقد تزايدت معدلات الفقر على نحو ملحوظ في معظم دول العالم، خاصة مع تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة التي جعلت الدولة تنسحب (أو على الأقل تتراجع) من مجال الخدمة العامة. وينسحب ذلك على الدول الغنية والفقيرة على حد سواء؛ فقدت تراوحت معدلات الفقر في كندا ما بين ١٠% و ١٥% خلال العقديين الماضيين. وترجع تذبذبات معدلات الفقر إلى معدلات البطالة والتغيرات في معدلات الضرائب وكذلك التغيرات في برامج تحسين الدخل (المعاشات وبدل البطالة). ورغم أن مؤشرات الفقر تتراجع إلا أن مشكلة الفقر والفقراء تظل مشكلة ملحة في هذا البلد الذي يطبق برامج رفاهية ناجحة. ولقد كشفت دراسات مقارنة للفقر في الدول الغربية، بما فيها كندا، عن وجود علاقة قوية بين برامج الرعاية الصحية وبرامج الضمان الاجتماعي أو الأمن الاجتماعي وبين الحد من مشكلات الفقر.

ويعنى ذلك أن مكافحة الفقر هي عملية أشمل من مجرد التعامل المباشر مع الفقراء. إنها عملية تتصل بنوعية خاصة من برامج السياسات الاجتماعية خاصة برامج الصحة والضمان الاجتماعي. ولذلك فقد اتجه " النموذج الكندي " في السياسات الاجتماعية إلى تبنى حزمة سياسات كلية تقوم على أربعة أنواع من البرامج على النحو التالي[٢٩] :

- برامج تقدم لكل السكان دون تمييز (مثل خدمات الصحة والتعليم والمعاشات).
- برامج التأمين الاجتماعية، خاصة التأمين ضد الخطر، وذلك لتشجيع الالتحاق بسوق العمل (تعويضات العمال، و تأمين العمل، والمعاشات الاستثنائية).
- برامج الدمج الاجتماعي، وذلك من خلال توفير الحدود الدنيا التي تمنع تأثير التهميش والانعزالية (اعتمادات تعويض الضرائب، والمساعدة الاجتماعية، والإسكان الاجتماعي).
- برامج التماسك (التضامن) الاجتماعي التي تزيد من التكامل والاندماج في المجتمعات المحلية، وتأكيد تقديم حلول فورية للمشكلات (برامج تنمية المجتمع المحلى، وبرامج للجماعات المعرضة للخطر مثل السكان الأصليين والمهاجرين، وبرامج التكيف الصناعي.

وتشكل هذه الحزمة من البرامج برامج عامة تمثل جوهر السياسات الاجتماعية الكندية التي لا تستهدف الفقر فقط، بل تستهدف رفاهية السكان بعامة ورفاهية الفقراء منهم والمهمشين بخاصة. ولذلك فإن هناك حزمة أخرى من السياسات التي تتجه إلى الفقراء على نحو خاص، وتتم في إطار برامج الدمج والتماسك الاجتماعي. ومن هذه البرامج[٣٠]:

أ. برامج للحد من الفقر بشكل مباشر:
- معاشات كبار السن.
- الدعم المادى للأسرة والطفل.

- برامج المساعدة الاجتماعية.
- الدعم المادى المرتبط بالعمل (تأمين العمل – إجازات الأمومة – إعانة المرض والعجز والإصابة).
- تحديد حد أدنى للأجور.

ب. برامج لدعم الفقراء:
- التدريب لتوفير فرص عمل.
- التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلى.
- رعاية الطفولة المبكرة وتعليمها.
- الزيارات المنزلية والتمريضية.

ويتم تنفيذ هذه البرامج من خلال مجموعة من المبادئ والقيم التي تدعو إلى الشراكة والمشاركة واحترام حقوق الإنسان والشفافية والمسئولية الاجتماعية للفاعلين المختلفين (الدولة ونقابات العمال وأصحاب العمل والمواطنين). ورغم أن حزمة السياسات التي تقدم في هذا النموذج لمكافحة الفقر تعتبر حزمة ناجحة، وتؤدى إلى التناقص المستمر في معدلات الفقر؛ إلا أن صناع القرار هنا لا يعتبرون أن الأمر قد انتهى. فهناك دائمًا عمليات تقييم مستمرة لتقديم مقترحات بهدف تطوير الأداء، سواء على المستوى العام أو على المستوى القطاعي.

٢. سياسات الصحة (النرويج):

تعتبر السياسات الصحية من أهم السياسات التي تولى لها الدول أهمية خاصة فيما يتصل بتحسين نوعية حياة المواطنين. ومن أكثر الدول التي أولت عناية للسياسات الصحية دول الاتحاد الأوربي، والدول الاسكندينافية ودول أمريكا الشمالية، ومن العالم الثالث ماليزيا والأرجنتين والبرازيل وكوريا الجنوبية واستراليا وسنغافورة والصين وغيرها. ويتشابه النموذج النرويجي في تنفيذ سياسات الرعاية الصحية تشابهًا كبيرًا مع نموذج الاتحاد الأوربي رغم أن النرويج ليست عضوًا في هذا الاتحاد. وتعتبر التجربة النرويجية في سياسات الرعاية الصحية من أنجح التجارب في العالم، بل أن منظمة الصحة العالمية ترتبها في الترتيب رقم ١ في معدل الأداء الصحي على مستوى العالم [٣١]. ومن الجدير بالذكر أن النرويج تنفق حوالي ١٠,٣ % من إجمالي الناتج القومي الإجمالي على الصحة.

ووفقًا لنظام الرعاية الصحية في النرويج تقوم الدولة بتوفير الرعاية الصحية لكل السكان عبر المستشفيات العامة التي يتم تمويلها من جانب الدولة. وتقوم على شئون هذه المستشفيات وزارة الصحة وخدمات الرعاية التي تديرها إدارة مركزية، تاركة الإدارة المحلية للسلطات الصحية المحلية في الأقاليم. ولا توجد الخدمة الصحية الخاصة إلا في حالات نادرة جدًا. ونقدم فيما يلي بعض المعالم الأساسية لتنفيذ الرعاية الصحية في هذه التجربة الناجحة[٣٢]:

أ. **الرعاية الصحية بين المركزية واللامركزية:** تنظم الخدمة الصحية وفقًا لمستويات ثلاثة من التنظيم:

- المستوى المركزي حيث توجد وزارة الصحة التي تكون مسئولة عن التخطيط والإشراف العام على التنفيذ وتوفير الأموال اللازمة. وكذلك الإشراف على تدريب العاملين في المجال الصحي بما فيهم الأطباء.

- الإدارات الصحية الإقليمية وتنقسم إلى خمس إدارات رئيسية وتكون مسئوليتها الرئيسية الإشراف على تقديم الرعاية الصحية المتخصصة وهى تحصل على تمويلها من الحكومة المركزية.

- الوحدات الصحية المحلية وعددها ٤٣٤ وحدة وهى مسئولة عن تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية،بما فيها خدمات التمريض، وتحصل الوحدات الصحية على تمويلها من ضرائب تفرض بشكل تصاعدي، ومن المنح التي تقدمها المؤسسات والأفراد.

ب. **التأمين الاجتماعي:** وهو نوع من التأمين يتم تقديمه عبر مشروع التأمين القومي، ويتم بمقتضاه تقديم الضمان المالي في حالات المرضى والعجز، دون وجود حدود أو قيود للتغطية، حيث يغطى التأمين الصحي أي أنواع من الرعاية الصحية.

ج. **حماية حقوق المرضى:** وفق قانون يتم تنفيذه من عام ١٩٩٩ يسمح للأفراد بالتسجيل في قوائم الممارسين العموميين مع ترك الحرية لهم للاشتراك في النظام من عدمه، وكذلك السماح للمرضى بتغيير الممارس العام مرتين في العام، وحقه أيضًا في أخذ رأى ممارس عام آخر. ويحدد قانون حماية حقوق المرضى حقوقًا أخرى تتجه جميعًا نحو تأكيد مبدأ المساواة في الحصول على خدمة صحية ذات جودة عالية.

د. **التعاون والتنسيق التنظيمي:** فثمة تعاون وتنسيق وثيق وإيجابي بين وزارة الصحة وبين الهيئات المعنية بالصحة. مثل وزارة العمل والاندماج الاجتماعي التي تهتم بشئون العمال والشئون الاجتماعية، وإدارة الشئون الاجتماعية والصحية وهى هيئة تساهم في تنفيذ السياسات الصحية، وتعمل كمؤسسة استشارية للحكومة المركزية، ومركز المعلومات والخدمات الصحية وهى هيئة جديدة مستقلة ذات طابع عام (تأسست عام ٢٠٠٤) تساهم مع إدارة الشئون الاجتماعية والصحية في وضع الأهداف والمهام العامة، والمجلس النرويجي للصحة وهو سلطة إشرافية مسئولة عن الإشراف العام على الخدمات الاجتماعية والصحية. وكل هذه الهيئات تتعاون – مع هيئات أخرى عديدة – في تقديم خدمة صحية متميزة.

ولعلنا نصادف هنا واقعًا متميزًا لتنفيذ الخدمات الصحية، ولعل أهم ما في هذا التميز هو حماية حقوق المرضى. فالحقوق هنا ليست حقوقًا تمنح للمواطنين فحسب، و إنما هي حقوق تمنح لمواطنين في ظروف خاصة

يأتي على رأسها ظرف المرض. وتصل الحرية هنا إلى أن يختار المريض النظام الذي يتلاءم مع ظروفه، والطبيب الذي يتوافق معه. يشعر المواطن في هذا الظرف وكأنه "سيد" "محترم" تقف الدولة حارسة لحقوقه، وحامية لها، لا بل " خادمة" لها.

٣. سياسات رعاية كبار السن (ماليزيا):

تحظى السياسات الاجتماعية المتعلقة برعاية كبار السن (المسنون) بأهمية خاصة وكبيرة في معظم السياسات الاجتماعية الناجحة، وفى معظم السياسات الاجتماعية للدول المتقدمة، خاصة دول أوربا، التي يمثل كبار السن فيها نسبة كبيرة من حجم السكان. ولسنا هنا في معرض الحديث عن أسباب هذه الزيادة المطردة لكبار السن في التركيب السكاني، وحسبنا أن نشير إلى انخفاض معدلات المواليد، وزيادة مستويات الرعاية الصحية التي رفعت العمر المتوقع عند الميلاد للفرد في بلد كالنرويج إلى ٨١,١ سنة (٧٧,٥ سنة بالنسبة للذكور، ٨٣ سنة بالنسبة للإناث)[٣٣].

ولقد أدى هذا التزايد في نسبة كبار السن إلى العناية الشديدة بسياسات الرعاية الاجتماعية الموجهة لهم. بل أن التجارب الناجحة في تصميم وتنفيذ السياسات الاجتماعية، مثل تجربة ماليزيا، قد وضعت مشكلة كبار السن على قائمة السياسات الاجتماعية ذات الاهتمام، على الرغم من أن عدد السكان فوق سن ٦٥ سنة في ماليزيا لا يتجاوز ٦,٢%. ولكن ثمة توقع بزيادة عدد المسنين في المستقبل. فثمة توقع بأن يصل عدد من يتعدى سنهم ٦٠ سنة في العام ٢٠٢٠ حوالي ٩,٥% من حجم السكان.

ويعنى هذا ببساطة أن المجتمع الماليزي سيكون بعد حوالي ١٠ – ١٥ سنة مجتمعًا مسنًا aging society. ومن هنا فإن الطلب على خدمات رعاية المسنين سوف يزداد باستمرار[٣٤].

وتظهر هنا قاعدة ذهبية مهمة في تنفيذ السياسات الاجتماعية، إلا وهى أن "السياسات الاجتماعية تتبنى على الدوام نظرة إلى المستقب" ؛ فتأسيس خدمات اجتماعية خاصة بكبار السن هنا يقوم على توقع زيادة أعداد المسنين في المستقبل، ومن هنا فإنها تعمل على خدمة كبار السن في الحاضر، مع توقع الامتداد والتوسع في هذه الخدمات في المستقبل؛ فتوقع وجود مجتمع مسن، أشبه بمجتمعات أوروبا المعاصرة، يحتاج إلى استعدادات كبيرة فيما يتصل برعاية كبار السن في المستقبل.

ومن هذا المنطلق تم الشروع في تنفيذ السياسة الوطنية لكبار السن ن والتي بناء عليها تم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري والإرشادي لكبار السن، وتم وضع خطة عمل تتم تحت إشراف هذا المجلس وبرعاية وزارة المرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.وفى نفس الوقت تم إعادة هيكلة قسم الرعاية الاجتماعية الذي أنشئ منذ العام ١٩٤٦، وأصبحت أهدافه تتواكب مع الأهداف الجديدة بما فيها رعاية المسنين والعجزة. وتشتمل أوجه الرعاية التي تقدم للمسنين على حزمة من البرامج التي تتضمن : الرعاية الصحية، والتوجيه، والإرشاد النفسي والاجتماعي، والتعلم الديني، وتقديم المساعدات المادية، والرعاية اليومية، والرعاية المنزلية للمسنين الذين ليس لهم أقارب من الدرجة الأولى، والاحتفال باليوم السنوي للمسنين.

وتعمل الجهات المسئولة عن تنفيذ برامج السياسة الاجتماعية في ماليزيا على تطوير رؤية ورسالة هذه البرامج على نحو مستمر. ولذلك نجد تحولاً كبيرًا قد حدث في هذه السياسات بعد عام ١٩٩٥،وهو العام الذي أطلقت فيه السياسة القومية للمسنين، وتم اعتمادها من قبل الحكومة. فقد تم تعريف المُسن في هذه السياسة على أنه من يزيد عمره عن ٦٠ سنة بالاتفاق الذي يؤخذ به على المستوى العالمي. ومنذ ذلك الحين تم الانتقال من مجرد تقديم الخدمة للمسنين إلى التعامل معهم في ضوء رؤية تنموية تعبر عن احترام المسنين والحفاظ على كرامتهم في الأسرة والمجتمع المحلى والمجتمع الكبير؛ واستغلال طاقاتهم للحفاظ على نشاطيتهم وإنتاجيتهم ومشاركتهم في عملية التنمية، وتحسين جودة حياتهم. ومن الملاحظ أن هذه السياسة قد اعتمدت ثلاثة مبادئ أساسية للعمل مع المسنين : الاحترام والكرامة، والاعتماد على الذات والمشاركة، والحماية والرعاية [٣٦].

خاتمة: الدروس المستفادة:

عود على بدء، لا بد من التذكير بأن الأرضية المعرفية التي استندت إليها هذه الورقة في فهم موضوع السياسات الاجتماعية وصياغتها وتنفيذها ومتابعتها،بالنظر في ثلاث تجارب ناجحة (تجربة النرويج، وتجربة كندا، وتجربة ماليزيا)، هو ضرورة النظر إلى أي سياسة من هذه السياسات في ضوء المحيط والفضاء والسياق الاجتماعي والقانوني والثقافي والسياسي الذي هو جزء لا يتجزأ من الأجندة التنموية الإنسانية الوطنية، و أن أي سياسة اجتماعية أيا كان حجمها لا يمكن لها أن تُستدام بدون أخذه في

الحسبان. فماذا عسى أن نستفيد من تشريحنا السابق للسياسات الاجتماعية في خبرة الدول الثلاث؟ وقد آثرنا أن نخصص هذه الخاتمة لطرح بعض الأفكار حول الدروس المستفادة من هذه التجارب، والتي قد كشفت عنها القراءة المتعمقة للتجارب الثلاث، سواء بشكل صريح أو بشكل ضمني؛ حيث أتضح بشكل جلي أن قراءة هذه التجارب يفيد إفادة كبيرة، لا في صياغة السياسات الاجتماعية فقط، بل في تقويمها وتصحيح مسارها وفقًا للظروف المتغيرة. إن فهم التجارب السابقة لابد أن ينعكس في "كيف"، و "ما هي" السياسات الاجتماعية وما هو السياق والتوقيت، والقيم الحاكمة، والتشبيك الوطنى والدولى، وآليات التنفيذ، وأساليب الاستدامة... الخ. ونعرض فيما يلى لبعض من هذه الدروس:

١. **العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الاجتماعي:** فقد أكدت التجارب الثلاثة هذه العلاقة، فكلما تشبع الاستثمار في المجال الاجتماعي – في بناء الفرد المواطن والجماعة – كلما تشبع وأزدهر النمو الاقتصادي. فكل من الاستثمار في البشر والاستثمار الاقتصادي مكمل للآخر، ولا يمكن بناء دولة أو مجتمع بالنمو الاقتصادي وحده.

٢. **أهمية الاستقرار السياسي:** تكشف خبرة الدول الناجحة في السياسات الاجتماعية عن وجود علاقة بين النجاح والاستمرار في تطبيق السياسات الاجتماعية بكفاءة وفاعلية وبين الاستقرار السياسي عبر فترة طويلة من الزمن، ووجود نظام سياسي يتمتع بدرجة عالية من الشرعية والقبول الاجتماعي.

٣. **وضوح الرؤية:** تكشف التجارب الناجحة عن وجود رؤية واضحة وجلية لا للسياسات الاجتماعية فحسب، بل لبناء الدولة – الأمة ككل. ولا تنتظم هذه الرؤية حول مبادئ سياسية فقط، بل تنتظم حول مجموعة من القيم المركزية حول العدل والمساواة والشفافية والنزاهة.

٤. **أهمية اللامركزية:** يكشف تحليل مستويات تنفيذ السياسات الاجتماعية عن أهمية وجود علاقة خلاقة بين المستوى المركزي والمستوى المحلى، وعن أهمية إعطاء الفرصة للمستويات المحلية (البلديات) من الحكم لإدارة السياسات الاجتماعية ومتابعتها وتقويمها، وطرح المبادرات الخلاقة لتطويرها.

٥. **حوكمة لا مكان فيها للفساد:** ثمة علاقة واضحة بين الحوكمة الرشيدة – الشفافة والنزيهة – للسياسات الاجتماعية وبين نجاح هذه السياسات. فالعائد من السياسات الاجتماعية يجنى من خلال المواطنين وليس من خلال الفاسدين في منظومة الحكم، بل أن هؤلاء الفاسدين لا وجود لهم أصلاً. فبعد أن تم إضافة " الحكم الصالح " إلى أجندة التنمية، وبعد ما ظهر بشكل جلي أن لا الأسواق و لا الديمقراطيات قدرة على العمل بنجاح. ما لم تتمكن الحكومات من رسم وتنفيذ سياسات عامة سليمة، وإدارة الموارد بالعدل والأنصاف، والتحلي بالشفافية، والكفاءة، والتجاوب الفعلي مع مطالب الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، وتجنب كل شكل من أشكال الفساد. ويتم تحقيق ذلك من خلال وضع نظام للمساءلة العامة وتطبيقه بعدل

وفاعلية على كل الوكالات الحكومية سواء كانت مهامها إدارية أو في تقديم خدمات كالتعليم والرعاية الصحية.

٦. **أهمية البحث والتطوير**: تكشف السياسات الاجتماعية الناجحة عن قدر كبير من المرونة في علاقتها بالسياق (الوطني والمحلى والإقليمي والعالمي)، فهي تطور من نفسها باستمرار عندما تكتشف ضرورة ذلك. وقد كشفت التجارب التي تم دراستها في هذه الورقة عن مرونة كبيرة في عمليات التطوير وإعادة البناء. وإن هذه العمليات تنتج عن التعمق في درس الواقع واكتشاف المشكلات الجديدة التي يفرضها وذلك من خلال استخدام أدوات البحث العلمي الاجتماعي، وعبر التساوق مع المتغيرات العالمية والمحلية.

٧. **المواطن هو "السيد"** : فالسياسات الاجتماعية الناجحة تتجه أولاً وقبل كل شئ إلى خدمة المواطنينً، وتنظر إلى هؤلاء المواطنين ليس باعتبارهم مجرد رعايا تقدم لهم الحكومات الخدمات من أجل أن يشكرونها ويمجدونها ويصفقون لها. أن التصفيق الحقيقي والتبجيل الحق لأي حكومة ناجحة هو في سعادة مواطنيها وراحة بالهم وأمنهم الاجتماعي.

الهوامش:

(١) أحمد زايد، وخلف أحمد خلف،**تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة: مقاربة اجتماعية لوزارات الشئون والتنمية الاجتماعية في دول مجلس التعاون**، البحرين: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد ٤٥، نوفمبر ٢٠٠٦، ص ٢١.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٢٣ – ٢٤.

(٣) Hoggett, P. (٢٠٠٠) ***Emotional life and the politics of welfare***, Basingstoke: Macmillan. p.١٤٥.

(٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،**تقرير اجتماع متخذي القرار حول السياسات الاجتماعية في دول إسكوا**، نيويورك : الأمم المتحدة، ٢٠٠٢، ص ١.

(٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية : إطار وتحليل مقارن**، نيويورك : الأمم المتحدة، ٢٠٠٥، ص **٣**.

(٦) إيزبيل أورتيز، **السياسة الاجتماعية**، الأمم المتحدة : إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٧، ص ٧.

(٧) أنظر حول تصنيف السياسات الاجتماعية :

- J. Hudson and S. Kuhner , " The challenges of Classifying welfare state types : capturing the productive and protective dimension of social policy, In : S. Dehnert (ed.) ***Reforming social policy : actor , dimensions and reforms*** , Skopje : Institute of Social work and social policy , ٢٠٠٦,pp. ٢٨ -٣١.

(٨) حسن حمود، **مراجعة نقدية لتجارب ناجحة في السياسة الاجتماعية المتكاملة**، نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، ٢٠٠٧، ص ٣.

(٩) الإحصاءات اعتمادًا على : محسن صالح، **النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف**، مركز الجزيرة للدراسات، يونيو ٢٠١٢، ص ص ٢ – ٣.

(١٠) المرجع السابق، ص ٩.

(١١) أنظر مجموعة الأبحاث المنشورة في المرجع التالي:

– كمال المنوفي وجابر عوض (محرران)، **النموذج الماليزي للتنمية**، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

(١٢) Nord , ***Comprehensive Social policies*** , Report of Nord Conference held in Oslo , Norway, ٢٠ Nov. ٢٠٠٧ , p. ٨.

(١٣) حسن حمود، مرجع سابق، ص ٦.

(١٤) N. Kildal and E. Nilssen , Policy formation , Administrative reform and policy measures : The Norwegian case in European context , ***Annual conference on : social policies : Local experiments , Traveling Ideas,*** Montreal , Canada, ٢٠ – ٢٢ August ٢٠٠٩.

(١٥) P. Hicks , Social policy in Canada – Looking back , looking ahead, The Queens university school of policy studies **,** ***Working paper*** ٤٦ , November ٢٠٠٨ , pp. ٣ – ٤.

(١٦) أنظر المرجع السابق، ص ٦.

(١٧) D.I. Hay , Poverty reduction policies and programs , Canada , ***Social Report Series***,٢٠٠٩ , p.٦.

(١٨) أنظر المرجع السابق، ص ٧.

(١٩) أنظر خاتمة الكتاب التالى:

- I.Holiday and p. Wilding (eds.), ***Welfare Capitalism in East Asia : social policy in Tiger Economies***, New York :palgreve, Macmillan, pp.١٦١-٢٠٠.

(٢٠) أنظر: كمال المنوفى، جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص ص ١٠- ١١.

(٢١) محسن صالح، النموذج السياسى الماليزى، مرجع سابق، ص ٩.

(٢٢) المرجع السابق،ص ٧.

(٢٣) أنطونى جيدنز، الطريق الثالث : **تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة أحمد زايد و محمد محى الدين، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.

(٢٤) I. Peng , " Social investment policies in Canada , Australia , Japan and South Korea " ***, International Journal of Child Care and Education Policy***, vol. ٥ , no.١،٢٠١١ , pp. ٤١ – ٥٣.

(٢٥) انظر المرجع السابق، ص ٤٣.

(٢٦) R. Robison , (ed.) ***" The New Liberal Revolution Forging The Market – State Relation***, London: Palgrave Macmillan , ٢٠٠٦ , Introduction.

(٢٧) المرجع السابق، ص ص١-١٤.

(٢٨) N. Kildal and E. Nilssen , Policy formation , Administrative reform and policy measures : The Norwegian case in European context , ***Annual conference on : social policies : Local experiments , Traveling Ideas,*** Montreal , Canada, ٢٠ – ٢٢ August ٢٠٠٩.P.٦

(٢٩) P. Berman , "The study of macro and micro implementation of social policy***", The Rand Paper Series*** , California , ١٩٧٨.

(٣٠) أنظر :

- D. Bradly, "The welfare state and relative poverty in western democracies ١٩٦٧ – ١٩٩٧ " ***, Social Forces*** , vol. ٨٣ ,no. ٤ , ٢٠٠٥ ,pp. ١٣٢٩ – ١٣٦٤.

(٣١) المرجع السابق، ص ١٢.

(٣٢) أنظر الترتيب لحوالى ١٩٠ دولة في العام ٢٠٠٠ على الموقع التالى:

WWW.photius. com\ranking\healthrank.htm\

(٣٣) J.R. Johnson***, Health Care System in Transition***, Narway, European observatory, vol.٨. No.١ ٢٠٠٦.

(٣٤) أنظر : تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١، الملحق الإحصائى، ص ١٣١.

(٣٥) Zaimi bin Abdul Rani, SOCIAL WELFARE POLICIES AND SERVICES FOR THE ELDERLY: A COUNTRY REPORT (MALAYSIA):for The ٥th ASEAN & Japan High Level Officials ***Meeting on Caring Societies: Collaboration of Social Welfare and Health Services, and Development of Human Resources and Community, Community Services for the Elderly*** , ٢٧ – ٣٠ August ٢٠٠٧, Tokyo, Japan.

(٣٦) المرجع السابق، ص ص ٥ – ٨.

* * *

صدر من سلسلة
الدراسات الاجتماعية والعمالية

العدد (١) : أوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي، ديسمبر ١٩٨٣. "نافد"

العدد (٢) : تشريعات العمل في الدول العربية الخليجية "دراسة مقارنة"، يناير ١٩٨٤. "نافد"

العدد (٣) : رعاية الأحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية، يوليو ١٩٨٤. "نافد"

العدد (٤) : نحو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية، يناير ١٩٨٥. "نافد"

العدد (٥) : دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي "الأبحاث الفائزة في المسابقة الأولى للبحث الاجتماعي"، يوليو ١٩٨٥. "نافد"

العدد (٦) : حول واقع إحصاءات القوى العاملة الوطنية – المفاهيم– الأجهزة – التطوير، يناير ١٩٨٦. "نافد"

العدد (٧) : الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة "دراسات مختارة" يونيو ١٩٨٦. "نافد"

العدد (٨) : واقع معدلات إنتاجية العمل ووسائل تطويرها، يناير ١٩٨٧. "نافد"

العدد (٩) : قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج "تأخر سن الزواج والمهور – الفراغ – المخدرات" "الأبحاث الفائزة في المسابقة الثانية للبحث الاجتماعي"، مارس ١٩٨٧. "نافد"

العدد (١٠): ظاهرة المربيات الأجنبيات "الأسباب والآثار"، أغسطس ١٩٨٧. "نافد"

العدد (١١): العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية – مقوماته– دوره – أبعاده، يناير ١٩٨٨. "نافد"

العدد (١٢): الحركة التعاونية في الخليج العربي "الواقع والآفاق"، يونيو ١٩٨٨. "نافد"

العدد (١٣): إحصاءات العمل وأهمية النهوض بها في أقطار الخليج العربية، مايو ١٩٨٩.

العدد (١٤): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي " الأبحاث الفائزة في المسابقة الثالثة للبحث الاجتماعي" الجزء الثالث، أكتوبر ١٩٨٩.

العدد (١٥): مظلة التأمينات الاجتماعية في أقطار الخليج العربية، يناير ١٩٩٠.

العدد (١٦): القيم والتحولات الاجتماعية المعاصرة "دراسة في الإرشاد الاجتماعي في أقطار الخليج العربية" أغسطس ١٩٩٠.

العدد (١٧): الإعاقة ورعاية المعاقين في أقطار الخليج العربية، أبريل ١٩٩١.

العدد (١٨): رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة "قضايا واتجاهات"، يناير ١٩٩٢.

العدد (١٩): السلامة والصحة المهنية ودورها في حماية الموارد البشرية، أبريل ١٩٩٢.

العدد (٢٠): أزمة الخليج.. البعد الآخر – الآثار والتداعيات الاجتماعية، أغسطس ١٩٩٢.

العدد (٢١): التصنيف والتوصيف المهني ودوره في تخطيط وتنمية الموارد البشرية، فبراير ١٩٩٣.

العدد (٢٢): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي " الأبحاث الفائزة في المسابقة الرابعة للبحث الاجتماعي" الجزء الرابع، يوليو ١٩٩٣.

العدد (٢٣): واقع وأهمية تفتيش العمل بين التشريع والممارسة، أكتوبر ١٩٩٣.

العدد (٢٤): رعاية الطفولة.. تعزيز مسؤوليات الأسرة وتنظيم دور المؤسسات، يناير ١٩٩٤.

العدد (٢٥): التنشئة الاجتماعية بين تأثير وسائل الإعلام الحديثة ودور الأسرة، مارس ١٩٩٤.

العدد (٢٦): واقع ومتطلبات التثقيف والتدريب والتعليم والإعلام التعاوني، يونيو ١٩٩٤.

العدد (٢٧): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة بين الأسس العلمية والتطبيقات العملية، سبتمبر ١٩٩٤.

العدد (٢٨): دعم دور الأسرة في مجتمع متغير – عدد خاص بمناسبة اختتام فعاليات السنة الدولية للأسرة، ديسمبر ١٩٩٤.

العدد (٢٩): تطوير إنتاجية العمل وزيادة معدلاتها – المفاهيم والقياس والمؤشرات، يونيو ١٩٩٥.

العدد (٣٠): اختبار قياس المهارات المعيارية للمهن ودورها في تنظيم وتنمية القوى العاملة الوطنية، ديسمبر ١٩٩٥.

العدد (٣١): الرعاية الأسرية للطفل المعاق، يونيو ١٩٩٦.

العدد (٣٢): نحو لغة مهنية موحدة في إطار العمل الخليجي المشترك، ديسمبر ١٩٩٦.

العدد (٣٣): وسائل تطوير السلامة والصحة المهنية في ضوء المتغيرات والمستجدات الحديثة، مارس ١٩٩٧.

العدد (٣٤): رعاية الطفولة من أجل القرن الحادي والعشرين، سبتمبر ١٩٩٧.

العدد (٣٥): نظم معلومات سوق العمل في إطار التشغيل وتنمية الموارد البشرية، يونيو ١٩٩٨.

العدد (٣٦): الأسرة والمدينة والتحولات الاجتماعية بين التنمية والتحديث، نوفمبر ١٩٩٨.

العدد (٣٧): كبار السن.. عطاء بلا حدود – دور للرعاية.. ودور للتواصل والمشاركة، مايو ١٩٩٩.

العدد (٣٨): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات كبار السن... مبادئ وموجهات، سبتمبر ١٩٩٩.

العدد (٣٩): قضايا المسنين بين متطلبات العصر ومسؤوليات المجتمع، نوفمبر ١٩٩٩.

العدد (٤٠): نظم وتشريعات التأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "دراسة مقارنة" نوفمبر ٢٠٠٢.

العدد (٤١): تقييم فاعلية مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون، أغسطس ٢٠٠٤.

العدد (٤٢): الأطفال مجهولو الهوية في دول مجلس التعاون الإشكاليات وطرق التعامل والعلاج، يناير ٢٠٠٥م.

العدد (٤٣): المجتمع المدني في دول مجلس التعاون – مفاهيمه ومؤسسات وأدواره المنتظرة، يوليو ٢٠٠٦م.

العدد (٤٤): دليل رعاية الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون، يونيو ٢٠٠٥م.

العدد (٤٥): تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة (مقاربة اجتماعية لوزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية في دول مجلس التعاون)، نوفمبر ٢٠٠٦م.

العدد (٤٦): الشراكة الاجتماعية ومسؤولة الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون – دراسة تحليلية ميدانية، يناير ٢٠٠٨م.

العدد (٤٧): الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون، أبريل ٢٠٠٨م.

العدد (٤٨): تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون، يونيو ٢٠٠٨م.

العدد (٤٩): دليل استرشادي في فن الإدارة والإشراف على الجمعيات الأهلية التطوعية بدول مجلس التعاون الخليجي، أغسطس ٢٠٠٨م.

العدد (٥٠): الدراسة التحليلية لأحكام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، سبتمبر ٢٠٠٨م.

العدد (٥١): الفقر ومقاييسه المختلفة – محاولة في توطين الأهداف التنموية للألفية بدول مجلس التعاون الخليجي، يناير ٢٠٠٩م.

العدد (٥٢): تقييم قوانين الإعاقة في دول مجلس التعاون في ضوء الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – دراسة قانونية تحليلية، مايو ٢٠٠٩م

العدد (٥٣): دراسة حماية الطفولة: قضاياها ومشكلاتها في دول مجلس التعاون، يوليو ٢٠٠٩م.

العدد (٥٤): تقييم واقع المراكز الاجتماعية وبرامجها في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠٠٩م.

العدد (٥٥): دراسة مشكلات توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم في دول مجلس التعاون، يناير ٢٠١٠م.

العدد (٥٦): دراسة المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، أبريل ٢٠١٠م.

العدد (٥٧): دراسة الأحداث الجانحون ومشكلاتهم ومتطلبات التحديث والتطوير في دول مجلس التعاون، أغسطس ٢٠١٠م.

العدد (٥٨): التنظيم القانوني لاستخدام عمال الخدمة المنزلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أغسطس ٢٠١٠م.

العدد (٥٩): التنظيم القانوني لدخول القوى العاملة الوافدة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سبتمبر ٢٠١٠م.

العدد (٦٠): قراءة تحليلية في أنظمة المساعدات والضمان الاجتماعي بدول مجلس التعاون، مايو ٢٠١١م

العدد (٦١): مشروعات الأسر المنتجة وكيفية تطويرها في دول مجلس التعاون، يونيو ٢٠١١م.

العدد (٦٢): قوانين التعاونيات في دول مجلس التعاون (دراسة تحليلية قانونية مقارنه)، يوليو ٢٠١١م.

العدد (٦٣): الإعلام الاجتماعي وتأثيراته على الناشئة في دول مجلس التعاون، اغسطس ٢٠١١م.

العدد (٦٤): مفهوم وحقوق العمالة الوافدة المتعاقدة المؤقتة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء التطورات التشريعية والتنفيذية، سبتمبر ٢٠١١م.

العدد (٦٥): التنظيم القانوني للوكالات الأهلية لاستقدام العمالة ووكالات تقديم العمالة للغير في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أكتوبر ٢٠١١م.

العدد (٦٦): القانون الاسترشادي الموحد للضمان الاجتماعي مع دراسة تعريفية لأنظمة الضمان الاجتماعي النافذة في دول مجلس التعاون، سبتمبر ٢٠١١م.

العدد (٦٧): واقع وأهمية الإرشاد الأسري ومتطلباته في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠١١م.

العدد (٦٨): اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين متطلبات التنفيذ والرصد الفعال، نوفمبر ٢٠١١م.

العدد (٦٩): الحماية القانونية لكبار السن في دول مجلس التعاون، دراسة قانونية تحليلية مقارنة، مارس ٢٠١٢م.

العدد (٧٠): نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة من الرعاية إلى التمكين، يوليو ٢٠١٢م.

العدد (٧١): تحديات السياسة الاجتماعية واحتياجاتها في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية الخليجي مقاربة تطبيقية، أغسطس ٢٠١٢م.

العدد (٧٢): Concept and Rights of Expatriate Temporary-Contract Employment in GCC State in Light of Legislative and Executive Developments, January ٢٠١٢

العدد (٧٣): التعاونيات الخليجية "تاريخ ومستقبل"، سبتمبر ٢٠١٢م.

العدد (٧٤): التنظيم القانوني في الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون، يناير ٢٠١٣م.

العدد (٧٥): إدارة المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، فبراير ٢٠١٣م.

العدد (٧٦): دراسة التعاونيات في دول مجلس التعاون: مجالاتها ومشكلاتها وأدوارها المستقبلية، مارس ٢٠١٣م.

* * *

رقم الإيداع بالمكتبة العامة
د.ع ٢٠١٣/١٠٩٢٧

رقم الناشر الدولي: ٨-٧٦-٣٠-٩٩٩٠١-٩٧٨ ISBN